المستقبل العربي

٢٦٠

١٠/٢٠٠٠

● تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية/محمد الأطرش

● الإعلام الأمريكي والعرب/إدمون غريب

العرب وتقانة المعلومات (ملف):

● تقانة المعلومات ما بين التهوين والتهويل/أسامة الخولي

● رؤيا استراتيجية في المعلوماتية والمعرفة/سعد ياسين

● القرية الكونية: واقع أم خيال؟/نايف عبيد

● مستقبل الثقافة العربية/عبد الله عبد الدائم

● أزمة الطبقة الوسطى في مصر/ثناء عبد الله

● آفاق العلاقة بين القوميين والإسلاميين/عوني فرسخ

● العمارة والتشييد عند ابن خلدون/آزاد علي

● كتب وقراءات:

- مذكرات آخر رئيس «للمخابرات» الروسية
- قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي
- «نظرة» الأردنيين والفلسطينيين لعملية السلام

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

قرض المهنيّين والأعمال الصغيرة

مصلحتك أكبر معنا

من البديهي أن تكون مهنتك ضمن أولويّات حياتك. هذا ما دفعنا في بنك بيبلوس الى ضرورة التجاوب مع تطلّعاتك لنجعل من عملك، الذي أسّسته بحبّ واهتمام، مصلحة تكبر وتنمو بثقة وازدهار. فإذا كنت تاجراً، حرفيّاً، صناعيّاً، أو مهنيّاً، ولديك خبرة ناجحة منذ سنتين على الأقلّ في مجال عملك، إتصل بنا واسأل عن قرض المهنيّين والأعمال الصغيرة الذي يخوّلك اقتراض مبلغ يصل الى ٥٠٠٠٠ د.أ. لشراء أجهزة ومعدّات من شأنها تدعيم مهنتك، أو لتمويل حاجات رأسمالك التشغيلي، أو لاستيراد مواد أوليّة لتعزيز إنتاجك، ويساعدك على تنظيم ميزانيّتك ودفتر حساباتك ويمنحك المعرفة المصرفيّة فتصبح مصلحتك أكبر معنا.

إتّصل الآن على الرّقم : ٠٣/ ٩٢٤٠٠٠

أو E-Mail: small_business_loan@byblosbank.com.lb

50

بنك بيبلوس شمل

مصرفك مدى الحياة

مركز دراسات الوحدة العربية
ينعى
المرحوم الأستاذ برهان الدجاني

ينعى «مركز دراسات الوحدة العربية» المرحوم الأستاذ برهان الدجاني، عضو مجلس أمناء المركز، الذي وافته المنية وهو شامخ في ساحات العمل والفكر، يتطلع دائماً إلى مستقبل عظيم لأمة عظيمة، وفي القلب منه فلسطين كاملة عربية حرة مستقلة.

لقد فقدت الأمة العربية برحيله شخصية فكرية مرموقة، وعلماً من أعلام العمل الاقتصادي العربي المشترك، والفكر القومي والنهضوي، ناضل من أجل ترسيخ القيم القومية والعلمية. وهو أحد أبناء الأمة البررة الذين دافعوا عن حقها الثابت في التحرر والتقدم والوحدة، فضلاً عن تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، بصلابة لا تلين وعزم لا يكل.

ولد المرحوم الأستاذ برهان الدجاني في يافا ـ فلسطين ـ في ١٩٢١/٦/٢٠، وحصل على بكالوريوس في الآداب عام ١٩٤٠، ثم ماجستير آداب في الاقتصاد عام ١٩٤٤ من الجامعة الأميركية في بيروت، كما حصل على شهادة حقوق عام ١٩٤٨ من كلية الحقوق في القدس التابعة لحكومة الانتداب.

وقد شغل الفقيد الكبير منصب الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لمدة نصف قرن منذ عام ١٩٥١ حتى وافته المنية، كما عمل أستاذاً في قسم إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية لمدة عقدين (١٩٥٣ ـ ١٩٧٤)، وأستاذاً زائراً في عدد من الجامعات العربية، وأشرف على إدارة التعليم للضفة الغربية في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. كذلك أصدر العديد من المؤلفات في مجالات الاقتصاد العربي والقضية الفلسطينية والأدب. وقد كلفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية بإعداد دراسة «المصالح الاقتصادية العربية في خدمة القضايا القومية»، وبالإشراف على دراسة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام ١٩٧٧. كما قام بإعداد الخطة النفطية التي طبقتها الدول العربية أثناء حرب ١٩٧٣.

ولذلك كان من الطبيعي أن يشارك المرحوم الأستاذ برهان الدجاني في تأسيس «مركز دراسات الوحدة العربية» عام ١٩٧٥، وأن يساهم في العديد من أنشطته، وكذلك في تأسيس «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، انطلاقاً من التطلع أبداً إلى المستقبل، ومن ثم الإيمان بيقين أن تحرير فلسطين مؤكد وأن الوحدة العربية آتية، بنضال المخلصين من أبناء الأمة. ولذلك فإن خسارة المركز برحيله فادحة بالمقدار نفسه الذي يعتبر رحيله فادحاً بالنسبة للأمة كلها.

أسكن الله الفقيد الكبير فسيح جناته، وتغمده بواسع رحمته، وألهم عائلته وأصدقاءه وتلاميذه وكل عارفي قدره الصبر والسلوان.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذة الدكتورة

أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة فصلية علمية محكمة

تعني بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .. الخ (باللغتين العربية والانجليزية)

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

الأبواب الثابتة :

البحوث - التقارير - مراجعات الكتب

البيبلوجرافيا - باللغتين العربية والانجليزية

الاشتراكات

دولة الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية : ١٥ ديناراً للأفراد ، ٦٠ ديناراً للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الي رئيس التحرير علي العنوان التالي :

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت .

ص . ب 17073 - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451 .

تلفون : 4833215 - 4833705 فاكس : 4833705 .

العنوان الإلكتروني : E - MAIL:JOTGAAPS@KUCO1.KUNIV.EDU.KW

موقع المجلة علي صفحة الإنترنت : Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧/أ د لعام ١٩٧٥)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي»
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).
ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي
ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٢٥٥٦٢٠/٣١.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والعشرون العدد مئتان وستون تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠

المحتويات

☐ **حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية** ..... محمد الأطرش ٨

دراسة منبصرة يتم فيها تحليل العولمة الاقتصادية، وبخاصة العولمة المالية الأقوى اليوم بسبب التراكم المالي الهائل والتقدم في الاتصالات والمعلومات. يتناول التحليل تحديات الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية، وحركة الرساميل العالمية، ورأسمالية حرية الأسواق الداخلية. تطرح حلولاً أهمها الدعوة إلى إقامة سوق عربية مشتركة ذات حماية كافية لتعزيز المركز التفاوضي العربي، وضرورة تفعيل رقابة القطاع العام الخاضع للمحاسبة الديمقراطية لمواجهة البطالة وسوء توزيع الدخول والتبعية الناجمة عن المديونية الخارجية.

☐ **مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها** ..... عبد الله عبد الدائم ٣٤

الغرب يتراجع، فيما تتعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للحضارات الآسيوية. والكاتب يعتبر أن ما يميز الفكر القومي العربي هو الربط الوثيق بين القومية والإنسانية. لكنه يلاحظ أن الثقافة العربية تعاني أزمة ذاتية عميقة مردها إلى فشلها للآن في صنع حداثتها التي يرى أن إنجازها يقتضي تجاوز التغريب، وفي الوقت ذاته الانطلاق من التراث، لا للتقوقع فيه، بل لاستيعابه وتجاوزه في آن.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

☐ القوميون والإسلاميون العرب:
إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل ..... عوني فرسخ ٤٩

يحدد الكاتب تصوره لمعوقات التفاعل الإيجابي بين القوميين والإسلاميين العرب، ملاحظاً كيف ارتبطت العروبة تاريخياً بالإسلام، والعكس. وهو يبرز التناقض خلال الحكم العثماني مع الهوية العربية لصالح النزعة التركية. وموقف القوميين العرب الإيجابي إجمالاً من الإسلام، على رغم رفضهم قيام سلطة دينية. بالمقابل، فموقف الإسلاميين العرب كان إيجابياً هو الآخر حيال الوحدة والقضايا القومية، ما خلا بعض الاستثناءات في المرحلة الناصرية.

☐ الإعلام الأمريكي والعرب ..... إدمون غريب ٧١

يحلل هذا المقال أهمية الإعلام في عالمنا المعاصر، ولا سيما الأمريكي منه، مبيّناً طبيعة العلاقة بين الصحافي والمسؤولين الحكوميين كمصادر أساسية للخبر، مع ما يلازم ذلك مراراً من تشويه أو تلاعب بطريقة تغطية الحدث. كما يبرز الصورة السلبية التي يقدمها هذا الإعلام عن العرب، على عكس الصورة عن الإسرائيليين. ويلقي جزءاً من اللوم في ذلك على العرب أنفسهم، داعياً إلى إعلام عربي أفضل. وسعي مدروس للوصول إلى عقل المجتمع الأمريكي، وتعريفه بعدالة القضايا العربية.

□ **أزمة الطبقة الوسطى في مصر** ..... ثناء فؤاد عبد الله ٨٣

تتناول الكاتبة موضوع الطبقة الوسطى عموماً، وما كانت تتمتع به من "امتيازات" نسبية قبل طغيان الليبرالية الجديدة، التي قضت على جملة ضمانات، وخفضت الأجور الحقيقية وزادت البطالة كثيراً. وبخصوص مصر، أبرزت انعكاس قوانين "الانفتاح الاقتصادي" لصالح الرسملة على وضع الطبقة الوسطى المصرية، مبينة مواقف الاتجاهات الحزبية والشعبية حيال سياسات التحول، ولا سيما الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، ومبرزة أخيراً وضعها الراهن في ظل العولمة.

العرب وتقانة المعلومات (ملف):

■ **تقانة المعلومات: ما بين التهوين والتهويل** ..... أسامة الخولي ١٠٧

هل تعني الحتمية التكنولوجية أن تقدم البشرية مرتبط رباطاً وثيقاً بالتقدم الالكتروني؟ هل يعني ذلك أنه يتم خارج سيطرة البشر وفي الفضاء السيبري حيث لا مكان لقانون وطني، وحيث التوجه المتزايد نحو لاإنسانية المجتمع، ونحو انتهاك حرمة خصوصية الفرد ووحدة الوثائق؟ تبحث هذه الدراسة في ظاهرتي التكنولوجيا: الجمع بين الكلمة والصورة والاتصالات وتخزين المعطيات وتحليل المضامين بالسرعة اللازمة، واستخدام الأسلوب الرقمي للقيام بذلك.

■ **المعلوماتية وإدارة المعرفة:**
رؤيا استراتيجية عربية ..... سعد غالب ياسين ١١٨

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة البنيوية المتكاملة بين المعلوماتية وإدارة المعرفة، وتقديم إطار نظري لمفهوم إدارة المعرفة ووظائفها وأدوارها في منظمات الأعمال الحديثة، وذلك ضمن رؤيا استراتيجية مستقبلية ذات فائدة كبرى للإدارة العربية.

■ **القرية الكونية: واقع أم خيال؟** ..... نايف علي عبيد ١٣٥

يوضح الكاتب أن العالم لم يتحول إلى قرية كونية كما يُشاع، بل إلى قرية قبلية إقطاعية جديدة، الملكيةُ فيها تتحكّم باحتكار القوة الحديثة: التقنية والفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية والعسكرية، وأن العالم الثالث ضحية دائمة لعالم صناعي لا يرحم تطغى فيه المادية الذاتية على الأخلاقية الإنسانية الدولية.

آراء ومناقشات

☐ حول العمارة والتشييد عند ابن خلدون ..... آزاد أحمد علي ١٥٩

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

☐ الإضبارة الذاتية ١٦.. (مذكرات آخر رئيس
لـ «ك. ج. ب.») (فلاديمير كروتشكوف) ..... محمد شعبان ١٦٧
☐ قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر
(بومدين بوزيد [وآخرون]) ..... عبد السلام محمد طويل ١٧٤
☐ الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية
في عملية السلام في الشرق الأوسط (عدنان أبو عودة) ..... طاهر شاش ١٨٧
☐ كتب مختارة (موجز) ١٩٤

مؤتمرات

☐ تقرير عن: مخيم الشباب القومي العربي
في دورته الحادية عشرة، المعمورة ـ الرباط،
٢٤ تموز/يوليو ـ ٨ آب/اغسطس ٢٠٠٠ ..... يونس العموري ٢٠١
☐ تقرير عن: المؤتمر العلمي السنوي الثاني
لمكافحة الإدمان والتعاطي
القاهرة، ١٧ ـ ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ ..... محمد محيي الدين كيلاني ٢٠٨
☐ تقرير عن: معرض الكتاب اللبناني
بغداد، ٨ ـ ١٢ آب/اغسطس ٢٠٠٠ ..... مفيد الزيدي ٢١٥

* موجز يوميات الوحدة العربية ٢١٧
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ٢٢٤

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية(*)

محمد الأطرش

وزير اقتصاد سابق ـ سوريا.

«إنني أميل نحو أولئك الذين يؤدّون التقليل وليس لأولئك الذين يؤدّون التوسع في العلاقات الاقتصادية بين الأمم. فالأفكار والمعرفة والفن والضيافة والسفر هي الأشياء التي يجب أن تكون بطبيعتها عالمية. ولكن دع السلع تجول داخل الوطن حيثما يكون ذلك ممكناً ومعقولاً. وفوق كل ذلك لنجعل المال يبقى بشكل أساسي قومياً».

جون مينرد كينز(١)

«من منظور عالمي يتضمن حكومة عالمية وإلغاء الدول القومية، وحيث يصبح البشر مواطنين عالميين يمكنهم العيش في أي مكان يرغبونه، حينئذٍ تصبح حرية التجارة مفيدة».

فردريك ليست(٢)

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة بعض التحديات التي يفرضها الاتجاه نحو ما يسمى العولمة الاقتصادية وكيفية التعامل معها. ولقد تم استعمال كلمة «اتجاه» للدلالة بأنه ليس من الضروري أن تسود العولمة الاقتصادية في المستقبل. فالعولمة أوسع انتشاراً في مجال الاتصالات ونقل الأخبار والمعلومات وذلك بفضل التقدم التقاني في هذين الحقلين الأخيرين. كما يُلاحظ بأنني استعملت صيغة «ما يسمى بالعولمة الاقتصادية» للتأكيد أن ما يمكن رصده حالياً على الصعيد الدولي ليس نظام عولمة حسب

(*) هذه الدراسة جزء من كتاب تكريمي يعده مركز دراسات الوحدة العربية عن الدكتور يوسف صايغ، ويشرف على إعداده الدكتور طاهر كنعان.

(١) كما اقتبست من محاضرة ألقاها كينز عام ١٩٣٣ تحت عنوان «الاكتفاء الذاتي القومي». انظر: Sir Roy Forbes Harrod, *The Life of John Maynard Keynes* (London: Macmillan, 1951), p. 446, and Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes* (New York; London: Penguin Books, 1994-1995), vol. 2: *The Economist as Saviour, 1920-1937*, pp. 476-478.

(٢) Friedrich List, *The National System of Political Economy*, translated from the original German by Sampson S. Lloyd (London: Longmans, Green, 1885), reprinted (Fairfield, NJ: A. M. Kelley, 1991), p. 130.

بعض التعريفات[٣] التي تؤكد انحسار دور الدولة، وإنما نظام اقتصادي دولي أكثر انفتاحاً وتحرراً من القيود في مجال انتقال السلع والخدمات والرساميل وبخاصة منذ أوائل ثمانينيات القرن الفائت. ولقد ناقشتُ في مكان آخر[٤] بأن دور الدولة لم ينحسر، وبأنها ما تزال تتدخل وقادرة على التدخل لدرجة أكبر بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية، وبهدف تسويق منتوجات بعض شركاتها (كشركات السلاح)، وبهدف احتواء أزمة مالية فيها (كما حدث عندما تدخل المصرف المركزي الأمريكي وبكثافة في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ لاحتواء آثار انهيار البورصات العالمية)، وبهدف إنقاذ بعض منشآتها الاقتصادية من نتائج سوء تصرفاتها. ومع كل ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما تم ذكره أعلاه عن دور الدولة، فإنني سأستعمل في هذه المقالة كلمة عولمة لأنها أصبحت خطأً شائعاً وأكثر انتشاراً.

تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية.

فالتعريف المثالي يتضمن أن هناك درجات من العولمة. وكلما كان وضع أية دولة أقرب إلى هذا التعريف المثالي كان وضع اقتصادها أكثر عولمة.

إن الحافز الأساسي للعولمة في حقل التجارة الخارجية وحقل انتقال الرساميل هو مصلحة النظام الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المهيمنة. فمنطق هذا النظام القائم على تعظيم الأرباح الخاصة، وبخاصة الأرباح الناجمة عن الاحتكارات أو شبه الاحتكارات يتطلب التوسع وتالياً إزالة القيود الخارجية في وجه صادراته من سلع وخدمات ورساميل. فعدم إمكانية التوسع بدرجة كافية يعرّض النظام للركود أو الكساد، أو يخضعه لتغييرات داخلية قد تؤثر في سماته الأساسية.

وتجدر الإشارة بأن الدولة الرأسمالية في المراكز عملت في الماضي وتعمل حالياً على تأمين صحة نظامها وحرية توسعه الخارجي. ففي القرن التاسع عشر قامت البوارج البريطانية بحماية حرية التجارة وحرية الاستثمارات البريطانية الخارجية التي فرضتها بريطانيا على مستعمراتها وعلى الدول التي خضعت لنفوذها بشكل غير مباشر. كما أن الدولة الأمريكية تتدخل بفعالية وبخاصة في أمريكا اللاتينية، وعبر استعمال القوة أحياناً، للحيلولة دون حدوث أي تغيير في الأنظمة الاقتصادية لهذه الأخيرة وتالياً للحيلولة دون تهديد الاستثمارات الأمريكية الضخمة فيها. والأمثلة على ذلك كثيرة ومعروفة.

---

(٣) من التعريفات التي تؤكد أن العولمة تتضمن بدرجة أكبر أو أقل انحسار دور الدولة، انظر: Mathew Horsman and Andrew Marshall, *After the Nation-state: Citizens, Tribalism, and the New World Disorder* (London: Harper Collins, 1994); Kenichi Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (New York: Harper Business, 1990), and Robert B. Reich, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st - Century Capitalism* (New York: Knopf, 1991).

(٤) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، وبخاصة ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

ولم يقتصر - ولا يقتصر - دور الدولة الرأسمالية في المراكز المهيمنة على تأمين ازدهار نظامها وتأمين توسعه خارج حدودها فحسب، وإنما تتضمن ويتضمن أيضاً إحداث تعديلات بنيوية في المستعمرات أو الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تفرضها ضرورات التراكم الرأسمالي في المراكز. باختصار ان النظام الرأسمالي في المراكز مدعوماً من قبل الدولة يحاول أن يفرض على الأطراف الرأسمالية نظامه وثقافته وسياساته، وبكلمات **البيان الشيوعي** «أن يخلق عالماً على شاكلته».

وتتمثل تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية فيما يلي:

أولاً: تحدي الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية.

ثانياً: تحدي الاتجاه نحو تحرير حركة الرساميل العالمية.

ثالثاً: تحدي الاتجاه نحو رأسمالية حرية الأسواق الداخلية.

أولاً: تحدي الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية

يستند هذا الاتجاه إلى نظرية حرية التجارة الدولية التي أسسها آدم سميث في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، ومن ثم طورها بشكل أساسي كل من دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل. والنظرية معروفة، وتقضي باختصار بأن ليس من مصلحة دولة ما أن تنتج سلعة ما إذا كان بإمكانها استيرادها بتكلفة مادية أقل كلياً (آدم سميث) أو نسبياً (ريكاردو وميل). وينجم عن ذلك بأن من مصلحة دولة ما أن تتخصص في فروع الإنتاج التي تتوافر لها فيها ميزة نسبية، وأن مشاركتها في التجارة الدولية الحرة استناداً إلى هذا التخصص سيؤدي إلى تعظيم منفعتها.

وتتضمن الناحية العملية لهذه النظرية أن تزيل الدولة المعنية الرسوم الجمركية على الاستيراد، وألا تحتفظ برسوم داخلية ذات تأثير مماثل أو أن تخفض هذه الرسوم إلى مستوى متدنٍ جداً. كما يتعين عليها إزالة القيود الأخرى من إدارية ونقدية على الاستيراد. **ويجدر التأكيد هنا بأن هناك فرقاً كبيراً بين اشتراك دولة ما في التجارة الخارجية استناداً إلى ظروفها ومتطلباتها الأمنية والاقتصادية والثقافية - وهذا أمر ضروري ومرغوب - وبين تطبيق مبدأ حرية التجارة الخارجية.**

وتكمن أخطاء هذه النظرية في الافتراضات المستندة إليها، إذ انها غير واقعية. فعدم واقعيتها يؤدي إلى انهيار النظرية وبخاصة بالنسبة للدول النامية أو للدول الأقل نمواً بكثير. وسنحاول أدناه وباختصار تبيان ذلك.

١ - تفترض النظرية ضمنياً بأن العالم يسوده السلام وليس مؤلفاً من دول قومية تتصارع بشكل أو آخر لتعظيم مصالحها. ويظهر تاريخ العالم بأن فترات الحروب كانت أطول من فترات السلام. ففي عالم كهذا قد يكون من غير الحكمة أن تعتمد دولة ما كسياسة دائمة على استيراد سلع استراتيجية كالسلاح والغذاء مثلاً حتى ولو كانت أقل تكلفة من الناحية المادية. إذ يمكن للدول المصدرة أن تستعمل تصدير هذه

السلع الاستراتيجية كوسيلة لممارسة ضغوط استراتيجية وأمنية. حينئذٍ يصبح من الأفضل سياسياً وأمنياً العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها حتى ولو تضمن ذلك ولفترة من الزمن تكلفة مادية محلية أعلى. كما يسري المنطق ذاته في حال اعتقاد الدولة المستوردة بأن ضرورات التوازن الاجتماعي بين الزراعة والصناعة يفرض دعم الأولى وحمايتها من المنافسة. وهذه الناحية ـ وكما هو معلوم ـ تشكل سبباً مهماً يدفع العديد من الدول الأوروبية إلى حماية زراعتها.

٢ ـ تنطلق النظرية من منظور سكوني مقارن في الاقتصاد وليس من منظور دينامي كما يتطلب تحليل عملية التنمية، وبخاصة التنمية الصناعية. فهذه الأخيرة هي عملية دينامية تتكون خلالها مهارات وخبرات كما أنها تفتح المجال للتقدم التقاني مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وتنتقل هذه المهارات والخبرات مع التقدم التقاني إلى فروع الإنتاج الأخرى في الاقتصاد الوطني مما يساهم في زيادة وتيرة التنمية. فما هو أعلى تكلفة اقتصادية في مرحلة من الزمن مقارناً بما هو مستورد قد يصبح أقل تكلفة في مرحلة لاحقة. فلو طبقت مثلاً الولايات المتحدة أو المانيا أو اليابان (والتي تأخر كل منها عن بريطانيا في عملية التصنيع في القرن التاسع عشر) مبدأ حرية التجارة بعامة خلال ذلك القرن لما توصلت إلى مرحلة التقدم الاقتصادي التي تتصف بها حالياً[٥].

٣ ـ تفترض نظرية حرية التجارة، والتي هي جزء من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وجود عمالة كاملة أو شبه كاملة في الاقتصاد وسهولة انتقال القوى العاملة **ضمن الدولة الواحدة** من عمل لآخر وسهولة تكيفها مع العمل الجديد. فإذا حدثت بطالة في صناعة النسيج بسبب تعرضها لمنافسة خارجية يمكن للعاملين في هذه الصناعة أن يجدوا عملاً في زراعة القطن مثلاً. فافتراض العمالة الكاملة غير واقعي. إذ ان الحالة الغالبة في النظام الرأسمالي، وبخاصة في الدول النامية، وجود درجة عالية من البطالة. وسنحاول الآن مناقشة هذا الافتراض استناداً إلى حالتين.

الحالة **الأولى** تتضمن وجود بطالة عالية في اقتصاد دولة نامية مع تطبيقها لدرجة عالية من حرية التجارة. ففي هذه الحالة يكون من مصلحة الدولة المعنية تقييد الاستيراد بهدف تحويل جزء من الطلب على الاستيراد إلى أن ينفق داخلياً. وهذا يساعد في تحقيقها درجة أعلى من العمالة ومن النمو الاقتصادي. ولقد لجأ الكثير من دول العالم في فترات الكساد أو الركود الاقتصادي إلى هذا الإجراء لدعم الطلب الداخلي والتخفيف من حدة الكساد أو الركود.

---

(٥) منذ استقلال الولايات المتحدة أخذت الأصوات ترتفع مطالبة بحماية الصناعة. ففي تقرير أعده أحد قادتها وهو الكسندر هاملتون عام ١٧٩٠ حول **الصناعات التحويلية** طالب بفرض حماية عالية للصناعات الأمريكية وأن الحماية ضرورية لكي تصبح الولايات المتحدة دولة عظمى.

وفي عام ١٨٧٩ اتهم بسمارك المنادين بحرية التجارة لألمانيا بأنهم مخدوعون بفوائدها وذكر بأن التجربة تظهر أن الدول التي تتبع نظم الحماية تزدهر وأن الدول التي تطبق حرية التجارة تعاني الركود والتراجع الاقتصاديين. كما وردت في: Sidney Samuel Dell, *Trade Blocs and Common Markets* (New York: Knopf, 1963), pp. 9-10 and 13.

أما الحالة الثانية فتستند إلى افتراض وجود درجة مقبولة من العمالة ودرجة معتبرة من الحماية. فإذا أزالت الدولة المعنية بسبب ضغوط خارجية أو داخلية الرسوم الجمركية وبقية القيود على استيراد سلعة ما أقل تكلفة وأحسن جودة من السلعة المنتجة محلياً، فإن ذلك يؤدي إلى استفادة المستهلكين في الدولة المستوردة. ولكن في حال أدى ذلك إلى بطالة في الصناعة المحمية سابقاً وإلى انخفاض إنتاجها أو زواله وعدم حدوث توسع اقتصادي مقابل في مجالات أخرى و/أو عدم إمكانية استيعاب البطالة في المجالات الأخرى على رغم توسعها، حينئذٍ قد لا تؤدي إزالة القيود على استيراد السلعة المعنية إلى مكسب للدولة المستوردة بل إلى خسارة كلية اقتصادية واجتماعية.

٤ ـ كما تفترض النظرية اتجاه ميزان المدفوعات الجاري تلقائياً ومن دون تدخل الدولة نحو التوازن وذلك عبر آلية التصحيح لهذا الميزان والمستندة إلى قاعدة الذهب، أو قاعدة الصرف بالذهب، أو قاعدة أسعار صرف ثابتة بين العملات. وتتمثل هذه الآلية في زيادة الدخول والكتلة النقدية والأسعار في دولة الفائض مما يؤدي إلى تحويل جزء من الصادرات نحو الاستهلاك المحلي وإلى زيادة الطلب على الاستيراد، وحدوث العكس في دولة العجز. وهذه الآلية غير فعّالة بالقدر الكافي، كما أنها ذات تكلفة اقتصادية داخلية عالية في حالة العجز. ولإيضاح هذه الناحية الأخيرة لنفترض أن دولة ما عانت عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها الجاري بسبب انخفاض صادراتها لأسباب خارجية. حينئذٍ يؤدي هذا إلى انكماش داخلي في اقتصادها يخفف من الطلب على الاستيراد. فالانكماش الداخلي يؤدي إلى زيادة البطالة، كما أنه ليس من المؤكد أن يؤدي إلى تحقيق توازن حساب المدفوعات الجاري. فضلاً عن ذلك حتى لو خفضت الدولة التي تعاني العجز سعر صرف عملتها، فالنتيجة في هذه الحالة غير مؤكدة أيضاً. ومن الأدلة على ذلك هو أن أمريكا سمحت منذ عام ١٩٨٥ بانخفاض كبير في سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى وذلك لإزالة عجزها الجاري، وبخاصة مع اليابان. وحتى الوقت الراهن لم يؤدِ هذا الإجراء إلى إزالة عجز أمريكا الجاري مع اليابان. ومن أهم أسباب ذلك أن اليابانيين لأسباب ثقافية ولأسباب تتعلق بالمحافظة على وظائفهم يفضلون إنتاجهم حتى ولو كان أعلى سعراً من السلع المماثلة والمستوردة. لذلك نجد بأن أمريكا زادت من درجة حمايتها ضد الصادرات اليابانية والمتضمنة ـ ضمن أمور أخرى ـ فرض حصص على بعض الصادرات اليابانية إليها. ما سبق يشير إلى أن دولة ما قد تلجأ إلى تقييد الاستيراد ليس لأغراض الحماية فحسب وإنما تلبية لمتطلبات ميزان مدفوعاتها أيضاً.

٥ ـ تفترض النظرية المنافسة الكاملة في التجارة الدولية؛ أي أن الوحدات الإنتاجية المصدّرة صغيرة نسبياً وغير قادرة على التأثير في أسعار صادراتها، وتالياً تفترض عدم وجود احتكارات أو شبه احتكارات تمكّنها من تحديد أسعار صادراتها ومن تغيير شروط التبادل التجاري لمصلحتها. فافتراض المنافسة الكاملة غير صحيح وناجم أساساً عن الطبيعة السكونية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية[٦]. فلو استندت هذه الأخيرة إلى

---

(٦) لم تتخل النظرية الاقتصادية الغربية أساساً عن افتراض المنافسة الكاملة إلا في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين وعبر كتابين مهمين أحدهما من تأليف السيدة جون روبنسون بعنوان **نظرية المنافسة غير الكاملة**، والآخر من تأليف ادوارد تشامبرلين بعنوان **المنافسة الاحتكارية**.

منظور دينامي لتوصلت ـ كما توصلت النظرية الاقتصادية الماركسية ـ إلى أن النظام الرأسمالي دينامي وتوسعي بطبيعته ويتجه إلى تركز وتمركز وسائل الإنتاج وإلى ظهور الوحدات الإنتاجية الكبرى. والمضمون العملي لكل ما سبق هو أنه ليس من مصلحة الدول النامية أو الدول الأقل نمواً الاختصاص في تصدير سلع تواجه منافسة كاملة في التجارة الدولية أو تميل قوتها الشرائية في الأجل الطويل إلى الانخفاض مقارنة بما تصدره الدول الصناعية المتقدمة.. لذلك فإن من مصلحة الأولى تعديل هذا الاختصاص عبر الحماية والتكتلات الإقليمية لتتمكن من تطوير صناعات متقدمة لا تعاني صادراتها انخفاض قوتها الشرائية في الأجل الطويل أو المتوسط.

يتضح مما ورد أعلاه من نقد لنظرية حرية التجارة الدولية بأنها غير صالحة بالنسبة إلى الدول النامية وليست صالحة حتى بالنسبة لقطاعات عديدة في الدول المتقدمة (كقطاع الزراعة مثلاً) والتي تتطلب الحماية. وسننتقل الآن وبإيجاز شديد لاستعراض بعض ملامح التجربة التاريخية في تطبيق حرية التجارة الدولية[٧].

كانت حرية التجارة جزءاً من الاستعمار الجديد الذي مارسته بريطانيا بعد انطلاق مرحلة الرأسمالية الصناعية والمالية فيها. وتم تطبيق هذه الحرية بدرجة أكثر شمولية من قبل بريطانيا ما بين عامي ١٨٤٠ و١٩١٤. وكانت أساساً في مصلحة بريطانيا[٨] لأنها كانت بعامة أكثر الدول تقدماً في مجال الصناعة وتالياً أقدرها على المنافسة من بقية الدول الرأسمالية في أوروبا وفي الولايات المتحدة. وهذا لا يعني أنه لم يكن من مصلحة هذه الدول الأخيرة وجود أسواق خارجية تطبق حرية التجارة. ولكن لم يكن من مصلحتها تطبيق هذه الحرية على نفسها. لذلك نجد أن أمريكا وعدداً من الدول الأوروبية التي طبقت حرية التجارة على نفسها خلال فترة قصيرة نسبياً في القرن التاسع عشر تخلت عنها منذ عام ١٨٧٠.

ولقد اختلفت مرحلة الاستعمار الصناعي والمالي عن مراحل الاستعمار السابقة في التاريخ من حيث ان الأخيرة لم تؤدِ إلى إحداث تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان والمناطق الخاضعة للاستعمار. فمرحلة الاستعمار الرأسمالي التجاري مثلاً منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر تضمنت، ضمن أمور أخرى، الاكتشافات والفتوحات والقتل وتجارة العبيد ونهب ذهب وفضة القارة الأمريكية. وتم ذلك من قبل التجار والمغامرين والقراصنة الأوروبيين. ولقد بقيت البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمناطق الخاضعة للاستعمار المذكور لدرجة كبيرة

---

(٧) للاطلاع بشكل أكثر تفصيلاً وتوثيقاً على بعض ملامح التجربة التاريخية في تطبيق حرية التجارة قبل عام ١٩١٤، انظر: محمد الأطرش، «تطور النظام الدولي»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣).

(٨) في وقت كان يعتبر فيه التشكيك في صحة نظرية حرية التجارة الدولية مؤشراً على عدم الجدية، اعترف أحد كبار الاقتصاديين الانكليز الفرد مارشال (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤) بأن حرية التجارة التي طبقتها بريطانيا في القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤ كانت في مصلحتها ويمكن ألا تكون في مصلحة دول أخرى. انظر: Joan Robinson, *Economic Philosophy* (London: Watts and Co., 1962), p. 6.

دون تغيير. ولكن الرأسمالية الصناعية والمالية التي ظهرت آثارها في القرن التاسع عشر ووصلت إلى مرحلة الاحتكارات أو شبه الاحتكارات في العديد من قطاعاتها منذ الربع الأخير من هذا القرن تطلبت نمطاً جديداً من الاستعمار لخدمة أهداف وضرورات التراكم الرأسمالي في المراكز؛ أي تطلبت إضافة للحصول على أسواق جديدة ومستعمرات جديدة خلق فائض اقتصادي متجدد ومتزايد في المستعمرات يمكن الاستحواذ على جزء كبير منه عبر حرية التجارة والاستثمار وعمليات النهب. فالكنوز من الذهب والفضة محدودة ولا يمكن نهبها أكثر من مرة واحدة، كما أن التجارة بحد ذاتها لا تحقق فائضاً متجدداً ومتزايداً إلا إذا كان هناك تزايد في الإنتاج الخاضع للتجارة. وتم تحقيق ذلك أساساً من قبل الدول الاستعمارية، وبخاصة بريطانيا، عبر تغيير علاقات الإنتاج والبنى الاجتماعية والثقافية للمستعمرات وفتح أسواقها على حرية التجارة مع المركز المستعمِر. ولا يتسع المجال هنا للتعرض بالتفصيل لهذه التغييرات.

ولقد استفادت المراكز الرأسمالية من التوسع في استعمارها ومن التغييرات التي فرضتها على مجتمعات المستعمرات نتيجة التوسع في أسواق صادراتها من سلع وخدمات ورساميل ونتيجة حصولها بأسعار بخسة على المواد الأولية والطعام الضروري لتوسع صناعاتها وتغذية سكانها. ولقد تمكن المركز من الاستحواذ على فائض اقتصادي كبير من المستعمرات نتيجة علاقات التبادل غير المتكافئ في حقل التجارة الدولية وفي حقل انتقال الرساميل، ولقد تشكلت هذه العلاقات ضمن إطار هيمنة المركز العسكرية والسياسية المتمثلة في الاحتلال العسكري. كما ساهمت الامتيازات الممنوحة لرساميل المركز ولمواطنيه في تعميق الاستغلال للمستعمرات وللدول الخاضعة لهيمنة المركز بصورة غير مباشرة.

وكان من نتائج فرض حرية التجارة على البلدان المتقدمة في العالم الثالث والخاضعة للاستعمار المباشر وغير المباشر القضاء على صناعاتها التحويلية. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما يلي: ففي عام ١٧٥٠ كانت حصة أوروبا ككل في الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي مساوية ٢٣,٢ بالمئة بينما كانت حصة الصين والهند مساوية ٥٧,٣ بالمئة. وتغيرت الصورة جذرياً تحت تأثير حرية التجارة الدولية وتزايد الإنتاج الصناعي التحويلي في أوروبا وأمريكا لتصبح حصة أوروبا فقط مساوية ٦٢ بالمئة عام ١٩٠٠، بينما انخفضت حصة الصين والهند لتبلغ في ذاك العام ٧,٩ بالمئة. فما حصل لهاتين الدولتين من دول العالم الثالث المتقدم آنذاك انسحب أيضاً على الامبراطورية العثمانية، إذ تم القضاء مثلاً على تنمية صناعية واعدة في مصر كما تم القضاء على الصناعة في سوريا.

باختصار لم يتمكن العديد من الدول المتقدمة نسبياً في العالم الثالث من تحقيق ثورته الصناعية كما فعلت المانيا والولايات المتحدة واليابان لأسباب عديدة من أهمها هو أن الأول كان خاضعاً للاستعمار أو للهيمنة الغربية، وتالياً غير قادر على حماية صناعاته وغير قادر على اتباع سياسة صناعية نشطة ومستقلة. ونتج من ذلك توزيع في العمل الدولي يتضمن إبقاء دول العالم الثالث منتجة أساساً للمواد الأولية والزراعية ومندمجة في الاقتصاد الدولي لتخدم متطلبات الرأسمالية الصناعية والمالية في المراكز.

أظهر التحليل النظري أعلاه لحرية التجارة كما أظهرت التجربة التاريخية قبل عام

١٩١٤ عدم جدواها، بل ضررها بالنسبة للدول النامية (الأكثر تقدماً نسبياً).

إن حرية التجارة حسب التعريف المذكور أعلاه محدودة في الوقت الراهن. فغالبية دول العالم تلجأ إلى الحماية بدرجات مختلفة. فالولايات المتحدة تطبقها كما تلجأ إلى تشديدها من وقت لآخر بالنسبة لتجارتها مع اليابان كقبول اليابان مثلاً الالتزام بحصص تصديرية طوعية إلى أمريكا، فضلاً عن العقوبات التي تفرضها الأخيرة متضمنة عقوبات تجارية على عدد من الدول العربية والإسلامية. كما يقوم الاتحاد الأوروبي بحماية زراعته وإنتاجه الحيواني بهدف الاحتفاظ بتوازن اجتماعي بين الزراعة من جهة، والصناعة من جهة أخرى. ويجدر التذكير هنا بأن إعلان برشلونة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والذي قضى من حيث المبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة تكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠ بين الاتحاد من جهة، والدول المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى، اقتصر هذه المنطقة على منتوجات الصناعات التحويلية واستثنى المنتوجات الزراعية والحيوانية ومنتوجات الصناعات الاستخراجية. كما استثنى من المنطقة الحرة المكّون الزراعي في منتوجات الصناعات التحويلية، إذ سيبقى هذا المكّون خاضعاً للرسوم الجمركية في الاتحاد. وهذه الناحية الأخيرة واضحة في اتفاقيتي الشراكة اللتين وقعهما كل من المغرب وتونس مع الاتحاد.

> **ضمن توزيع العمل الدولي، بقيت دول العالم الثالث الخاضعة للاستعمار منتجة أساساً للمواد الأولية والزراعية ومندمجة في الاقتصاد الدولي لتخدم متطلبات الرأسمالية الصناعية والمالية في المراكز.**

ومما لا ريب فيه أن إقامة **منظمة التجارة العالمية** عام ١٩٩٤ تتضمن تحريراً كثيراً للتجارة الدولية. ولكن المفاوضات حول ذلك لم تُستكمل. كما أن هذا الاتجاه يلاقي معارضة قوية تمثلت مؤخراً في المظاهرات والاحتجاجات في مدينة سياتل في أمريكا ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد فيها في أواخر العام الفائت. ولقد انتشرت هذه الاحتجاجات إلى بلدان أخرى في العالم. هذا فضلاً عن الاحتجاجات، وإن بدرجة أخف، ضد انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في أوائل هذا العام في مدينة دافوس في سويسرا. وتمثل هذه التظاهرات والاحتجاجات تعبيراً عن خوف الكثيرين على وظائفهم وعلى البيئة والناجمة عن الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية.. وتمثل أيضاً اعتراضاً على قرارات غير ديمقراطية تتخذها القلة وتؤثر سلباً في حياة الملايين من الناس.

أما الاستجابة لتحدي حرية التجارة الدولية فيمكن أن تتضمن بالنسبة **للدول النامية** ما يلي:

أ ـ الاستمرار في اللجوء إلى درجة معقولة من الحماية لصناعاتها ولبقية أنواع إنتاجها لأن الضرر (وكما تضمن التحليل النظري أعلاه لحرية التجارة الدولية) من التحرير الكامل للاستيراد أمر مؤكد، أما المنفعة من حيث زيادة الصادرات فأمر محتمل في أحسن الأحوال. كما أن هذه الحماية ضرورية لتمكينها من إقامة صناعات جديدة ومتقدمة. فانفتاحها الكامل على الاستيراد بدون قيود أو رسوم جمركية سيحول دون

تمكينها من إقامة هذه الصناعات المتقدمة. باختصار **أن حرية التجارة بين دولتين أو كتلتين الأولى متقدمة والأخرى متاخرة سيؤدي إلى تكريس تخلف هذه الأخيرة.**

ب ـ أن تتم الحماية من **حيث المبدأ** عبر الرسوم الجمركية **وكاستثناء** عبر المنع وذلك لأسباب أمنية أو أخلاقية. وكما تم ذكره أعلاه يتعين أن تكون درجة الحماية معقولة بحيث تعرض الصناعات الوطنية القائمة لدرجة من المنافسة الضرورية لتحسين كفاءة إنتاجها.

ج ـ يمكن للأقطار النامية إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بينها تؤدي إلى توسع أسواقها وزيادة قدراتها التنافسية وتحسين كفاءة إنتاجها. أما بالنسبة للأقطار العربية فيتعين عليها (وهذا أمر مطروح منذ زمن) إقامة سوق عربية مشتركة كهدف لإقامة وحدة اقتصادية كاملة تؤدي إلى اتحاد عربي كلي أو جزئي. ويمكن إقامة سوق كهذه في البدء بين دولتين عربيتين أو أكثر تشكل عامل جذب لأقطار عربية أخرى. وتتضمن هذه السوق اتخاذ إجراءات متدرجة **ومتزامنة** على صعيد حرية التجارة العربية البينية وعلى صعيد إقامة سياج جمركي موحد تجاه العالم الخارجي وعلى صعيد السماح بحرية انتقال القوى العاملة والرساميل، وعلى صعيد التنسيق بين السياسات الاقتصادية. فالاكتفاء بإقامة منطقة تجارة حرة عربية لن يؤدي إلى الغاية المرجوة، إذ انها ستفشل نتيجة عدم التكافؤ في المنافسة بين الأقطار المنضمة والناجمة عن عدم توحيد السياج الجمركي تجاه العالم الخارجي وعن عدم التنسيق في السياسات الاقتصادية وعن عوامل أخرى لا مجال لمناقشتها هنا. فتجربة قرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ (والذي هو فعلياً قرار إقامة منطقة تجارة حرة) خير دليل على ذلك[٩]. فالاكتفاء بقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية دليل على عدم توافر الإرادة السياسية للمضي قدماً نحو درجة أعلى من التوحد. كما أن هذا الاكتفاء دليل على تجاهل دينامية عملية التوحد الاقتصادي، إذ ان أية مرحلة أدنى من التوحد (كمنطقة التجارة الحرة) تخلق ضرورات للتقدم نحو مرحلة أعلى. فالمرحلة الأعلى تتضمن حلولاً للإشكاليات التي تنشأ في المرحلة الأدنى. وليس هنا مجال بحث السوق العربية المشتركة وبقية عوامل التوحد الاقتصادي العربي بدرجة أكثر تفصيلاً. وإنما نكتفي بالقول بأن إقامة هذه السوق (بين دول متقاربة من حيث مستوى النمو الاقتصادي ومتجانسة حضارياً) ستؤدي إلى توسيع حجم السوق العربية وإلى إمكانية الإنتاج الصناعي على نطاق واسع، وتالياً دعم النخبة العربية، وإلى تعزيز المركز التفاوضي العربي مع القوى الاقتصادية الكبرى.

ومن الضروري أخيراً الإشارة إلى أن السياج الجمركي تجاه العالم الخارجي للسوق العربية المشتركة والمقترحة يجب أن يتضمن قدراً كافياً من الحماية. لذلك فالدعوة إلى سوق كهذه من قبل عدد من الدول العربية من جهة، وقيام بعضها بعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها من جهة أخرى، يشكلان **موقفين متناقضين جذرياً.**

---

(٩) حول ذلك انظر: محمد الأطرش، «ملاحظات حول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة،» **الاقتصادي العربي** (دمشق) (٣١ آذار/مارس ١٩٦٦).

ثانياً: تحدي الاتجاه نحو تحرير حركة الرساميل

ويشكل هذا عاملاً مكملاً لتحدي الاتجاه نحو حرية التجارة العالمية، كما انه ناتج **أساساً** من القوى الضاغطة ذاتها في المراكز الرأسمالية المتقدمة. ويتضمن تحرير حركة الرساميل من منظور دولة معينة أن تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وهي عادة استثمارات طويلة الأمد (أي الاستثمارات في إقامة مشاريع حقيقية) وأن تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (أي الاستثمارات في المحفظة المالية أو الاستثمارات المالية) والتي تتضمن تدفق الأموال الأجنبية إليها لشراء سنداتها أو أسهمها أو أذونات خزينتها أو عملتها القومية. ومن ناحية أخرى أن تسمح الدولة المعنية بحرية خروج الرساميل منها سواء أكانت رساميل وطنية أو رساميل أجنبية وذلك للاستثمار المباشر أو غير المباشر في الخارج. **وهذا يعني باختصار أن تسمح لجهازها المصرفي أن يبيع العملات الأجنبية للمقيمين أو لغير المقيمين وبدون حدود إما بسعر صرف ثابت أو بسعر صرف عائم وذلك لتمويل نزوح الرساميل**[١٠]، **ويعتبر هذا الإجراء المعيار الأساسي العملي لحرية حركة الرساميل.** وتجدر الإشارة إلى أن حركة الرساميل من منظور دولة معينة تتضمن الاستقراض طويل الأجل لتمويل مشاريعها الإنمائية أو الاستقراض قصير الأجل لتمويل الاستيراد مثلاً. ويمكن لدولة ما أن تفتح أبوابها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها وضمن **شروط معينة** وأن تستقرض من الخارج دون أن تطبق حرية حركة الرساميل. ولكن من المستحيل أن تفتح دولة ما أبوابها على الاستثمارات المالية فيها ـ والممكن تصفيتها في لحظات ـ دون أن تطبق هذه الحرية.

ولم يتضمن النظام الرأسمالي الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية أية قواعد لتشجيع وتنظيم الاستثمارات الخاصة، إذ تم الاتفاق في مؤتمر بريتون وودز على إعادة تعمير أوروبا عبر إحداث **المصرف الدولي لإعادة الإعمار والتنمية** والذي يقدم قروضاً طويلة الأمد للحكومات. كما تمت عملياً ولدرجة معتبرة إعادة إعمار أوروبا عبر مساعدات الحكومة الأمريكية التي بدأت عام ١٩٤٧ والمعروفة باسم مساعدات مارشال. لقد كان هناك تخوف من إطلاق الحرية لحركة الرساميل القصيرة الأجل أو للاستثمارات المالية والنقدية بسبب المضاربات الممكن أن تنجم عنها. ونجم هذا التخوف من تجربة العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، والتي اتصفت بحدوث مضاربات كثيرة فاقمت من حدة الكساد العالمي في الثلاثينيات. لذلك تم الاتفاق بعامة في مؤتمر بريتون وودز في اتجاه تقييد حركة الرساميل وبخاصة القصيرة الأجل[١١].

---

(١٠) أي، وبلغة فنية، ان تسمح بحرية تحويل عملتها إلى عملة أجنبية على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها.

(١١) تجلى ذلك في المادة السادسة من اتفاقية صندوق النقد الدولي. إذ نص القسم (٣) منها على انه يحق للدول الأعضاء فرض القيود الضرورية لتنظيم حركة الرساميل الدولية، ولكن لا يحق لأي عضو أن يطبق هذه القيود بشكل يقيد تمويل استيراد السلع والخدمات أو يؤخر تسديد الالتزامات المتوجبة عليه. بكلمات أخرى ان حرية تحويل العملة القومية إلى عملة أجنبية مقتصر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ولتسديد اقساط قروض أو اقساط التزامات أخرى.. كما نصت الفقرة (٢) من القسم (١) من المادة ذاتها بأنه يحق للصندوق ألا يستعمل موارده العامة لتمويل نزوح كبير ومستمر في الرساميل، كما يحق له أن يطلب من الدولة الطالبة ذلك فرض قيود على نزوح الرساميل ليحول دون =

ولكن إعادة إعمار أوروبا واليابان ونمو الاقتصاد الرأسمالي في المراكز وزيادة درجة تمركزه، وتمويل أمريكا لحربها في فييتنام ولدرجة كبيرة عبر عجز موازنتها وميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري؛ كل ذلك أدى إلى ظهور فوائض مالية ضخمة تبحث عن الاستثمار والتوظيف خارج حدودها القومية. وكان من نتائج ضغوط هذه الفوائض:

- التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة ضمن هوامش ضيقة بين العملات الرئيسية في آذار/مارس ١٩٧٣ نظراً للاعتقاد بأنه ليس منسجماً مع حرية حركة الرساميل.

- تحرير النظام الرأسمالي لدرجة كبيرة من القيود المفروضة عليه في المركز - وبخاصة في أمريكا وبريطانيا منذ أوائل الثمانينيات - وإطلاق حريته في التوسع الداخلي والخارجي.

- العمل على نشر الخصخصة وحرية الأسواق خارج المراكز.. وساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات.

وساهمت هذه العوامل بدور أساسي في تحقيق توسع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة منذ حوالى منتصف الثمانينيات علماً بأن أغلبها تمركز في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من البلدان النامية. ولكن الظاهرة الأهم كانت التزايد الهائل في المتاجرة بعناصر الاستثمارات المالية كالعملات القابلة للتحويل على حساب الرساميل ووسائط الدين الأخرى المقوّمة بهذه العملات، وخضوع هذه العناصر للمضاربات. ولإعطاء فكرة عن ذلك يمكن أن نذكر حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل، إذ بلغ الحجم الوسطي **اليومي** عام ١٩٨٦، ١٨٨ مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته ٧,٤ بالمئة لقيمة الصادرات السنوية العالمية من سلع وخدمات في ذلك العام. ولقد ارتفع هذا الحجم **اليومي** إلى حوالى ١٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، أو ما نسبته ١٩,٢ بالمئة من قيمة الصادرات السنوية العالمية في ذلك العام الأخير[١٢]. باختصار بلغ الحجم **السنوي** للمتاجرة بالعملات القابلة للتحويل عام ١٩٩٥ حوالى ٧٣ مرة حجم الصادرات الدولية من سلع وخدمات في ذلك العام.

ومما لا ريب فيه أن التقدم التقاني الكبير الذي شهده العالم في حقل الاتصالات ونقل المعلومات قد ساهم في تحقيق التزايد الهائل في المتاجرة بالاستثمارات المالية ولكن هذا التزايد كان ناتجاً في الأساس من قرارات سياسية ناجمة لدرجة كبيرة عن قوى اقتصادية ضاغطة وليس عن التقدم في حقل الاتصالات. فكما أن المستثمرين الماليين قادرون على الاستفادة من هذا التقدم التقاني في زيادة حجم المضاربات المالية، فالحكومات أيضاً قادرة على الاستفادة منه لتقليص هذا الحجم أو وضع قيود على نزوح الرساميل قصيرة الأجل كما فعلت روسيا وماليزيا في صيف ١٩٩٨.

= استعمال موارده في الحساب العام. وإذا أخفقت الدولة العضو في الاستجابة لطلب الصندوق، وإذا لم تفرض القيود المناسبة، يحق له أن يعلن عدم صلاحيتها لاستعمال الموارد العامة للصندوق.

(١٢) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund–May 1997*, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 1997), table no. (15), p. 64.

وتشكل حرية حركة الرساميل تحدياً للبلدان النامية. فالدعوة لهذه الحرية ليست ناجمة فحسب عن القوى الضاغطة في المراكز الرأسمالية وإنما عن قوى رأسمالية في الدول النامية أيضاً. فرأس المال يضغط عادة لتحريره من القيود على محاولة تعظيم أرباحه أو عوائده. وللإجابة عن كيفية التصرف تجاه هذا التحدي سواء عن طريق مجابهته أو التكيف معه، يتعين التفريق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ليست جزءاً من العولمة المالية لأنها تتضمن علاقة مال بإنتاج أو بتصريفه، والاستثمارات المالية والمتاجرة بعناصرها والتي تشكل أساس العولمة المالية لأنها تتضمن علاقة بين أصول مالية أو ديون مالية كتحويل عملة محلية أو دين بعملة محلية إلى عملة أجنبية أو دين بعملة أجنبية. ولقد سبق أن ذكرنا أعلاه بأن سماح دولة ما للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها لا يتضمن **بالضرورة** قبولها حرية تحويل عملتها القومية إلى عملة أجنبية على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها.

وقبل التعرض لتحدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان النامية يتعين تحديد حجم هذا التحدي. فهذا الحجم ما يزال ضئيلاً كنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. فخلال عام ١٩٩٦ مثلاً بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصافية في البلدان النامية (مضافاً إليها هونغ كونغ والمناطق الحرة والساحلية في بعض أقاليم الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وإسرائيل) حوالى ١٠٥ مليارات دولار. وهذا الرقم يمثل أقل من ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان في عام ١٩٩٥.

وبطبيعة الحال فإن هذه الاستثمارات المباشرة على ضآلتها النسبية مركزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. ولإبراز ذلك يمكن أن نذكر بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصافية والمتدفقة إلى البلدان النامية في الشرق الأوسط وأوروبا (وهي البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قبرص، مصر، الأردن، لبنان، اليمن، مالطا، سوريا، وتركيا) بلغت عام ١٩٩٦ مقدار ١,٢ مليار دولار، أي ما نسبته أقل من خمس الواحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام ١٩٩٥. وإذا أضفنا إلى هذه البلدان إسرائيل نجد أن الرقم قد بلغ عام ١٩٩٨ ٢,٦ مليار دولار. ونسبة هذا المبلغ للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام ١٩٩٨ ضئيلة جداً[١٣].

> تعميق تبعية أغلب الأنظمة العربية للغرب جرياً وراء الاستثمارات الأجنبية يتضمن ثمناً باهظاً، فضلاً عن الثمن الذي ندفعه كعرب في ما يتعلق بقضايانا المصيرية.

(١٣) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF]: *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund–October 1997*, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 1997), table no. (7), p. 29, and *World Economic Outlook* (Washington, DC: IMF, October 1999), table no. (2.2), p. 45.

ويتمثل تحدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة **للبلدان النامية** فيما يلي:

ـ لا تحدث هذه الاستثمارات ضمن فراغ سياسي. فهي إما تتدفق على الأغلب إلى البلدان التابعة للغرب سياسياً واقتصادياً أو تساهم في خلق هذه التبعية. فمن المعلوم مثلاً بأن الحرب الباردة وتبعية أغلب ما كان يسمى بالنمور الآسيوية للغرب وبخاصة لأمريكا، ورغبة الغرب في بناء نموذج للتنمية في هذه البلدان ينافس النموذج الصيني، كل ذلك أدى إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقانات المتقدمة إليها وإلى انفتاح أسواق الغرب على صادراتها من سلع وخدمات.

وهذا لا يعني بأن تنميتها لم تعتمد أساساً وبدرجة غالبة وكبيرة على جهودها الداخلية. أما بالنسبة لنا، نحن العرب، فإن تعميق تبعية أغلب الأنظمة العربية للغرب (المعادي للعرب) جرياً وراء الاستثمارات الأجنبية يتضمن ثمناً باهظاً فضلاً عن الثمن الذي ندفعه فيما يتعلق بقضايانا المصيرية. وقد يكون من المناسب وعلى سبيل المثال أن نذكر بأن شمعون بيريس لجأ إلى إغراء جذب الاستثمارات الأجنبية وجعل مرفأ غزة مركزاً لجلبها وتحويله إلى «سنغافورة» جديدة كأحد وسائل دعوته لإقامة نظام شرق أوسطي جديد[١٤]. ومن الواضح بأن لنظام كهذا عواقب وخيمة من أهمها محاولة القضاء على النظام الإقليمي العربي وتذويب الهوية العربية[١٥].

ـ تمارس هذه الاستثمارات الضغوط وبخاصة في الدول الصغيرة نسبياً لاتباع استراتيجيا إنمائية تعتمد على التصدير كقاطرة للنمو. فعبر زيادة الصادرات أساساً ستتمكن الدولة المضيفة للاستثمارات من تسديد أرباحها وفوائدها. وكل هذا بدلاً من اتباع استراتيجيا تهدف أساساً ومباشرة إلى اتباع حاجات الداخل. وهذا لا يعني التقليل من أهمية التصدير، ولكن يعني عدم جعله **المحرك الأساسي** للنمو، وتالياً ربط مصير اقتصاد بلد وسيادته ولدرجة كبيرة بأحوال الأسواق العالمية. فاستراتيجيا كهذه غير مأمونة العواقب في أحسن الأحوال. فتجربة بلدان العالم الثالث في الثلاثينيات خير دليل على ذلك.

ـ تحاول الاستثمارات المباشرة الضغط وبخاصة في الدول الصغيرة لتحرير حركة الرساميل القصيرة الأجل والاستثمارات المالية الأجنبية بعامة من القيود، وذلك بحجة أن ذلك يمكنها من تمويل توسعها عبر اللجوء إلى إصدار سنداتها وأسهمها في الأسواق المالية العالمية. وهذا يتضمن بطبيعة الحال قبول الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حرية التحويل على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها. ولهذه الحرية عواقب وخيمة سنأتي على ذكرها حين مناقشة تحدي حرية انتقال الرساميل المالية.

ـ قد يؤدي تدفق الاستثمارات المباشرة إلى التقاعس في بذل الجهود في الدولة

---

(١٤) انظر: Shimon Peres with Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng: Element Books, 1993), p. 139.

(١٥) للاطلاع على مناقشة لمشروع بيريس، انظر مثلاً: محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٠ (آب/اغسطس ١٩٩٦)، ص ٥ ـ ١٣.

النامية المعنية لرفع مستوى الادخار القومي كنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. فإذا تضمنت الجهود لتحقيق هذا الهدف اتباع سياسات تؤدي إلى توزيع أعباء ومكتسبات التنمية بشكل يحقق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، فإن جهوداً كهذه قد تجد معارضة من الشرائح الثرية والمؤثرة، مما يدفع متخذي القرار إلى تفضيل الحل الأسهل: وهو محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر منحها حوافز كاستثناءات من الضرائب وقوانين العمل وعبر التأكيد على رخص القوة العاملة. ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية.

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا كانت كبيرة إلى سيطرة الأجانب على جزء معتبر من ثروة الدولة المضيفة لها وبخاصة إذا كانت صغيرة نسبياً. كما قد تؤدي إلى ممارسة المستثمرين الأجانب نفوذاً سياسياً واقتصادياً بالتعاون مع فئات الرأسمالية الطفيلية المستفيدة منهم مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المستثمرين الأجانب يلاقون دعماً من حكوماتهم. فمثلاً هناك فرق كبير من حيث تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبخاصة الغربية في دولة قوية كالصين (حيث الاستثمارات الأجنبية ضئيلة نسبياً) وتأثيرها في دول ضعيفة من حيث البنية الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية وأنماط السلوك الخلقي. وهذه البنية الضعيفة تسهل على المستثمرين الأجانب أيضاً استغلال البلدان النامية المضيفة لاستثماراتهم.

ويمكن أن تتضمن مجابهة تحدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجراءات التالية:

١ - العمل على رفع زيادة الادخارات الوطنية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي مع اتخاذ كل ما يتضمنه ذلك من إجراءات داخلية وبخاصة في حقل الضرائب وسياسة ترشيد الاستهلاك، وأن يتم كل ذلك ضمن إطار استراتيجيا إنمائية تهدف إلى تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية.

٢ - في حال نقصان المدخرات القومية عن حجم الاستثمارات الكلية المرغوب فيه، يمكن في الأحوال العادية تجسير الفجوة عبر اللجوء إلى الاستقراض طويل الأجل من الخارج. ويفضل بالنسبة لنا نحن العرب، أن يتم ذلك من المؤسسات المالية الإقليمية العربية والتي تقدم قروضاً طويلة الأمد بشروط ميسرة. وهذا يتطلب عملاً عربياً جماعياً لتعزيز دور هذه المؤسسات.

٣ - يتعين على الأقطار العربية العمل على جذب المدخرات العربية الخاصة المستثمرة أو الموظفة في الخارج وذلك للاستثمار المباشر في الوطن العربي. ومن الضروري عدم منح هذه الاستثمارات أية امتيازات في حقل الضرائب وفي حقل قوانين العمل وفي حقول أخرى غير متوافرة لمواطني الأقطار العربية المضيفة لهذه الاستثمارات. وكل ذلك نظراً إلى أن الاستثمارات العربية في البلدان الأجنبية، وبخاصة في الغرب، لا تتمتع بامتيازات غير متوافرة لمواطني هذه البلدان، ونظراً لأن الامتيازات تساهم في تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، ونظراً لأنها تؤدي إلى عدم تكافؤ في المنافسة مع المشاريع الوطنية القائمة في الأقطار العربية المضيفة لهذه الاستثمارات.

٤ - قد يكون هناك فائدة من جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك ضمن الشروط التالية:

ـ أن تكون **محدودة** بحيث لا تؤدي إلى سيطرة الأجانب على جزء معتبر من الثروة القومية.

ـ عدم منحها أية امتيازات غير متوافرة لمواطني البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات. وأرى بأن خلق المناخ الاستثماري الملائم من حيث انعدام الفساد والعرقلة البيروقراطية ومن حيث توافر البنية الاقتصادية والخدماتية الملائمة، أكثر جاذبية للاستثمار الوطني أو القومي والأجنبي من الامتيازات.

ـ أن تتم ضمن إطار شراكة مع رأس المال الوطني أو القومي سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص وأن تكون الملكية الغالبة عائدة للرأس المال الوطني أو القومي.

ـ أن تُوجه نحو مشاريع صناعية غير متوافرة في الدولة المضيفة وأن تتضمن تقانات عالية يمكن توطينها وتجذيرها.

ـ وضع قواعد لتصفية الاستثمارات الأجنبية، إذا رغب مالكوها بذلك، بحيث لا يؤدي تحويل قيمها إلى حدوث ضغوط غير مناسبة على موازين مدفوعات الدول المضيفة لها.

ـ خضوع أي خلاف أو نزاع بين المستثمرين الأجانب من جهة، وبين مواطني الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، إلى قوانين هذه الأخيرة كما تقتضي متطلبات السيادة.

سأنتقل الآن إلى مناقشة تحدي الاتجاه نحو حرية انتقال الاستثمارات المالية أو العولمة المالية. وهذه تشكل أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وذلك لسببين. **الأول** يتمثل في الحجم الهائل لقيمة المتاجرة بعناصر الاستثمارات المالية والذي تم ذكره سابقاً. أما **الثاني** فهو أن آثار أزمة العولمة المالية، فورية وتنتقل عدواها بسرعة كبيرة إلى البلدان الأخرى (وبخاصة إذا كانت صغيرة نسبياً) المندمجة في نظام العولمة المالية وذلك نتيجة التقدم الكبير في حقل الاتصالات الدولية مخلفة وراءها ديوناً ضخمة وإفلاسات وتدهوراً اقتصادياً وبطالة كبيرة كما حدث خلال أزمة ما كان يسمى بالنمور الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. أما أثر الركود الاقتصادي في العالم الخارجي أو في كتلة اقتصادية كبيرة في صادرات دولة معينة مندمجة لحد بعيد في النظام التجاري الدولي فأقل نسبياً بكثير، ويعكس نفسه خلال فترة أطول بدرجة كبيرة من الزمن يُتاح خلالها للدولة الخاضعة لآثاره اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

والآن ما هو الحجم الراهن لتحدي الاتجاه نحو العولمة المالية بالنسبة للبلدان النامية؟ ليس كبيراً، لأن حرية انتقال الاستثمارات المالية متركزة في المراكز الرأسمالية وفي عدد محدود من دول العالم الثالث. فأغلب دول هذا العالم بما فيها الصين والهند غير معولمة مالياً، أي لا تسمح بحرية تحويل عملاتها الوطنية إلى عملات أجنبية رئيسية لتمويل نزوح الرساميل[١٦]. فضلاً عن ذلك ونتيجة الأزمة المالية الآسيوية تقلصت

---

(١٦) حول شمولية العولمة المالية، انظر: International Monetary Fund [IMF], *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, 1998* (Washington, DC: IMF, 1998).

الضغوط نوعاً ما لتحرير حركة الرساميل، كما ازدادت المقاومة لهذه الضغوط. ففي صيف ١٩٩٨ فرضت كل من روسيا الاتحادية وماليزيا قيوداً على نزوح الرساميل القصيرة الأجل منها.

ومع كل ذلك فتحدي الاتجاه نحو العولمة المالية قائم، ويتمثل في محاذير عديدة سنأتي على ذكرها أدناه. وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن العولمة المالية في البلدان التي تطبقها ليست في حالة مستمرة من الأزمات. ولكن الأزمات تحدث بين الفترة والأخرى إما لأسباب اقتصادية حقيقية أو لأسباب تتعلق بتوقعات غير عقلانية أو حتى لأسباب سياسية. وإذا أخذنا فترة معينة خالية من الأزمات تطبق خلالها دولة معينة العولمة المالية، فإن دراسة داني رودريك (أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد والمنشورة في أوائل عام ١٩٩٨) لتجربة ٢٣ دولة حررت حركة رساميلها تظهر بأنها لم تتمتع بدرجة أعلى من النمو ومن النجاح في محاربة التضخم من دول أخرى فرضت قيوداً على نزوح الرساميل(١٧).

أما أهم محاذير العولمة المالية والتي تمثل تحدياً للبلدان النامية فهي التالية:

- تؤدي إلى أن تفقد البلدان المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي وبخاصة في المجال النقدي. ففي حال ارتفاع أسعار الفائدة مثلاً وبنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز (كما حدث في أمريكا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات) فإن هذا يؤدي إلى نزوح الرساميل من البلد النامي المعولم مالياً للاستفادة من سعر الفائدة الأعلى في المركز. ولكي يتفادى هذا البلد النامي استنزاف احتياطياته من العملات الأجنبية الرئيسية يجد نفسه مضطراً لرفع سعر فائدته المحلية مما قد لا يكون منسجماً مع متطلبات اقتصاده. وهذا يتضمن فقدان استقلالية قراره في هذا الشأن إلا إذا قرر التراجع عن كونه معولماً مالياً بفرض قيود على نزوح الرساميل(١٨)، ولكن الخطر الأكبر على استقلالية القرار الاقتصادي يكمن في ضغوط العولمة المالية المتمثلة في الدعوة إلى إحلال الدولار (أو اليورو) محل العملة الوطنية **كوسيلة للتبادل ضمن إطار الدولة القومية**. وهذه الدعوة ما زالت محدودة جداً ولكن قد يكون من المفيد التعرض لها. ولقد برزت مثلاً عام ١٩٩٨ بالنسبة لروسيا، كما حاولت الاكوادور تطبيقها مؤخراً إلا أن حدوث انقلاب فيها حال دون ذلك. وهذه الدعوة تمثل امتداداً لنظام مجلس إدارة النقد الذي طبق في المستعمرات المتقدمة في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، والمطبق حالياً في عدد من دول أمريكا اللاتينية. ولعل من أهم مؤيدي هذه الدعوة بول فولكر، المحافظ السابق للمصرف

---

(١٧) تمت الإشارة إلى مضمون الدراسة في: David Wessel and Bob Davis, «Currency Controls Gain a Hearing as Crisis in Asia Takes Its Toll,» *Wall Street Journal*, 4/9/1998.

(١٨) خلال الاجتماعات الدورية لمجموعة الدول الرأسمالية السبع تحاول هذه الأخيرة التنسيق في سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تقارب في هذه السياسات مما يخفف من الفوارق في أسعار الفوائد المطبقة فيها.

المركزي الأمريكي[١٩]. والهدف منها هو الحيلولة دون حدوث أزمة عولمة مالية (وبخاصة في البلدان الصغيرة نسبياً) نتيجة توقعات انخفاض سعر صرف العملة المحلية الوطنية لدولة ما تجاه الدولار مثلاً. فإحلال الدولار محل العملة الوطنية يزيل هذا الخطر[٢٠] أو يخفف منه. فتوسيع دور الدولار العالمي من حيث إنه سيصبح ليس فحسب، كما هو الوضع حالياً، العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية، وعملة المدفوعات الدولية الرئيسية، والعملة الرئيسية التي تحدد بها العقود الدولية، وإنما أيضاً عملة تبادل ضمن دول قومية خارج أمريكا، هو في مصلحة أمريكا لأسباب لا يتسع المجال لذكرها هنا. ولكن تبني أية دولة خارج أمريكا للدولار كعملة تبادل وطنية ليس في مصلحتها لأن ذلك سيجعل التوسع في كتلتها النقدية بالدولار وعملية تنميتها يعتمدان حصراً على فائض ميزان مدفوعاتها الجاري وعلى تدفق القروض والاستثمارات الأجنبية إليها. وهذا سيرهن مصيرها ومصير شعبها بالاعتماد على عوامل خارج سيطرتها وتتحكم بها القوى الكبرى. ومن نافلة القول بأن هذا الوضع يمثل قمة الإمبريالية.

- تفاقم من أية صعوبة اقتصادية يمر بها اقتصاد معولم مالياً وتحولها إلى أزمة مالية، وتالياً تعرقل جهود الحكومة المعنية في معالجة الصعوبة والتي تتطلب وقتاً. فالأزمة المالية تحرم الحكومة من الوقت الكافي ومن الاحتياطيات الكافية بالعملات الأجنبية لمعالجة صعوبتها الاقتصادية. كما تنتشر عدوى الأزمة إلى دولة أخرى معولة مالياً ومتكاملة أسواقها المالية مع أسواق الدولة المصدرة للأزمة على الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تكون سليمة في الدولة الأولى.

- قد تعرض الاقتصاد المعولم مالياً لأزمات مالية ليس بسبب عدم سلامة وضعه الاقتصادي الحقيقي، وإنما بسبب توقعات أو تصرفات بعض المقامرين أو المضاربين. فمن المعلوم أن المتعاملين في الأسواق المالية يتأثرون بعوامل نفسية وبشائعات وبتوقعات اقتصادية قد لا يوجد لها مبرر في الوضع الاقتصادي الحقيقي والذي قد يكون سليماً.

- لا تتصف الأسواق المالية المعولة (شأنها شأن الأسواق الاقتصادية الأخرى بعامة) بالتكافؤ في المنافسة. فالأسواق تمثل في التحليل الأخير علاقات قوة بين المتعاملين فيها. فما تفرزه الأسواق المالية المعولة من أسعار أسهم وسندات أو أسعار صرف عملات يعكس علاقات القوة المذكورة. فهل القوة المالية لمضارب معروف كجورج سوروس والذي أجبر بريطانيا في عام ١٩٩٢ على الخروج من نظام النقد الأوروبي مساوية للقوة المالية لمنشأة استثمار مالية عادية؟ فضلاً عن ذلك يمكن للقوى المالية

---

(١٩) انظر: Paul A. Volcker, «Toward a Single World Currency to Level the Playing Field,» *International Herald Tribune*, 31/1/2000.

(٢٠) إن إحلال الدولار محل العملة الوطنية كوسيلة للتبادل ضمن الدولة المعنية يحول دون المضاربات التي يمكن أن تنجم عن توقع انخفاض سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار، ولكنه لن يحول دون المضاربات في الدولة المعنية والناجمة عن توقع انخفاض أسعار أوراقها المالية المقومة بالدولار بسبب خسارة الشركات المصدرة لهذه الأوراق المالية مثلاً أو بسبب توقع انخفاض سعر صرف الدولار تجاه عملات رئيسية أخرى.

الكبرى أن تستعمل قوتها لتحقيق أهداف سياسية في الاقتصاد المعولم مالياً.

ـ تتعارض العولمة المالية جذرياً مع الديمقراطية، إذ ان حفنة من مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة وغير المسؤولين أمام ممثلي الشعب في أية دولة يتخذون وينفذون خلال لحظات قرارات قد تدمر حياة الملايين من الناس!

ـ تساهم العولمة المالية في تركيز الثروات على مستوى العالم في أيدي القلة. فكما أن الأسواق المالية القومية في المراكز الرأسمالية تشكّل آلية لاستيلاء المنشآت الاقتصادية الكبرى على المنشآت الصغرى، وتالياً زيادة تمركز وسائل الإنتاج، فإن العولمة المالية تطبق هذه الآلية على المستوى العالمي. فانخفاض أسعار الصرف الحقيقية لدولة معرضة لأزمة عولمة مالية يسهل على الشركات الدولية الكبرى شراء منشآتها ومصارفها وقوة عملها بأسعار بخسة بالعملة الأجنبية كما حدث لروسيا الاتحادية[٢١].

ويمكن أن تتضمن مجابهة تحدي العولمة المالية بالنسبة لغالبية بلدان العالم الثالث التي لا تسمح حالياً بحرية تحويل عملاتها الوطنية إلى عملات أجنبية لتمويل نزوح الرساميل الاستمرار في هذه السياسة، وأن يقتصر التحويل على تسديد أقساط قروض سابقة أو تسديد أقساط رساميل مستثمرة بشكل مباشر وفي حال تصفيتها وضمن إطار القوانين أو القرارات المنظمة لهذه الاستثمارات.

تساهم العولمة المالية في تركيز الثروات على مستوى العالم في أيدي القلة.

أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث ـ وهي حالياً أقلية ـ والتي تسمح بحرية تحويل عملاتها الوطنية إلى عملات أجنبية لتمويل نزوح الرساميل، فأرى من المفيد التراجع عن ذلك نظراً لمساوئ العولمة المالية والتي أتينا على ذكرها أعلاه. أما في حال عدم الرغبة في ذلك فقد يكون من المناسب لهذه البلدان عدم السماح للأجانب بالاستثمار في أسواقها المالية وذلك للحيلولة دون مضاربتهم فيها.

وسواء أكان البلد المعني معولماً مالياً أم غير معولم، فقد يكون من الضروري في الأحوال العادية أن يضع حدوداً لتمويل مصارفه شراء عناصر الاستثمارات المالية، لأن تمويلاً كهذا يفاقم من أثر أية أزمة مالية قد تتعرض لها أسواقه.

ثالثاً: تحدي الاتجاه نحو رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة

وهذا ناجم لدرجة معتبرة عن ضغوط الاتجاهين نحو حرية التجارة وحرية حركة الرساميل الدوليتين اللتين تمت مناقشتهما أعلاه. كما أنه ناتج جزئياً من ضغوط داخلية في بلدان العالم الثالث من قبل الفئات الممكن أن تستفيد من درجة عالية من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة الكمبرادورية منها. فكما أن كلاً من حرية التجارة

---

(٢١) حول ذلك انظر: محمد الأطرش، «حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٩)، ص ٢٣.

وحرية حركة الرساميل تطلب في القرن التاسع عشر إحداث تغييرات بنيوية في بلدان العالم الثالث المتقدمة نسبياً والخاضعة للاستعمار، فإن هذه الحرية تتطلب في الزمن الراهن الانتقال إلى رأسمالية حرية الأسواق. وبكلام أكثر تفصيلاً فإن ضغوط المراكز الرأسمالية لتأمين حرية التجارة وحرية حركة الرساميل الدوليتين تتطلب في الحقل الاقتصادي من بلدان العالم الثالث ما يلي:

ـ **المزيد من الخصخصة** وتالياً تقليص دور القطاع العام وبخاصة في حقل الإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية، إذ ان إعطاء دور كبير للقطاع العام في حقل التجارة الخارجية يمكن الدولة المستوردة حتى في حال قبولها حرية التجارة الخارجية من التحكم في استيرادها، وذلك عبر القطاع العام. فضلاً عن ذلك تؤدي الخصخصة إلى فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب لشراء ممتلكات وطنية وتحويلها إلى ممتلكات أجنبية.

ـ **حرية الأسواق الداخلية**، أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص وبخاصة على حريته في تحديد أسعاره دون تدخل من قبل الدولة[٢٢]. ومن الواضح بأنه يمكن للدولة المستوردة حتى في حال إزالة جميع القيود على المستوردات أن تتحكم في جزء كبير من استيرادها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ يمكن مثلاً أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التي تعتبرها ذات آثار سلبية في تنميتها على مستوى أكثر انخفاضاً من تكاليف استيرادها مما يدفع المستوردين في القطاع الخاص إلى عدم استيرادها.

ـ **انتشار وتعميق ثقافة السوق**: أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة هو سعرها ونوعيتها وجودتها، وليس أي اعتبار آخر وطني أو سياسي أو ثقافي أو إنساني. ومن المعلوم أن الكثير من الدول والملايين من الأفراد قاطعوا منتوجات جنوب أفريقيا إبان ممارستها سياسة التمييز العنصري انطلاقاً من اعتبارات مناقضة لثقافة السوق: فأمريكا مثلاً تفرض عقوبات اقتصادية على عدد من الأقطار العربية وعلى إيران انطلاقاً من اعتبارات هيمنتها الإمبريالية. أما اليابانيون فيفضلون على الأغلب منتوجاتهم الوطنية على المنتوجات الأجنبية انطلاقاً من اعتزازهم بمنتوجاتهم ومن الاعتقاد بأن استمرارية وظائفهم تعتمد على ذلك. وقد تكون ضغوط أمريكا لنشر رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة في الوطن العربي تهدف ـ ضمن أشياء أخرى ـ إلى نشر ثقافة السوق وبخاصة في مجال التعامل الاقتصادي مع إسرائيل بقطع النظر عن اغتصابها فلسطين واستمرار احتلالها أراضيَ عربية أخرى.

أما أهم مساوئ نظام رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة فهي التالية:

١ ـ يؤدي النظام الرأسمالي **إلى سوء توزيع كبير في الثروات والدخول** على

---

(٢٢) يتعين التفريق بين حرية الأسواق من جهة، واقتصاد السوق من جهة أخرى. فالأولى تتضمن بالضرورة تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد. أما اقتصاد السوق فلا يتضمن بالضرورة ذلك ولا يستبعد التخطيط الاقتصادي، إذ يمكن للدولة في اقتصاد السوق التأثير مباشرة في آلية بعض الأسعار، والتأثير بصورة غير مباشرة عبر العديد من السياسات، وذلك في محاولة لتحقيق أهداف لا يمكن للسوق بمفردها أن تحققها.

المستوى القومي وعلى المستوى العالمي. وهذه الظاهرة نتيجة منطقية للنظام وتوجد في الدول الرأسمالية المتقدمة وأيضاً في الدول الرأسمالية في العالم الثالث. ولقد تفاقم هذا السوء في عقد الثمانينيات وفي أوائل التسعينيات نتيجة تحرير النظام الرأسمالي من العديد من القيود على فعالياته ونتيجة إضعاف النقابات العمالية وأنظمة الضمان الاجتماعي. فخلال الفترة المذكورة تفاقم سوء التوزيع في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة والأعضاء في **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** ما عدا دولة واحدة. وكان التفاقم في سوء التوزيع هو الأسوأ في السويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[٢٣].

ولقد ذكر روبرت هالبرونر الاقتصادي الأمريكي المعروف بأن عقد الثمانينيات في الولايات المتحدة اتصف «بانخفاض متواصل في الدخول الحقيقية لكل العائلات ما عدا تلك المتربعة على أعلى القمة... فحوالى سبعين بالمئة من الزيادة في الثروة الحقيقية خلال عهد (رئاسة) ريغان ذهبت إلى أغنى الواحد بالمئة من العائلات، بينما انخفضت الدخول الحقيقية لحوالى سبعين مليون عائلة تشكل الأربعة أخماس الأدنى من العائلات»[٢٤].

وأرى بأن سوء التوزيع في البلدان الرأسمالية النامية عموماً أسوأ منه في البلدان المتقدمة نظراً لأن الأولى تتصف بدرجة أعلى من التهرب من الضرائب وبدرجة أعلى من الرأسمالية الطفيلية. فضلاً عن ذلك يمنح العديد من هذه البلدان استثناءات عديدة من الضرائب والرسوم الأخرى للمستثمرين فيها سواء أكانوا مواطنين أم أجانب. كما أن مراقبة أجهزتها الحكومية لفعاليات القطاع الخاص فيها تتصف بالضعف وفي العديد من الأحيان بالفساد.

أما تفاقم سوء التوزيع على المستوى العالمي - وهو ناجم ليس فحسب من رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة على الصعيد القومي وإنما أيضاً من اتجاهات العولمة الاقتصادية بعامة - فيتضح من المؤشرات التالية:

- ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩١ زادت حصة أغنى نسبة ٢٠ بالمئة (من سكان العالم) من ٧٠ بالمئة من الدخل العالمي إلى ٨٥ بالمئة، بينما انخفضت حصة أفقر نسبة ٢٠ بالمئة من ٢,٣ بالمئة إلى ١,٤ بالمئة[٢٥].

- ذكر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الثروة الصافية لـ ٢٢٥ ملياردير دولارياً تتجاوز دخل التسعة والأربعين بالمئة الأدنى من سكان العالم، أي تتجاوز دخل ما ينوف عن مليارين ونصف المليار من البشر. كما ذكر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** أن الثروة الصافية لأغنى ثلاثة أشخاص في العالم تتجاوز مجموع الناتج القومي الإجمالي لأفقر ٤٨ دولة في العالم[٢٦].

---

(٢٣) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1999* (New York: Oxford University Press, 1999), p. 37.

(٢٤) Robert Hillbroner, «The Deficit: A Way Out,» *New York Review of Books* (19 November 1992).

(٢٥) أخذت الأرقام من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، ص ١٣.

(٢٦) أخذت الأرقام من: UNDP, *Human Development Report, 1999*, p. 37.

ولقد تضمن هذا التفاقم المذهل في الثروات والدخول انتشاراً كبيراً في الفقر وفي الانحرافات الاجتماعية. وكدليل على انتشار الفقر في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة يمكن أن نذكر بأن عدد العائلات في المملكة المتحدة التي تعيش دون مستوى حد الفقر ارتفع بمقدار ٦٠ بالمئة في الثمانينيات. كما أن نصف العائلات على الأقل والتي لديها أطفال ومُعيل واحد في استراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، حققت دخلاً في الثمانينيات وأوائل التسعينيات دون مستوى خط الفقر(٢٧).

أما عن انتشار الفقر في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفي الدول الاشتراكية سابقاً في شرق أوروبا، وفي دول العالم الثالث بعامة، فهو أمر معروف ولا حاجة لتوثيقه. ونكتفي هنا بذكر ما ورد في التقرير الاقتصادي والاجتماعي لـ **الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب** بأن معدل الفقر في المنطقة العربية يبلغ حالياً ٣٢.٤ بالمئة من مجموع المواطنين العرب(٢٨)!

٢ ـ **البطالة:** من المعلوم أن النظام الرأسمالي يمر بأزمات دورية تتراوح مدتها وتنعكس بتعاقب فترات النمو الاقتصادي المقبول وفترات الركود والكساد الاقتصاديين. وتتصف الأخيرة بظهور نسبة عالية من الطاقات الإنتاجية غير المستعملة وبطالة كبيرة في قوة العمل البشري. فرأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة غير قادرة على إزالة البطالة الدورية. فالتجربة التاريخية لظهور الرأسمالية الصناعية في أوروبا وبخاصة في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر تظهر بأنها عانت بطالة كبيرة وفقراً وبؤساً، وأنها صدرت بطالتها، وبخاصة بريطانيا، إلى بلدان الاستيطان الجديد في الأمريكيتين وفي استراليا ونيوزيلندا وإلى مستعمرات أخرى. ولقد شكلت عملية التصدير هذه صمام أمان للرأسمالية الصناعية والمالية الناهضة وساهمت في إخفاق الثورات الطبقية في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من أن رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة، والتي تدعو إلى تحقيق توازن في الموازنة، تتعارض مع الوصفة الكينزية لمعالجة البطالة **الدورية**، أي تحقيق عجز مناسب في الموازنة بهدف زيادة الطلب الفعّال، إلا أن هذه الوصفة تبقى لدرجة معتبرة غير فعالة كوسيلة لإزالة البطالة **البنيوية**، وعاجزة في اقتصاد يتصف بوجود منشآت اقتصادية كبرى قادرة على تحديد أسعار منتوجاتها. فعلى الرغم مثلاً من عجز الموازنة الأمريكية الكبير نسبياً في الثمانينيات لتمويل التوسع أساساً في الإنفاق على التسلح إلا أن أمريكا بقيت في ذلك العقد تعاني درجة عالية من البطالة ومن الطاقات الإنتاجية غير المستعملة. فتزايد الإنفاق الحكومي (أو تزايد وتيرته) **وذو التأثير العام في الاقتصاد** وعبر عجز الموازنة غير قادر على إزالة البطالة البنيوية بشكل فعال، إذ قد يؤدي التزايد في الإنفاق الحكومي (أو التزايد في وتيرته) إلى خلق طلب على قوة عمل ماهرة وغير متوافرة بدرجة كافية، بينما لا يخلق طلباً على قوة العمل المتوافرة والعاطلة عن العمل. فضلاً عن ذلك قد يؤدي التزايد في وتيرة الإنفاق الحكومي وفي حال وجود درجة عالية من الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى تزايد الأسعار بدلاً من تزايد الإنتاج

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) كما وردت في: **السفير**، ٥/١/٢٠٠٠.

ومستوى العمالة بدرجة معتبرة. فمعالجة البطالة البنيوية تتطلب درجة مناسبة من التخطيط - لا تنسجم مع رأسمالية حرية الأسواق - تتجاوز الإجراءات المالية والنقدية ذات الطبيعة العامة في تأثيرها. ويمكن أن تتضمن هذه الدرجة من التخطيط قيام الدولة بمشاريع إنتاجية مثلاً في المناطق المحرومة التي تتصف بدرجة عالية من الفقر والبطالة، وإعادة تأهيل وتدريب بعض القوى العاملة بشكل ينسجم مع التغييرات البنيوية التي يرغب فيها المجتمع. كما يستوجب ذلك التدخل من قبل الحكومة لمنع المنشآت شبه الاحتكارية في القطاع الخاص من رفع أسعارها استجابة لزيادة الطلب على منتوجاتها وحضها على زيادة إنتاجها واستعمالها للطاقات الإنتاجية المتاحة، وتالياً تشغيلها لقوة عمل إضافية[٢٩].

٣ - **التبعية:** وهذه قد تنجم أساساً عن المديونية الخارجية التي تفرزها منطقياً رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة. فهذه الأخيرة تؤدي، وبخاصة في الكثير من بلدان العالم الثالث إلى ظهور فوائض اقتصادية كبيرة في أيدي قلة من الناس ينزح جزء كبير منها إلى الخارج سعياً وراء الربح أو طلباً للأمان. وهذا يؤدي إلى انخفاض موجودات هذه البلدان من العملات الأجنبية مما يدفعها إلى الاستدانة من الخارج أو زيادة مديونيتها تجاهه. **ويجدر التأكيد أن المديونية الخارجية بعامة قد تكون عامل تبعية أو عامل هيمنة. العنصر الحاسم في تقرير ذلك يكمن في علاقات القوة بين الجهة الدائنة والجهة المدينة.** فمثلاً ان مديونية الولايات المتحدة الصافية للخارج ليست عامل تبعية وإنما عامل هيمنة. ففي كثير من الأحيان جمدت أمريكا ولأسباب سياسية أموال العديد من الدول العربية والإسلامية المودعة في مصارفها سواء أكانت هذه المصارف في أمريكا أو خارجها. كما تعاون العديد من الدول الأوروبية المهمة معها في هذا المضمار. كما تمكنت أمريكا من تخفيض القيمة الحقيقية لمديونيتها الصافية الخارجية والمقومة بالدولار الأمريكي للكثير من دول العالم (التي لم تكن لديها ضمانة حقيقية لقيمة هذه الديون) ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب أو الين الياباني مثلاً أو بالنسبة لسلع حقيقية.

> بالنسبة إلى الدول الضعيفة أو الضعيفة نسبياً في النظام الدولي فالمديونية الكبيرة تؤدي إلى التبعية.

أما بالنسبة للدولة الضعيفة أو الضعيفة نسبياً في النظام الدولي، فالمديونية الكبيرة تؤدي إلى التبعية، وتالياً إلى خسارة درجة كبيرة من استقلالية قرارها. فمن المعروف مثلاً أن مصر خسرت استقلالها وبخاصة خلال عهد الخديوي اسماعيل في القرن التاسع عشر نظراً لمديونيتها المفرطة والباهظة التكاليف للغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية الكبيرة للكثير من بلدان العالم الثالث ليست ناجمة فحسب عن متطلباتها الإنمائية المبرّرة **وإنما ناجمة أيضاً عن ضغوط**

---

(٢٩) عندما زادت إحدى شركات الصلب الكبرى في أمريكا أسعارها عام ١٩٦٢، تدخل الرئيس جون كينيدي بشدة لإجبارها على التراجع، ونجح بذلك.

المصارف الدولية لتقديم القروض إليها، وبخاصة إذا كانت هذه المصارف تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة. وتتمثل هذه الضغوط في العديد من الأحيان، وضمن أمور أخرى، في لجوء هذه المصارف إلى إفساد بعض الموظفين الكبار في الكثير من بلدان العالم الثالث، وبخاصة في أمريكا اللاتينية عبر تقديم وظائف لديها في المراكز لهؤلاء الموظفين مقابل إقناعهم حكوماتهم بالاستقراض من هذه المصارف. كما تنجم المديونية الخارجية لدرجة معتبرة نتيجة الفساد في العديد من بلدان العالم الثالث والمتمثل في إقامة مشاريع فيها وبتمويل خارجي بهدف جني العمولات أساساً ودون أن يكون لهذه المشاريع جدوى اقتصادية واجتماعية.

تم حتى الآن استعراض أهم محاذير النظام المتصف بدرجة كبيرة من رأسمالية حرية الأسواق. وتشكل هذه المحاذير تحدياً يتعين مواجهته. ويمكن أن تتضمن هذه المواجهة في البلدان النامية وباختصار، ما يلي:

ـ العمل على إعطاء القطاع العام الدور الأكبر والرائد في التنمية مع إعطاء دور للتخطيط وللأسواق المنظمة والموجّهة في إدارة الاقتصاد. **ومن الشروط المسبقة** لتحقيق ذلك يتعين إخضاع القطاع العام للمحاسبة الديمقراطية، وأن يتم اختيار إدارته استناداً إلى اعتبارات الأمانة والكفاءة، إذ ليس هناك أسوأ من «فلتان» القطاع الخاص من أية مراقبة أو محاسبة سوى «فلتان» القطاع العام. كما يجب أن تدفع للعاملين في هذا القطاع الأخير رواتب وأجور مقاربة لما يحصل عليه زملاؤهم في القطاع الخاص. فضلاً عن ذلك يتعين في مجالات عديدة أن يكون معيار كفاءة القطاع العام تحقيق فائض يرفد فيه الموازنة لاستعماله في عملية التنمية أو يستعمل جزءاً منه مباشرة في هذه العملية، وإذا طُلب من منشأة من منشآت هذا القطاع بيع منتوجاتها أو استيراداتها بأسعار مدعومة، فيجب تحديد مقدار الدعم في موازنة الدولة، وأن تتم محاسبة هذه المنشأة على أساسه. ومن المفروض أن تكون العلاقات بين منشآت القطاع العام مستندة إلى اعتبارات تجارية بحتة، وبخاصة في مجال تسديد ديون إحدى المنشآت على منشأة أخرى في الوقت المحدد، إذ ان التأخير في تسديد الديون أو عدمه وتحميل الجهاز المصرفي ذلك يؤدي ليس إلى التضخم فحسب وإنما إلى التسيب والهدر.

ومن مبررات إعطاء القطاع العام الدور الأكبر في عملية التنمية ـ **وعلى افتراض توافر الشروط المذكورة أعلاه** ـ هو أنه أقدر على تحقيق ما يلي:

أ ـ تجهيز جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لغرض التنمية والحيلولة دون نزوحه إلى الخارج، مما يؤدي إلى استفحال التبعية.

ب ـ تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج ومنها قوة العمل البشري. فالدولة أقدر على توجيه استثمارات القطاع العام من توجيه استثمارات القطاع الخاص.

ج ـ تحقيق توزيع أفضل في الثروات والدخول.

د ـ القيام بمشاريع إنتاجية، وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة والتي لا تعطي أكلها إلا في الأجلين المتوسط والطويل وذات المردود الإنمائي المرتفع.

هـ ـ تأمين بعض الحاجات الأساسية للناس إما مجاناً أو بأسعار أقل من الممكن أن تسود في السوق، وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي، كالتعليم المجاني في جميع مراحله، والرعاية الصحية المجانية أو شبه المجانية، والمساكن الرخيصة الأجر أو الثمن. فالقطاع الخاص المدفوع بحافز تعظيم الربح الخاص لا يقوم بتأمين هذه الحاجات بأسعار يمكن دفعها من قبل شريحة كبيرة من الناس.

و ـ القيام بمشاريع ذات ربح خاص منخفض، أو بدون ربح خاص، وعائد اجتماعي مرتفع كالاستثمار في تحسين البيئة وتجميل المدن وشواطئ البحار والأنهار.

ز ـ القيام ببناء البنية الاقتصادية التحتية.

ـ إن إعطاء الدور الأكبر والرائد للقطاع العام في عملية التنمية لا يحول دون إعطاء دور معتبر للقطاع الخاص، وبخاصة في مجال الزراعة، وفي المجالات الأخرى التي تتصف بدرجة كبيرة من المنافسة، إذ يتعين الاستفادة من جميع الطاقات الإنتاجية المتاحة في عملية التنمية. وضمن هذا الإطار يتعين فيما يتعلق بالقطاع الخاص:

١ ـ توجيهه إلى القيام بمشاريع ذات أهمية بدلاً من تركيز جزء كبير منه على القيام بتلك الفعاليات ذات الربح العالي والسريع وعلى المضاربة في العقارات وعلى إقامة صناعات استهلاكية خفيفة يمكن اعتبار جزء منها ذا فائدة محدودة أو دون فائدة على الإطلاق.

٢ ـ إزالة الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الأخرى الممنوحة لأصحاب الاستثمارات الخاصة استناداً إلى الاعتبارات التالية:

ـ إن عملية التنمية ليست محصلة جهود أصحاب الاستثمارات الخاصة فحسب وإنما نتيجة جهود **المجتمع العامل بأكمله** أيضاً. لا أرى مبرراً لإعطاء أصحاب هذه الاستثمارات الإعفاءات المذكورة ولا أعطيها مثلاً للمدرس الابتدائي ولأستاذ الجامعة وللعالم الفيزيائي، وللجندي الذي يحمي الثغور. وإذا تم كل ذلك فالتساؤل هو من أين ستأتي الموازنة بمواردها؟ فضلاً عن ذلك، إنني أرى أن التعليم يساهم على سبيل المثال بدور كبير في التنمية، إذ انه المصدر الأساسي لزيادة الإنتاجية ولاستيعاب وتوطين وتطوير التقانات الحديثة ولتعزيز الأمن الوطني والقومي.

ـ تؤدي الإعفاءات إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول لمصلحة المستفيدين منها.

ـ تؤدي إلى عدم تكافؤ في المنافسة بين المنشآت الخاصة المستفيدة من الإعفاءات ولمصلحتها من جهة، وبين منشآت القطاع العام الاقتصادي ومنشآت أخرى في القطاع الخاص غير مشمولة بالإعفاءات من جهة أخرى.

ـ إن توافر البنية الاقتصادية والخدماتية الملائمة للاستثمار وزوال الفساد والتخفيف الكبير من الروتين الحكومي قد تكون على الأغلب أكثر نجاعة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص من الإعفاءات.

٣ ـ إخضاعه للرقابة الحكومية حيث يوجد احتكار أو شبه احتكار وتشجيع المنافسة بين عناصره. كما يتعين مكافحة ظاهرة التهرب من دفع الضرائب.

٤ ـ تحجيم الفئات الكمبرادورية والطفيلية التي تجني ثروات طائلة دون جهد إنتاجي.

ملاحظتان ختاميتان

أولاً: ناقشنا في هذه الدراسة اتجاهات العولمة الاقتصادية وتعرضنا لشموليتها ولمحاذيرها. وتشكل هذه المحاذير أو المساوئ تحديات لبلدان العالم الثالث. كما تم تقديم اقتراحات حول سبل مواجهة التحديات المذكورة. فالمحاذير التي نجمت عن العولمة والممكن أن تنجم في المستقبل خلفت معارضة قوية لها تجعلها مجرد اتجاه قد يسود أو لا يسود كلياً في المستقبل. وتمثلت هذه المعارضة بدرجة أكثر فعالية وشمولية خلال اجتماع مجموعة الدول النامية المعروفة بكتلة السبع والسبعين والمنعقد في هافانا حوالى منتصف نيسان/ابريل من هذا العام. كما كان من نتائج المعارضة للعولمة المالية والتي برزت بقوة بعد أزمة النمور الآسيوية إيقاف محاولات تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي بهدف إعطائه صلاحيات **قانونية** في حقل تشجيع حرية حركة الرساميل متضمنة الرساميل المالية.

ويمكن اختزال مساوئ العولمة الاقتصادية بالمقولة التالية: **إن تطبيق رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة في أي نظام يخدم أساساً مصلحة الأقوى والأغنى في هذا النظام سواء أكان النظام قومياً أم إقليمياً أو عالمياً. وليس من الضروري لمن يدعو إلى تطبيق مبدأ في مصلحته أن يكون على قناعة بأن هذا المبدأ يضر بالآخرين، بل قد يكون مقتنعاً بأن هناك انسجاماً وليس تناقضاً بين مصلحته ومصلحة الآخرين. وهكذا تؤدي المصلحة إلى تشكل القناعة التي تخدمها.**

ثانياً: اتصفت فترة ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، وبعامة، بدرجة أعلى نسبياً من العولمة الاقتصادية في حقل التجارة الدولية وفي حقل انتقال قوة العمل البشري مما هو عليه الحال في الزمن الراهن[٣٠]. فحرية التجارة الدولية التي فرضتها بريطانيا في الفترة السابقة (والتي استفادت منها بقية المراكز الرأسمالية) على مستعمراتها وعلى الدول

---

(٣٠) يرى د. صادق جلال العظم، وعلى الرغم من استدراكاته التي لا تؤثر في حكمه النهائي، بأن العولمة الراهنة تختلف عن عولمة القرن التاسع عشر بأنها عولمة إنتاج أيضاً، بينما عولمة القرن التاسع عشر كانت عولمة تبادل تجاري دولي، أي «إن الميل (في المراكز) الآن ليس إلى التبادل التجاري التفضيلي واللامتكافئ مع دول الأطراف فقط بل إلى الإنتاج فيها أيضاً». صادق جلال العظم، «نقد لمواقف المفكرين العرب من العولمة: العولمة نقلة نوعية في حياة الرأسمالية التاريخية من التبادل والتجارة إلى الإنتاج»، **الكتب وجهات نظر**، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٣٤. وأرى بأنه ليس مصيباً في ذلك، إذ ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبخاصة البريطانية في القرن التاسع عشر في دول الاستيطان الجديد وفي المستعمرات البريطانية الأخرى كانت في حقل الإنتاج: كإنتاج المواد الأولية والطعام ومنتوجات الصناعات الاستخراجية وإنتاج خدمات النقل والمواصلات والمصارف. ومن الأهداف الرئيسية لهذا الإنتاج تزويد المراكز الرأسمالية وأهمها بريطانيا بالمواد الأولية والطعام بأسعار بخسة نسبياً نتيجة استغلال القوة العاملة في الأطراف. وكما هو معلوم فالإنتاج لا يقتصر على منتوجات الصناعات التحويلية.

والمناطق الخاضعة لنفوذها بشكل غير مباشر، كانت أكثر شمولية وأكثر تحرراً من القيود التجارية وغير التجارية على انتقال السلع والخدمات والرساميل. كما كانت درجة حرية الهجرة في الفترة السابقة أكبر كنسبة لعدد السكان. واتصفت الفترة السابقة أيضاً بدرجة كبيرة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المراكز، وبخاصة من بريطانيا، إلى الأطراف. ولكن العولمة المالية هي الأقوى في الزمن الراهن بسبب التراكم المالي الهائل وبسبب التقدم الكبير في حقل الاتصالات والمعلومات.

كانت عولمة الفترة السابقة تمثل جوهر الامبريالية الاقتصادية. وبطبيعة الحال كانت في مصلحة المراكز الرأسمالية وبخاصة بريطانيا. وكما ذكرنا، أدت إلى عرقلة تنمية بلدان العالم الثالث المتقدمة نسبياً. وتحاول الآن المراكز الرأسمالية تحت شعار العولمة الاقتصادية استعادة هذه الامبريالية □

صدر حديثاً

المجتمع العربي في القرن العشرين
بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات

د. حليم بركات

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم صورة شاملة للمجتمع العربي خلال القرن العشرين تعكس تعقيداته، وخصوصيات أجزائه، وتحولاته، وبناه الظاهرة والخفية، وتناقضاته، وعلاقاته بذاته والآخر، وموقعه في التاريخ الحديث. ويتم ذلك كله من خلال تحليل اجتماعي نظري منهجي يربط البحث العلمي بقضايا التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي، ويدرس الظواهر والوقائع في سياقاتها الاجتماعية والتاريخية مركزاً على التناقضات والصراع، والنظر في تداخل البنى والمؤسسات الاجتماعية، مستنداً إلى مقولات متداخلة تشمل حالة الاغتراب المستعصية وأزمة المجتمع المدني، وتداعي المجتمع من الداخل، وتمحور النظام الاجتماعي السائد حول نواة من الجماعات الوسيطة مما يؤدي إلى تغييب المجتمع وسحق شخصية الفرد المبدع، واستمرارية المرحلة الانتقالية الطويلة في محاولة التغلب على التخلف وتحقيق النهضة وتفاقم التناقضات بمختلف أشكالها في زمن العولمة.

١٠٣٦ صفحة
الثمن: ٢٦ دولاراً

مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها(*)

عبد الله عبد الدائم

مفكر ومربٍ قومي ووزير سابق ـ سوريا.

أولاً: تعريفات لا بد منها

١ ـ **الثقافة بالمعنى التقليدي** تعني النتاج الأدبي والفكري والفني.

٢ ـ **الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي الموسع** تعني أنماط السلوك المادية والمعنوية السائدة في مجتمع من المجتمعات والتي تميزه من سواه.

٣ ـ **الثقافة اليوم**: اتسع معنى الثقافة في العقود الأخيرة، فأصبحت تعني جملة النشاطات والمشروعات والقيم المشتركة التي تكون أساس الرغبة في الحياة المشتركة لدى أمة من الأمم والتي ينبثق منها تراث مشترك من الصلات المادية والروحية يغتني عبر الزمان ويغدو في الذاكرة الفردية والجماعية **إرثاً ثقافياً** بالمعنى الواسع لهذه الكلمة هو الذي تبنى على أساسه **مشاعر الانتماء والتضامن والمصير الواحد**.

٤ ـ **الثقافة (Culture) والحضارة (Civilization)**: هذان المفهومان **يكادان يندمجان**، بعد أن اتسع معنى «الثقافة» كما ذكرنا، وغدت الحضارة هي الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة (الحضارة نتاج الثقافة)، وغداة كلا اللفظين يضم «القيم والمعايير والمؤسسات وأنماط التفكير **التي أولتها أجيال متتالية**، في مجتمع أو أمة معينة، **أهمية حاسمة**». ومن هنا يرى باحثون من أمثال داوسون (Dawson) أن الحضارة نتاج عملية مبتكرة من الإبداع الثقافي الذي قدمه شعب معين.

وجميع الحضارات اليوم **حضارات وجدت منذ أكثر من ألف عام**. ولئن كانت الحضارات **تبقى وتستمر، فإنها تتطور أيضاً**. إنها ديناميكية. إنها تولد وتموت. إنها تمتزج وتنفصل.

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في المركز الثقافي العربي في حلب بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠.

٥ ـ **أسباب نشوء الحضارات وسقوطها:** مثل هذا البحث بحث عسير ذو أبعاد كثيرة[١].

وفي رأي توينبي (Toynbee) على سبيل المثال: «تتفتح الحضارة نتيجة استجابتها للتحديات».

وآراء بول كينيدي (Paul Kennedy) معروفة سجلها في كتابه الشهير **صعود وسقوط القوى العظمى**.

٦ ـ جميع الباحثين يقولون بوجود حضارة إسلامية متميزة تميزاً واضحاً. وفي هذه الحضارة الإسلامية **عدة ثقافات أو حضارات فرعية:** الثقافة العربية ـ الثقافة التركية ـ الثقافة الفارسية ـ ويضيف بعضهم: الثقافة الماليزية.

ثانياً: الثقافة في عالمنا اليوم

١ ـ لا تصح معالجة واقع الثقافة العربية ومستقبلها من دون معالجة مشكلة الثقافة في العالم.

٢ ـ وهذه المشكلة اشتدت وأخذت أبعاداً جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وبعد انتشار ظواهر «العولمة» بأشكالها المختلفة (وما أدت إليه من اختراق للثقافات، من قبل الثقافة الغربية، بل الثقافة الأمريكية الطاغية).

٣ ـ هذا الوضع الجديد قاد مجموعة من الباحثين على رأسهم هانتنغتون (Huntington) في كتابه **صدام الحضارات** *(The Clash of Civilizations)*[٢] إلى طرح مشكلة الثقافة (أو الحضارة) في العالم طرحاً جديداً يؤكد أهميتها وأنها القضية المحورية في عالم اليوم وأن مستقبل العالم مرتبط بها.

وعلى الرغم من عدم اتفاقنا معه حول بعض النتائج التي استخلصها، ولا سيما في ما يتصل بالحضارة الإسلامية فإننا نتفق معه في الطرح الإجمالي الذي قدمه لمشكلة الثقافة ومستقبلها في العالم بوجه عام.

٤ ـ وأياً كان الأمر، ففي وسعنا أن نستخلص من دراساته ومن دراسات الكثيرين من الباحثين ومن تحليلنا لكل هذه الدراسات تلخيصاً لأبرز ما انتهى إليه التحليل اليوم لواقع الثقافات العالمية ومستقبلها.

وفي وسعنا أن نُجمل هذا الطرح الجديد لمسألة الثقافة في العالم في فكرة أساسية

---

(١) يمكن الرجوع إلى: عبد الله عبد الدائم، **نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، وإلى الفصل الخاص بعوامل تقدم الأمم وبعوامل تخلفها. كذلك يمكن الرجوع إلى بعض كتب قسطنطين زريق ولا سيما: **في معركة الحضارة ومطالب المستقبل العربي ونحن والمستقبل** وأي غد، وإلى كتاب معن زيادة، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، بالإضافة إلى عدد كبير من المراجع الأخرى.

(٢) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

رائدة وهي أن الثقافة والهويات الثقافية (التي هي إلى حد بعيد هويات حضارية) هي التي تحدد بنى التماسك أو الانفراط أو الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة.

٥ ـ وتندرج تحت هذا القول جملة من الحقائق:

أ ـ للمرة الأولى في التاريخ، السياسة العالمية هي في آن واحد متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات.

ب ـ وبشكل خاص: التحديث (Modernization) في عالمنا يأخذ في التميّز من التغريب (Occidentalization) تميزاً واضحاً ـ بمعنى أن هذا التحديث لا يولّد أبداً حضارة إنسانية شاملة، كما لا يؤدي إلى «تغريب» المجتمعات غير الغربية. فأثر الغرب يتراجع، بينما القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للحضارات الآسيوية تتعاظم. والحضارات غير الغربية تعود لتؤكد قيمة ثقافتها الخاصة. والحضارة الإسلامية تؤكد أيضاً ذاتها ووجودها وتتفجر سكانياً وفكرياً: فنسبة المسلمين في العالم آخذة في التزايد بشكل واضح، وهي تبلغ اليوم زهاء ٢٠ بالمئة من سكان العالم، وحوالى عام ٢٠٢٥ سوف تتجاوز من دون شك ٣٠ بالمئة.

والمجتمعات التي تقوم بينها روابط ثقافية تتعاون في ما بينها (...) والحدود السياسية ترتسم من جديد بحيث تتفق مع الحدود الثقافية.

ج ـ يبزغ نظام عالمي منظم على أساس الحضارات المتباينة. والمجتمعات التي تقوم بينها روابط ثقافية تتعاون في ما بينها، والجهود التي تبذل من أجل جذب مجتمع ما إلى حضن حضارة أخرى تفشل. والحدود السياسية ترتسم من جديد بحيث تتفق مع الحدود الثقافية.

والتجمعات الثقافية تحل تدريجياً محل التكتلات الايديولوجية التي سادت أيام الحرب الباردة. والحدود بين الثقافات هي من الآن فصاعداً النقاط الأساسية للصراع على المستوى العالمي. وفي عالمنا الجديد، الهوية الثقافية هي التي تحدد الاتفاقات والشراكات والتناقضات والصراعات، حتى قبل المصالح الاقتصادية.

والسؤال القديم الذي ساد أيام الحرب الباردة: إلى أي معسكر تنتسب؟ حل محله اليوم السؤال: **من أنت؟**

د ـ دعاوى الغرب المتصلة بالعولمة والعالمية تقوده يوماً بعد يوم إلى أن يدخل في صراعات مع حضارات أخرى ولا سيما الإسلام والصين.

هـ ـ لا ينقذ الغرب (ولا ينقذ العالم) إلا أن يقر بأن حضارته فريدة ولكنها ليست عالمية شاملة. وهكذا يتم اجتناب حرب شائنة بين الحضارات إذا اعترف الزعماء السياسيون بأن السياسة الشاملة غدت سياسة متعددة الحضارات، وإذا ما تعاونوا للإبقاء على هذا الأمر الواقع بل لتجويده.

٦ ـ بإيجاز: العالم ـ بعد الحرب الباردة ـ يضع سبع حضارات كبرى أو ثماني.

والغرب لم يعد وحده القوي. **والسياسة الدولية أصبحت متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات**. وتاريخ الإنسان هو تاريخ الحضارات. ومن المتعذر تصور الإنسانية على غير هذه الشاكلة منذ أيام الحضارات الفرعونية والسومرية حتى الحضارات الإسلامية والمسيحية.

٧ ـ هذا الموقف ليس جديداً كل الجدة، بل له انصار من المفكرين قديماً وحديثاً:

ـ «توينبي» مثلاً كان ينكر حماقة الغرب وأوهامه المركّزة على الذات، التي كانت ترى أن العالم يدور حوله (كما كانت تدور الشمس حول الأرض في النظام البطلميوسي)، وأن الشرق «ساكن» لا يتحرك، وكان يرفض ـ مثل اشبنغلر (Spengler)[٣]. في كتابه **أفول الغرب** ـ القول بوحدة التاريخ، وينكر ألا يكون هنالك إلا تيار واحد من المدنية هو مدنية الغرب وألا تكون سائر التيارات سوى روافد صغيرة له ستضيع في الرمال.

ثالثاً: التحديث والتغريب

هذا التحليل ـ الجديد نسبياً، لدى المفكرين الغربيين على أقل تقدير ـ يطرح مشكلة أساسية، تعني الثقافة العربية الإسلامية بوجه خاص كما تعني سواها، وهي مشكلة التحديث والتغريب:

١ ـ كما رأينا **التحديث الحقيقي لا يعني التغريب حتماً بل يعني العكس:**

أ ـ ما يجري في البلدان المختلفة إجمالاً هو أن التحديث يبدأ مرتبطاً ارتباطاً قوياً بالتغريب (عصر محمد علي ـ عصر التنوير العربي) حيث الانبهار بالغرب واضح. فالمجتمعات غير الغربية تمتص في البداية عناصر من الثقافة الغربية وتتقدم تقدماً بطيئاً نحو التحديث. ولكن عندما يتزايد التحديث تهبط نسبة التغريب وتستعيد الثقافة القومية الذاتية قوتها وعزمها على الإيغال في طريق التحديث. واستمرار التحديث يغير ميزان القوة بين الغرب وبين المجتمع غير الغربي ويقوي الارتباط والالتزام بالثقافة القومية (مثال اليابان منذ عصر ميجي (Meiji) الشهير عام ١٨٦٨). إذن في المراحل الأولى من التقدم ييسر التغريبُ التحديث. وخلال المراحل التالية ييسر التحديثُ الانصرافَ عن التغريب وييسر بزوغ الثقافة القومية على شكلين:

(١) على **مستوى المجتمع ككل**، يقوي التحديث البنية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع في جملته ويشجع السكان على أن يثقوا بذاتهم وبالتالي بثقافتهم ويتيح لهم أن يتجذروا في هويتهم الثقافية.

(٢) **وعلى مستوى الفرد** يولد التحديث مشاعر الاستلاب والهجنة والاغتراب عن الذات، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة هوية يقدم التمسك بالدين الجواب عنها غالباً. بتعبير آخر: التعلق بالهوية الثقافية الذاتية هو إلى حد كبير نتيجة التحديث الاقتصادي

---

(٣) Oswald Spengler, *The Decline of the West*, authorized translation with notes by Charles Francis Atkinson, 2 vols. (New York: A. A. Knopf, 1926-1928).

والاجتماعي. نتيجته على مستوى الفرد الشعور بالانفصام والاستلاب والشعور بالحاجة إلى هويات أغنى بالمعنى، ونتيجته على المستوى الاجتماعي أن الموارد والقوة التي يولدها التحديث لدى المجتمعات غير الغربية تؤدي إلى إعادة القوة للهويات وللثقافات الأصيلة. وفي العالم المعاصر ـ عالم الاتصالات والمعلوماتية ـ يؤدي تقدم المواصلات والاتصالات إلى تفاعل أكبر وأشد وأوثق بين الأناس المنتسبين إلى حضارات مختلفة، وينجم عن ذلك أن تغدو هوياتهم الحضارية أكثر متانة يوماً بعد يوم. فالألمان والبلجيكيون والفرنسيون والهولنديون يشعرون أكثر فأكثر بأنهم أوروبيون. ومسلمو الشرق الأوسط يتماهون مع البوسنيين والشيشان.

ب ـ والنتيجة هي أن التحديث لا يعني بالضرورة التغريب. ومن حيث الجوهر: العالم كله يغدو يوماً بعد يوم أكثر حداثة وأقل تغريباً.

رابعاً: أفول الغرب

١ ـ إذن، تفوق الغرب آخذٌ في الانحسار. وانتصار الغرب في الحرب الباردة لم يؤد إلى ظفره، بل إلى خوره وإنهاكه. وسيعود جزء من سلطان الغرب إلى حضارات أخرى وإلى دول أخرى بارزة وصاعدة. وسيكون تزايد القوة هذا في قلب الحضارة الآسيوية بوجه خاص، وستصبح الصين، أكثر فأكثر، المجتمع القادر على تحدي الغرب وعلى اكتساب أثر عالمي شامل. وأبناء شرق آسيا ـ بوجه عام ـ يعزون نجاحهم الاقتصادي ليس إلى الاقتباس من الثقافة الغربية، بل إلى تمسكهم بثقافتهم الخاصة. وثورتهم ضد الغرب مردها إلى اعتقادهم بأن القيم غير الغربية أسمى من القيم الغربية المتداعية. والإسلام والمسيحية واليهودية والهندية والبوذية وسواها سجلت كلها تصاعداً في الالتزام بذاتها.

٢ ـ وأفول الغرب هذا له صفات ثلاث أساسية:

أ ـ إنه عملية بطيئة: فصعود الغرب استغرق أربعة قرون. وأفوله لا بد من أن يستغرق مثل هذا الزمن.

ب ـ التقهقر لا يسير وفق خط مستقيم، بل هو غير منتظم إلى حد بعيد، فيه وقفات ـ وانتكاسات ـ واستعادة للقوة... الخ.

ج ـ نصيب الغرب من جميع مصادر القوة بلغ أوجه في بداية القرن العشرين. ثم أخذ في التراجع النسبي بالقياس إلى باقي الحضارات. وحوالى عام ٢٠٣٠ (أي بعد مائة عام من أوج ازدهاره) من المتوقع أن يكون تحت سيطرة الغرب ٢٤ بالمئة من أراضي العالم (بدلاً من ٤٩ بالمئة) و١٠ بالمئة من سكان العالم (بدلاً من ٤٨ بالمئة) وحوالى ٣٠ بالمئة من الثورة الاقتصادية العالمية (بدلاً من ٧٠ بالمئة) وربما ٢٥ بالمئة من صادرات البضائع المصنعة (بدلاً من ٨٤ بالمئة) وأقل من ١٠ بالمئة من المحاربين (بدلاً من ٤٥ بالمئة).

٣ ـ وأياً كان الأمر فالثقافة الغربية تواجه اليوم أزمة حقيقية يمكن أن نلخص أهم معالمها في النقاط الآتية:

أ ـ عندما تبلغ حضارة معينة مستوى العالمية والشمول يعمي أبناءها ما أطلق عليه توينبي اسم: «**سراب الخلود**».

ب ـ الانحدار الأخلاقي والانتحار الثقافي والتفكك السياسي تشكل بالنسبة إلى الغرب مشكلات أعوص من المشكلات الاقتصادية والديمغرافية.

ج ـ وبين تجليات **الانحدار الأخلاقي** العديدة، نذكر ما يلي:

ـ تزايد أنماط السلوك المعادية للمجتمع (كالجريمة والمخدرات والعنف بوجه عام)؛ أفول دور الأسرة وما يرافق ذلك من تزايد في معدلات الطلاق وفي الولادات غير الشرعية وفي حمل المراهقات وفي العائلات ذات الولد الوحيد وفي تردي القيم الأخلاقية (بسبب غياب الأنا العليا (Super ego) والمثل الأعلى بالتالي)؛ انحدار رأس المال الاجتماعي (في الولايات المتحدة على أقل تقدير)، أي ضعف الإسهام في الجمعيات الخيرية وتراخي روابط الثقة التي تربط بين أفرادها؛ الضعف العام للقانون الأخلاقي (Ethics) ومنح الأولوية للمتعة والسعادة الفردية والكسب الفردي؛ ضعف الارتباط بحب العلم وبالنشاط العقلي.

٤ ـ ومن هنا نجد أن الثقافة الغربية تنكرها جماعات كثيرة داخل المجتمعات الغربية نفسها، وكثيراً ما نجد في الغرب تعلقاً بديانات أخرى كالبوذية، بل تعلقاً بجماعات غريبة الأفكار، ذات معتقدات شبه سحرية (Scientolojie ـ Moon... الخ).

٥ ـ يرى الفيلسوف الياباني تاكيش أوميهارا (Takesh Umehara) أن الإخفاق الكامل للماركسية وتفكك الاتحاد السوفياتي ليس سوى إشارات مسبقة إلى انهيار الرأسمالية الليبرالية التي تعتبر التيار الأساسي في الحداثة. وبدلاً من أن يمثل هذا التيار البديل من الماركسية وبدلاً من أن يصبح الايديولوجيا السائدة حتى نهاية التاريخ، فإن هذا التيار الليبرالي سوف يكون حجر الدومينو المقبل الذي سوف يسقط.

٦ ـ ويبين باحثون آخرون أن اعتقاد الغرب بالرسالة العالمية لثقافته يشكو آفات ثلاثاً: انه اعتقاد خاطئ؛ أنه اعتقاد لا أخلاقي؛ انه اعتقاد ضار وخطر. فالفكرة التي ترى أن على الشعوب غير الغربية أن تتبنى القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، فكرة لاأخلاقية في نتائجها. والإمبريالية هي النتيجة المنطقية لادعاء العالمية على نحو ما نراها. وهي فكرة خطرة لأن هذه النزعة يمكن أن تكون مصدراً لحرب بين الدول البارزة والكبرى في العالم التي تنتمي إلى حضارات مختلفة.

خامساً: الثقافة والعالم اليوم

١ ـ إن قيام عالم متعدد الثقافات أمر لا يمكن اجتنابه لأن قيام إمبراطورية عالمية أمر مستحيل، وأمان العالم واستقراره لا يمكن تصوره إلا من خلال قبول تعدد الثقافات.

٢ ـ بعبارة واحدة: **في الأزمنة القادمة، يمثل الصدام والصراعات بين الحضارات التهديد الأساسي للسلام في العالم، ولكنه أيضاً (حين يتم من خلال نظام عالمي مبني على أساس تعايش الحضارات) هو الوقاية المضمونة من حرب عالمية.**

٣ ـ ونتيجة هذا كله أن «**العالمية**» **(وهي غير العولمة) ليست حقيقة معطاة وجاهزة**، بل هي إعادة بناء صبورة جوهرها التعاون الثقافي والتلاحم الثقافي. والحوار والتواصل بين الثقافات هما وحدهما اللذان يجعلاننا قادرين على إدراك ذاتنا من خلال إدراكنا لسوانا. وبتعبير آخر إن **المهمة الأساسية الملقاة على عاتق الثقافات المختلفة هي أن تحول الترابط المفروض فرضاً بين ثقافات العالم إلى ترابط مراد ومقصود** وإلى تضامن متكافئ ومنشود. وهذا ينقلنا تواً إلى الثقافة العربية، قديمها وحديثها.

سادساً: الثقافة العربية والعالم

الأفكار التي أتينا على ذكرها والتي تؤكد أن العالم لا يمكن أن يبنى بناءً واقعياً وسليماً وسلمياً إلا على أساس الثقافات المتباينة والمتضامنة تردنا تواً إلى منطلقات الثقافة العربية الإسلامية وإلى مبادئها القديمة والحديثة:

١ ـ الثقافة العربية الإسلامية كانت دوماً ثقافة قوامها الانفتاح على الثقافات الأخرى والتمازج مع الثقافات الأخرى، وقد تجلى هذا في جميع فترات التاريخ العربي الإسلامي بعد الفتح.

أ ـ ففي **العهد الأموي** مثلاً «حوّل الخلفاء الأمويون، (كما يقول فانتيجو (Ventéjoux)) في كتابه **المعجزة العربية**[٤] الجمهورية الدينية العربية إلى إمبراطورية حقيقية شبيهة بتلك التي كانت تحلم بها زنوبيا من قبل، وذلك بفضل تحررهم الفكري وضعف عصبيتهم الدينية. فضربوا الدنانير الذهبية على نسق الدراهم البيزنطية، وأسندوا إلى المسيحيين مركز الوزير الأول، ولم يقيموا أي انقطاع في مجال الفكر والعلم بين التراث الجديد والحضارات القديمة، وعلى رأسها اليونانية، فضلاً عن الهندية والفارسية، بل أقبلوا على الإفادة من أطباء اليونان ومعارفهم. ولجأ أعيان بني أمية إلى استشارة هؤلاء الأطباء وتكليفهم بتربية الشباب، بغض النظر عن دينهم المسيحي واليهودي. وفي عهدهم استمرت المدارس اليونانية الصغيرة في دمشق وأنطاكيا والرها ورأس العين في نقل المخطوطات اليونانية إلى السريانية، وكان الأساقفة يضيفون إلى وظائفهم الدينية وظائف الأطباء وأساتذة المنطق والمهندسين.

ب ـ ويبزّ ما جرى في عهد الدولة الأموية التمازج الثقافي الواسع في عهد الدولة العباسية (بين الثقافة العربية والثقافات اليونانية والفارسية والهندية).

ج ـ هذا إذا لم نتحدث ـ والحديث هنا ذو شجون ـ عن التمازج الثقافي الرائع والمبدع الذي تم في **الأندلس** حيث أحسن العرب، من جانب، معاملة أبناء المدن الإسبانية التي فتحوا أكثرها صلحاً ومن دون مقاومة، وتركوا لهم حرية التعبير في كنائسهم، وحق المقاضاة أمام قضائهم الخاص. كما أنهم ـ من جانب آخر ـ عززوا وجودهم في إسبانيا العربية الإسلامية عن طريق الزواج من سكان البلاد الأصليين وعن طريق اقتباس كثير من تقاليدهم وأنماط ثقافتهم. وولد من ذلك كله مزيج سكاني فريد اختلط فيه القوطي بالعربي واللاتيني بالبربري. كما ولد مركب ثقافي جديد فذ امتزجت فيه

---

(٤) فانتيجو، **المعجزة العربية**، ترجمة رمضان لاوند (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٠).

عناصر ثقافية عديدة في ظل قيادة الثقافة العربية الإسلامية.

٢ ـ والثقافة العربية الإسلامية (كما نعلم) أغنت بهذا التفاعل سائر الحضارات العالمية وكانت محرك النهضة الحديثة التي ظهرت في الغرب.

٣ ـ وفي القرن العشرين، من أهم مقومات الفكرة القومية العربية منذ أوائل هذا القرن حتى اليوم، وفي الخمسينيات بوجه خاص (بفضل أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والناصرية وسواها وبفضل أفكار كبار المفكرين القوميين)، أنها كانت **دعوة إنسانية** ترتبط فيها القومية بالإنسانية ارتباطاً عضوياً عميقاً، ولا تدعي **العنصرية** ولا تقول بتفوق أمة على أخرى. **وجوهر هذه الدعوة القومية** ـ كما نعلم أن الفرد ـ أنّى كان ـ **لا يستخرج كامل إمكاناته ولا يعطي كامل عطائه إلا من خلال عمله لأمته**، بل إن **هدف الدولة القومية الأول أن تهيئ للفرد المناخ الملائم** والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكنه من أن **يتفتح عطاؤه** حتى أقصى مدى ممكن. **ومن اجتماع القوميات** (التي تشكل التربة الخصبة لتفتح الإنسان داخلها) يتكون **العالم الإنساني** الذي تهيأ **لكل إنسان فيه أن يعطي** أقصى ما عنده للإنسانية كلها (بفضل ارتباطه بتربته القومية).

٤ ـ وكتابنا **القومية والإنسانية**[٥] الذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٥٧ يشهد على حرص الفكر القومي العربي على الربط الوثيق بين القومية والإنسانية. وفي مقابل الروح الإنسانية وروح التفاعل والحوار والتمازج بين الثقافات التي تجلت في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، بيّن الكتاب ما ساد الثقافات الغربية (في معظم مراحل تاريخها) من نزعات التعصب العرقي والديني والشوفينية والمعاداة للثقافات الأخرى وللديانات الأخرى. وتحدث بوجه خاص عما آلت إليه النزعات القومية الغربية في القرن التاسع عشر بوجه خاص من خصومات عسكرية وحروب من أجل زعامة أوروبا ومن أجل السيطرة على العالم، على نحو ما حدث ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ في بروسيا عام ١٨٦٠ وفي فرنسا عام ١٨٧٠. هذا إذا لم نذكر النزعة القومية العدوانية التي تجلت في الصهيونية منذ دعوة هرتزل، بل قبلها وما حملته من عداء للأغيار (Goyim) الأشرار في نظرها، ومن مزاعم تقول بتفوق العرق اليهودي والدم اليهودي (كما نجد ـ على سبيل المثال ـ عند أمثال موسى هيس (Moses Hess) وماكس نوردو (Max Nordeau) وإيغناز تسولتشان (Ignaz Zollschan)[٦])، ومن نزعات فاشية نازية تدعو إلى استئصال الشعب الفلسطيني وطرده من دياره عن طريق الإرهاب والعنف كما حدث في المذابح المتتالية

> طريق الإنسانية الحقة هو طريق القومية الحقة، أي طريق الثقافات المتفتحة والمتعاونة، على نحو ما تحقق لدى العرب عبر تاريخهم.

(٥) عبد الله عبد الدائم، **القومية والإنسانية** (بيروت: دار الآداب، ١٩٥٧).

(٦) انظر: عبد الله عبد الدائم، **إسرائيل وهويتها الممزقة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

التي قامت بها العصابات اليهودية قبل قيام دولة إسرائيل وبعده، وهي كلها نزعات رافقت الفكر الصهيوني منذ ولادته، على نحو ما نجد بوجه خاص عند جابوتنسكي (Jabotinsky) وعند أتباعه من أصحاب الاتجاه القومي اليميني المتطرف (ولا سيما من حزب الليكود: من أمثال بيغن وشامير وشارون ونتنياهو الذي كان جده لأمه من أتباع جابوتنسكي)، الأمر الذي دفع فيلسوف إسرائيل الشهير ليبوفتش (Leibovitz) (وقد كان يهودياً متديناً وصهيونياً) إلى القول: «إن إسرائيل، بعد احتلال لبنان عام ١٩٨٢، أصبحت دولة فاشية نازية»[٧] (وليته عاش حتى يرى مذابح «قانا» ومجازر تحطيم البنية اللبنانية التحتية اليوم). ويدعو كتابنا **القومية والإنسانية** منذ طور مبكر إلى ما أخذ يشيع اليوم بعد الحرب الباردة وبعد ذيوع مخاطر الإمبريالية الاقتصادية الوحشية والغزو الثقافي الغربي لسائر الحضارات، ونعني بذلك: القول بأن طريق الإنسانية الحقة هو طريق القومية الحقة، أي طريق الثقافات القومية المتفتحة والمتعاونة، على نحو ما تحقق لدى العرب عبر تاريخهم، وعلى نحو ما نادى بذلك الفكر القومي العربي الجديد الذي ذاع منذ الخمسينيات، بل قبلها.

سابعاً: الأزمة الذاتية للثقافة العربية

غير أن الثقافة العربية لا تزال حتى اليوم تعاني أزمة ذاتية قديمة وحديثة لها جوانبها المتعددة. وأبرز هذه الجوانب:

١ ـ الثقافة العربية الإسلامية لم تنجح (منذ أكثر من قرن حتى اليوم) في صنع حداثتها لأسباب كثيرة (لا مجال لذكرها) أهمها عدم الإدراك الواضح للفرق بين التحديث والتغريب (كما سبق أن بيّنا).

٢ ـ الثقافة العربية من أعرق الثقافات في العالم. وهذه العراقة تمنحها القوة والقدرة على البقاء، ولكنها كثيراً ما تكون (حين لا يُفهم دورها فهماً حقيقياً) عبئاً ثقيلاً معرقلاً للتجديد والتجويد والتحديث، ذلك التجديد الذي لا تكون من دونه أي ثقافة حية، بل تندثر وتزول.

٣ ـ ازدهار الثقافة العربية الإسلامية ينتسب إلى ماضيها البعيد منذ ظهور الإسلام بوجه خاص. وأوج تفتحها وعطائها الحضاري انقضت عليه خمسة قرون على أقل تقدير (هذا إذا نحن أخذنا في الحسبان حضارة الأندلس). وهذه الحقيقة تخلق نوعاً من الانتماء الماضوي والنزعة الماضوية يصبح التجديد في إطارها أصعب منالاً.

الحداثة العربية الحقة لا تتم عن طريق القطع مع التراث، بل من خلال استيعابه والانتظام فيه، من أجل تجاوزه إلى تدشين العمل من أجل بناء تراث جديد وسيكون هو الحداثة نفسها.

٤ ـ المشاركة الجماهيرية في بناء الثقافة العربية الحديثة المرجوة لا تزال محدودة جداً.

(٧) Y. Leibovitz, *Peuple, terre, état* (Paris: Plon, 1995).

٥ ـ محاولات تحديث الثقافة العربية الإسلامية لم تتم في معظم الأحيان من داخلها، بل تمت غالباً بحكم الاصطدام بالثقافة الغربية ومحاولة تقليدها حيناً ونبذها أحياناً أخرى.

٦ ـ الكثيرون من المثقفين العرب حين يخططون لنهضة الثقافة العربية لا يخططون لها تخطيطهم لبديل يجب تشييده انطلاقاً من الحاضر في ضوء مكوناته وحاجته (الأمر الذي يجعل صورة البديل تغتني في أذهانهم عن طريق ممارسة النهضة)، وإنما يخططون لها من خلال نماذج جاهزة آخذة في الابتعاد عنهم باستمرار:

أ ـ النموذج الإسلامي في شكله الموغل في القدم (إيغالاً يجعل التفكير فيه يفقد أسبابه الموضوعية).

ب ـ والنموذج الغربي الذي يزداد مع الزمن بعداً في المستقبل بصورة تجعل احتمالات اللحاق به تنعدم أمام اطّراد التطور اللامتكافئ[٨].

من هنا أهمية الأعمدة الأربعة للثقافة العربية المنشودة على نحو ما نراها: الماضي؛ الحاضر العربي؛ الحاضر العالمي؛ المستقبل العربي[٩]. فالتراث بناءٌ وليس اكتشافاً. والحداثة العربية الحقة لا تتم عن طريق القطيعة مع التراث، بل تتم من خلال استيعابه والانتظام فيه من أجل تجاوزه ومن أجل القفز منه إلى «تدشين العمل من أجل بناء تراث جديد سيكون هو الحداثة نفسها»[١٠].

ثامناً: التحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية

بالإضافة إلى الأزمة الداخلية الذاتية التي تعانيها الثقافة العربية، يفتّ في عضد هذه الثقافة ويضاعف أزمتها ما تواجهه من تحديات تأتيها من خارجها أبرزها:

١ ـ أن النظام العالمي الجديد ـ بعد الحرب الباردة ـ أخذ يوجس خيفة من الثقافة العربية الإسلامية (الشيطان الجديد) وأخذ يتحداها تحدياً سافراً ومباشراً (تحت ذرائع مختلفة ومختلقة)، الأمر الذي كثيراً ما يولّد لدى أبناء هذه الثقافة ردود فعل مغالية تجنح إلى التقوقع والانكماش وإلى احتماء الذات العربية بجلدتها وإهابها التقليدي المألوف.

٢ ـ وفوق هذا وذاك تؤدي العولمة (على الشكل الوحشي السائد اليوم) إلى هجمة

---

(٨) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، يحسن الرجوع إلى: عبد المجيد بوقربة، «التراث وإشكالية النهضة في الخطاب العربي المعاصر،» في: بومدين بوزيد [وآخرون]، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٩) يحسن الرجوع إلى: عبد الله عبد الدائم، **في سبيل ثقافة عربية ذاتية: الثقافة العربية والتراث** (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣).

(١٠) يحسن الرجوع إلى: محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٩٣.

شرسة على الخصوصيات الذاتية للشعوب وعلى الشعب العربي بوجه خاص (الذي لا يكتمل عقد العولمة، ولا تكتمل السيطرة الاقتصادية على العالم إلا بالسيطرة على موارده الغنية). وهكذا تواجه الأمة العربية الأزمة التي واجهتها في بدايات اتصالها بالغرب ولكن على نحو أشد وأخطر.

٣ ـ ويتعاظم هذا الخطر إذا نحن ذكرنا حقيقة مهمة، وهي أن الغرب كان ولا يزال يعارض «التقدم» العربي أساساً، حتى إذا اتخذ من الغرب أنموذجاً لذلك التقدم، وأنه ـ اليوم والأمس ـ مهتم أساساً بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المباشرة، أكثر من اهتمامه برسالته الحضارية وبالقيم الإنسانية التي يدّعيها: قيم الحرية والعدالة والمساواة والإخاء[١١].

٤ ـ وفوق هذا كله ـ وأخطر من هذا كله ـ تواجه الثقافة العربية الراهنة في ظل النظام العالمي الجديد خطراً من طراز خاص، وهو اجتماع وجهي العولمة الأقبحين (على حد قول أبو يعرب المرزوقي)[١٢]: وجه الخصوصية النافية لكل من عداها والمتجلية في الخطر الصهيوني، ووجه العمومية الساحقة لسواها المتجلية في الإمبريالية الأمريكية؛ ومن نتائج ذلك أن العدو الجديد في هذا العصر ليس الكنيسة والغيبيات الدينية (كما كانت عليه الحال في عصر التنوير الأوروبي)، ولا هو الشيوعية والإيمان بصراع الطبقات (كما كانت عليه الحال في عصر التنوير الأمريكي)، بل هو الآن كل من يعادي المشروع الصهيوني ويقاوم التوسع الإسرائيلي، وهو ما يسمى حالياً بالإرهاب والأصولية الإسلامية.

وتتجلى هذه المعركة واضحة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي معركة السلام نفسها، ذلك أن الرهان الإسرائيلي ـ قبل السلام وبعده ـ هو على السلام الثقافي. فهذا السلام الذي يؤدي إلى اختراق الضمير العربي والحاجز النفسي العربي وإلى تهشيم وتفتيت جدار التراث العربي الإسلامي المنيع، العصي، هو وحده الذي يضمن لإسرائيل الطمأنينة وطول البقاء، وهو المدخل الضروري لشتى أنواع السلام الأخرى، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري. ومعنى هذا أن **معركة مقاومة التطبيع الثقافي هي المعركة الواجبة دوماً بين الوجود العربي والوجود الصهيوني**. وعلى أرض هذه المعركة سوف يتم حسم نتائج الصراع بين الوجودين، هذا الصراع الذي يفرضه استمرار مبادئ الصهيونية وأهدافها حتى بعد السلام (تشهد على ذلك مناداة قادة إسرائيل حتى اليوم بهذه المبادئ: تصريح باراك بعد نجاحه في الانتخابات... الخ)[١٣]. ومن هنا لا بد من التخطيط الدؤوب والمبكر والدقيق لمقاومة التطبيع الثقافي بشتى الوسائل، ولا بد من شبكة من الجهود المتكاملة لهذه الغاية على الأرض العربية كلها، ولا

---

(١١) بوزيد [وآخرون]، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر**، المقدمة، ص ٤.

(١٢) أبو يعرب المرزوقي، **آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة**، فلسفة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٩)، ص ١١٥ وما يليها.

(١٣) جاء في ذلك الخطاب بأن إسرائيل سوف تضطر إلى اتخاذ قرارات مؤلمة فيما يتصل بالأرض التي منحها الله لإسرائيل.

بد من شبكة من المنظمات النشيطة في هذا المجال على الساحة العربية الشاملة.

ولا يجدي أن نقول: إن الثقافة العربية الإسلامية ثقافة منيعة يصعب اختراقها وأنها أثبتت قدرتها على الصمود في شتى المعارك عبر التاريخ العربي كله. فوسائل الغزو الثقافي اليوم (وعلى رأسها وسائل الاتصال والمعلومات) وسائل مخيفة. ونحن نشهد منذ اليوم بدايات الشقوق والشروخ في سور الثقافة العربية الإسلامية، وإن كنا نشهد في الوقت نفسه صلابة أكبر وصموداً أشد. ونحن في كل الأحوال لا نستخرج من الأشياء إلا ما نضعه فيها، ونهضة الثقافة العربية الإسلامية وصمودها في وجه التحديات (وعلى رأسها التحدي الصهيوني) أمور لا يمكن أن تتم عن طريق النيات الطيبة والإنكار الصامت، **بل هي نضال يومي وعمل دؤوب وتخطيط دقيق وموصول.**

٥ ـ والتأمل في مستلزمات الصراع الثقافي بيننا وبين القومية الصهيونية (بل في مستلزمات تطوير الثقافة العربية بوجه عام) يقودنا إلى حقيقة أساسية: وهي أن السلوك الفعال في هذا المجال ينطلق من إدراكنا العميق للارتباط المتبادل بين الثقافة والعلم الحديث. حتى ان بعضهم يعرّف الثقافة المتقدمة والحديثة بأنها «العلم حين يغدو ثقافة» ويعرّف الثقافة المتخلّفة بأنها العلم «حين ينفصل عن الثقافة» أو «الثقافة التي لا يؤسسها العلم». والحق، إن الظاهرة العامة التي تلخص معطيات التخلف في البلدان النامية هي عدم اندماج العلم في حياة المجتمع المادية والفكرية والروحية. ونتيجة ذلك (كما نشهد يومياً) قيام كيان المجتمع على كتلة من المفارقات والتناقضات: التناقض بين السيارة من أحدث طراز وبين سلوك راكبها (وكأنه يركب جملاً أو حصاناً). التناقض بين المكتبة الغنية بالكتب وبين صاحبها الذي لا يدخلها إلا حين يريد اطلاع زواره عليها... الخ[١٤].

٦ ـ ولا ننسى ـ فوق هذا كله بل قبل هذا كله ـ خطراً تزداد حدته يوماً بعد يوم وتستلزم مواجهته جهوداً ثقافية من نوع جديد، ونعني به: **خطر التغير السريع المذهل في المعرفة في عصرنا.** فالمعلومات كما تشير الإحصاءات ـ وكما بيّن تقرير نشرته جامعة (MIT) الأمريكية (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) ـ تتضاعف الآن خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهراً و٢٤ شهراً. غير أن هذه الفترة (كما تبين تلك الإحصاءات أيضاً) سوف تتضاءل في نهاية العقد الأول من القرن الحالي فتبلغ حوالى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وهكذا فالأميون (في القرن الحادي والعشرين) (كما يقول توفلر (Toffler) في كتابه الأخير **تحول السلطة** *(Power Shift)*[١٥] «لن يكونوا أولئك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، بل هم أولئك الذين لا يعرفون التعلم ثم نسيان ما تعلموه ثم التعلم من جديد».

ومن أجل مواجهة هذا التغير السريع في ميدان المعرفة لا بد من جهود استثنائية في مجال الثقافة بوجه عام وفي مجال التربية بوجه خاص. ولا سبيل إلى الحديث عن هذا

---

(١٤) انظر: الجابري، **المسألة الثقافية**، ص ١٠٤.

(١٥) الڤين توفلر، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة حافظ الجمالي وأسعد صقر (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩١).

في هذا المقام (ولقد أفردنا لذلك كتاباً برأسه سميناه **الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية**)[١٦]، وحسبنا أن نقول ههنا ـ بإيجاز مخلّ: **إن التغير في المعرفة يتطلب إعداد المواطن العربي من أجل التغير** بحيث يكون قادراً (بفضل ما اكتسب من أدوات للمعرفة ومن مهارات ومن مواقف واتجاهات) على أن يتكيف تكيفاً إبداعياً مع كل متغير. وأهم ما في هذا الإعداد الجيد لمواجهة عالم متغير أن يكون من نتائجه **امتلاك القدرة على التعلم الذاتي وعلى التعلم المستمر** واكتساب المواقف والاتجاهات النفسية الملائمة لمتطلبات سوق العمل، وعلى رأسها:

أ ـ اكتساب روح النقد والشك وروح البحث العلمي عن الحقائق ـ وإدراك النسبية في كل شيء ـ وتنمية الخيال المبدع (منذ نعومة الأظافر) ـ وتنمية القيم الخلقية ولا سيما قيم التعاون والتكافل... الخ.

ب ـ بل لعل على رأسها أن يمتلك الفرد القدرة على التفكير تفكيراً مغايراً لفكره (على حد قول الفيلسوف الألماني هايدغر (Heidegger)).

خاتمة

وبعد، إن موضوع الثقافة العربية وأزمتها ومرتجياتها موضوع قديم أبداً، جديد أبداً.

لقد تقضّى على طرح المسألة الثقافية العربية الإسلامية، في علاقتها بالغرب بوجه خاص، نيف ومائة عام. وقد سال من أجل ذلك الكثير من المداد. ومع ذلك، فلا يزال التصدي لهذه المسألة يراوح في مكانه إلى حد بعيد. ولا تزال المشكلة قائمة على نحو ما طرحها أمثال عبد الرحمن الكواكبي، وشكيب أرسلان، وأحمد فارس الشدياق، وجورج أنطونيوس، ونجيب عازوري، ورفاعة الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وخير الدين التونسي، ومن بعدهم سلامة موسى وطه حسين وحسن البنا ومحمود عزمي وعبد الرحمن عزام وعبد الرحمن البزاز وكثير سواهم.

فهؤلاء جميعاً ـ ومن جاء بعدهم ـ لم يتجاوزوا البحث في الثنائية القائمة بين الغرب والشرق، بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، ولم يجدوا سبيلاً لعلاج تلك الثنائية إلا في الاختيار بين أحد حلول ثلاثة:

أولها رفض الثقافة الغربية والانكفاء إلى الثقافة العربية الإسلامية التقليدية، على نحو ما نجد لدى أتباع بعض الاتجاهات الدينية المغالية. **وثانيها** الاستسلام الكامل للثقافة الغربية وتقليدها، كما نجد عند بعض التنويريين العرب الذين عادوا ما عاداه التنويريون الغربيون، وصادقوا ما صادقوه. **وثالثها** التوفيق ـ أو بتعبير أصح التلفيق ـ بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية، عن طريق اختيار أفضل ما في كلتيهما، كما ذاع وشاع لدى الكثيرين، بحيث تبدّى هذا الموقف وكأنه الموقف الأمثل.

---

(١٦) عبد الله عبد الدائم، **الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية** (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٠).

ولا شك في أن داخل كل من هذه الاتجاهات الثلاثة ألواناً، بل لوينات.

وبعد نهاية الحرب الباردة، وظهور الإمبريالية الثقافية، باسم العولمة وباسم مبادئ الحرية والديمقراطية، ظهرت الحاجة، في أجواء الثقافة العربية إلى أسلوب جديد في علاج أزمة الثقافة العربية الإسلامية. وقوام هذا الأسلوب الجديد ـ في نظرنا وعلى نحو ما نقول به ـ رفض الحلول الثلاثة التي أشرنا إليها، وذلك عن طريق تأكيد الفكرة التي تربينا عندها في مطلع هذه الكلمة، ونعني بها التمييز بين الحداثة والتغريب، بل **التأكيد على أن الحداثة الحقيقية ترفض التغريب، وبأن التغريب يشكل حائلاً دون التحديث الحقيقي.**

وقوام هذا التمييز **أن للتحديث مضموناً يتجاوز المضمون الغربي**، كما بينا، وأن الحداثة ليست حكراً على الغرب، وأن الثقافة الغربية ليست أفضل الثقافات، وليست النموذج الأمثل الذي ينبغي على الثقافات الأخرى أن تحذو حذوه، وأن تلهث من أجل اللحاق به، مخافة أن تعد متخلفة. فهنالك ثقافات عالمية كبرى غير ثقافة الغرب، تحقق الحداثة من خلال ذاتها، لا من خلال استهلاك منتجات حضارة الغرب. والتحديث اليوم ـ كما نراه ويراه الكثيرون ـ صيغة حضارية تجمع بين عناصر عديدة تتجاوز الغرب.

وقد رأينا ـ عبر دراستنا كلها ـ أن من الوهم أن نتخيل أن في وسع أي ثقافة أن تنزع عنها جلدتها، وأن الثقافات الذاتية كانت ولا تزال الوعاء الطبيعي لعطاء الإنسان، من أجل ذاته ومن أجل أمته ومن أجل الإنسانية، بل رأينا أن أي تحديث لا يتم من داخل التراث ومن خلال الانتظام فيه من أجل اتخاذه منطلقاً لتجديد ذلك التراث، تحديث واهم، ينقل منتجات الحضارة الحديثة ولا ينقل دفقة الإبداع الثاوية وراءها والتي هي نتيجة الالتحام العضوي الوجداني بين الإنسان وثقافة أمته. وهذا ما أكده الفكر القومي العربي منذ الخمسينيات، وهذا ما تأتي الأحداث العالمية بعد الحرب الباردة لتؤكده وتؤمن عليه.

وفي اعتقادنا أن هذا المنطلق الجديد في رسم صورة الثقافة العربية المنشودة ـ في صلتها بالعالم ـ يصلح لأن يكون أساساً لإجماع فكري عربي، تتحرر فيه الثقافة العربية من صراع الاجتهادات والمذاهب حول تلك المشكلة القديمة والحديثة، مشكلة موقف ثقافتنا من ثقافة الغرب، وتتخلص بالتالي من عقدة الغرب. والفصل بين التغريب والتحديث من شأنه، في نظرنا، أن يتجاوز تلك العقدة، ولا سيما عندما يتم الانطلاق في طريق التحديث من رحم الانتظام في التراث، وتجديده من داخله.

وهذا ما فعلته اليابان منذ عصر ميجي (Meiji) الشهير (بدءاً من عام ١٨٦٨)، وهذا ما تتابع السير فيه اليوم. وهذا ما فعلته وتفعله الصين ودول جنوبي شرقي آسيا. وهذا ما تفعله الهند المرشحة لأن تكون إحدى الدول البارزة.

لقد اتخذت جميعها من تعاليم البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية وسواها من الثقافات الآسيوية، ومن تراث الآباء والأجداد وقيمهم وأنماط سلوكهم الفردي والجماعي، منطلقاً لصنع حداثة خلوة من عقد الاستلاب والانسلاخ عن الذات. وهي اليوم تفخر بتفوق ثقافتها على ثقافة الغرب وعلى الثقافة الأمريكية بوجه خاص.

وحذار أن يظن أحد أن في مبادئ الثقافة العربية الإسلامية ما يناقض الحداثة ويحول دونها. وكما يقول المستشرق الفرنسي ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) في كتابه الشهير عن **الإسلام والرأسمالية**: «ليس هنالك ما يبين على نحو مقنع أن الدين الإسلامي قد منع العالم الإسلامي من أن يتطور على الطريق المؤدية إلى الرأسمالية الحديثة». وهو يرى بحق أنه في معظم المسائل غير الاقتصادية أيضاً «ليس هنالك صراع بين الإسلام والتحديث».

وهذا واضح في برامج معظم الحركات الدينية التي ظهرت في البلدان العربية منذ أوائل القرن العشرين، بل قبل ذلك. ولعل العكس هو الصحيح: أي أن غياب التحديث بالمعنى السليم لهذه الكلمة، وظهور نزعات ليبرالية مفرطة تعتبر القطيعة مع التراث العربي الإسلامي شرطاً لازماً للتحديث (أو للتغريب بمعنى أصح)، وترى أن التحديث يعني التغريب حتماً، هي التي حملت بعض الاتجاهات الدينية التقليدية على الانكماش والتقوقع حول ذاتها، والاحتماء بجلدتها.

آفاقٌ كثيرة يفتحها الفصل بين التحديث والتغريب أمام الثقافة العربية، وأمام النهضة العربية المرجوة، لا يتسع المقام للحديث عنها. وحسبنا في ختام هذه الكلمة أن ندعو إلى ثقافة عربية ذاتية جامعة، من خلال العمل على تحقيق التفاعل العضوي الخصيب ـ بل الاتحاد الكيميائي المتين ـ بين التجذر في التراث وفي البنية الجيولوجية للأمة العربية، إن صح التعبير، وتجديد ذلك التراث من خلال ذاته في ضوء حاجات الوجود العربي في هذا العصر، ومن خلال الغوص في التجربة العالمية الحديثة التي تتجاوز حدودها حدود الغرب، وفي رحاب الثورة العلمية والتقانية التي هي حظ مشترك بين ثقافات عديدة ونتاج لثقافات متنوعة قديمة وحديثة (على رأسها الثقافة العربية الإسلامية أيام ازدهارها).

وبذلك نولّد ثقافة عربية حديثة وذاتية، هي في آن واحد تراث محدث، وحداثة منطلقها وأداتها تجديد التراث، وحصادها التفاعل الخصيب بين الذات والسّوى. وأهم صفات هذه الثقافة العربية الذاتية الحديثة ـ كما بينا عبر بحثنا كله ـ أنها هي الإطار المنتج والفعال للتفاعل مع سائر الثقافات في العالم، وأنها هي التي تضع العلاقة بين الشعوب اليوم في إطارها الإنساني الشامل، انطلاقاً من إيمانها التليد والطارف بأن الوعاء القومي هو البوتقة الخصبة للنزعة الإنسانية السليمة، وللتعاون والتفاهم الإنساني □

القوميون والإسلاميون العرب:
إشكاليات الحاضر وتحديات المستقبل

عوني فرسخ

باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.

لأن لقاء التيارين القومي والإسلامي وتفاعلهما بأقصى درجات الإيجابية هما السبيل الوحيد لتجاوز الواقع المأزوم على مختلف الصعد، بادرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي إلى العمل على قيام المؤتمر القومي ـ الإسلامي، فلقيت استجابة طيبة من نخبة تعتبر وبحق من ألمع نشطاء الفكر والعمل الإسلامي. غير أن ما تحقق وإن كان جيداً لم يرتفع بعد إلى مستوى الاستجابة المطلوبة في مواجهة التحديات، بدليل ما ورد في رسالتي المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي السادسة والسابعة وتقريره للدورة الثامنة للجنة المتابعة.

وبدايةً ألاحظ أن معوقات التفاعل الإيجابي غير قاصرة على تراث صراعات الماضي، والتنافس الحاد بين التيارين، وتجسيم التناقضات الثانوية، كما ذهب إلى ذلك المنسق العام في تقريره للجنة المتابعة، وإنما هناك معوقات أخرى أبرزها: عدم ضبط المصطلحات، وندرة القراءة الموضوعية لتاريخ الأمة، مما يتسبب في إصدار أحكام تفتقر إلى السند التاريخي، والعجز عن استقراء عِبَر تجربة الأمة واستنباط قوانين تاريخها الضابطة، وقصور كثيرين عن تحديد طبيعة تناقضات الحاضر واستشراف احتمالات المستقبل، وتجاهل العديدين ما بين التيارين من تمايزات في المنطلقات الفكرية وتباينات جوهرية في الاجتهادات حول قضايا الحاضر والمستقبل، وسعي عناصر غير يسيرة من كل تيار إلى إنكار حق الآخر في الاختلاف واندفاعها محاولة احتواءه أو تهميشه، ومحدودية العمل المشترك، وندرة اللقاءات الثنائية على الصعد القطرية.

وفي حدود هذه الرؤية لمعوقات التفاعل الإيجابي أقدم اجتهاداً صادراً عن قراءة لتجربة الأمة، غايتها تقديم معرفة أعمق لكل من الإسلام والعروبة، وصولاً إلى أكبر قدر من الفهم المشترك لمختلف القضايا، محدداً البحث في سبعة محاور.

المحور الأول: طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام

هل العلاقة بين التيارين تكاملية، باعتبارهما منتميين لأمة واحدة، ومعنيين بهموم الحاضر وتحديات المستقبل، وهما مستهدفان من القوى المضادة لتقدم الأمة العربية؟ أم هي تنافسية، إذ لكل منهما رؤية متمايزة لقضايا الحاضر والمستقبل، فيما يعبران عن القوى المجتمعية ذاتها، وكلاهما يطمح إلى أن يكون الأول على المسرح السياسي ـ الاجتماعي، من دون أن يقدم استحقاقات العمل الجبهوي. وفي الإجابة عن التساؤل المطروح أرى الاحتكام لتجربة الأمة التاريخية ملاحظاً ما يلي:

١ ـ كان الانتساب السلالي جذر العروبة، فجاء الإسلام بتحول كيفي، إذ اعتبر اللغة والولاء أساس الانتماء. فالرسول عليه السلام يقول: «ليست العربية بأحدكم من أب أو أم وإنما العربية اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي»[١]. وجاء في حديث آخر «مولى القوم منهم». كما وفر الإسلام سبل تدعيم أبرز مقومات الوجود القومي العربي: اللغة والثقافة المشتركة، وأحدث نقلة نوعية في توجه العرب الوحدوي، بإحلاله وحدة الأمة محل التحالفات القبلية وانحيازه للتمدن وإنكاره للبداوة. ولقد حرص جمهور الفقهاء على تأكيد الالتزام بأولوية وحدة الجماعة وأهمية السلطة المركزية، بالتشديد على وحدانية الإمام ووجوب عروبة القيادة باتفاقهم على أن يكون الخليفة قرشياً[٢]، فيما شكلت الشريعة الإسلامية المرجعية القانونية الوحيدة للمواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم قروناً متوالية ـ ما عدا الأحوال الشخصية لغير المسلمين. ولقد شهدت القرون الهجرية الثلاثة الأولى وحدة اقتصادية واسعة امتلكت أكثر النظم التجارية تقدماً وازدهاراً في تاريخ العالم القديم والمتوسط. وتتضح أبعاد النسق الوحدوي، ومحدودية تأثير التشرذم السياسي، حين يقرأ التاريخ العربي الإسلامي من زاوية تاريخ الأسواق وعلاقات التبادل، والتنظيم الحرفي في المدن، ودور الطرق الصوفية الاجتماعي والسياسي، وإسهامات مراكز التعليم الكبرى في الأزهر والنجف والزيتونة والقيروان[٣].

كان الإسلام عاملاً أساسياً في عملية التكوّن القومي العربي على أساس الانتماء الحضاري وليس الانتساب السلالي.

٢ ـ بخروج العرب، فاتحين وحملةً رسالة وبناةً أمصار، إلى الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الأفريقي، تفاعلوا بعمق مع شعوبها وقبائلها، والوافدين إليها،

---

(١) أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، ج ٢، ص ١٨٩.

(٢) رضوان السيد، «قضايا المركزية والوحدة وعلاقة المركز بالأطراف في المنظومة السياسية العربية ـ الإسلامية،» **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/اغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٤٧.

(٣) انظر تعقيب وجيه كوثراني على بحث: عبد العزيز الدوري، «مسألة الوحدة العربية منذ ظهور الإسلام وحتى الحرب العالمية الأولى (أصول الوحدة العربية في تاريخ العرب)،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٥٦ ـ ٦٥.

بحيث استكملت عملية التفاعل البشري والثقافي التي توالت فيها منذ فجر التاريخ. وبذلك تبلورت أمة عربية اللغة والثقافة وأنماط السلوك، ذات طبيعة تركيبية، تتسم بامتلاك التنوع ضمن إطار الوحدة، وتتوفر لديها جميع مقومات الوجود القومي المتعارف عليها.

٣ ـ كما كان التوحد القومي والسياسي في الدولة العربية الإسلامية عاملاً أساسياً في حفظ الدين ونشره[٤]. كان الإسلام عاملاً أساسياً في عملية التكون القومي العربي على أساس الانتماء الحضاري وليس الانتساب السلالي، إذ يسرت تعاليمه التفاعل مع شعوب المنطقة. فالقرآن الكريم أكد حرية الاختيار: ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي...**﴾[٥]، وحدد أسلوب الدعوة بالحوار الهادئ ﴿**ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين**﴾[٦]. كما أضفى على العرب وأرضهم ولغتهم وثقافتهم هالة من القداسة، أكسبتهم قوة جذب دينية الطابع، فيما اتخذ موقفاً ودياً من أهل الكتاب: ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون**﴾[٧]. وكانت رؤيته للسيد المسيح لا تكاد تختلف كثيراً عن تصورات أريوس، ونسطور، والمنوفوزيين، ومدوّنات أسقف نوميديا ثم قرطاجة، واتباع تعاليمهم في مصر والعراق وبلاد الشام والشمال الافريقي[٨]. واتفاق الإسلام مع تلك الرؤى جعل الدعوة الإسلامية غير هجينة بالنسبة إلى قطاع واسع جداً من نصارى المنطقة، بل إن انتصار الإسلام عد في نظر الكثيرين منهم انتصاراً لما لاقوا شتى صنوف العذاب بسببه، الأمر الذي يسر تفاعلهم الإيجابي مع الفاتحين العرب.

٤ ـ بانفتاح غير محدود تفاعل الفاتحون العرب المسلمون مع الموروثات الحضارية لشعوب الوطن العربي، كما نهلوا من تراث فارس واليونان والرومان والهند ما لا يتناقض مع الإسلام والقيم العربية. وبتفاعل العقلانية الإسلامية مع الانفتاح العربي التقليدي انفسح المجال واسعاً لكل مبدع، بصرف النظر عن نسبه ودينه ومذهبه، ليسهم في الثقافة العربية الإسلامية، التي اتسمت بقدر عال من المرونة والانفتاح، وتميزت نوعياً من ثقافات الأمم الإسلامية الأخرى، على الرغم من مركزية دور الإسلام في كل منها.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول وبكثير من الثقة إن العلاقة بين الإسلام والعروبة متميزة كيفياً من علاقة أي دين بأية أمة، بما في ذلك علاقة الإسلام بالأمم التي تدين كلها أو غالبيتها بالإسلام. ولقد ترتب على ذلك ثلاث حقائق:

الأولى: كون كل موقف عربي يعادي الإسلام أو العروبة، صدر عن حاكم أو منظمة سياسية أو مفكر، يقود إلى نتائج كارثية على الأمة كما على متخذه بصرف النظر عن دوافعه وغاياته. وفي التاريخ العربي منذ صدر العصر العباسي الثاني أمثلة عدة.

---

(٤) محمد عمارة، **الإسلام وقضايا العصر** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ١٨.
(٥) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.
(٦) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٢٥.
(٧) المصدر نفسه، «سورة العنكبوت،» الآية ٤٦.
(٨) روجيه جارودي، **وعود الإسلام**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٤)، ص ٤٠.

الثانية: تميز المنطقة العربية من سائر ديار المسلمين بكفاءة التصدي لقوى الاستعمار والتبشير الأوروبيين، والتقدم على صعيد النهضة الأدبية والإصلاح الديني والفعل المقاوم، والتفرد بإبراز ردة الفعل الحضارية الثقافية والتطابق وجدانياً مع مصير الإسلام، بما يؤكد «أنها اعتبرت نفسها الوريث الأساسي لحضارة الإسلام كوجود مركب وتقليد كبير في التاريخ»[٩].

الثالثة: عودة العرب إلى الإسلام، كدين وكحضارة، والتحصن بحصنه في مواجهة التحديات الخارجية، السياسية والفكرية. فالطلائع الإسلامية اتخذت الإصلاح الديني سبيلاً «لبعث روح المقاومة في كيان الأمة، كي تواجه العثمانيين وشعوذتهم التي يسمونها إسلاماً، وتتصدى للغرب الاستعماري الزاحف على ديار الإسلام»[١٠]. والكنائس الشرقية احتمت بالحكام المسلمين في مواجهة حملات الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية[١١].

وفي تاريخ الأمة العربية على مدى الأربعة عشر قرناً الهجرية الماضية ما يؤكد صدقية القول: «إذا عز العرب عز الإسلام وإذا ذل العرب ذل الإسلام». والواقع المعاصر لا يخرج عن القانون الحاكم لمسيرة العرب والمسلمين منذ فجر الإسلام.

المحور الثاني: الإسلام والانقسام القومي

يتهم غالبية الإسلاميين الفكر والعمل القومي العربي بأنه فصم عرى الوحدة الإسلامية، ووصل الأمر بأكثر من مفكر إسلامي إلى حد إدانة الفكرة القومية قياساً على إدانة الرسول (ﷺ) العصبية القبلية، من دون أي اعتبار للتمايز الكيفي بين المنطق القومي الملتزم بقضايا الوحدة القومية والتحرر السياسي والتقدم الاجتماعي، وبين المنطق القبلي الشديد الانغلاق والتعصب. وحول موقف الإسلام من الانقسام القومي ألاحظ:

١ ـ كان حرص الفقهاء على تأكيد الالتزام بأولوية وحدة الجماعة المسلمة وأهمية السلطة المركزية اجتهاداً أملته الظروف السياسية وليس استناداً لنص قطعي الدلالة والثبوت، بدليل سكوت الفقهاء التالين على تشكل كيانات سياسية خارج إطار الدولة العربية الإسلامية، بخروج الأندلس على دولة الخلافة العباسية وعدم خضوع عمان لسلطانها. وفي مطلع القرن الثالث أخذ الانقسام طابعاً قومياً، إذ قامت في فارس وشرقها عدة دويلات، جسدت انتعاش الروح القومية غير العربية، فقامت الدولة الطاهرية في خراسان (٢٠٥ ـ ٢٥٩هـ)، فالدولة الصفارية، ثم السامانية، والدولة الغزنوية. وتزامن ذلك مع إحياء النخب الفارسية لغتها القومية بعد قرابة ثلاثة قرون من غلبة العربية في

---

(٩) انظر تعقيب هشام جعيط على بحث: عبد القادر زبادية، «دور الإسلام والعربية (لغة وثقافة) في تكوين مقومات القومية العربية وفي بعث الوعي القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ١٢٣.

(١٠) محمد عمارة، «الجامعة العربية.. والجامعة الإسلامية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١١) طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ٢٦، ومسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ١١٧.

أوساطها. فقد نظم الفردوسي الشاهنامه بالفارسية وإليها نقل العلقمي تاريخ الطبري، في مقابل تأليف البطريرك الملكاني القبطي سعيد بن بطريق كتابه في التاريخ بالعربية، كما ترجم إليها الوثائق الكنسية اليونانية والقبطية، وأرخ ساويرس أسقف الأشمونيين للبطاركة بالعربية[١٢]، مما يؤكد اندماج الأقباط في الأمة العربية مع احتفاظهم بتميزهم الديني.

٢ ـ انعكس الانقسام القومي ببروز الشعوبية في العراق وفارس والأندلس، بينما مصر وبلاد الشام لم تشهد حراكاً شعوبياً ملموساً. وبتأثير النزوع القومي الفارسي لم تقف الشعوبية في المشرق عند حدود التصغير من شأن العرب وإنكار فضلهم، وتمجيد الفرس والمغالاة بالفخر بهم ـ كما عند أبي نواس ومهيار الديلمي كمثال ـ وإنما وصلت في عهد المأمون إلى حد طبع المنشورات والكتب التي تهاجم العرب وتدعو إلى إسقاط سلطانهم[١٣]. كما كثرت المؤلفات التي تناولت «مثالب» و«نواقص» العرب في الجاهلية وحتى في الإسلام، وكذلك الأحاديث الموضوعة التي تمجد الفرس. وتصدت النخب العربية للرد ـ كما فعل الجاحظ وزملاؤه ـ مبرزة مفاخر العرب ومآثرهم. ولقد خلف الصراع القوموي مع الشعوبية «أدبيات» طالما لجأ إليها غلاة كل من معادي العروبة وأنصارها حتى عصرنا الراهن.

٣ ـ سبق الانقسام على أساس قومي ظهور الحركة القومية العربية بقرون، ولم يكن مطلقاً بفعل دعاواها. كما يتضح أن العوامل الجغرافية والتراكمات التاريخية وتمايز اللغات والموروثات الثقافية كانت ـ ولم تزل ـ أشد تأثيراً من الدين في تشكل الدول. ويقدم انفصال بنغلادش عن دولة باكستان ما يؤكد هذه الحقيقة التاريخية، التي تمثل بعض سنن الله وآياته: ﴿**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون**﴾[١٤]. كما لم تمنع وحدة المسلمين في العقيدة والأصول انقسامهم إلى مذاهب وجماعات سياسية متنافسة ضمن إطار الدولة الواحدة. وقد أشار القرآن الكريم إلى إمكانية اقتتال جماعتين من المسلمين من دون أن ينفي عنهما صفة الإيمان: ﴿**وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين**﴾[١٥].

المحور الثالث: العهد العثماني والمواقف العملية تجاه العروبة والإسلام

يحمِّل غالبية الدعاة الإسلاميين العرب بعامة، والقوميين منهم بخاصة، مسؤولية سقوط الخلافة العثمانية، ويعتبرون العهد العثماني حصن الإسلام الحصين. ولا شك في

---

(١٢) عوني فرسخ، **الظروف الإقليمية في الوطن العربي** (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٤)، ص ٤٢.

(١٣) عبد الله محمد الريماوي، **الإقليمية الجديدة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٨٢.

(١٤) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة» الآية ٤٨.

(١٥) المصدر نفسه، «سورة الحجرات» الآية ٩.

أن العثمانيين شكلوا ما بين فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣م وتوقيع اتفاقية «قارلوقوجة» سنة ١٦٩٩م استعادة المسلمين دوراً عالمياً فقدوه مطلع القرن الحادي عشر الميلادي، وأسهموا في نشر الإسلام خارج المدى الذي وصله الفاتحون العرب ومن تفرعوا عن الدولة العربية الإسلامية. كما قدموا دعماً للمقاومة العربية في مواجهة طلائع الاستعمار الأوروبي. ولهم بالتالي تقدير كل من يعتنق الإسلام ديناً ويتمثله حضارة. غير أن علاقتهم بالشعوب الإسلامية عامة، والعرب خاصة، لا يحددها ذلك الإنجاز الذي لا ينكر، وإنما أثر سياساتهم الإدارية والاقتصادية في تطور الوطن العربي في حاضره ومستقبله. وفي تقويم ذلك تمايز في الفكر العربي موقفان: الزعم بأن بقاء البلدان العربية موحدة في ظل الحكم العثماني لمدة أربعة قرون كرس اتجاه الوحدة في التاريخ العربي[١٦]، والادعاء بأن سيطرة العثمانيين الطويلة، وإن لم تفقد الأمة العربية أياً من مقومات وجودها القومي، ولم تفرض عليها تجزئة سياسية تقوم عليها الإقليمية، «إلا أن ظلام السيطرة التركية أدى إلى إفقار الوجود القومي العربي إفقاراً مريعاً، كما أدى إلى تخدير الوعي والإرادة والنزوع القومي تخديراً عميقاً»[١٧]. وللحكم على أي الموقفين أجاد قراءة التاريخ ووعي حقائقه ألاحظ ما يلي:

١ ـ حكم التمايز القومي علاقة العثمانيين بالعرب منذ انتصارهم على المماليك سنة ١٥١٧، بتبعية العرب لسلطة أجنبية، تركية اللغة، طورانية التراث، نظامها الإداري والقانوني ضعيف الصلة بالتراث العربي الإسلامي. وبتقسيم دولة المماليك إلى ثماني ولايات تابعة كل منها مباشرة للباب العالي، وبتوالي الصراعات بين الولاة الترك، انتهت الوحدة السياسية والإدارية التي تواصلت بين مصر ومحيطها العربي منذ حكمها أحمد ابن طولون سنة ٨٦٥م. كما قسم العراق إلى أربع ولايات والمغرب العربي إلى ثلاث، ضعيفة التبعية لاستانبول. وباحتفاظ مراكش باستقلالها شهد المغرب أربع وحدات سياسية ـ إدارية شبه مستقلة، تلتها في ذلك مصر مطلع القرن التاسع عشر.

٢ ـ طور العثمانيون نظام «الملل» المملوكي بإعطاء القيادات الروحية المسيحية واليهودية سلطة في إدارة شؤون رعاياها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتنامى «استقلال» الطوائف بتوالي صدور امتيازات «الحماية» لمختلف الدول الأوروبية. ولا خلاف في أن السياسات الدينية للعثمانيين وفرت حريات واسعة لغير المسلمين، ويسرت تفاعل السلطنة مع شعوب متعددة الأصول والأديان والمذاهب، وأن التعصب والنزاعات الطائفية كانت من آثار الاختراقات الأوروبية بدرجة رئيسية[١٨]. ولكن امتيازات «حماية» المسيحيين واليهود عمقت الطائفية في الولايات العربية، وأضعفت نسيجها الاجتماعي، وخلفت تراكمات لم تزل تثقل الذاكرة الشعبية، وبخاصة في بلاد الشام. وبإصدار

---

(١٦) منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٦٣.

(١٧) الريماوي، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٨) جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٤١ ـ ٢٧٥.

«التنظيمات»، وبالذات خط «شريف كلهانة» سنة ١٨٥٦، أنهى السلطان العثماني، بتأييد من «شيخ الإسلام»، العمل بنظام «أهل الذمة»[١٩]. غير أن صدور التنظيمات في زمن تراجع القدرة العثمانية لم يؤد إلى تعميق الوحدة الوطنية كما كان مستهدفاً، وإنما ضاعف قدرات القيادات الروحية وعزز النفوذ الأجنبي في أوساطها.

٣ ـ بالتبعية السياسية والتخلف الاقتصادي تسارع التدهور الاجتماعي والجمود الفكري، وفي تقويم الممارسة العثمانية يقول محمد الغزالي: «صحيح أن الأتراك رفعوا راية الخلافة واستطاعوا في زحف باهر أن يخترقوا مشرق أوروبا حتى النمسا، لكن الأتراك كانوا قوة عسكرية ولم يكونوا فجراً ثقافياً جديداً... إنهم رفضوا أن يتعربوا، ورفض العرب أن يؤثروا على أنفسهم، وأن يتركوا السلطان لغيرهم، فكان التوسع الإسلامي خالياً من بذور الحضارة الأولى، ومن أسباب الحياة الصحيحة، فسرعان ما انهار وانهار العالم الإسلامي بعده وأصبح أثراً بعد عين»[٢٠].

٤ ـ لقاء توقيع اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠، وإنقاذ العرش العثماني من طموحات محمد علي، منحت بريطانيا امتياز «حماية» اليهود، فعملت على تهجيرهم إلى فلسطين واستيطانهم فيها، مع احتفاظهم بجنسياتهم الأجنبية، حرصاً على الامتيازات التي تحققها لهم، ولدعم الجهود لتأسيس المشروع الصهيوني برعاية أوروبية[٢١]. وليس ينكر رفض السلطان عبد الحميد الثاني إغراءات هرتسل، وإصداره فرماناً يمنع الاستيطان اليهودي في فلسطين. غير أن فساد الإدارة العثمانية والمداخلات البريطانية والأمريكية، وتشجيع كل من روسيا وألمانيا الهجرة اليهودية، تسببت في أن تشهد فلسطين سنة ١٨٨٢، في عهد عبد الحميد الثاني وعلى الرغم منه، أوسع عملية استيطان يهودية منذ قرون.

> **بمقارنة الواقع العربي والأوروبي سنة ١٥١٧ بما انتهيا إليه سنة ١٩١٨ (...) يتضح أن العهد العثماني كان وبالاً على العرب بعامة، والمسلمين منهم بخاصة.**

٥ ـ كان للعثمانيين دور في عدم سقوط الوطن العربي بيد الاستعمار الأوروبي في القرن السادس عشر. لكنه لم يكن العامل الحاسم، وإنما كان للمقاومة العربية دورها الفاعل، بدليل نجاح عُمان والمملكة المغربية في صد الغزو الأوروبي بقواهما الذاتية بصورة رئيسية. وبدءاً من احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ وحتى سقوط ليبيا بيد إيطاليا سنة ١٩١١ لم يبد العثمانيون دعماً يذكر لمساندة القوى العربية التي واجهت الأساطيل والمدافع الأوروبية.

---

(١٩) حول نظام «أهل الذمة» وتجاوز الزمن لشروط العمل بأحكامه، انظر: عوني فرسخ، «حول المسيحيين العرب»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

(٢٠) محمد الغزالي، **تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ص ١٩٣.

(٢١) جوزف حجار، **أوروبا.. ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٣١.

٦ ـ قبل بروز الفكر القومي العربي بأكثر من قرن وربع القرن تحدى سلطة العثمانيين أصحاب الفكر الإسلامي: الوهابيون أواخر القرن الثامن عشر، فعلماء القاهرة سنة ١٨٠٥ بعزلهم الوالي العثماني وتنصيبهم محمد علي، ثم عبد الرحمن الكواكبي الداعي للثورة على الفساد العثماني في **طبائع الاستبداد**. ومع أن التمايز القومي مع الترك كان واضحاً منذ البداية إلا أن رابطة الإسلام، والتحدي الاستعماري والتبشيري الأوروبي أعاقا بروز النوازع القومية العربية التي لم تتضح معالمها إلا في مواجهة سياسة التتريك منذ عهد عبد الحميد الثاني الذي سعى «لتوظيف شعار الجامعة الإسلامية ـ كما فهمه هو وكما أراده ـ في خدمة سيطرة الترك على غيرهم من القوميات التي تضمها الدولة، وعلى العرب خاصة»[٢٢]. وبالمقابل دعت مختلف القيادات العربية لنظام لامركزي يتيح للعرب التعبير عن الذات القومية وقدراً من المساواة، وهذا ما تؤكده أدبيات جمعيات «العهد» و«العربية الفتاة» و«اللامركزية» و«المؤتمر العربي» الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣. ولم تدع للاستقلال إلا سنة ١٩١٥، أي بعد سقوط عبد الحميد بست سنوات.

٧ ـ كان دور العرب محدوداً في سقوط السلطنة العثمانية سنة ١٩١٨، ولم يكن لهم أي دور عندما ألغى كمال أتاتورك الخلافة سنة ١٩٢٤. كما لم يكن جميع من طالبوا بالاستقلال العربي ملتزمين بالفكر القومي، إذ كان منهم عملاء للمخابرات والإرساليات التبشيرية الفرنسية والإنكليزية والأمريكية، وإداريون أضيرت مصالحهم أيام الاتحاديين. غير أن الفساد العثماني، والشوفينية الطورانية، وانقلاب الاتحاديين على جميع حلفائهم السابقين وفي مقدمتهم الضباط والساسة العرب، والقمع الذي مارسه جمال باشا؛ كل ذلك، متفاعلاً، أسهم في اتساع إطار المعارضة العربية وانخراط قوميين وغير قوميين في حركة حملت شعارات قومية.

٨ ـ بمقارنة الواقعين العربي والأوروبي سنة ١٥١٧ بما انتهيا إليه سنة ١٩١٨، وكذلك واقع التكوينات الاجتماعية العربية في ما بين التاريخين، يتضح أن العهد العثماني كان وبالاً على العرب بعامة، والمسلمين منهم بخاصة. وبالتالي فالنظرة الرومانسية للعهد العثماني الغالبة في أدبيات التيار الإسلامي لا تستند إلى حقائق موضوعية، ناهيك عن لاواقعية الاتهامات المكالة جزافاً للعمل والفكر القومي العربي. ولم يعد خافياً أن تراكمات العهد العثماني لم تحل دون القوميين والانفتاح على الأتراك المعاصرين، وبخاصة الإسلاميون منهم، باعتبار ذلك مهمة قومية وإسلامية مطلوبة بإلحاح في مواجهة الشراكة الاستراتيجية القائمة بين النظام التركي والكيان الصهيوني. ويذكر لمركز دراسات الوحدة العربية محاولاته القيمة على هذا الصعيد.

المحور الرابع: موقف القوميين تجاه الدين بعامة والإسلام بخاصة

حتى يكون تقويم مواقف قادة الفكر والعمل القومي العربي من الإسلام بخاصة والدين بعامة موضوعياً، فإن ما له الاعتبار هو ما صدر عن رموزه القائدة من قول أو

---

(٢٢) عمارة، «الجامعة العربية.. والجامعة الإسلامية،» ص ١٤٧ ـ ١٦٢.

فعل، ومتابعة المستجدات التي طرأت على الفكر والعمل القومي خلال ما يجاوز قرناً من الزمن. وفي تقويم التجارب القومية العربية الاحظ:

١ ـ تأثرت مواقف القوميين، مسلمين ومسيحيين، تجاه الإسلام الدين والحضارة بثلاثة عوامل: **الأول**، الدور التاريخي للإسلام والشريعة في تكوين الأمة العربية وفي تبلور الثقافة والقيم وأنماط السلوك السائدة في الوطن العربي. **الثاني**، تصدي الحراك القومي العربي منذ نشأته الأولى، لقوى استعمارية مستقوية بالإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية المعادية للإسلام والكنائس الشرقية، والعاملة على تهميش اللغة العربية وتبخيس الموروث الحضاري العربي الإسلامي. **الثالث**، خوض النخب المسيحية صراعات مع قمة الهرم الكنسي ـ الأجنبية في غالبها ـ حول امتيازاتها المادية واستخدام اللغة العربية في الطقوس الكنسية. وبتفاعل العوامل الثلاثة اتسمت المواقف القومية العربية بقدر كبير من الإيجابية تجاه الإسلام الدين والحضارة.

٢ ـ لم تشكل «العلمانية» أحد مفاهيم الفكر القومي منذ نشأته الأولى، وإن كان رفض فكرة الدولة الدينية، وأكد أن تكون الدولة القومية مدنية الطابع. وحيثما ورد مصطلح «العلمانية» في أدبيات القوميين لم يعن مطلقاً معاداة الدين، وإنما تحريره من استغلال رجال الدين والقوى المستبدة المحلية والاستعمارية، وكان تعبيراً عن اعتماد الاجتهاد المعاصر في ما يخص حياة الناس في دنياهم وقضايا معاشهم. والثابت أن فكرة «العلمانية» غابت تماماً في أدبيات الحركات القومية الرئيسية كالبعث والناصرية، فعبد الناصر «لم يتحدث أبداً عن العلمانية، ولم يقترب منها، ولم يجعلها قضية من القضايا التي تستأهل التعامل معها»[٢٣].

٣ ـ ما كان الفخر بأمجاد العرب قبل الإسلام في الأدبيات القومية ليقارن بالاعتزاز بالموروث الحضاري العربي الإسلامي. وكانت غايته عند كثيرين إيضاح أنه توفرت لدى العرب الأرضية الفكرية والأخلاقية لقبول دعوة الحق والعدل وحملها، تلك الدعوة التي انطلقت في بطاح مكة بعد «حلف الفضول» بعقدين من الزمن[٢٤]، وأنهم كانوا مؤهلين لحمل الرسالة التي انتدبوا لها واعتبروا مسؤولين عنها: ﴿**وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون**﴾[٢٥]. وليس في أدبيات قادة الفكر والعمل القومي العربي، على اختلاف أجيالهم ومدارسهم، موقف معاد للإسلام صراحة أو ضمناً، حتى إبان ذروة الحراك القومي الشعارات خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، المستقوي بالرموز الدينية الشديدة الإنغلاق.

٤ ـ حقاً إن الدين لا يعتبر أحد مقومات الوجود القومي العربي، في نظر مختلف الحركات القومية العربية. إلا أن ذلك لم يأت حرصاً على وحدة النسيج القومي أو بتأثير المسيحيين من الرواد، كما يظن كثير من الإسلاميين، وإنما نتيجة وعي التجربة الإنسانية بعامة، وتجربة المسلمين بخاصة، ودور الإسلام في تبلور العرب القومي. ولأن الإسلام هو الذي أغنى وحفظ اللغة والثقافة العربيتين ـ أبرز مقومات الوجود القومي

---

(٢٣) مخلص الصيادي، **دعوة إلى المستقبل** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٤)، ص ٦٢.

(٢٤) عوني فرسخ، **مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي الصهيوني المعاصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٠ ـ ١١.

(٢٥) **القرآن الكريم**، «سورة الزخرف» الآية ٤٤.

العربي - لا يجوز أن يعد واحداً منها، والأكثر تعبيراً عن الحقائق الموضوعية ألا تعتبر الأدبيات القومية العربية الإسلام أحد مقومات الوجود القومي العربي، من دون أن يعني ذلك مطلقاً موقفاً علمانياً معادياً للدين.

٥ - في تحليل السيد ياسين لمضمون الفكر القومي في مرحلة ما بين الحربين ١٩١٩ - ١٩٣٩ يقول: «... قسطنطين زريق في أواخر الثلاثينيات يرى أن واجب كل عربي أن يحيي ويمجد ذكرى محمد، وأن يؤمن بأن مصلحته هي بالدفاع عن الإسلام. وكان موقف قسطنطين زريق ينبع من تمسك المسيحيين الشوام بالقومية العربية التي وجدوا فيها منطلقاً سياسياً يحمي مجمل مصالحهم الفكرية والسياسية. يضاف إلى ذلك أنهم تأثروا بظروف التحدي على المستوى المذهبي الديني التي تعرضوا لها من المسيحية الغربية». وفي تحليله لفكر البعث يقول: «تحدث ميشيل عفلق موضحاً الصلة بين الدين والقومية العربية، فالإسلام عنده خير مفصح عن نزوع الأمة العربية إلى الخلود والشمول. والإسلام بالنسبة للمسيحيين في اعتقاده بمثابة الثقافة القومية التي يجب أن يتشبعوا بها حتى يفهموها ويحبوها ويحرصوا على الإسلام حرصهم على أثمن شيء في عروبتهم»[٢٦]. بينما يذهب د. محمد عمارة إلى القول: «كانت العروبة أولاً.. ثم اقترب ميشيل عفلق من الإسلام، حتى قال مرة الإسلام أولاً»[٢٧].

٦- يقدم جمال عبد الناصر رؤيته لدور الإسلام في حياة الأمة العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، بقوله: «إن الأمة العربية تعتز بتراثها الإسلامي وتعتبره من أعظم مصادر طاقاتها النضالية، وهي في تطلعها إلى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الإسلام على أنها قيد يشد إلى الماضي. وهي ترى أن روح الإسلام حافز يدفع إلى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية»، ويؤكد «إن الأمة العربية لا ترى أي تعارض بين قوميتها العربية المحددة وبين تضامنها القلبي والاخوي مع الأمم الإسلامية»[٢٨]. وفي حواره مع خروتشوف سنة ١٩٦٤ نقل عنه قوله: «أما عن الدين فأنتم ألقيتم أوزار رجال الكنيسة على الدين، وكان العيب عيب رجال الدين ولم يكن العيب من الدين. أما عن الجامع فكان مركز الثورة، وكان هو الحصن الذي لجأنا إليه دائماً لصد المستعمر.. وأنا نفسي حين حدث العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ خطبت من الأزهر قائلاً: سنقاتل. فالدين عندنا حصن حصين نلجأ إليه»[٢٩].

---

(٢٦) السيد ياسين، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٠ - ١٠١ و١٣٠.

(٢٧) محمد عمارة، **التيار القومي الإسلامي** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ١٦٨.

(٢٨) انظر: جمال عبد الناصر، «كلمة في استقبال مختار ولد داده في ١٩٦٧/٣/٢٧» في: جمال عبد الناصر، **وثائق عبد الناصر، ١٩٦٧ و١٩٦٨** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣)، ص ١٣٠.

(٢٩) انظر مداخلة أمين هويدي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: منح الصلح، «التمايز والتكامل بين القومية العربية والإسلام» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٦٨.

٧ ـ جاءت الدعوة للوحدة العربية في الأدبيات القومية رداً على التجزئة، ولم تكن أبداً مضادة لدعوة الوحدة الإسلامية التي يفهمها القوميون باعتبارها دعوة تضامن في مواجهة قوى الاستعمار القديم والحديث. وهذا ما يستخلصه د. أحمد كمال أبو المجد قائلاً: «إن دعاة القومية العربية في عصرنا هذا لا يرفعون دعوتهم القومية في مواجهة (الجامعة الإسلامية) التي لم تأخذ بعد مكانها كقوة مؤثرة وفعالة على مسرح السياسة المعاصرة، وإنما هم يواجهون بها الدعوة الإقليمية والانحصار داخل حدود الدول والكيانات العربية المجزأة.. وإن بعض القوميين يذهبون في تمجيد العروبة إلى الحد الذي يظن فيه أن الدعوة دعوة عنصرية، مع أن الرؤية الدقيقة للابسات هذا الموقف تكشف عن أن هذا غير وارد»[٣٠].

٨ ـ القوميون إذ يجمعون على رفض أي شكل من أشكال السلطة الدينية ويؤكدون أن الأمة مصدر السلطات، فإنما يصدرون عن فهم للإسلام الدين والحضارة مقارب جداً لما ينادي به أعلام مختصون بالدراسات الإسلامية مشهود لهم بسعة المعرفة ودقة البحث. والمثال الأبرز د. محمد عمارة الذي فند ـ استناداً للأدلة الشرعية ـ ما ذهب إليه أبو الأعلى المودودي حول «نزع جميع سلطات الأمر والتشريع من أيدي البشر... لأن ذلك أمر مختص به الله وحده». كما انتهى إلى القول: «إن الإسلام ينكر أن تكون طبيعة السلطة الحاكمة دينية، أي ينكر وحدة السلطتين الدينية والزمنية، ولكنه لا يفصل بينهما، وإنما هو يميز بينهما»[٣١].

٩ ـ لقد استلهم الفكر والعمل القومي العربي في ما اعتمده سياسياً واجتماعياً مصالح الأمة العربية في واقعها المعاصر، ورفع شعارات متوافقة تمام التوافق مع الإسلام الدين والشريعة من حيث المضمون، إذ هي منطلقة من التزام بقضايا التحرر القومي، والعدل الاجتماعي، وتضامن أمم العالم الثالث ضد الاستعمار. ويقيناً أن هذا إنما هو التعبير العصري عن مقاصد «الشريعة»، كما ذهب في تحديدها الفقيه السلفي ابن القيم الجوزية الذي يقول: «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره.. والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بيَّن بما شرَّعه من الطرق أن مقصده: إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط»[٣٢]. وينتهي د. مخلص الصيادي إلى أن الناصرية «تنتمي أو تستوعب الخط الذي أتى عليه تيار الإصلاح الديني ـ السياسي، وعبر عنه جمال الدين الأفغاني، وعبد الرحمن الكواكبي، وعلى نحو ما محمد عبده. ولعل في متابعة أعمال مجمع البحوث الإسلامية في دوراته الخمس التي تمت قبل الانقضاض على حركة الثورة في مصر، لعل

---

(٣٠) أحمد أبو المجد، «بل الإسلام والعروبة معاً» **العربي** (الكويت)، العدد ٢٦٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠).

(٣١) محمد عمارة، **الإسلام والسلطة الدينية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص ٣٦ ـ ٨٨.

(٣٢) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد (بيروت: دار الجليل، ١٩٧٣)، ص ٣٧٢.

في ذلك ما يؤكد هذه النظرة للناصرية إسلامياً»[٣٣].

المحور الخامس: القوميون والموقف من دعوة تطبيق الشريعة

يتساءل البعض ما دام للإسلام كل هذا الاعتبار عند قادة الفكر والعمل القومي العربي، وأن الإيجابية تجاه الإسلام مضت في خط صاعد، فلماذا لم يعتمد الفكر والعمل القومي الحلول الإسلامية لقضايا الأمة العربية، ويتساءل آخرون: ما دام القوميون في الواقع العربي المعاصر يجمعون على الخيار الديمقراطي أليس من حق الأكثرية المسلمة أن تكون «الشريعة الإسلامية» هي المهيمنة؟ والذي يبدو للوهلة الأولى أن التساؤلين منطقيان ويفرضان قدراً من التحدي على النخب القومية المعاصرة. وحول هذا التحدي ألاحظ:

١ ـ لأن للإسلام عميق الأثر في تكوين الأمة العربية وأبرز مقومات ثقافة وأنماط سلوك العرب مسلمين وغير مسلمين، فإن تعاليمه وقيمه بالتالي لا بد من أن تنعكس في كل تشريع يصدر في أي قطر عربي، بصرف النظر عمن يصدره، ذلك لأن الخلفية الفكرية والحضارية والدينية لدى العرب ـ مسلمين ومسيحيين ـ سوف تولد ضوابط لعملية التشريع حال اعتماد النظام الديمقراطي في الحكم. ثم إنه من الثابت أن غير يسير من الأحكام الشرعية الإسلامية متطابق تمام التطابق مع ما كان شائعاً في الجزيرة العربية ومحيطها العربي من قيم وأعراف. وألاحظ أن التماثيل والصور الفرعونية والسومرية والأكدية مستورة عورات الرجال والنساء، متميزة في ذلك من التماثيل العارية اليونانية والرومانية، بتأثير تمايز التراث الحضاري في الوطن العربي منذ فجر التاريخ، الأمر الذي يجعل منطقياً تصور استبعاد أن يقر مجلس نيابي عربي ـ أياً كانت انتماءات أعضائه ـ الشذوذ الجنسي والانحلال الخلقي كما حدث في أوروبا ويمكن أن يحدث في الأمريكيتين واستراليا ونيوزيلندا.

٢ ـ وإن كان المسلمون العرب أكثرية عددية في كل قطر عربي، إلا أنهم لا يشكلون في أي منها كتلة ذات موقف واحد تجاه مختلف القضايا، وبالذات في ما يختص بطروحات التيار الإسلامي السياسية والاجتماعية والثقافية، واعتماد الشريعة المصدر الوحيد للتشريع. ومن التعسف في إصدار الأحكام اعتبار الأكثرية العددية في أي مجتمع ذات موقف واحد بالنسبة لأي من القضايا. وكما لا يجمع العرب على تأييد الدعوة القومية وفكرة الوحدة العربية بالمطلق، فإنه ليس عملياً تصور إجماع المسلمين العرب على اعتماد الشريعة مصدراً وحيداً، وإنما مصدر أساسي من مصادر التشريع، وهذا ما لا يختلف بشأنه المسلمون والمسيحيون العرب.

٣ ـ كتب فهمي هويدي: يذكر ابن قيم في **إعلام الموقعين** عن ابن عقيل قوله: إن السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول (ص) ولا نزل به الوحي.. وإذا أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع، أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح. وإن أردت ما نطق به الشرع

---

(٣٣) الصيادي، **دعوة إلى المستقبل**، ص ٤٨.

فغلط وتغليط للصحابة». ويعقب هويدي: «لقد انحاز ابن القيم لرأي ابن عقيل، وانتقد من قال إن السياسة فقط ما نطق به الشرع، حتى اتهمهم بأنهم ضيعوا حقوق الناس، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد»[٣٤]. أما حسن البنا فيؤكد أن الخلاف في فروع الدين أمر لا بد منه ضرورة موضحاً أن «الدين آيات وأحاديث ونصوص يفسرها العقل والرأي في حدود اللغة وقوانينها، والناس في ذلك جد مختلفين فلا بد من خلاف». ويقرر: «نعتقد أن الإجماع على أمر واحد في فروع الدين مطلب مستحيل، بل هو يتنافى مع طبيعة الدين. وإنما يريد الله لهذا الدين أن يبقى ويخلد ويساير العصور ويماشي الأزمان. وهو لهذا سهل مرن هين لين لا جمود فيه ولا تشديد»[٣٥]. والمواقف القومية في التحليل الأخير تتوافق إلى حد بعيد مع ما قرره ابن عقيل وحسن البنا. وما يتحفظ عليه القوميون في الواقع العملي إنما هو توظيف شعار «تطبيق الشريعة»، لتمرير طموحات إقامة سلطة الجماعات الإسلامية، وفرض برامجها الشديدة الانغلاق في مختلف القضايا.

المحور السادس: الإسلاميون العرب ومواقفهم من العروبة والوحدة العربية والدعوة والحركة القومية

لم يكن للإسلاميين العرب موقف واحد أو ثابت من العروبة والوحدة العربية والدعوة والحركة القومية، كما كان هناك تمايز ملحوظ ـ يصل عند البعض إلى حد التناقض ـ بين الموقف من العروبة والوحدة العربية والموقف من الدعوة والحركة القومية.

وحول مواقف الإسلاميين بهذا الصدد ألاحظ:

١ ـ حتى الربع الأول للقرن العشرين الميلادي (الرابع عشر الهجري) كان الفقهاء في طليعة المدافعين عن العرب في جاهليتهم وإسلامهم، ونظر غالبيتهم الساحقة للتهجم على العرب في حاضرهم وماضيهم باعتباره يستهدف الإسلام بشكل غير مباشر. وغالباً ما استشهدوا بموقف الرسول عليه الصلاة والسلام من العرب والعروبة. فعندما سأل وائلة بن الأسقع: يا رسول الله أمن العصبية أن يحب الرجل قومه؟ أجابه عليه السلام: «لا، ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه على الظلم»[٣٦]. وجاء في حديث آخر «لا يبغض العرب إلا منافق»[٣٧].

٢ ـ يذكر لفقهاء العصر العباسي الأول، بمن فيهم ذوو الأصول الفارسية، تصديهم لتيار الشعوبية واعتبارهم الحط من قدر العرب طعناً بالإسلام من طرف خفي، واعتبارهم الشعوبية رديفاً للزندقة. كما يذكر للإمام محمد عبده نقده الصارم لإقصاء المعتصم العرب من ديوان الجند ولاتخاذه جنداً من مرتزقة الترك والديلم، الأمر الذي

---

(٣٤) فهمي هويدي، **حتى لا تكون فتنة** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩)، ص ٤٠.

(٣٥) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا** ([د. م.]: دار الشهاب، [د. ت.])، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٣٦) رواه ابن ماجه وأحمد بن حنبل.

(٣٧) رواه أحمد بن حنبل عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه).

يراه قد أدى إلى انقلاب الإسلام أعجمياً بعد أن كان في رأيه ديناً عربياً[٣٨].

٣ ـ يقول جمال الدين الأفغاني: «إنه لا سبيل لتمييز أمة عن أخرى إلا بلغتها، والأمة العربية هي عرب قبل كل دين ومذهب، وهذا الأمر من الوضوح والظهور بما لا يحتاج بعده إلى دليل أو برهان»[٣٩]. أما عبد الرحمن الكواكبي فكان يرى أن العروبة إنما هي السبيل لتجديد الإسلام كدين، وإلى توحيد المسلمين، بل شعوب الشرق «لأن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية، إنهم أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقدوة للمسلمين»[٤٠]. وألاحظ أن الموقف الشديد الإيجابية تجاه العرب والعروبة في أدبيات أقطاب «الجامعة الإسلامية» صدر في المرحلة التي كان فيها رواد الفكر الإسلامي أبرز الطلائع المناضلة في سبيل التحرر الوطني والتقدم السياسي ـ الاجتماعي، كما كان متوافقاً مع ما قرره ـ محقاً ـ د. عمارة من تميزهم بالعقلانية والجرأة في تناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقدم في طرحهم حلولاً إسلامية لمشكلات العصر[٤١].

مع نمو الحركة القومية العربية في أعقاب نكبة فلسطين ١٩٤٨، برز التحول الجذري في موقف الحركات الإسلامية من الدعوة القومية العربية وفكرة العروبة.

٤ ـ كتب مؤسس «رابطة العلماء» في الجزائر عبد الحميد بن باديس مفنداً ادعاءات الشعوبية، حول ماضي العرب قبل الإسلام يقول: «حق على من يدين بالإسلام، ويهتدي بهدي القرآن، أن يعتني بتاريخ العرب ومدنيتهم وما كان لهم من دولهم وخصائصهم قبل الإسلام. وذلك لارتباط تاريخهم بتاريخ الإسلام، ولعناية القرآن بهم، ولاختيار الله لهم لتبليغ دين الإسلام وما فيه من آداب وحكم وفضائل إلى أمم الأرض. وما كان الله ليجعل هذه الرسالة العظيمة لغير أمة عظيمة، إذ لا ينهض بالجليل من الأعمال إلا الجليل من الأمم والرجال»[٤٢].

٥ ـ لم يكن محمد رشيد رضا ـ صاحب **المنار** ـ يرى تناقضاً بين العروبة والإسلام، بل إنه «مع اشتداد التنافر العربي ـ التركي لم يتردد في دعم الحركة القومية

---

(٣٨) محمد عبده، **الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية** (القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٩٥٤)، ص ١٠١.

(٣٩) جمال الدين الأفغاني، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، مع دراسة عن الأفغاني الحقيقة الكلية**، تحقيق ودراسة محمد عمارة (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للكتاب؛ دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ٢٣٧.

(٤٠) عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي**، تحقيق ودراسة محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٣٥٨.

(٤١) عمارة، **الإسلام وقضايا العصر**، ص ٣٩.

(٤٢) عبد الحميد بن باديس، **كتاب آثار ابن باديس**، إعداد وتصنيف عمار الطالبي بالاشتراك مع دار ومكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة والطباعة، ٢ ج في ٤ (الجزائر: دار ومكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة والطباعة، ١٩٦٨)، ج ٤، ص ٥٩.

العربية المطالبة بدولة عربية مستقلة تجمع الجزيرة العربية مع الأمصار العربية العثمانية»[٤٣]. وألاحظ أن تأييد السيد محمد رشيد رضا للاستقلال العربي إنما تم عن دولة الخلافة العثمانية أيام محمد رشاد آخر سلاطين بني عثمان.

٦ ـ برزت أواخر عشرينيات القرن العشرين جماعة «الاخوان المسلمين»، وحتى أواخر الأربعينيات اتسمت أدبياتها ـ وبخاصة أدبيات المرشد العام حسن البنا ـ بإيجابية واضحة تجاه العروبة والوحدة العربية وغير المسلمين من العرب. فالبنا يقول: «إن الإسلام نشأ عربياً، ووصل إلى الأمم عن طريق العرب، وجاء كتابه الكريم بلسان عربي مبين... ووحدة العرب أمر لا بد منه لإعادة الإسلام وإقامة دولته، وإعزاز سلطانه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها». كما يقول: «وغير المسلمين جزء من هذا الوطن، وهم يعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم»[٤٤]. وألاحظ أن الموقف الإيجابي إنما يعود لقرب البنا من مدرسة «الجامعة الإسلامية» وتتلمذه على أدبياتها، ولعدم وجود منافسة سياسية أو اجتماعية بين الجماعة والحركات القومية العربية الناشئة، وبخاصة في مصر، حيث كانت الجماعة ومنظمة مصر الفتاة الأكثر تعبيراً عن الشعور بانتماء مصر العربي.

٧ ـ مع نمو الحركة القومية العربية في أعقاب نكبة فلسطين ١٩٤٨، برز التحول الجذري في موقف الحركات الإسلامية من الدعوة القومية العربية وفكرة العروبة. وكان تقي الدين النبهاني ـ مؤسس حزب التحرير الإسلامي ـ صاحب المبادرة الأولى والأشد غلواً، إذ كفّر الدعوة القومية واعتبرها صنو الصهيونية والماسونية والشيوعية[٤٥]. فيما التزمت أدبيات الإخوان المسلمين بإيجابية أدبيات البنا، وذلك ما تعكسه أدبيات د. مصطفى السباعي، المراقب العام للإخوان في سوريا في مرحلة نشوئها الأولى. ففي خطاب له في المجلس النيابي السوري سنة ١٩٥٠ ورد قوله: «نحن السوريين دعاة وحدة عربية، ونعد أنفسنا جزءاً من الأمة العربية، ووطننا السوري جزء من الوطن العربي الكبير»[٤٦].

٨ ـ مع أن النبهاني كان الأسبق في تكفيره الدعوة القومية، إلا أن ما صدر عن سيد قطب بات الأوسع انتشاراً والأشد تأثيراً في أوساط الحركات الإسلامية المعاصرة، وبالذات السلفية منها. والثابت أن السلبية لم تبرز في أدبيات سيد قطب الأولى، وإنما في ما كتبه بعد صدام الإخوان مع الثورة سنة ١٩٥٤، مما يوضح أن التحول المستجد لا

---

(٤٣) دلال البزري، «العوائق الفكرية والأيديولوجية للوحدة العربية،» ورقة قدمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٠٥.

(٤٤) حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، ط ٣ (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٤٢.

(٤٥) تقي الدين النبهاني، **نظام الحكم في الإسلام** (بيروت: دار الأمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٥٠.

(٤٦) أكرم الجراح وطلال عز الدين، **الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، ١٩٦١ ـ ١٩٨٥** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ٤٢١.

يعود لقراءات جديدة للنصوص من الكتاب والسنة، متميزة كيفياً من قراءات السلف، أو المفكرين الإسلاميين المعاصرين له. فكتاب **معالم في الطريق** أدانه الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي، رئيس لجنة الفتوى بالأزهر في تقرير رفعه لشيخ الأزهر، الشيخ حسن مأمون. وحول فكر سيد قطب الجديد يقول محمد الغزالي: «والصحيح أنه أنشأ فكراً جديداً، وجد مساراً له بين نفر من الإخوان وغيرهم في ظروف سياسية واجتماعية معقدة، وقد رفض حسن الهضيبي المرشد الثاني للإخوان هذا الفكر ومضاعفاته، وكتب ضده، كما رفضه كثير من العلماء المنضمين للجماعة»(٤٧). وبالتالي لم يكن الفكر «الجديد» إلا اجتهاداً سياسياً ارتدى لبوساً عقائدياً، إذ هو في أصله ومنشئه وليد صراع سياسي وواقع مأزوم.

٩ ـ على رغم أن سيد قطب وافد على الجماعة، إلا أنه أصبح «المرشد النظري» في ما يتصل بقضيتي القومية والديمقراطية على وجه الخصوص. وغدا كتاباه **في ظلال القرآن** و**معالم في الطريق** المرجعين النظريين الأولين، وهمشا إلى حد بعيد أدبيات البناء الذي «أصبح لدى الكثيرين من أبناء التيار الإسلامي ـ باستثناء قيادات نادرة أمثال راشد الغنوشي وحسن الترابي ـ وجهاً بلا ملامح سرقت منه المقولات القطبية المدعومة بفتاوى ابن تيمية الشرعية»(٤٨). ولا يعود ذلك إلى أن سيد قطب كان أقدر من البنا على تقديم الفكر الإسلامي الذي تحتاج إليه الأمة في واقعها المعاصر، وإنما لأنه قدم ما كان يحتاج إليه غلاة الجماعة في واقعهم المأزوم. فقبل الصدام مع الثورة كتب يقول: «ليس هناك تناقض جدي بين القومية العربية والوطنية الإسلامية، إذا فهمنا القومية العربية على أنها خطوة في الطريق... فإذا نحن حررنا الأرض العربية فإننا نكون قد حررنا بضعة من جسم الوطن الإسلامي، نستعين بها على تحرير الجسد الواحد الكبير»(٤٩)... والبون بعيد، بل إن التناقض كامل، بين هذا القول وما تضمنه كتاباه: **معالم في الطريق**، و**في ظلال القرآن**. مما يعني أن الأزمة التي كان يعيشها دفعته إلى فقه الأزمة عند ابن تيمية. لكن ابن تيمية قدم الزاد الفكري للأمة العربية حين كانت تواجه غزو الفرنجة، المصطلح على تسميته تجاوزاً «الحروب الصليبية». وفي واقع الأمة المأزوم كان طبيعياً أن يتشدد ابن تيمية، وأن يكون تشدده مبرراً. غير أن أدبيات سيد قطب صدرت في مواجهة الحركة القومية، حين كانت تواجه عدوان خلفاء الفرنجة الطامحين إلى أن يحققوا ما عجز عنه أسلافهم، وبالتالي يبدو منطقياً عدم اعتبار تشدد سيد قطب مبرراً.

١٠ ـ كما استوحى سيد قطب فتاوى أبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي وغيرهما من العلماء المسلمين الهنود والباكستانيين المتميزة بصدورها في واقع مختلف كيفياً من الواقع العربي. ففي الهند يشكل المسلمون أقلية دينية متميزة بالدين والسلالة

---

(٤٧) انظر تعقيب محمد الغزالي على بحث: محمد أحمد خلف الله، «الصحوة الإسلامية في مصر» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٠.

(٤٨) البزري، «العوائق الفكرية والأيديولوجية للوحدة العربية»» ص ٦٠٢.

(٤٩) سيد قطب، **دراسات إسلامية**، ط ٥ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٠)، ص ١٦٤.

والتجربة التاريخية من محيط متعدد اللغات والأديان والأصول. والقومية الهندية من الطبيعي أن تكون أقرب إلى تمثل القيم والموروث الحضاري الهندوسي، مما شكل تهديداً ضمنياً لخصوصية الأقلية المسلمة في نظر علماء الإسلام الهنود. وهذا يفسر أيضاً معاداة المودودي وصحبه للديمقراطية التي تؤدي إلى سيطرة الأغلبية الهندوسية. أما في الباكستان فدواعي معاداة القومية مختلفة، لافتقار المجتمع الباكستاني لوحدة اللغة، والتاريخ، والأصول السلالية، ولكون الجامع الأعظم لتكويناته الاجتماعية المتمايزة على المحاور الثلاثة إنما هو الدين. وعليه بات تأكيد الهوية الإسلامية ما يقي المجتمع الفسيفسائي التشرذم والتفكك. وعلى رغم ذلك انقسمت الباكستان على أساس قومي، بقيام دولة بنغلاديش في إقليم البنغال، الأمر الذي أسهم في تعظيم عداء علماء الباكستان للفكرة القومية. ولأن الواقع العربي متميز كيفياً منه في الهند والباكستان، فما صدر عن سيد قطب، والتزم به السائرون على نهجه، لا يعكس حاجة موضوعية في الواقع العربي، وهذا ما لم يدركه معادو القومية العربية استناداً لأطروحات فكرية غير متوافقة مع تراث الأمة وواقعها الاجتماعي.

١١ ـ يبدو جلياً من العرض السابق أن الإيجابية تجاه العرب والعروبة في الفكر والعمل الإسلاميين هي الأصل، فيما السلبية موقف محدث لا يمت بأي صلة لما استقر عليه الرأي لدى فقهاء الأمة وعلمائها منذ صدر الإسلام. وعليه يمكن القول إن الموقف السلبي الطارئ، وإن اكتسب شعبية واضحة في العقود الأخيرة، لا يمتلك مقومات الصمود في مرحلة التقاء التيارين على العمل المشترك. ولأنه لا يشكل عائقاً موضوعياً للتفاعل، فإنه يدفع لإعادة النظر فيه على ضوء تجربة الأمة العربية وواقعها الاجتماعي والتحديات التي تواجهها. وهي إعادة تتطلب من بين ما تتطلبه قراءة موضوعية للظروف التي طرأ فيها الموقف السلبي، انطلاقاً من إدراك أنه لا يمكن معرفة أي ظاهرة اجتماعية أو فكرية ما لم تتم معرفة الواقع الاجتماعي ـ السياسي الذي صدرت فيه.

المحور السابع: صراعات الماضي وتراكماتها وسبيل تجاوز آثارها كمعوق ذاتي لتفاعل التيارين

يظل الصراع خلال المرحلة الناصرية بين الثورة والجناح المتشدد من جماعة الإخوان المسلمين الصراع الأشد تأثيراً، على الرغم مما سبقه وأعقبه من صراعات، على رغم كونه ليس أشدها عنفاً ودموية، لأنه الصراع الذي وقع بين الحركتين الأكثر تمثيلاً للتيارين من ناحية، ولأنه سُلطت عليه الأضواء بكثافة وقُدِّم ـ ولم يزل ـ من وجهات نظر شديدة التباين إلى حد التناقض من ناحية ثانية. ولأنه كذلك فهو الأولى بالعرض والمناقشة. ومن دون الدخول في التفاصيل يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١ ـ ما بين ١٩٥٢/٧/٢٣ ـ ١٩٥٤/١٠/٢٦ غلبت الإيجابية على موقف الثورة ـ وبخاصة عبد الناصر ـ تجاه الإخوان، فقد كان معتقلوهم غالبية من أفرج عنهم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٢ بمن فيهم قتلة النقراشي، كما أعيدت محاكمة قتلة البنا، وحوكم الضباط الذين اتهموا بتعذيب الاخوان عقب اغتيال النقراشي. واستثني الاخوان من قراري تطهير الأحزاب وحلها. وتم اختيار ثلاثة من قادة الاخوان ضمن لجنة من

خمسين عضواً لوضع مشروع الدستور سنة ١٩٥٣[٥٠].

٢ ـ بالمقابل أيد الاخوان اعتماد «الضباط الاحرار» نهجاً غير ليبرالي، وتحديهم الأحزاب، وتجاوزهم أحكام الدستور. وتميز سيد قطب حينذاك بحماسه في تأييد النهج غير الليبرالي، إذ وجه رسالة مفتوحة لمحمد نجيب في **أخبار اليوم** في ١٩٥٢/٨/٨ قال فيها: «إن هذا الدستور لا يستطيع حمايتنا من عودة الفساد إن لم تحققوا أنتم التطهير الشامل الكامل الذي يحرم الملوثين من كل نشاط دستوري، ولا يبيح الحرية السياسية إلا للشرفاء. لقد احتمل هذا الشعب ديكتاتورية طاغية باغية شريرة مريضة مدى خمسة عشر عاماً أو يزيد، أفلا يحتمل ديكتاتورية عادلة نظيفة ستة شهور، على فرض أن قيامكم بحركة التطهير يعتبر ديكتاتورية بأي وجه من الوجوه»[٥١]. وحول حادثة إعدام العاملين علي محمد خميس ومحمد البقري، يذكر خالد محيي الدين أن «جماعة الاخوان المسلمين بدأت في شن حملة عاتية ضد عمال كفر الدوار واتهمتهم بالخيانة»[٥٢].

٣ ـ كان عبد الناصر حريصاً على عدم وقوع الحركة تحت سيطرة أي منظمة حزبية، فيما كان حسن الهضيبي ـ مرشد عام الإخوان ـ يطمح إلى أن يكون صاحب الكلمة الفصل في قرارات الحكم الجديد. ووقع الصدام الأول على خلفية تعيين الباقوري ـ عضو مكتب الإرشاد ـ والمستشار أحمد حسني وزيرين. وقد رحبت الجماعة بقرار حل الأحزاب، ورأت في استثنائها إمكانية أن تصبح مركز قوة قادراً على فرض إرادته، فيما رأت في تشكيل «هيئة التحرير» محاولة لتجاوزها شعبياً. ولم يستجب الإخوان لدعوة عبد الناصر دمج التنظيمين، وإنما دخلوا في صراع متصاعد مع الهيئة وصل ذروته بالصدام بين طلبة التنظيمين في حرم الجامعة سقط فيه جرحى بسلاح الإخوان يوم ١٩٥٤/١/١٢[٥٣].

٤ ـ لم يستجب الهضيبي لدعوة المشاركة في الأعمال الفدائية في منطقة القناة، للضغط على الإنكليز في مفاوضات الجلاء. وبدأ في ربيع ١٩٥٣ إجراء لقاءات مع المستشار السياسي للسفارة البريطانية. وبينما ادعى هو ومناصروه أنه أشعر عبد الناصر مسبقاً بذلك، ادعت الحكومة أن الإشعار تم بعد انكشاف أمر تلك اللقاءات. ويقرر ميتشيل: «وعلى كل فإن المقابلة أضعفت الموقف التفاوضي المصري، وكشفت للبريطانيين عن الصراع الكامن بين قيادة الثورة والاخوان»[٥٤]. ولقد أدان الهضيبي اتفاقية الجلاء، غير أن ذلك لم يؤثر كثيراً في التعايش القلق بين الاخوان والثورة. وهناك

---

(٥٠) أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ١: **مصر والعسكريون**، ص ٣٠١.

(٥١) عبد الله إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨١)، ص ٥١.

(٥٢) خالد محيي الدين، **والآن أتكلم** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٥٣) ريتشارد ميتشيل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ١٧٨ و١٨٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ١٨٥.

من يشير إلى اتصالات بين الهضيبي وبعض المقربين منه والسفارة الأمريكية ما بين ١٩٥٣/٥/٢٧ و١٩٥٣/٨/٦، حيث أكدوا أنهم أقوياء في صفوف الجيش وانتقدوا ممارسات حكومة الثورة.

٥ ـ بقيام الثورة انقسم قادة الإخوان بين أكثرية مؤيدة للثورة، ومطالبة بحل «الجهاز الخاص» ـ التنظيم المسلح للجماعة ـ وأقلية بزعامة الهضيبي معارضة للأمرين[٥٥]. وحين احتدم الخلاف بين قادة الإخوان، واحتل بعضهم يوم ١٩٥٣/١١/٢٧ مركز الجماعة، لجأ الفريقان إلى عبد الناصر الذي رتب هدنة أرضت الجانبين، واقترح عليهما عقد مؤتمر لتسوية الخلاف[٥٦]. وفي ١٩٥٤/٩/١٤ عقدت «الجمعية التأسيسية للإخوان» اجتماعاً حضره ٩٦ عضواً من ١١٢ وبتغيب الهضيبي، فأيد تجنب الصدام مع الثورة ٧٦ من الحضور، الذين قرروا إعطاء الهضيبي إجازة وحل مكتب الإرشاد[٥٧].

٦ ـ على خلفية صدام يوم ١٩٥٤/١/١٢ صدر في اليوم التالي قرار حل الجماعة، واعتقال الهضيبي و٤٥٠ من أنصاره. واستجابة لطلب الملك سعود أفرج عن المعتقلين، وأعيد إشهار الجماعة كـ «منظمة دينية». ومع بداية أزمة آذار/مارس ١٩٥٤ ناصر الاخوان نجيب وشاركوا بزخم في تظاهرات الأحزاب يقودهم في ذلك عبد القادر عودة. غير أنهم بعد لقاء عبد الناصر والهضيبي يوم ١٩٥٤/٤/٢٥ اتخذوا موقف الحياد، بحيث اتهمتهم الأحزاب بعقد صفقة مع النظام أنقذت حياته. وعندما أعيد حل الأحزاب يوم ١٩٥٤/٤/٢٨ استثني الإخوان من القرار للمرة الثانية[٥٨].

٧ ـ أعقبت محاولة اغتيال عبد الناصر يوم ١٩٥٤/١٠/٢٦ حملة اعتقالات، بلغت ذروتها باكتشاف مخازن السلاح ومخابئ «الجهاز الخاص»، إذ وصل عدد المعتقلين إلى ٢٩٤٣. وشكلت محكمة برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، أصدرت أحكاماً بحق ٨٦٧ شخصاً، بينما أدانت المحكمة العسكرية ٢٥٤، ونفذت أحكام الإعدام في ٦ منهم، فيما أطلق سراح بقية المعتقلين قبل ١٩٥٦/٧/٢٣[٥٩].

٨ ـ لقيت القيادات الإخوانية الرئيسية والوسطى التي نجحت في الخروج من مصر هرباً أو تحسباً من الملاحقة والمساءلة دعم وتأييد مختلف القوى المصرية والعربية والدولية التي تناقضت مصالحها وطموحاتها مع الثورة، بحيث أصبحت بعض العواصم العربية والأوروبية مراكز تجمع تلك القيادات ومنطلق مشاركتها في التآمر على النظام الناصري، موظفة في ذلك الإخوان المصريين الذين بقوا على ولاء لقيادة الهضيبي والجناح المتشدد.

٩ ـ عارض الإخوان المسلمون في سوريا العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، كما أيدوا قيام الوحدة مع مصر. وبينما التزم المراقب العام د. مصطفى السباعي بقرار حل

---

(٥٥) انظر شهادة القيادي الاخواني السابق محمود شريف، في: حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج ١: **شهود ثورة يوليو**، ص ٤٥٣.

(٥٦) ميتشيل، المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٥٧) إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، ص ٦٢.

(٥٨) ميتشيل، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢١٣.

(٥٩) إمام، المصدر نفسه، ص ٩٤.

الأحزاب فحل التنظيم، عارضه عدد كبير من الكوادر. وفي سنة ١٩٦٠ عقدوا اجتماعاً خارج الإقليم السوري وجه انتقاداً للسباعي واتهمه بالتراخي في مواجهة عبد الناصر. وكان السباعي قد استمر رئيساً لتحرير مجلة **حضارة الإسلام** واستاذاً في جامعة دمشق، كما منحه عبد الناصر جائزة تقديرية على كتابه **اشتراكية الإسلام**[٦٠]. والثابت أن الإخوان لم يواجهوا أي اضطهاد في الإقليم السوري طوال عهد الوحدة، واندمجت غالبية كوادرهم في التيار الناصري، وتعاونوا مع النظام، بحيث بدوا في السنتين الأخيرتين من عهد الوحدة وكأنهم التنظيم السياسي الوحيد السابق للوحدة المدافع عنها. وعندما وقع الانفصال شجبه عصام العطار بخطبة عدها البعض سبب صعوده السياسي السريع يومذاك. ولقد تميزت صحيفة **اللواء** ـ لسان حال الإخوان ـ بتحفظها في نقد عهد الوحدة، وبنقدها المبطن لقادة الانفصال[٦١]. ويذكر أنتوني ناتنغ أن عدد معتقلي الإخوان في الإقليم السوري صباح يوم الانفصال كانوا ٩ إلى جانب ٦٤ شيوعياً و١٣ قومياً سورياً[٦٢].

١٠ ـ عندما انضم سيد قطب للإخوان سنة ١٩٥٣ تولى قسم الدعوة، ورئاسة مجلة **الإخوان المسلمين**، وعمل مع يوسف طلعت في «الجهاز الخاص» كموجه فكري. وصدر عليه الحكم في آذار/مارس ١٩٥٥ بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً. غير أنه وضع بمصحة السجن بسبب حالته الصحية، وسمح له بالقراءة والكتابة بحيث استكمل بقية أجزاء كتابه **في ظلال القرآن**. وسمحت الحكومة بنشره، وعندما اعترضت الرقابة على طبع كتابه **معالم في الطريق** أمر عبد الناصر بطبعه، وتكرر طبعه أربع مرات خلال ستة شهور[٦٣]. وبعد أن أطلق سراحه سنة ١٩٦٤ ـ قبل انقضاء مدة محكوميته ـ تزعم تنظيماً تشكل وهو في السجن كان يعد لعمليات اغتيال وضربة مركزة لنظام الحكم القائم. وقد أعدم واثنين آخرين من التنظيم الجديد بينما أفرج عن معظم المعتقلين في ما بعد، بحيث لم يكن معتقلاً في الشهور الأخيرة من حكم عبد الناصر إلا ٨٠ شخصاً، ومن الجهاد ٣٨، موزعين بين جماعة حسن البنا وجماعة الهضيبي وجماعة سيد قطب[٦٤].

تلك أبرز وقائع ما كان بين الثورة بقيادة عبد الناصر والإخوان المسلمين. وألاحظ في تقويم ما كان ما يلي:

ـ لم تستفد جماعة الإخوان المسلمين من تجربتها المرة مع النظام الملكي بمصر، إذ وقعت في خطيئة الدخول في صراع مسلح لحسم الخلاف السياسي مع الثورة مرتين.

---

(٦٠) الجراح وعز الدين، **الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، ١٩٦١ ـ ١٩٨٥**، ص ٤١١.

(٦١) انظر تعقيب فهمي جدعان على بحث: الحبيب الجنحاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سوريا،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، ص ١٥٧.

(٦٢) انتوني ناتنج، **ناصر**، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٢١٣.

(٦٣) عبد الله إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون** (القاهرة: دار الخيال، ١٩٩٧)، ص ١٨٩.

(٦٤) فؤاد علام، **الإخوان وأنا: من المنشية إلى المنصة** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٩٦)، ص ٢٠٩.

وبالمقابل فإن النظام، وإن وقع صدامه مع الجناح المتشدد في الحالين بينما كان يمر في ظروف حرجة، لم يكن مستحيلاً عليه تجنب ثلاثة أخطاء، دفع ثمنها غالياً من رصيده الوطني والقومي: إصدار أحكام وتنفيذها غير متكافئة مع التهم التي أدين بها المتورطون، والاندفاع في حملة إعلامية اتسمت بالتعميم والمغالاة، بدل قصرها على الجناح المتشدد، والعمل في الوقت ذاته على اكتساب المعتدلين من القادة، والسماح لأجهزة الأمن بممارسة التعذيب، متجاهلاً أنه سبق له أن حاكم معذبي معتقلي الاخوان في العهد الملكي، مما شكل بقعة سوداء في تاريخ ثورة تميزت بقدر كبير من نقاء صفحتها. ويقيناً أنه لو اتبع ما سلكه عندما وقع الصدام الأول في ١٢/١/١٩٥٤ والتزم الموضوعية في الأحكام والاعلام، لربما حد من تفاقم حدة الخلاف[٦٥].

- لم يقع الصدام مع الإخوان كجماعة، وإنما مع المتشددين منهم. كما لم يكن الصراع على خلفية موقف من الإسلام، أو الديمقراطية، أو القضية الوطنية، وإنما على السلطة وصناعة القرار. ويلاحظ أن الحكم عندما دخل مرحلة الحسم - في الحالين - لم يلاحق الجميع، وإنما لاحق المتورطين والمشتبه بهم، بدليل محدودية عدد المعتقلين والمحكومين قياساً بعشرات ألوف المنتسبين للجماعة. كما أن أعداداً من الإخوان البارزين تعاونوا مع الحكم وشغلوا مناصب مسؤولة. ولم يقع الصدام مع سيد قطب باعتباره مفكراً إسلامياً معارضاً للنظام، وإنما لأنه شارك في توجيه وتنظيم حركتين استهدفتا قلب النظام بالقوة المسلحة.

- في تقويم موقف شعب مصر من ذلك الصدام المؤسف كتب عادل حسين: «كيف استطاع عبد الناصر أن يتصادم مع الإخوان المسلمين ويحتفظ برغم هذا بشعبية واسعة؟ ورأى بداية أن الناصرية لم تصفِّ الإخوان المسلمين بمجرد استخدام أجهزة الأمن، بل إنما أساساً من خلال سحب البساط الفكري والسياسي من تحت قدميها (جماعة الإخوان)... فحين قادت الناصرية جهاداً مقدساً ضد السيطرة الأجنبية والصهيونية، وناضلت من أجل توحيد العرب، والعدالة الاجتماعية، أدركت الجماهير الواسعة أن عبد الناصر يعبر عن مضمون إسلامها الثوري ومأثوراته، فلم تتجاوب مع عداء الإخوان لعبد الناصر، ولم تنفضّ عنه بسبب هذا العداء»[٦٦].

- على رغم اصطفاف الجماعات الإسلامية، بشكل عام، إلى جانب القوى العربية المحافظة في مواجهة الحركة القومية العربية الصاعدة خلال أغلب سنوات النصف الثاني للقرن العشرين، إلا أن القطيعة لم تكن كاملة. فإلى جانب وقوف إخوان سوريا سنة ١٩٥٦ إلى جانب التيار الجماهيري الرافض العدوان الثلاثي، شارك حزب البعث السوري بزخم في المظاهرات التي شهدتها المدن السورية في ربيع ١٩٥٤ احتجاجاً على أحكام

---

(٦٥) عوني فرسخ، «مدخل إلى دراسة الجمهورية العربية المتحدة» (مخطوط لم ينشر بعد)، ص ١٣٨.

(٦٦) انظر مداخلة عادل حسين ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: طارق البشري، «الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية العربية والإسلام» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

الإعدام التي صدرت بحق بعض الإخوان بمصر، وفي مجلس النواب السوري كان لنواب البعث دورهم البارز في إصدار المجلس قرار إدانة الأحكام وحل الأحزاب بمصر. وطوال عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) وقف الإخوان إلى جانب الناصريين والبعث وحركة القوميين العرب في مقاومة قاسم والشيوعيين.

ـ برحيل عبد الناصر لم يعد التهجم عليه يستهدفه شخصياً، لأنه أصبح بين يدي من لا يظلم عنده أحد. كما أنه احتل في قلوب أمته والعالم مكانة لم يحتلها عربي آخر طوال القرن العشرين. وبالتالي فالتهجم عليه لا يستهدف فقط الحركة الناصرية في هذا القطر العربي أو ذاك، وإنما هو نقد واضح وصريح للفكر والعمل القومي الذي صار أبرز ممثليه. وليس من الموضوعية في شيء تواصل التهجم على عبد الناصر وتوقع تحقيق الانسجام والتوافق مع التيار القومي، والتقدم على طريق تحقيق رسالة المؤتمر القومي ـ الإسلامي بكفاءة.

ـ ليس من شك في أن قيادات التيار الإسلامي وقعت خلال أخطر سنوات القرن العشرين في حياة الأمة العربية في خطيئة الاصطفاف إلى جانب الأنظمة العربية المحافظة. كما أنه مما لا شك فيه أن قيادة الحركة القومية العربية، وبالذات عبد الناصر، وقعت في أخطاء كان يمكن تجنب معظمها في التصدي لخطيئة الجناح المتشدد من الإخوان المسلمين. غير أن الأمة هي التي دفعت ثمن الخطيئة والأخطاء. ولقد كان الصدام ذاتياً ولم يكن موضوعياً، إذ ليس من تناقض عدائي بين العروبة والإسلام، ولم يقع الصدام على خلفية فكرية، وإن ارتدى عند كثيرين لبوساً عقائدياً. كما أن طرفي الصراع ينتسبان للطبقة الوسطى وما دونها، ولم يقع الصدام على خلفية تناقض اجتماعي عدائي بين طرفيه. ولقد كان الصدام في نشأته ومضمونه صراعاً سياسياً تمحور حول السلطة والدور القيادي للأمة. ولأن الصراع كان ذاتياً وليس موضوعياً فإن احتمالات تجاوز آثار تراكماته في النفوس قائمة وغير مستحيلة. والرموز القائدة لدى التيارين مطالبة بتنقية أدبياتها من كل ما لا يتفق والحقائق الموضوعية، وما يعيق التفاعل الإيجابي المبدع، وإخضاع تجربتها لمراجعة نقدية علمية، تستخدم معايير محاكمة تجارب الآخر في محاكمة التجارب الذاتية. ذلك هو التحدي الذي يواجهه المتطلعون إلى أن يقوم المؤتمر القومي ـ الإسلامي بدور تاريخي في استنهاض الأمة □

الإعلام الأمريكي والعرب(*)

ادمون غريب

الجامعة الأمريكية ـ واشنطن.

لقد أصبح واضحاً أن وسائل الإعلام الأمريكي هي من أكثر وسائل الإعلام في العالم حرية وقوة، وأنه في مجتمع متطور تقنياً فإن حرية الصحافة قد تفقد قيمتها إذا لم توصل إلى المكبرات الصوتية حيث إن وسائل النشر والبث الإذاعي والتلفزيوني هي أدوات جبارة في تشكيل الرأي العام. وكما يقول جي تاليس مؤرخ **النيويورك تايمز**، فإن الحدث إذا لم يغط بشكل كامل فإنه لن يترك أثراً وكأنه لم يكن.

وإن أحد التطورات المهمة كما تقول الأكاديمية باتريشا كارل أن وسائل الإعلام أصبحت جزءاً من العملية السياسية تؤثر أو تتأثر أو تشارك في بناء وتدمير الصور والعمل كبوق لما كان يقال عبر الهمسات الدبلوماسية. وهذا الوضع لا يبدو أكثر خطراً ووضوحاً مما هو عليه في تغطية قضايا الشرق الأوسط. ولقد تجلى هذا الأمر بوضوح عندما انتقل الإعلام إلى المشاركة في صنع الأخبار وفي تحديد الأجندة للدوائر المختلفة، وتجلى من خلال الزيارة التاريخية للرئيس المصري السابق أنور السادات إلى إسرائيل، حيث قام عدد من الشخصيات الإعلامية البارزة بدور قنوات اتصال بين السادات وبيغن، وأدى هذا الوضع إلى أن يقول مدير دائرة الأخبار في إحدى شبكات التلفزيون (NBC): «يبدو بالتأكيد أن وسائل الإعلام هي المجال الرئيسي للمفاوضات. وليس هناك شك في أننا كنا قناة الاتصال ولكنه من الصعب أن نحدد أين تنتهي مهمة الصحافة وأين يبدأ دور ساعي البريد».

وظهر هذا الأمر أيضاً بوضوح خلال الأزمة الروسية وخلال الفترة التي سبقت حرب الائتلاف ضد العراق حيث استخدم كل من الرئيسين جورج بوش وصدام حسين وسائل الإعلام لإيصال رسائل إلى حكومة ورأي عام الطرف الآخر. وهذا ما حدث

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: مؤتمر «العرب وأمريكا في القرن الحادي والعشرين» الذي نظمته رابطة الخريجين العرب في أمريكا بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٦ ـ ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

مؤخراً في المقابلات التي أعطاها كل من الرئيس الإيراني والرئيس الأمريكي للتلفزيون والتي وجهت إلى شعب البلد الآخر. وليس هناك أي شك بأن المراسلين في واشنطن والصحفيين يساعدون الإدارات الأمريكية ويؤثرون في السياسة الخارجية بعدة سبل، فالصحفيون يستخدمون دائماً لنقل ما لا تريد الحكومة إرساله عبر الحقائب الدبلوماسية، وأحد الأسباب هو أن الدبلوماسية القديمة بلهجتها الهندسية المهذبة قد فقدت بعض فعاليتها وبرزت دبلوماسية جديدة جزء منها سري وجزء علني وجزء دعائي. وقد طورت هذه الدبلوماسية تكنيكاً جديداً للتواصل بين الحكومات والشعوب.

ولكن في النهاية، فإن الصحفيين ليسوا دبلوماسيين وعادة فإن أهدافهم يجب أن تختلف عن أهداف المسؤولين الحكوميين الذين يحصلون منهم على المعلومات، فالمسؤول الحكومي يريد إبقاء نطاق أكبر من السرية بينما وظيفة الصحفي هي نشر المعلومات. ولكن هؤلاء المسؤولين يلعبون دوراً متزايداً في تقرير ما هو الخبر وبخاصة في مجال تغطية الشؤون الخارجية، وهذا يعود لطريقة عمل وسائل الإعلام، فهي الآن وبخاصة التلفزيون تركز على تغطية الأزمات، وكثيراً ما تعتمد على مسؤولين حكوميين كمصادر للخبر، إذ قد تكون لديهم أحياناً قدرة أكبر على الحصول على المعلومات الحساسة، مما يعطيهم صدقية أكبر في نظر وسائل الإعلام. وبسبب الاعتماد على المصادر الحكومية، فهذا يؤدي إلى التشويه أو التضخيم أو الانتقاء والتلاعب بطريقة تغطية الحدث، ومن دون أخذ الأبعاد الأوسع أو النتائج البعيدة الأمد بعين الاعتبار. وهذا قد يؤدي إلى خلق صور نمطية، وهي صور سطحية ومشوهة لبقية العالم. وهذا الأمر يجعل من الصعب على الرأي العام فهم الظروف والأوضاع في الدول الأجنبية والسماح بتطوير سياسات متماسكة قد تساعد على تخفيف حدة المواجهات والعنف. وهذه المشكلة يعانيها العالم الثالث إجمالاً والشرق الأوسط خصوصاً.

دور الإعلام في تشكيل السياسة

خلال العقود الثلاثة الأخيرة شهدت وسائل الإعلام الأمريكية أفضل عهودها وأسوأها، حيث إنها الآن أكثر قوة من أي وقت مضى، مع أنها تواجه أيضاً النقد أكثر من أي وقت سبق. وقد قدم الإعلام تغطية متوازنة وعادلة حول الكثير من القضايا، كما أيقظ وعي الناس على الظلم والفساد وسوء استخدام السلطة والتبذير. وكثيراً ما يلعب الإعلام دوراً متميزاً أعطاه إياه الدستور وهو دور كلب الحراسة للسلطة، حتى ان الرئيس جيفرسون قال إنه لو خير بين صحافة من دون حكومة وحكومة من دون صحافة لفضل الأولى. فالإعلام غالباً ما يلعب دوراً نشطاً في تشكيل السياسة والقيام بعدة خدمات ووظائف للرأي العام. فهو قد أصبح أهم وأكثر قناة فعالة لنقل المعلومات الضرورية للعمل السياسي، وهذه المعلومات هي التي تريد الحكومة إيصالها للرأي العام الداخلي أو الخارجي أو الحكومات الأجنبية. فالإعلام هو السبيل إلى إيصال آراء معظم المشاركين في اللعبة السياسية، والمرآة التي تعكس لكل لاعب ما يعمل

> قال الرئيس جيفرسون إنه لو خير بين صحافة من دون حكومة وحكومة من دون صحافة لفضل الأولى.

له أو يفكر فيه اللاعبون الآخرون. فعلى المستوى الداخلي تأتي الأخبار نتيجة لتداخل معقد بين الإعلام وعدد كبير من اللاعبين، مثل المسؤولين الفدراليين، والكونغرس، وقوى اللوبي، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية، ونقابات العمال، ومراكز الأبحاث، والمنظمات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب. كل هذه تلعب دوراً في تحديد الأجندة الوطنية، حيث إنها تستخدم الإعلام لمناقشة وجهات النظر المختلفة ولوضع أطر النقاش حول القضايا العامة قبل اتخاذ القرارات حولها ولتقويم مدى إخفاق أو نجاح سياستها.

ويلعب الإعلام دوراً وسيطاً ليس فقط بين الشعب والحكومة، بل بين قطاعات مختلفة داخل الحكومة نفسها وبين الحكومة وحكومات أخرى. وبالنسبة لقضايا حساسة، فإن وزارتي الدفاع والخارجية مثلاً قد تطرحان وجهات نظر مختلفة لمناقشتها من خلال الإعلام. كما أن الرئاسة تستخدم الإعلام لتعبئة الدعم لسياستها وبرامجها عندما تحتاج لدعم في الكونغرس، ويفعل الكونغرس الشيء نفسه. كما أن المواقف بين الأحزاب تحدَّد في وسائل الإعلام وليس فقط من خلال المنابر الخاصة. كما أن الإعلام قد حل محل الكثير من المؤسسات التقليدية كوسيلة رئيسية لتوعية الناخب حول القضايا والأفكار والسياسات، فالأخبار التلفزيونية والبرامج الحوارية والندوات وصفحات الرأي والمقالات التحليلية تلعب دوراً مهماً في وضع إطار النقاش حول أي موضوع. وأي مؤسسة ترغب في التأثير في الرأي العام يجب أن تعرف كيف تتعامل مع الإعلام. وداخل الحكومة تقرر التغطية الإعلامية أجندة النشاطات الحكومية. فمثلاً عندما يهيئ المتحدث الرسمي باسم الخارجية لمؤتمره الصحفي اليومي، فإن المكتب الإعلامي يضع كل صباح، بالإضافة إلى البيانات الرسمية التي سيعلق عليها، الأسئلة التي يتوقع المتحدث أن يسأل عنها أو تثار في المؤتمر، والتي ترسل في ما بعد الإجابات عنها إلى كل السفارات وتصبح تصريحات بالسياسة الرسمية، وتتابعها عن كثب وسائل الإعلام والدوائر الرسمية في العالم. وفي البيت الأبيض يهيئون للرئيس أشرطة عن أخبار التلفزيون يومياً وينظم مساعدوه نشاطاته اليومية حول أحداث تسمح بإظهار صور معبرة بأمل الحصول على تغطية.

وقد يختلف الرؤساء حول حجم الاهتمام بالإعلام، ولكن رئيسين مثل ريغان الجمهوري وكلينتون الديمقراطي استخدما الإعلام بصورة ذكية ويمكن القول إنهما سيِّدا الإعلام.

وتعاني وسائل الإعلام الآن من عبء أزمة الصدقية بنسب جديدة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٦٠ بالمئة من الناس لا يثقون بوسائل الإعلام وأن المراسلين الصحفيين قد انحدروا حتى أكثر من السياسيين والمحامين في تقدير الرأي العام. والعديد من العاملين في الإعلام يدركون تماماً تراجع ثقة الناس بهم وبخاصة بين هؤلاء الذين يؤمنون أن الصحافة الحرة عندما تمارس دورها ككلب حراسة فهي تفعل شيئاً ضرورياً لاستمرار المؤسسات الديمقراطية. وقد عقد مؤخراً الإعلاميون في مركز «Pew Center for Journalism» لقاءً إعلامياً بعنوان: «كادحون وغير أكفاء ومشوهون. من يصدق الصحفيين بعد الآن؟».

إن هذا التزايد في عدم الارتياح للإعلام ربما يعود إلى دوره المتزايد في تكوين الرأي العام ونقل المعلومات غير الدقيقة عن الأمور المحلية والعالمية. فعلى سبيل المثال كانت تغطية وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة لأحداث معينة مثل واكو وقضية أوكلاهوما وتفجير مركز التجارة العالمية العالمي في نيويورك وقضية سيمبسون (O. J. Simpson) وقضية ريتشار جويل وسقوط طائرة تي. دبل يو. أي (TWA) وفضيحة مونيكا لوينسكي سطحية وغير دقيقة ومثيرة وتدعم الاتهام بأن وسائل الإعلام هي أجهزة سلبية ومتحيزة، وتتحكم بها الرغبة في الإثارة والتسلية حتى في تعاملها مع الأحداث، هذا بالإضافة إلى ترفعها وإيمانها بفكر النخبة وسطحيتها في التعامل مع القضايا المعقدة والتشويه المتعمد أو غير المتعمد لما تقدمه، كما أنها تخلت عن دور الرقيب على المسؤول وأصبحت تلعب دور النصير وبخاصة في القضايا الخارجية.

وعلى رغم هذا النقد تبقى وسائل الإعلام قوة هائلة في الحياة العامة. وفي تغطية المواضيع المحلية لعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في فضح أخطاء الحكومات وسوء استعمال السلطة. فدور الإعلام في الحرب الفييتنامية وفضيحة ووترغيت قد رفعت صورة الإعلام في عين الرأي العام. كما احتلت وسائل الإعلام أيضاً دوراً بارزاً في الأحداث العالمية وبخاصة خلال الأحداث الدرامية مثل حرب الخليج وساحة تيان ان مين، ومحاولة الانقلاب في روسيا، وأحداث هاييتي، والصومال، والبوسنة وكوسوفا ويوغسلافيا، والأزمات المختلفة مع العراق. فشبكة الأخبار الأمريكية السي إن إن أعطت المتفرج مقعداً أمامياً بتقديمها تقارير حية وغير مشفرة، وإن كانت جزئية عن الأحداث، حيث يرى الإنسان العادي هذه الأحداث أحياناً في الوقت نفسه الذي يراها فيه صانعو القرار. وبشكل عام فإن الإعلام الأمريكي قد قام بعمل جيد في تغطية الأحداث المحلية أكثر من الأحداث الخارجية.

ومن مشاكل التغطية وجود علاقة تزاوج واستفادة تربط الإعلام بالحكومة. وبسبب التنافس والتركيز على تغطية الأزمات والحاجة إلى الحصول على معلومات بسرعة، فالإعلام غالباً ما يعتمد على مصادر حكومية لديها أسرع وسيلة للحصول على معلومات حساسة حول السياسة الخارجية، مما ينتج منه أن المسؤولين يلعبون دوراً متزايداً في تقرير ما هي الأخبار.

والمشكلة الأخرى التي تكمن في التغطية الإعلامية هي ذلك النوع من الصحافة الواقية التي تعمل على تجاهل مشكلة أو حدث قائم حتى يصل إلى نقطة حساسة أو إلى بقعة الضوء. فالضغط والأزمات في إيران ولبنان واليمن أو بين العراق والكويت، لم يتابعها بشكل جيد المراسلون الأمريكيون حتى وصلت إلى درجة العنف. ومثل هذا النوع من التغطية من دون العودة إلى جذور الأحداث وأسبابها من شأنه أن يخفق في توعية المشاهد وزيادة إدراكه لطبيعة المشكلة. وإن جذور عدم التوازن في التغطية الإعلامية للشرق الأوسط يمكن أن تعود أيضاً لأحادية أبعاد الإعلام، وذلك عندما يكون الموضوع متعلقاً بالقضايا الخارجية. فتغطية الأخبار الخارجية تبدأ وتنتهي بمواضيع تخص الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر. فأي حدث في الشرق الأوسط مهما كان موضوعه مهماً يجب أن تكون له علاقة ما بالولايات المتحدة حتى يعتبر خبراً جديراً بالتغطية. وعلى الرغم من أن هذا أمر طبيعي ومفهوم إلى حد ما إلا أنه لا يقود إلى فهم

جيد للمواضيع، فالكثير من التغطية الإعلامية في الشرق الأوسط قد ارتبطت بشكل كبير بالخطر على إسرائيل التي توصف كدولة صديقة لأمريكا. وبالنتيجة فإن الصراع العربي - الإسرائيلي قد ينظر إليه من وجهة نظر تعتبر إسرائيل حليفة لها، حيث يوجد جمهور أمريكي يهتم بأحداثها وقضاياها ويدافع عنها بحرارة.

الاحتكار الإعلامي

وهناك موضوع آخر مهم هو الاحتكار الإعلامي. فقد أدت الثورة التقنية وانصهارها مع الإعلام إلى جلب الكثير من القنوات التلفزيونية إلى بيوتنا عبر الكابلات والساتالايت. وأيضاً فإن الهاتف والفاكس وشبكة الإنترنت وضعتنا على اتصال مباشر مع أي مكان في العالم وسمحت بكمية لا تحصى من تبادل المعلومات ونقلها. ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ١٧٠٠ جريدة يومية والآلاف من النشرات الأسبوعية و٩٠٠٠ محطة إذاعية و١٠٠٠ محطة تلفزيونية و٧ مراكز إنتاجية رئيسة و٢٥٠٠ دار لنشر الكتب. وإن معدل الوقت الذي يقضيه الأمريكيون في متابعة الإعلام هو ٢٤٠٠ ساعة في السنة، وهذا آخذ في التزايد. ومع هذا الكم الهائل من المصادر الإعلامية من الممكن لأي شخص أن يتخيل كيف سيكون اختلاف الرأي كبيراً وواسعاً. وإذا كانت كل شبكة إعلامية تعود ملكيتها إلى مؤسسة واحدة فسيوجد على الأقل أكثر من ٢٥٠٠٠ مالك مختلف على لجنة التحرير. ولكن الصورة ليست كذلك، فاليوم هناك ٩ شركات تعاونية تدير ٣ من شبكات التلفزيون الرئيسة: سي بي إس، وإن بي سي، وأي بي سي، بالإضافة إلى ٤٠ محطة تلفزيونية متفرعة وأكثر من ٢٠٠ نظام تشغيل و٦٠ محطة إذاعية و٥٩ مجلة منها **التايم** و**النيوزويك** وسلسلة من الجرائد والصحف اليومية منها **النيويورك تايمز** و**الوول ستريت جورنال** و**اللوس أنجلس تايمز** و**الواشنطن بوست** بالإضافة أيضاً إلى ٤١ دار نشر والعديد من المجالات الإعلامية الأخرى. وإن هذا الاحتكار في الإعلام قد تزايد في السنوات الأخيرة. وقال الناقد الإعلامي دون هازن إن ديزني قد اندمجت مع الإي بي سي، وشركة وستينغ هاوس اندمجت مع سي بي إس، وشبكة الأخبار السي إن إن اندمجت مع شركة تايم وارنر، وإن بي سي مع جنرال إلكتريك. وقد نمت وتطورت هذه الشركات بشكل كبير ومريح بسبب هذا الاندماج المنظم. كما أننا نرى اليوم اندماجاً بين شركات الهاتف والكمبيوتر وشركات التلفزة، مما أنتج شركات مثل مايكروسوفت وإن بي سيز وإم إس إن بي سي. وهذا يحصل بسبب الاقتصاد العالمي ودور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لنقل المعلومات، فأمريكا لا تشتهر فقط بقمحها وسياراتها وحقول الذرة، وإنما أيضاً بدورها كماكينة ثقافية. وهذا الأمر يدفع الشركات إلى التنافس على الربح، الأمر الذي يترك آثاراً سلبية في التغطية العميقة والموضوعية.

ومن الأمور التي تعانيها شركات الإعلام أن معظم الشركات العالمية تحصل على معظم أرباحها من خارج البلد. وهناك مشكلة أخرى هي الأعداد الآخذة في التناقص للمراسلين الأجانب. وإن انتهاء الحرب الباردة وارتفاع التكلفة جعلا الأمور أسوأ، فالعديد من الشركات أنقصت من تغطيتها الخارجية ما عدا مناطق مثل إسرائيل وبريطانيا وروسيا. فعلى سبيل المثال أنقصت شبكات الإي بي سي، والإن بي سي،

والسي بي إس عدد مراسليها إلى النصف ما عدا فقط شبكة السي إن إن والإم إس إن بي سي التي زادت من عدد مراسليها الخارجيين.

وهكذا فخلافاً لما يظن الكثير من الناس، فإن الثورة التقانية لم تخلق وضعاً أفضل للتغطية الإعلامية. ولكن بسبب المصاريف المتزايدة وتوافر أطباق الساتالايت أصبح الإعلام يعتمد غالباً على مصورين مستقلين للحصول على المعلومات التي لديهم. وهذا يعني أن معظم الشبكات الإعلامية تبث تقريباً الأخبار والصور ووجهات النظر نفسها إلى المشاهدين، وهذا يعني أيضاً أنه سيتلاشى الفهم العميق للأمور وأن هؤلاء الذين يظنون أنهم يحصلون على الأخبار من عدة مصادر هم في الحقيقة يحصلون عليها من مكان واحد.

ويعاني الإعلام الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية المشكلة نفسها، هذا بالإضافة إلى مشكلة إرسال العديد من المراسلين الذين لا يعرفون المنطقة جيداً. فالمحررون الأمريكيون، على عكس الأوروبيين، لا يتوقعون من المراسلين أن يكونوا على دراية وخبرة، بل ما يهمهم هو قدرتهم على تغطية أي قصة، سواء أكانت اندلاع حريق أم إعصاراً أو حرباً أهلية. والأمثلة كثيرة على الاعتماد على خبراء لا يعرفون شيئاً عن المنطقة ومشاكلها. بالإضافة أيضاً إلى الاعتماد على اختزال الكثير من الأمور للتبسيط، مما يؤدي إلى طمس المعالم والأطر لفهم المواضيع. ومثال على ذلك الحرب اللبنانية التي صُوّرت على أنها حرب بين اليسار المسلم واليمين المسيحي وحرب المعتدلين العرب ضد المتشددين العرب.

ومع تزايد المنافسة واستخدام التقانة السريعة لا يوجد وقت للهفوات كما لا يوجد وقت للتأكد من صحة القصة التي قد تؤدي أحياناً إلى خلق المشاكل، وأيضاً بسبب الطبيعة المتحفظة للإعلام الذي نادراً ما يستخدم محللين ومراسلين من الخارج باستثناء شبكة رويتر وبعض الشركات الأخرى. والمشكلة الأخرى للتغطية الإعلامية تكمن في نقص وقلة المعلومات وأحياناً قلة الاهتمام بالعالم الخارجي، وهذا يعود إلى الانعزال التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية ولدورها الحالي كقوة عظمى في العالم الذي يؤدي إلى التناقص في الاهتمام بالقضايا الخارجية. وعندما سُئل أحد أصدقائي الصحفيين عن أسباب تأخر قرار الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في حرب البوسنة قال: «المشكلة أن ثلث الأمريكيين يدعمون تدخل أمريكا، والثلث الآخر ضد التدخل، أما الثلث الأخير من الأمريكيين فيظنون أن بوسنا هيرزيغوفينا هو اسم صديقة الممثل جيمس بوند».

المشكلة أن ثلث الأمريكيين يدعمون تدخل أمريكا، والثلث الآخر ضد التدخل، أما الثلث الأخير من الأمريكيين فيظنون أن بوسنا هيرزيغوفينا هو اسم صديقة الممثل جيمس بوند.

صورة مشوهة عن العرب وقضاياهم

والسؤال هو: كيف يحدث هذا في دولة تتمتع بمستويات علمية وثقافية عالية ولديها أكثر وسائل الإعلام حرية وقوة؟ والواقع أن هناك عدة أسباب رئيسية لإخفاق

وسائل الإعلام في تقديم المنطقة بإنصاف وموضوعية وهي:

١ ـ الاعتماد الكبير عند الأمريكيين على وسائل الإعلام.

٢ ـ الجهل والتحيز الثقافي الذي يعود لأسباب تاريخية وسياسية ودينية.

٣ ـ تشابه نمط التفكير لدى الصحفيين الأمريكيين حول الأحداث السياسية في المنطقة.

٤ ـ التعاطف مع اليهود بسبب معاملة النازيين لهم.

٥ ـ طبيعة عمل وسائل الإعلام التي تركز على الحدث المثير أو البارز من دون إعطاء الإطار العام والخلفية التاريخية لهذا الحدث.

٦ ـ نشاط القوى الصهيونية المتعاطفة مع إسرائيل والمتغلغلة في أجهزة الإعلام على أعلى مستوياته، والتي تتسم بالتنظيم القوي وشدة التصميم.

٧ ـ ضعف العرب والعرب الأمريكيين في فهم وسائل الإعلام وكيفية التعامل معها، مع العلم أن جزءاً كبيراً من التغيرات الإيجابية التي شهدناها في السنوات الأخيرة يعود إلى حد كبير لعمل الناشطين من العرب الأمريكيين وأصدقائهم الأمريكيين وإلى تحسن أداء بعض المسؤولين العرب.

٨ ـ الخلافات المستمرة بين الدول العربية وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تساعد على إعطاء صورة سلبية عن الوطن العربي ككل.

وتنعكس التغطية غير المتوازنة التي تعطيها وسائل الإعلام للقضايا العربية في الأوجه التالية:

ـ المساحة والوقت اللذان يُعطَيان لإسرائيل وأخبارها بالمقارنة مع ما يعطى للدول العربية مجتمعة.

ـ تجاهل الإعلام للممارسات الإسرائيلية والتمييز ضد الفلسطينيين وحتى ضد اليهود الشرقيين.

ـ ينظر إلى الإسرائيليين على أساس أنهم الناس الطيبون وإلى العرب على أساس أنهم الأشرار، وينظر إلى إسرائيل على أنها تمثل الامتداد للغرب وحضارته. وتظهر استقصاءات الرأي أن نسبة عالية من المواطنين تربط الإسرائيليين بصفات إيجابية مثل مسالم وصادق وذكي وودي، بينما تعطي صفات المتخلف والجشع والقذر والمتعصب للعربي.

ـ صياغة الأنباء والبيانات، حيث يستخدم اسم القدس عند الإشارة لإسرائيل أو يوصف الإسرائيليون بأنهم كوماندوس وقوات أمن، أما مقاتلو حزب الله أو الفلسطينيون فيوصفون بأنهم عصابات وإرهابيون ومتمردون ومتسللون، وحرب تشرين الأول/أكتوبر تصبح يوم كيبور وحرب حزيران/يونيو تصبح حرب الأيام الستة، والأراضي المحتلة تصبح المناطق التي تديرها إسرائيل أو المنطقة الآمنة كما في جنوب لبنان، أو أراضي مأسورة. ونسمع الآن عبارات مثل الأمن مقابل السلام والغذاء مقابل النفط.

ـ استخدام الأفعال المحايدة في سرد المعلومات عندما تتم الإشارة للمسؤولين

الإسرائيليين من قبيل: سأل، وأبلغ، وأعلن، وقال، بينما بالنسبة للمسؤولين العرب المعادين للسياسة الأمريكية أو الإسرائيليين، تستخدم عبارات وأفعال سلبية مثل: ادعى، وزعم، وهدد، واتهم، وما إلى ذلك.

وطبعاً هناك فترات شذت فيها وسائل الإعلام الأمريكية عن هذه التغطية، وكانت هناك مراحل وجهت بعض وسائل الإعلام فيها انتقادات لاذعة لإسرائيل ومنها خلال غزوها للبنان سنة ١٩٨٢، وكان من بين أبرز المنتقدين صحفيون وأمريكيون يهود.

ومن بين أسباب التشويه الأخرى للصورة العربية في الإعلام الأمريكي أن ذلك يدخلنا في موضوعين: **الأول** منهما له علاقة بطريقة عمل الإعلام، **والثاني** له علاقة بالصراع بين الغرب والشرق. ولكن في تصوري أن هناك العديد من الأسباب المختلفة لهذا الصراع، فمنها ما هو تاريخي واقتصادي وسياسي، ومنها ما له علاقة بطريقة عمل وسائل الإعلام الأمريكية. فهناك الخلافات التاريخية وما دار فيها من صراعات بين الغرب والعالم الإسلامي، والحروب الصليبية، والصراع بين العرب وأوروبا في الهيمنة على طرق التجارة منذ القرن الخامس عشر. ثم بروز الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية ومقاومة العرب له وصراعهم من أجل الاستقلال والوحدة والسيطرة على مصائرهم ومواردهم الاقتصادية، وبروز حروب الاستقلال التي شاهدها الوطن العربي في العراق وسوريا ومصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن وغيرها، تركت كلها آثاراً في الفكر الغربي الأوروبي بعامة، بما فيه الفكر الأمريكي، على الرغم من أن الكثير من الساسة الأمريكيين مثل كينيدي وويلسون وآيزنهاور قد أيدوا حركات الاستقلال والتحرر. ولكن هذه الصراعات، إضافة إلى الصراعات مع إسرائيل، وعقدة الذنب تجاه اضطهاد ألمانيا النازية لليهود، تركت آثاراً بعيدة الأمد على المستويات النفسية والثقافية في وسائل الإعلام الغربية بعامة. وكانت الولايات المتحدة وريثة أو شريكة في هذا الإرث في ما بعد.

وقد مرت الصورة العربية بمراحل متعددة كانت في غالبيتها سلبية. لقد كان العرب فيها عرضة للسخرية والاحتقار من جانب وسائل الإعلام الأمريكية والكثير من البرامج والتلفزيون والأفلام والكاريكاتورات والرسوم المتحركة وبعض الكتب والمجلات. فصورة العربي البشع أو العربي الإرهابي المخرب أو العربي المتعصب الغبي المتخلف المعادي للنساء، والذي يسعى وراء اليهود ليقتلهم، أصبحت جزءاً من التراث الإعلامي الأمريكي. وشاهدنا فيلم «أكاذيب حقيقية» الذي يظهر أن العرب في منظمة الجهاد الأحمر يحاولون تهريب قنبلة نووية إلى الولايات المتحدة لتفجيرها هناك. ولا يكتفي الفيلم بهذا التوجه، بل يظهر العرب في الفيلم بأنهم متخلفون ومتعصبون ويضربون نساءهم ويهينونهن. وعندما سئل السيناتور الأمريكي روبرت دول الذي كان مرشحاً عندئذٍ لمنصب الرئيس الأمريكي عن رأيه في الفيلم امتدح دول الفيلم بشدة. هذه ما زالت هي الصورة. وهذا العام شاهدنا فيلم «قواعد اللعبة» الذي يصور العرب بالصورة النمطية التي تحدثنا عنها، وقد أدى هذا الأمر إلى مظاهرات ضد الفيلم في عدة مدن أمريكية.

ولقد ارتبطت الصورة إلى حد كبير بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقبل بدء

الصراع كانت النظرة إلى العربي عموماً هي صورة الراعي أو الفارس البدوي النبيل والمحب للنساء، وربما كان فيلم «الشيخ» الذي قام ببطولته رودلفو فالنتينو بطل السينما الصامتة في أوائل هذا القرن والذي ظهرت فيه صور الحريم والأهرامات والنساء الراقصات والصحراء والجمال هو الصورة التي كانت سائدة عن العرب في مطلع هذا القرن.

ولكن بعد حرب ١٩٤٨ برزت صورة المتعصب المعادي لليهود والمتخلف والماكر والكاذب والكسول والمخادع والنهم جنسياً والمحب للعنف، وبعد حرب ١٩٦٧ خرجت صورة العربي الهارب الجبان وصورة الزعماء الفاسدين الغوغائيين المتهورين والمتعصبين والمعادين لإسرائيل وللغرب. وبعد حرب ١٩٧٣ خرجت صورة الشيخ العربي الذي يسيطر على نفط العالم ويحاول أن يقطع الشريان الاقتصادي الحيوي للولايات المتحدة من خلال قطع النفط عنها، ووصف العرب بأنهم ابتزازيون وأنهم قد أعلنوا الحرب على الغرب. وقتئذٍ كثر الحديث عن محاولات العرب شراء البنوك والمصانع والأراضي والعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية على رغم أن المشتريات كانت ضئيلة إذا ما قورنت بما تمتلكه الشركات الأمريكية في الوطن العربي أو ما يمتلكه الأوروبيون واليابانيون في الولايات المتحدة.

مع بروز حركة المقاومة الفلسطينية وخطف الطائرات برزت صورة الإرهابي الفلسطيني المتعصب والمتعطش للدماء. وبعد بروز حزب الله وحركة المقاومة اللبنانية العلمانية للاحتلال الإسرائيلي للبنان بدأنا نسمع عن الإرهابيين الإسلاميين، مع أن هذه التسمية لم تستخدم من قبل ضد المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان أثناء احتلال الاتحاد السوفياتي لبلادهم. ومع أن العمليات في لبنان قامت بها حركات إسلامية، وأحياناً مقاومة علمانية، ولكنهم وصفوا جميعاً بأنهم إرهابيون مسلمون في الصحف الأمريكية، وبدأنا نسمع كلاماً على هوس الشيعة بالاستشهاد. وخلال الحرب في لبنان فسرها العديد من وسائل الإعلام على أساس أنها نزاع بين يساريين مسلمين ومسيحيين يمينيين، وتم تجاهل الأبعاد السياسية والاقتصادية الداخلية والتشابكات الإقليمية والدولية الخاصة بها. كما كتب الكثير عن أن لبنان دولة مصطنعة أقامتها فرنسا في العشرينيات. وحتى إذا كان هذا الكلام صحيحاً فإن لبنان يبقى أقدم من الكثير من دول المنطقة، وأقدم من إسرائيل.

> صحفي تونسي يقول: «كنا نشعر بالنقص تجاه الصحافة الغربية، وكنا نعتقد أن السماء عندهم تمطر حرية وديمقراطية، ولكننا اكتشفناهم على حقيقتهم (...) ورأيناهم يبكون على طائر ملوث بالنفط ويتجاهلون الأشلاء الممزقة لأطفال العراق...»

ومن المعروف أن حرب الخليج بين العراق وإيران لم تحظ باهتمام كبير إلا عندما وصل عدد القتلى والجرحى إلى الآلاف أو عندما أثرت الحرب مباشرة في أسعار النفط أو المصالح الأمريكية. وكتبت في ذلك الوقت مقالاً في مجلة أمريكية عن الحرب وأسبابها

وأبعادها سميته «الحرب المنسية»، ونشرت صحيفة **النيوز ريببليك** مقالاً وصفت فيه الحرب بأنها نظيفة.

وخلال أزمة حرب الخليج الثانية كانت هناك أشياء إيجابية وأشياء سلبية. وبعض الإيجابية مردُّه إلى أن عرباً وأمريكيين كانوا معاً ضد عرب آخرين. ولكن على الرغم من هذا الأمر فقد كانت هناك تشويهات كثيرة أبرزها حجم وسائل الإعلام ولعبها دور المناصر للسياسة الحكومية. لقد لعبت وسائل الإعلام دوراً حيث أبرزت الحرب كخيار وحيد وأمر محتّم، الأمر الذي دفع صحفياً تونسياً إلى القول: «لقد كنا نشعر بالنقص تجاه الصحافة الغربية وكنا نعتقد أن السماء عندهم تمطر حرية وديمقراطية، ولكننا اكتشفناهم على حقيقتهم من خلال وطنيتهم ورأيناهم يبكون على طائر ملوث بالنفط ويتجاهلون الأشلاء الممزقة لأطفال العراق على أساس أنها دعاية عراقية».

وبعد انهيار الشيوعية وتصاعد الحركات الإسلامية المتطرفة المعادية للغرب، بدأنا نرى الإسلام يبرز كعدو جديد ونرى دراسات تتحدث عن ذلك. ثم تخرُج من جامعة هارفرد، أحد أهم الأسماء في الجامعات الأمريكية، نظرية هانتنغتون أستاذ العلوم السياسية يحدثنا عن نظرية تصادم الحضارات، ويرى أن الصراع الثقافي بين الحضارتين الغربية والإسلامية يعود إلى ١٣٠٠ سنة ولا يزال مستمراً. ويرى هانتنغتون أيضاً أن الصدام الغربي مع حضارات الشرق الأقصى وبخاصة الكونفوشية لا يزال مستمراً هو الآخر وكذلك مع الحضارة الأرثوذكسية السلافية.

تبدل نسبي في هذه الصورة

ولكن صورة العرب لم تكن ساكنة أو ثابتة، فلقد شهدنا بعض التغيرات نحو الأفضل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر وبعد الحظر البترولي، حيث بدأت العلاقات تتزايد بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية. وأيضاً كان لزيارة الرئيس أنور السادات تأثير إيجابي في الصور والانطباعات عن العرب، حيث تحولت صورته الشخصية من رئيس مخادع ومضلل إلى قائد دولة عظيم وبطل للسلام. كما أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان قد غير الصورة أيضاً وبخاصة بعد وصول أخبار التفجير والاضطهاد والمذابح بحق الفلسطينيين إلى الرأي العام من خلال وسائل الإعلام، حيث كان هناك العديد من الإعلاميين الذين انتقدوا سياسة إسرائيل وممارساتها بمن فيهم عدد من الكتّاب والصحفيين الإسرائيليين. أما في حرب الخليج فكانت هناك خصائص إيجابية وسلبية في التغطية الإعلامية. وأيضاً فإن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي وضع أسس الاتفاق بين العرب والإسرائيليين، ساعد في تحويل صورة الرئيس ياسر عرفات من إرهابي ومنبوذ إلى قائد معتدل ورجل دولة وصانع سلام، بالإضافة إلى أن العرب في مؤتمر مدريد لعبوا فن الإعلام وفقاً للقواعد الغربية، وكان محدثوهم شخصيات مؤهلة تتحدث للعقل الغربي. كما لعبت حنان عشراوي دوراً مميزاً في كسر الصورة التقليدية النمطية للمرأة العربية وساعدت في تغيير النظرة حول الفلسطينيين ومواضيعهم. كما أن إجبار المقاومة اللبنانية إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان قد ساعد على بروز تغطية إيجابية أحياناً أو على الأقل حيادية.

على أي حال يبقى السؤال المهم هو: هل أن هذا التغير قد حصل بسبب تغيير العرب لمواقفهم من إسرائيل، أو بسبب أنهم تعلموا كيف يتعاملون مع الإعلام بطريقة أفضل، أو بسبب أن الإعلام الأمريكي قد قام بعمله بصورة أفضل أو بسبب هذه الأسباب كلها؟

لقد سئلت مؤخر: لماذا العرب يقلقون مما يظنه الأمريكيون بهم؟ الصور التقليدية النمطية لا تزال موجودة وهناك العديد من الصور النمطية السطحية للعديد من المجتمعات الدينية الأمريكية. وعلى أي حال فإن الصور التقليدية النمطية للعرب أخذت بعداً جديداً بسبب استمرارها وسلبياتها التي لا تحصى. فهذه الصور السطحية تنطبق على جميع العرب بفقرائهم وأغنيائهم. ونستطيع أن نفهم لماذا قلصت الحكومة من أهمية العدو واحتقرته، حيث فعلوا ذلك لخلق المعارضة لسياساتهم وتعبئة الدعم لهم. فعلى سبيل المثال تم إسباغ صفة الشيطان على [النظام العراقي] واعتباره أسوأ من [نظام] هتلر، وبالمقابل فإن العراقيين أُهملوا إنسانياً خلال أزمة الخليج وبعدها. ولقد ساهم العديد من السياسيين البارزين وصانعي القرار والكتاب في هذه الجهود، فمثلاً حين طلب من جان كيباتريك، وهي أكاديمية وسفيرة أمريكية سابقة وتكتب في أعمدة الصحف، أن تبدي رأيها حول أزمة الخليج، شرحت سبب الحرب بأن [النظام العراقي] قد اجتاح الكويت لأنه عربي و«العرب لديهم عادة متأصلة جذرياً في تبني سياسات العنف»، وأنه على الرغم من التصرفات التي تثبت عكس ذلك من قبل السعوديين والكويتيين خلال أزمتهم ولكنهم «كلهم معجونون من طينة واحدة». وعلى الرغم من أن العربية السعودية هي صديق وحليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد واجهت العديد من المشاكل والاعتراضات من السكان المحليين عندما أراد السعوديون بناء أكاديمية دراسية في بلدة صغيرة تقع خارج العاصمة واشنطن، إذ واجهت معارضة عنيفة وبعضها كان له ما يبرره، بمعنى أن بعض سكان البلدة الصغيرة كانوا يريدون المحافظة على البيئة وتفادي ازدياد عدد السكان وعجقة السير والضجيج. ولكن بعضهم كان يتحدث عن الثقافة المختلفة للطلاب، وبعضهم قال إن الطائرات المتوجهة إلى مطار دالاس قرب العاصمة واشنطن قد تكون معرضة للقصف بالصواريخ من قبل إرهابيين قد يختبئون في المدرسة.

ولا شك في أن إخفاق العرب في طرح وجهات نظرهم وتعريف الأمريكيين بحضارتهم وتاريخهم واهتمامهم ترك أثره أيضاً في أبعاد الصورة السلبية. فالعرب على الرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً على التغطية الإعلامية لهم في وسائل الإعلام الأمريكية فإنهم لم يحسنوا التعامل مع وسائل الإعلام الغربية. والمطلوب منهم الآن هو العمل الدؤوب لتغيير الصورة النمطية التي تحمل أيضاً الخطر في جوانبها كما شاهدناها في حوادث أوكلاهوما عندما تعرض العرب الأمريكيون للتهديد. إذن هناك حاجة ملحة لوجود عربي فعال، أو لتكثيف الاتصالات على المستويات الرسمية والشعبية لتعريف الأمريكيين بالعرب وبقضاياهم، وتبادل الزيارات بين الأكاديميين والفنانين والأدباء العرب والغربيين، وإقامة معارض صناعية وأدبية وفنية وتجارية وزيادة مجالات الاتصال مع الجالية العربية ـ الأمريكية، ودراسة كيفية عمل وسائل الإعلام الغربية

وكيفية التعامل معها، وإرسال دبلوماسيين أكفاء إلى الغرب وإقامة برامج دراسية عن العرب والإسلام في الجامعات الأمريكية، وطبع الكتب الموضوعية عن المنطقة وتوزيعها وإيصالها إلى المكتبات، وتوزيع الأفلام الوثائقية عن دول المنطقة وشعوبها، بحيث يقوم العرب بالتحدث عن أنفسهم وقضاياهم من خلال مقالات وكتب وأبحاث ومعارض وندوات تكون على المستوى الذي يتفاعل مع عقول وأقلام الفكر الأمريكي من قبل السياسيين والإعلاميين والدبلوماسيين والأكاديميين العرب الذين يعرفون المجتمع الأمريكي ويدركون كيفية التعامل معه □

صدر حديثاً

التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١

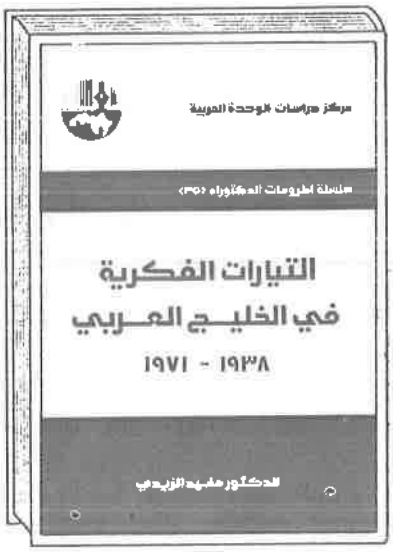

(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥)

د. مفيد الزيدي

يهتم هذا الكتاب بواقع الفكر والتيارات الفكرية الفاعلة في الخليج العربي منذ نشوء الحركات الإصلاحية في الثلث الأول من القرن العشرين حتى مرحلة الاستقلال في السبعينات، ويسلّط الضوء على ستة أقطار خليجية هي العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان التي تشترك بسمات وخصائص متشابهة عبر التاريخ، ويخلص الكتاب إلى أن الوقائع التاريخية قد أثبتت أن مطلب النخب الاجتماعية والسياسية في منطقة الخليج هو الديمقراطية، باعتبارها المخرج الوحيد لأزمة المجتمع، والقاسم المشترك لجميع التيارات بمختلف انتماءاتها ومنطلقاتها، بحيث يمكن من خلالها بناء مؤسسات المجتمع المدني وتجسيد الحياة البرلمانية على أسس دستورية حقيقية.

٤٠٠ صفحة
الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

أزمة الطبقة الوسطى في مصر

ثناء فؤاد عبد الله

باحثة في العلوم السياسية ـ مصر.

مقدمة

إذا كانت ممارسة الحياة في عصرنا تتم على عدة محاور أساسية هي: **وسائل العيش** التي يعبر عنها بالمصطلح الاقتصادي بأنماط الاستهلاك التي تتحصل في طرق المأكل والمشرب والملبس والمسكن والانتقال؛ و**وسائل التكسب** التي يعبر عنها بالموقع من عملية الإنتاج، حيث يتمتع البعض بتملك رأس المال، بينما يقوم بعض آخر بوظيفة الهيمنة على طرق استعمال رأس المال بواسطة السلطة على اختلاف مدارجها. وفي المقابل، تقوم غالبية المجتمع بكسب عيشها من عملها يدوياً أو ذهنياً، وفي هذا المجال أو ذاك؛ و**التحسن البشري**، أي الترقي في مضمار التكوين البدني والعقلي لبني البشر، ويتحقق هذا وذاك في عصرنا من خلال كل من خدمتي التعليم والصحة بالمعنى الواسع لكليهما؛ ثم **طرق التفتح الحيوي للطاقات** بالمعنى الشامل، أي قضاء وقت الفراغ من العمل بما في ذلك الترفيه والتسلية والتثقيف الذاتي. إذا كانت هذه هي محاور ممارسة الحياة في عصرنا، فإن فرص أبناء المجتمع لممارستها يسودها «عدم التكافؤ»، فهناك فئة قليلة عددياً، ثقيلة كيفياً، تتصدر مسرح الحياة الاجتماعية لامتلاكها الثروة والسلطة والمعرفة، وتقوم بدور القائد بحكم ما تحصله من دخل ومكانة وعلم وصحة وفقاً لأفضل الفرص، بينما يفرض على الفئة الأكبر أن تقنع بالفتات، وأن تبقى على هامش الحياة من دون سلطة، ومن دون ثروة حقيقية وبحدود دنيا من العلم والقدرات الصحية.

في سياق هذه «التوزيعة» التي تختلف من مكان إلى آخر، وتأخذ أشكالاً متنوعة، ومن دون الدخول في تفاصيل ومتاهات القوالب الأيديولوجية المتعلقة بها، فإن هذه الدراسة ستركز على ما يتصل بمركز «الطبقة الوسطى» والتطورات التي مرت بها في السنوات الأخيرة من جراء السياسات الاقتصادية المتغيرة، وذلك في محاولة لتحديد

السمات الأساسية التي أصبحت تميز هذه الطبقة في العالم بوجه عام، وفي مصر بصورة أساسية في ظل ما أصبح يطلق عليه سياسات الإصلاح الاقتصادي، وسوف نطلق عليها هنا اسم «الرسملة» نسبة إلى التوجهات الرأسمالية الجاري تطبيقها.

أولاً: الطبقة الوسطى والفكر الليبرالي

كان من الشائع حتى عهد قريب أن هناك علاقة ارتباط حميمة بين الليبرالية والطبقة الوسطى، فقد وفرت الليبرالية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر مع التحول من المجتمع الاقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي مناخاً مؤاتياً لنمو وتطور هذه الطبقة من خلال ما قدمته من قيم وحقوق وفرص للعمل وحريات وديمقراطية وتعددية سياسية[١].

وعرف عن الطبقة الوسطى أنها طبقة ديناميكية طموحة وذات إمكانيات وقدرات متعددة. كما أن معظم أفرادها على قدر من التعليم والتأهيل المهني. ولهذا فقد أسهم أفراد هذه الطبقة بشكل واضح في عمليات التغيير والتطوير في كثير من مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني في العديد من دول العالم. ونظر الباحثون إلى وجود تلك الطبقة في أي مجتمع على أنها من العلامات الإيجابية، لأنها تعد من أرصدة التطور وبقدر نموها ينمو ويتطور المجتمع.

وفي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذه الطبقة شهدت انتعاشاً واضحاً في مختلف دول العالم في ظل ما عرف برأسمالية دولة الرفاه، وتجارب الاشتراكية الديمقراطية في دول أوروبا، وفي ظل تجارب التنمية غير المكتملة في كثير من البلاد الآسيوية والافريقية وبلدان أمريكا اللاتينية.

بيد أنه مع ظهور «الليبرالية الجديدة» ذات النزعة اليمينية المحافظة، فإن أوضاع تلك الطبقة تعرضت للاهتزاز الشديد، وفقد أفرادها الكثير من المزايا والضمانات التي وفرتها الليبرالية في عهود ماضية، بل إنه في كثير من البلاد كان اهتزاز أوضاع هذه الطبقة تحت تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن الليبرالية الجديدة أشبه بالزلزال الذي عصف ـ وما زال يعصف ـ بهذه الطبقة. ويصدق ذلك على البلاد الرأسمالية المتقدمة، وكذلك على حالة البلاد النامية[٢].

ووفقاً لهذه الليبرالية الجديدة، فإن مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يلاقي هجوماً شديداً مع إنكار الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة لضبط آليات وحركة النظام

---

(١) رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)، ص ٣٢ ـ ٤٥.

(٢) الليبرالية الجديدة يقصد بها رؤية اقتصادية واجتماعية وسياسية هدفها الرئيسي الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحد الذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة، كما نادت هذه الليبرالية بالعودة إلى المفاهيم والمقولات الكلاسيكية المبكرة لليبرالية. انظر: John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan and Co. ltd., 1936).

الرأسمالي وحمايته من الشرور الاجتماعية والأزمات التي يولدها، وتحول هذا الفكر إلى برامج اقتصادية وسياسات اجتماعية وجدت سبيلها إلى التطبيق في بريطانيا بعد نجاح مارغريت ثاتشر في انتخابات عام ١٩٧٩، وفي الولايات المتحدة بعد نجاح رونالد ريغان في بداية الثمانينيات، وفي غالبية دول غرب أوروبا وشرقها بعد انهيار المنظومة الاشتراكية... ثم سرعان ما وجدت هذه الأفكار صداها في الدول النامية التي وقعت فريسة ديونها الخارجية وتدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين أصبحا من أكثر المؤسسات العالمية تحمساً لهذه الأفكار(٣).

في الدول المتقدمة، كان تأثير هذه السياسات (الليبرالية الجديدة) في الطبقة الوسطى سلبياً، حيث أدت (...) إلى إفقار شديد لهذه الطبقة وتغير ملموس في مركزها الاجتماعي.

إن نقطة الانطلاق لهذا الفكر الليبرالي الجديد هي أن أزمة تراكم رأس المال وما تفرع عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، إنما ترجع إلى الليبرالية المنظمة التي دعا إليها كينز، حيث عطلت هذه الليبرالية من خلال ما انطوت عليه من تدخل حكومي من آليات السوق وشوهت هيكل الأسعار والتكاليف، وأضرت بحوافز العمل والادخار والاستثمار والانتاج، وأنه لمواجهة ذلك كله يتعين العودة للأصولية الرأسمالية، وهذه العودة تحتاج إلى تغييرات أساسية في بنية النظام الرأسمالي ومؤسساته وقواعده وآليات تشغيله.

واقترح الليبراليون في هذا الخصوص جملة من السياسات الصارمة مثل تحجيم دور الدولة وإبعادها عن النشاط الاقتصادي، وأن تتخلى الحكومات عن هدف التوظف الكامل ودولة الرعاية الاجتماعية، وأنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعودة الدماء لتراكم رأس المال يتعين التصدي بحزم لعجز الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم، وخفض المصروفات الحكومية الموجهة للخدمات الاجتماعية، وإلغاء إعانات البطالة، وزيادة أسعار الطاقة والضرائب غير المباشرة، ونقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وتحويل بعض الوظائف التقليدية للدولة تدريجياً إلى القطاع الخاص. كما طالب الليبراليون الجدد بخفض معدلات الضرائب على الدخول المرتفعة وأرباح الشركات، وعلى رؤوس الأموال حتى يمكن حفز الطبقة الرأسمالية على زيادة الادخار والاستثمار والإنتاج. وانحصرت مطالب الليبراليين الجدد في ما يتعلق بدور الحكومة في أن تحمي حرية السوق من أية تدخلات، وأن تضع سياسة نقدية صارمة للتحكم في عرض النقود بما يتناسب وحاجة التداول.

وفي الدول المتقدمة، كان تأثير هذه السياسات في الطبقة الوسطى سلبياً، حيث أدت هذه التطبيقات إلى إفقار شديد لهذه الطبقة وتغير ملموس في مركزها الاجتماعي، ونذكر

---

(٣) رمزي زكي، «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً.. للطبقة الوسطى»، **عالم الفكر**، السنة ٢٥، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٣٩.

في هذا الخصوص الدراسة الحديثة التي نشرها البروفسور فريدريك ستروبل (Freiderick R. Strobel) أستاذ الاقتصاد في جامعة شمال فلوريدا بالولايات المتحدة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى في الولايات المتحدة عام ١٩٩٣، وأتبعها بعد ذلك بدراسة مقارنة عن تدهور أوضاع هذه الطبقة في بريطانيا عام ١٩٩٥. ويشير ستروبل بشكل عام إلى أن هناك ثلاثة عوامل جوهرية يمكن رصدها خلال الفترة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٤ أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي[٤]:

١ ـ الانخفاض الذي حدث في الأجور الحقيقية.

٢ ـ فقدان فرص العمل وزيادة معدل البطالة.

٣ ـ زيادة الأعباء المالية التي تتحملها هذه الطبقة.

لقد عانت الطبقة الوسطى في هذه الدول موجات التضخم التي اجتاحت هذه البلدان، إضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وتناقص فرص العمل وسياسات خفض الإنفاق العام، وبخاصة الموجه للخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. وهذه الظروف في مجملها أدت إلى تردي أوضاع الطبقة الوسطى وتعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لذلك.

ثانياً: الدور التاريخي للطبقة الوسطى في الدول النامية

في سنوات ما بعد الاستقلال شهدت الطبقة الوسطى في البلاد النامية قفزة كبيرة بالنظر إلى دورها الذي لعبته في حركة التحرر الوطني، حيث آلت دولة ما بعد الاستقلال في كثير من الحالات إلى شرائح معينة من هذه الطبقة. وكان قادة وضباط الجيوش ممن لعبوا دوراً متميزاً في مرحلة النضال من أجل الاستقلال ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، كما استعانت القوى العسكرية والبيروقراطية التي سيطرت على الحكم ببعض شرائح هذه الطبقة. يذكر ذلك سواء في مصر أو الهند أو المكسيك أو الأرجنتين أو سنغافورة، فقد لعبت الدولة، وما مثلته من تحالفات اجتماعية، الدور الأساسي في الاقتصاد والسياسة والمجتمع[٥].

إن الازدهار الكبير الذي شهدته الطبقة الوسطى في مرحلة ما بعد الاستقلال قد تحقق من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في تحقيق عمليات التحديث والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة. فبغض النظر عن طبيعة ونموذج التحالف الاجتماعي الذي قامت عليه دولة ما بعد الاستقلال، فقد اتضح أن الدولة اضطلعت بدور مهم في بناء شبكة المرافق الأساسية (الطرق ـ والجسور ـ والسدود ـ وشبكات المياه والصرف الصحي ـ ومحطات الكهرباء)، وزاد إنفاقها على التعليم، والصحة والإسكان، كما لعبت

---

(٤) المصدر نفسه، ورمزي زكي، «محنة الفكر الكينزي: مأزق النظام الرأسمالي،» **الأهرام الاقتصادي** (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢).

(٥) زكي، «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً.. للطبقة الوسطى،» ص ٥٣.

دوراً في إدارة الكثير من المشروعات الاقتصادية، وتدخلت في آليات السوق من خلال سياسات الدعم والإعانات وقوانين الحد الأدنى للأجور والرقابة على الأسعار وحماية الصناعة المحلية.

وأشار كثير من الدراسات إلى أن تضخم دور الدولة في هذا النموذج في بعده التاريخي والاجتماعي لم يكن ناجماً عن موقف ايديولوجي أو خيار اجتماعي مسبق عن رغبة في التخلص من الطبقة الرأسمالية المحلية، بل هو ناجم في الحقيقة عن «الرغبة في التخفيف من آثار غيبة هذه الطبقة»(٦).

لقد استفادت الطبقة الوسطى من هذا النموذج، واستفاد معها العمال وصغار الفلاحين، وهو الأمر الذي جعل الكتاب يطلقون على هذا النموذج مصطلح «النموذج الشعبوي» (Populiem) نظراً لأنه حرص في مرحلة من تطوره على استقطاب الطبقات والشرائح الاجتماعية وكسب تأييدها السياسي عبر ما انتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية ذات طابع شعبي. ويمكن القول إن الطبقة الوسطى قد حصلت على عدة مكاسب من هذا النموذج، منها:

١ ـ الدعم الذي حصل عليه أبناء هذه الطبقة من خلال خفض الأسعار ومزايا مشروعات الضمان الاجتماعي.

٢ ـ ضمان التوظف الذي كفلته قوانين الدولة(٧).

وتميزت الطبقة الوسطى في البلاد النامية بأنها لا تمتلك ايديولوجيا ثابتة، أو نظرة شاملة للحياة والكون، فهي تحرص على الحلول الوسط، وتحاول التمسك بما تسميه الخصوصية أو التميز من خبرات وثقافات الآخرين، بالإضافة إلى ذلك، فهي تؤمن بالحلول التوفيقية أو الانتقائية بالنسبة لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظراً لموقع الطبقة الوسطى في تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقتها بوسائل الإنتاج، وتزايد أعدادها، وتحسن ظروفها المعيشية اقتصادياً واجتماعياً، وتغلغل نخبها في مختلف أجهزة الدولة السياسية والإعلامية، فإن هذه الطبقة مارست تأثيراً فعالاً في كثير من المسائل والقضايا العامة التي واجهت هذه الدول، إلا أن طابعها التوفيقي واختيارها للحلول الوسط «كثيراً ما أفضى إلى كوارث» بالنظر إلى ظروف التنمية والنماذج التي طبقت في غالبية الدول النامية.

وينبغي هنا الإشارة إلى أنه في ضوء العلاقة القوية التي نشأت بين الدولة والطبقة الوسطى في البلدان النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهي العلاقة التي وفرت الكثير من المكاسب للطبقة الوسطى، إلا أن حجم وطبيعة هذه المكاسب اختلفت من شريحة إلى أخرى داخل إطار الطبقة الوسطى. فالشريحة العليا، التي كانت قريبة من سلطة صناعة القرار السياسي والاقتصادي، وشاركت في إدارة الدولة، بما فيها القطاع العام، هذه

---

(٦) توماس كوترو وميشيل أسون، **مصير العالم الثالث: تحليل ونتائج وتوقعات**، ترجمة خليل كلفت (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٥)، ص ١٨٦.

(٧) زكي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

الشريحة تمكنت بالتدريج من السيطرة على جهاز الدولة، مما مكنها من توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه التحالف الاجتماعي الطبقي لخدمة مصالحها. وهذه الشريحة هي التي تحمست في ما بعد للانفتاح والليبرالية الجديدة، وتعزيز جذور الرأسمالية الكومبرادورية الراهنة والمتعاونة مع رأس المال الأجنبي[٨].

إذن فهذه الشريحة تمتعت بوزن نسبي كبير دفع الكتاب إلى إطلاق مصطلح: طبقة الدولة (State Class) أو البرجوازية البيروقراطية، على هذه الشريحة، وهي الفئات البيروقراطية من الشريحة العليا للطبقة الوسطى التي حصلت على دخول عالية بفضل مواقعها في السلطة، مما أتاح لها جمع ثروات ضخمة بغير أن تكون مرتبطة بظروف الإنتاج المادي، لأن هذه الثروات تكونت أساساً من المرتبات والبدلات والمكافآت، أو في بعض الأحيان من الفساد والانحراف في مواقع السلطة، ومن خلال الاستفادة من هذه المواقع مثلما في حالات الحصول على القروض الميسرة أو الإعانات والموارد النادرة التي توزعها بعض الهيئات[٩].

أما الشريحتان الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى اللتان تتوزعان بين موظفي القطاع العام والعاملين في الإدارات الحكومية والوزارات، فقد استفادتا أثناء مرحلة الازدهار التي أعقبت الاستقلال، وذلك في إطار سياسات مجانية التعليم والعلاج المجاني، وضمان الوظائف والدخول الميسرة والسكن وسائر الخدمات والمزايا التي وفرتها الدولة من خلال صناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات. ويلاحظ أن وضع هاتين الشريحتين يقترب من وضع الطبقة العاملة حتى وإن لم تشتركا مباشرة في عملية الإنتاج المادي، وليست لهما قوة العمال المنتجة، بيد أن نشاطهما في التنفيذ يجعلهما على صلة بالإنتاج المادي.

ثالثاً: هل تؤدي «العولمة» إلى تغير ظروف الطبقة الوسطى؟

يرى رمزي زكي أن مفهوم الطبقة الوسطى هو مفهوم هلامي لأنه يصعب القول إن الطبقة الوسطى كتلة متجانسة من البشر، وإنما تتكون من عدة شرائح: عليا، ومتوسطة، ودنيا، وإن كان أهم ما يميزها أنها جميعاً تعيش على عملها، وأنها طبقة ديناميكية، معظم أفرادها متعلمون ولديها طموحات، وكثيراً ما كان يقال إنه بمقدار ما تتقدم هذه الطبقة يتقدم المجتمع لأن إسهاماتها ضخمة في مختلف المجالات، وغالباً ما يكون زعماء السياسة والقانون والمتميزون بعامة من أبناء هذه الطبقة.

---

(٨) مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)؛ Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, NY: State University of New York Press, 1971), pp. 170-178, and Panayiotis J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978).

(٩) حول هذه الموضوعات، انظر: زكي، «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً.. للطبقة الوسطى»؛ سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٣ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، وفؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤).

وعلى خلاف الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، فإن الثورة الصناعية الثالثة الراهنة التي تشهد تقدماً تقنياً هائلاً وثورة تقانية عظيمة، تهدد بإلغاء الكثير من الوظائف، إذ ان البطالة ظاهرة ترافقت في الواقع مع كل تقدم تقني. إلا أن هذه البطالة سرعان ما كانت تنحسر حينما تفيض آثار النمو الصناعي على سائر القطاعات، وتقليدياً كانت البطالة مرتبطة بالدورة الاقتصادية والتجارية التي يمر بها المجتمع، ولكن ما يحدث الآن مختلف، حيث يزداد النمو وتزداد البطالة.

العالم يمر بمرحلة متوحشة يتحدث فيها الكل عن زيادة الإنتاجية والربحية والعولمة (...) لكن لا أحد يتحدث عن البشر وانحدار مستويات حياتهم.

وفي الغرب صدر كتاب بعنوان **نهاية العمل** يثير فيه كاتبه مسألة أن الثورة الصناعية الثالثة تلغي الوظائف. صحيح أن هناك وظائف تنشأ، ولكن جميعها أقل كثيراً من الوظائف التي يتم إلغاؤها. فالبطالة أصبحت ظاهرة هيكلية لا علاقة لها بالدورة الاقتصادية، وبالتالي فإن الطبقة الوسطى، وأيضاً الطبقة العاملة، تشهدان تغيرات بسبب التغير التقني، وبسبب الأعباء المالية التي تتحملانها، وبخاصة الأعباء الضريبية ورفع الأسعار، وهو ما اتضح في اتفاقيات ماستريخت بشأن الانضمام لنظام النقد الأوروبي، حيث بدأت الدول الأوروبية بتنفيذ سياسات تقشفية شديدة أملاً في أن تدخل هذا النظام، وهذا أدى إلى ازدياد البطالة وارتفاع الأسعار وانحسار دولة الرفاهية.

ومما أضاف إلى مشكلات الطبقة الوسطى عالمياً الاتجاه إلى اقتصاد السوق والخصخصة، حيث أدى بيع القطاع العام إلى الاستغناء عن قطاعات واسعة جداً من الطبقة الوسطى، بما نجم عنه انحدار أوضاعها.

إن الظواهر الجديدة التي تصاحب العولمة في ما يتعلق بسوق العمل يمكن طرحها كما يلي:

١ ـ إن فكرة العمل الدائم لم تعد موجودة وحلت محلها فكرة الـ «Part-Time»، أي العمل لبعض الوقت. وأدى ذلك إلى انتهاء علاقات العمل الحميمة، ووصلت نسبة ظاهرة الـ «Part-Time» في المانيا إلى ٣٠ بالمئة.

٢ ـ إن دولة الرفاه التي كان يتباهى بها الغرب، والتي كانت تنعم فيها الطبقة الوسطى العاملة بالتأمين الصحي والوظيفي، هي الآن في وضع المنتهية وتتعرض للهجوم على أساس أنها كانت خطأ فادحاً أعاق آليات الرأسمالية وشفافية السوق.

٣ ـ إن العالم يمر بمرحلة متوحشة يتحدث فيها الكل عن زيادة الربحية والعولمة واختراق الأسواق والتنافسية، ولكن لا أحد يتحدث عن البشر وانحدار مستويات حياتهم.

إنه في الوقت الذي تستطيع فيه الرأسمالية أن توفر كل الخبرات للبشر في ظل ثورة هائلة في المعلومات والتقانة، وفي ظل حجم إنتاج وفير، فإن هذا الإنتاج يتم في نطاق ليس هدفه إشباع حاجات الناس وتأمين مستقبلهم. وفي ظل الأزمة، فإن الاستثمار

لم يعد يتجه إلى مجالات إنتاجية حقيقية، وإنما إلى مجالات المضاربة والاختلال الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي، ويتمثل في أن حجم الادخار أكبر من فرص الاستثمار الحقيقية. وهذه التخمة في الادخار تهدد بكساد عالمي كبير، ولكن ما يمنع هذا الكساد هو فتح مجالات المضاربة في أسواق النقد وأسعار الفائدة والمضاربة في البورصات واختراق الدول النامية، بحيث إن الربح لم يعد يأتي من قطاعات الإنتاج المادي وإنما من أعمال المضاربة بالأساس، وهذا ينسحب على كبريات الشركات في العالم(١٠).

وفي إطار ذلك كله، فإن أزمة الطبقة الوسطى هي نفسها أزمة التنمية في الدول النامية. فمع نمو ديون هذه الدول، أصبحت حكوماتها تفتقد القدرة على صياغة القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت هذه الدول بالتالي تخضع لتوجهات المنظمات الاقتصادية الدولية وأوامر الدائنين.

ومع استمرار الحال كذلك، فإن الطبقة الوسطى سوف تتآكل حتى مع الاعتراف بأن الشريحة العليا من هذه الطبقة، مثل أساتذة الجامعات، والمستشارين، والقضاة وكبار الضباط، والتي كانت دائماً قريبة من صناع القرار، قد تمكنت من التأثير في إصدار القرارات لصالحها، وبالتالي فقد تمكنت من الاستفادة من التحولات الاقتصادية.

أما الفئات الأخرى التي تعاني تدنياً معيشياً وإقصاء اجتماعياً، فإنه تسودها مشاعر الإحباط واليأس وضياع الأمل، مما ينتج منه في النهاية إحساس بالمهانة، ومن ثم التطرف في الآراء والحقد الاجتماعي، لأنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الفئات جزءاً من تحالف الحكم في العهود السابقة، فإنها الآن قد خرجت أو أقصيت من هذا التحالف الاجتماعي والسياسي وتحولت إلى جناح «المعارضة»، سواء في شكل حزبي أو جماعات عنف علني أو سري، كما نراها في البلدان العربية، وكما هي أيضاً في الدول الغربية، ممثلة في جماعات الحركات النازية والفاشية وموجات العنف ضد الأجانب.

لا نبالغ إذا قلنا إن مستقبل البشرية يتوقف على حل هذا التناقض الذي يظهر في صورة مشاكل سوء توزيع الدخل والثروة في كل أنحاء العالم.

رابعاً: مقدمات الرسملة في مصر

منذ مطلع السبعينيات، شهد التكوين الاجتماعي في مصر تحولات أساسية أدت إلى تغيير مقومات الاقتصاد المصري، من اقتصاد يعتمد على التنمية شبه المستقلة في محاولة لإرساء دعائم رأسمالية الدولة الوطنية، إلى اقتصاد ينتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي التي لم تكن تعني سوى الانفتاح على الغرب الأمريكي أساساً، بشكل أفضى إلى تدشين آليات التبعية وتعميق نموذج رأسمالية الدولة التابعة.

---

(١٠) معتز سلامة، «مستقبل الطبقة الوسطى،» ندوة، **أحوال مصرية**، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٨)، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

وكان لسياسة الدولة في إدارة المسألة الاقتصادية، أثرها في نمو فئات طبقية جديدة نمت من قلب عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي، وهي فئات لا تعتمد في وضعها الطبقي على الملكية، بل تعتمد على الوظيفة أو الموقع داخل المؤسسات البيروقراطية وأجهزة الدولة المختلفة. وقد شكلت هذه الفئات متحالفة مع الروافد الرأسمالية التقليدية التي بعثت من جديد الأساس الاجتماعي لسياسة الانفتاح والتحول الرأسمالي التي تسارعت خطاها، ومن ثم كانت هذه التطورات تتويجاً لمشروع طبقي خاص ترعرع في ظل علاقات الإنتاج التي سادت داخل نموذج رأسمالية الدولة الوطنية. وبحلول السبعينيات، اتجهت سياسة الدولة داخلياً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي إلى وضع القوانين التشريعية والهياكل التنظيمية التي تخدم مصلحة هذه الشرائح، كما اتجهت هذه السياسات على المستوى الخارجي إلى تعميق آليات التبعية للغرب، وتحول النموذج شبه المستقل لرأسمالية الدولة إلى نموذج رأسمالية الدولة التابعة، ولعبت الدولة دورها في تعميق آليات التبعية، وإنتاج وإعادة إنتاج البنيان الطبقي الرأسمالي الراهن.

وفي سياق عمليات التحول صدر القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وتعديلاته بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧، كتمهيد لأهم تغيير في بنيان الاقتصاد المصري، مما أدى إلى فتح أبواب الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي في المجالات كافة، ثم إلغاء التمصير والتأميم، وتصفية مؤسسات التخطيط، وتفكيك القطاع العام، وإنهاء سيطرة الدولة على تداول النقد الأجنبي والسير في اتجاه دعم المشروع الخاص المحلي والأجنبي وتقليص دور القطاع العام[١١].

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، ثم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتوقيع وثائق بدايات سياسات «الإصلاح الاقتصادي»، سنجد أن الآليات الاقتصادية تتمثل في التالي: تفضيل الزراعة على الصناعة، وتفضيل الخاص على العام، وتفضيل الأجنبي على الوطني، وتفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية، وتغليب قوى السوق على التخطيط[١٢].

وارتبط تعميق هذه الآليات ارتباطاً طردياً بالتزام الحكومة بتعليمات صندوق النقد الدولي للإصلاح والتكيف. وبحلول التسعينيات ابتعدت عن الاعتماد على القطاع العام لإرساء اقتصاد السوق، وسعت الحكومة إلى خصخصة أكثر من ٧٠ مؤسسة حكومية وطرحت الفنادق والشركات والمؤسسات للبيع في مزادات علنية، وما يزال المسلسل مستمراً.

وفي الجانب الزراعي، بدأت سلسلة أخرى من الإجراءات في الاتجاه نفسه. فكان

---

(١١) محمد عبد الحميد ابراهيم، «التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات: التحولات الأساسية،» في: **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٣٧.

(١٢) جودة عبد الخالق، «مصر وصندوق النقد الدولي: آليات التبعية في التطوير،» **قضايا فكرية**، الكتاب ٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

إلغاء الحراسات لصالح كبار ملاك الأراضي إيذاناً باستعادة مواقعهم الطبقية، مما أدى إلى إخراج صغار الحائزين من البنيان الحيازي وزيادة تركز ملكية الأراضي في أيدي كبار الملاك[١٣].

ثم صدرت القوانين التي مهدت للرأسمالية الزراعية على نطاق واسع: القانون رقم (٩٦٧) لسنة ١٩٧٥ الذي سعى لحماية مالك الأرض الزراعية من تحمل آثار التضخم وإعطاء فرص أفضل للملاك بتعديل العلاقة بين المالك والمستأجر، وتحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة بعد أن كان القانون (١٧٨) سنة ١٩٥٢ لا يجيز ذلك ولو بموافقة المستأجر، وقوانين رفع القيمة الإيجارية القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨ الذي ترتب عليه زيادة القيمة الإيجارية بنسبة تتراوح بين ٢٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة.

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٢، وافق مجلس الشعب على قانون جديد يحكم العلاقة بين المالك والمستأجر: قانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٢[١٤].

في سياق عملية التحول المجتمعي الشاملة التي كانت سارية، صدر العديد من القوانين الأخرى منها: القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن تكوين الأحزاب، المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠، والقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية (والسلام الاجتماعي)، والقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٠ الخاص بحماية القيم من العيب، والقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة، والقانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٣ بتعديل أحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، وقانون الطوارئ رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٢ (الذي لا يزال سارياً). هذه الترسانة من القوانين السياسية والاقتصادية كانت لها آثارها العميقة في مجمل الشرائح الاجتماعية.

فبالنسبة لقوانين «الانفتاح الاقتصادي» التي تمت لصالح النمو الرأسمالي وتقوية المشروع الخاص، لم تؤد إلى نمو رأسمالي حقيقي، بل غلب عليه الطابع التجاري والمالي، وكان أكثر جنوحاً نحو الاستهلاك وليس الإنتاج، كما غلب عليه الطابع الطفيلي. فالاستثمار تم في مجالات غير منتجة (الأنشطة الربوية والسمسرة والمضاربة والتهريب والسوق السوداء)، إضافة إلى السعي للربح السهل السريع الذي يخدم أهداف التكاثر المالي، وليس التراكم الرأسمالي الإنتاجي[١٥].

ومحصلة ذلك أن العناصر التي احتلت قمة الهرم الطبقي الاجتماعي تشكلت من:

---

(١٣) عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢**، المستقبلات العربية البديلة. البنى الاجتماعية السياسية والتنمية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٧٨.

(١٤) المصدر نفسه، ونيكولاس هوبكنز، «التراجع عن الإصلاح الزراعي في مصر، ١٩٩٢ ودلالاته في المجتمع الريفي في مصر،» ورقة قدمت إلى: الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣ ـ ٤.

(١٥) ابراهيم، «التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات: التحولات الأساسية،» ص ٤١.

الشرائح الرأسمالية ذات الأصول والروافد المتباينة: رأسمالية تقليدية (أشباه الإقطاعيين وكبار الملاك) والعناصر البيروقراطية التي شكلت طبقة جديدة نمت من قلب وفي غمار عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى الجناح الجديد الذي تشكل، أي الجناح الطفيلي.

ملاحظات حول درجة الرسملة التي صاحبت هذه التحولات

١ ـ إن نسبة العاملين بأجر نقدي ـ وهو أمر يدل على درجة الرسملة ـ بلغت ٥٨,٤ بالمئة من إجمالي قوة العمل في الريف والحضر، وهي نسبة عالية إلى حد كبير، تكاد تقترب من ثلثي حجم قوة العمل، في حين بلغت نسبة من يشترون قوة العمل ٣,٩ بالمئة من إجمالي القوة العاملة. وتتسع فئة العاملين بأجر نقدي اتساعاً هائلاً إذا أخذنا في الاعتبار «الجيش الاحتياطي» الذي ينتظر الفرصة كي يبيع قوة عمله من المتعطلين، أي أن فئة العاملين بأجر نقدي بلغت ٦٩,١ بالمئة من إجمالي قوة العمل في الريف والحضر، وهو ما يدل على درجة التركز الرأسمالي، وتزداد درجة هذا التركز في الحضر عنه في الريف، حيث بلغت نسبة العاملين بأجر نقدي ٦٦,٨ بالمئة من إجمالي قوة العمل الحضرية، وترتفع إلى ٧٩,٢ بالمئة إذا أضفنا إليها الجيش الاحتياطي من العاطلين. وبلغت نسبة العاملين بأجر نقدي في الريف ٥٠,٨ بالمئة من قوة العمل الريفية، وترتفع إلى ٦٠ بالمئة إذا أضفنا إليها الجيش الاحتياطي من المتعطلين.

غير أن الملحوظة الجديرة بالاعتبار داخل فئة العاملين بأجر هي تزايد معدلات استغلال قوة عمل النساء، وبخاصة في الحضر، حيث نجد أن أغلب قوة العمل النسائية في الحضر تنتمي إلى فئة العاملين بأجر نقدي. وبلغت نسبة العاملات بأجر نقدي ٧٤,٤ بالمئة من إجمالي نسبة القوة النسائية في الحضر في مقابل ٦٥,٢ بالمئة للذكور، كما تبلغ نسبة العاملات بأجر نقدي ٦٧,٨ بالمئة من إجمالي قوة العمل النسائية في الريف والحضر في مقابل ٥٧,٢ بالمئة من إجمالي قوة العمل من الذكور في الريف والحضر الذين يدخلون في فئة العاملين بأجر نقدي.

٢ ـ بالنسبة لفئة «البرجوازية الصغيرة التقليدية» التي تضم من يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً من أصحاب الحرف والمشاريع، بلغت نسبتهم ٢٤,٣ بالمئة من إجمالي قوة العمل في الريف والحضر.

٣ ـ نسبة السكان خارج قوة العمل هي ٦٥,٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان، الأمر الذي يدل على ارتفاع معدلات الإعالة.

٤ ـ من الاستنتاجات المهمة التي يمكن أن نركز عليها من استعراض البيانات الخاصة بقوة العمل، نلاحظ غلبة العنصر الذكوري على سوق العمل في الحضر والريف من إجمالي القوة العاملة من الذكور في الحضر، أي ٨٣,٢ بالمئة، في مقابل ١٦,٨ بالمئة للإناث؛ وتزداد الفجوة اتساعاً في الريف، حيث إن إجمالي نسبة قوة العمل من الذكور في الريف هي ٩٤,٣ بالمئة مقابل ٥,٧ بالمئة من الإناث. كذلك يلاحظ أن نسبة السكان خارج قوة العمل هي ٦٥,٦ بالمئة من إجمالي عدد سكان الريف والحضر، منهم ٦٨,٦

بالمئة من الإناث (خارج قوة العمل) مقابل ٣١,٤ بالمئة للذكور.

وعموماً يتسم سوق العمل في مصر بارتفاع معدلات بطالة الإناث والذكور. فمعدل البطالة كان ٢,٢ بالمئة (عام ١٩٦٠)، و٧,٧ بالمئة (عام ١٩٧٦) و١٤,٧ بالمئة (عام ١٩٨٦)، و١٧,٥ بالمئة (أعوام ١٨٨٩ ـ ١٩٩٢).

ويلاحظ أن:

ـ الشطر الأكبر من البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، ولم يجدوا فرصاً للعمل.

ـ انتشار بطالة المؤهلات العليا والمتوسطة.

ـ ارتفاع نسبة البطالة بين النساء.

ـ اتجاه معدل البطالة للارتفاع في الريف[١٦].

٥ ـ تدل الإحصاءات على تناقص معدل العمالة الزراعية بصورة مطردة: وكانت نسبة العاملين داخل القطاع الزراعي عام ١٩٦٠، ٥٧,٠ بالمئة، ووصلت إلى ٤٧,٦ بالمئة عام ١٩٧٦، و٣٧,٦ بالمئة عام ١٩٨٦.

٦ ـ وكانت الزيادة في قطاع الخدمات هي المقابل لهذا الانخفاض. ويشمل قطاع الخدمات النقل، والمواصلات، والتخزين. وبلغت النسب: ٣,٤ بالمئة عام ١٩٦٠، و٤,٧ بالمئة عام ١٩٧٦، و٥,٣ بالمئة عام ١٩٨٦، وكذلك في مجالات الخدمات التأمينية والتمويلية والعقارية والخدمات الاجتماعية، وإجمالاً وصلت إلى ٢١,٦ بالمئة عام ١٩٨٦.

خامساً: التيارات الأساسية في بنية الطبقة الوسطى في مصر

الاتجاهات الحزبية والشعبية نحو سياسات التحول

أثار اختيار حكومة الحزب الوطني الديمقراطي في مصر لسياسة الخصخصة للتعامل مع الأصول المملوكة للدولة جدلاً واسعاً على الساحة السياسية والاقتصادية المصرية، وظهرت الاختلافات واضحة بين القوى السياسية المختلفة، سواء كانت تلك الخلافات نابعة من مواقف ايديولوجية أو اعتبارات موضوعية. وإذا كان البرنامج المصري للتحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص هو نتاج فلسفة حكومة الحزب الوطني، فإنه بالإمكان الحديث عن وجهة نظر حزب الوفد وجمعية النداء الجديد باعتبارهما ممثلين للتيار الليبرالي، ووجهتي نظر حزب التجمع والحزب الناصري باعتبارهما ممثلين للتيار اليساري، ووجهة نظر حزب العمل باعتباره ممثلاً للتيار

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٨، ورمزي زكي، «مشكلة البطالة في مصر: الحجم والأسباب، شروط الخروج منها،» **اليسار**، العدد ٤٨ (شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ١٩.

الإسلامي، ووجهة نظر جمعية رجال الأعمال المصريين باعتبارها ممثلة للرأسمالية، وأخيراً موقف نقابات العمال ممثلة للعمال.

التيار الليبرالي: يمثل هذا التيار جمعية «النداء الجديد» وحزب الوفد الجديد، ويرى هذا التيار أن للدولة وظائف أساسية: الوظيفة الماكرواقتصادية عن طريق السياسات النقدية والمالية بما يضمن خفض البطالة والتضخم النقدي وتحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، والوظيفة الرقابية وتعمل الدولة من خلالها على إزالة الآثار السلبية التي قد تنشأ من التفاعل الحر غير المقيد، والوظيفة التنظيمية وتقوم الدولة من خلالها بالخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع وغيرها، إلى جانب مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية أو الخدمية التي يعجز القطاع العام عن القيام بها.

ويرى هذا التيار أن الحكومة مقصرة في تنفيذ سياسة الخصخصة وأنها تستخدمه كشعار فقط. وعلى المستوى العملي، فإن القطاع الخاص واستثماراته مقيدة بطرق وأساليب مختلفة، وتؤكد أن القطاع العام بحجمه هذا أصبح عنصراً معوقاً للتنمية. وللتيار تحفظات عديدة على أداء الحكومة في هذا الشأن، فهي من وجهة نظره لم تستفد بشكل مناسب من خبرات الخصخصة العالمية، بل إنها مقارنة بدول عربية أخرى لها المستوى الاقتصادي نفسه. والطبيعة الثقافية تعد متخلفة في هذا المجال.

ويرى الليبراليون أن الخصخصة لا تعني بالضرورة بيع كل وحدات القطاع العام، فهي وإن كانت تتطلب في بعض الحالات نقل الملكية إلى القطاع الخاص، فقد يكتفى في حالات أخرى بتخصيصية الإدارة مع بقاء الملكية في يد الدولة، كذلك فإن الخصخصة ليست مثل التأميمات التي نفذت بين عشية وضحاها، وإنما تتطلب وقتاً قد يمتد مدة طويلة، حيث إنه من غير المكن ومن غير المرغوب فيه أن يتم تحويل وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص دفعة واحدة أو خلال مدة قصيرة.

ويطالب التيار بإنشاء مؤسسات خاصة لغرض الخصخصة، فلا يمكن أن يسند البرنامج إلى الوزارات المسؤولة حالياً عن وحدات القطاع العام، حيث لا مصلحة للبيروقراطية في تنفيذ سياسة تؤدي إلى زوال سلطانها.

وفي هذا الإطار ينادي هذا التيار بعدم أهلية مجالس إدارات الشركات القابضة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيع على اعتبار أنه من غير المقبول حتى على المستوى المنطقي أن يقوم الذين دمروا القطاع العام وأنهكوا موارده بالانتقاء بين ما سيتم بيعه وما سيتم الاحتفاظ به.

تيار اليسار: يمكن القول إن كلاً من الحزب العربي الناصري، وحزب التجمع التقدمي الوحدوي يمثلان تيار اليسار في قضية الخصخصة مع مراعاة الاختلافات من القضايا الأخرى. ويرى هذا التيار أن الدولة مدعوة في إطار الظروف الحالية للعب دور فعال مع التأكيد على أن الفاعلية لا تعني التدخل في المجالات كافة، ولكن التدخل بقوة في المناطق التي تتطلب ذلك. وينادي اليساريون بإصلاح القطاع العام، وليس بيعه، حيث

يسعى هذا التيار إلى زيادة الاعتماد على النفس بحماية الصناعة الوطنية. وتقدم الزراعة من خلال مداخل متعددة أهمها تنفيذ سياسة متكاملة لإصلاح القطاع العام ورفع إنتاجيته بدلاً من تصفيته أو بيعه للقطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب إعادة تنظيم وحدات القطاع العام على أسس اقتصادية ومعالجة اختلال الهيكل التمويلي لهذه الوحدات وتسعير منتجاتها على أسس اقتصادية، وكفالة حرية الإمارة مع وضع الضوابط التي تمنع فسادها وتمنع الانتقاص من حقوق العمال ودورهم في الإدارة. وعلى رغم تفضيل ذلك التيار عدم المساس بالملكية العامة، فإنه يقترح عدداً من الأسس لعمليات الخصخصة، منها أن يكون الهدف من البيع هو القدرة الإنتاجية ورفع معدلات النمو، وليس مجرد تغيير طبيعة الملكية، وأن يتم البيع طبقاً لجدول زمني طويل يراعي طبيعة السوق، وأن تتم عملية التقويم من خلال مؤسسات معلنة لديها المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقويم صحيح لأصول هذه الشركات وبمشاركة مجالس إدارتها، مع توفير ضمانات كافية تبعد شبهة الفساد والتواطؤ وإهدار المال العام، وأن توضع ضوابط وقيود واضحة على ملكية الأجانب، وأن تفرض قيود مانعة لشراء رأس المال الإسرائيلي الصهيوني لأي من هذه الأصول. وفي هذا الإطار يطالب هذا التيار بالرجوع إلى الشعب في استفتاء عام قبل المضي في بيع القطاع العام، وذلك وفقاً للمادة ١٥٢ من الدستور التي تقول: «إنه لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا» مؤكداً ضرورة أن يصدر قرار البيع من مستوى سياسي مسؤول، ولا يترك للشركات القابضة التي يسيطر عليها الطفيليون المتعاطفون مع صندوق النقد الدولي. ويتساءل اليساريون: من الذي يستطيع أن يجزم بأن الذين تم اختيارهم لعضوية مجالس إدارات الشركات القابضة خبراء حقيقيون، ولم يكن اختيارهم منحة حكومية نتيجة الفشل في الحصول على وظيفة وزارية أو خسارة الانتخابات التشريعية؟

التيار الإسلامي: يمثل هذا التيار حزب العمل، وليس للتيار وجهة نظر مغايرة كثيراً لتيار اليسار بشأن قضية الخصخصة، حيث يرى أنه ليس من الدقة في شيء أن يكون الإصلاح الاقتصادي مرادفاً لنظام السوق الحر، ومع ذلك وإذا ما تم التسليم بهذا الافتراض فإن الدولة عليها أن تتدخل في الاقتصاد من أجل الحفاظ على العدالة وحماية الفقراء من الاضطهاد الاقتصادي. ويرى الإسلاميون أن المشكلة الاقتصادية في مصر لا تكمن في إجراء التفضيلات بين القطاعين العام والخاص، وإنما تكمن في عدم التوازن الهيكلي بين الإنتاج والاستهلاك والإيرادات والنفقات والصادرات والواردات، وأن القطاع الخاص ليس هو الطرف المؤهل لإخراج الاقتصاد المصري من ضائقته وتحقيق التنمية، على اعتبار أن الطبقة الرأسمالية التي نمت في أحضان الانفتاح هي طبقة استهلاكية طفيلية، وأنها ساهمت في تدهور قيم المجتمع المصري وتبتغي طغيان المكسب الحرام على المكسب الحلال.

ويعبّر هذا التيار عن خشيته من محاولات إسرائيل الحصول على عدد من وحدات القطاع العام المعروضة للبيع على اعتبار أن هناك طرقاً متعددة للوصول إلى حلم إسرائيل الدولة العظمى، والأسلوب الاقتصادي بات الأهم في هذا العصر. وبالفعل عرضت جريدة حزب العمل **الشعب** للعديد من المحاولات الإسرائيلية لشراء بعض

الوحدات التابعة لقطاع الزراعة والكيماويات. ويعترض التيار الإسلامي وبشدة على أن يتم التصرف في مشروعات بهذا العدد وبهذا الحجم من خلال قرار وزير أو لجنة وزارية، كما يهاجم مسألة السرية التي تكتنف عملية الخصخصة، حيث يقول عادل حسين، رئيس تحرير جريدة **الشعب**، لسان حال الحزب، إن كل من يكتب في الصحف محللاً أو معارضاً نراه يعترف بأنه بعيد عن الصورة.

الرأسمالية: ترى جمعية رجال الأعمال المصريين أن على الحكومة في إطار نظام اقتصاد السوق الحر واللامركزية دوراً استراتيجياً مهماً بعيداً عن الملكية والإدارة والإنتاج، حيث يكون على الحكومة أن تحكم ولا تملك، وتنظم ولا تدير، وذلك من خلال:

١ ـ إعادة هيكلة دور الحكومة لترسيخ سياسة قوى السوق الحر بشكل يسمح بخلق مناخ مستقر ومنتظم يساعد على نمو النشاط الاقتصادي.

٢ ـ بناء جسور قوية مع مجتمع الأعمال تعتمد على تبادل الخبرات وأساليب الإدارة الحديثة، وذلك بغرض تعظيم استخدامات الموارد القومية.

٣ ـ تقليص دور الحكومة في قطاع الإنتاج والخدمات وتعظيم هذا الدور في القطاعات والمشروعات التي لا يستطيع القطاع الخاص الدخول فيها أو القطاعات التي تتعلق باستراتيجيات الدولة وأمنها.

٤ ـ التعاون مع القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ استراتيجيات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٥ ـ مراجعة القوانين واللوائح والإجراءات الواجب تعديلها أو إلغاؤها واستحداث الجديد منها بما يرسخ سياسة الاقتصاد الحر وقوى السوق ويساعد في إعادة هيكلة الاقتصاد المصري.

٦ ـ تطبيق السياسات التي تساعد على رفع عبء تكلفة الخدمات عن الحكومة وتحميلها للمنتفعين الحقيقيين بها.

٧ ـ إن إعادة الهيكلة لا تعني انتهاء دور الدولة الذي سينحصر في إدارة السياسات المالية للدولة وإدارة وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والالتزام بالرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل، ومسؤولية الدفاع والأمن القومي ومحاربة الفساد وحماية البيئة.

العمال: في الواقع أنه ليس بالإمكان الحديث عن موقف موحد للنقابات العمالية من قضية الخصخصة، حيث يمكن التفرقة بين ثلاثة اتجاهات:

الأول: نقابات لم يكن لها أي دور في ما يتعلق بعمليات الخصخصة لأن الأنشطة التي تمثلها بعيدة عن خطط الدولة للخصخصة، بل إنها لعبت في بعض الأحيان دور مساند لهذه السياسة. ويشمل هذا الاتجاه بعض النقابات العامة للعاملين في الخدمات التي تشمل البريد والاتصالات والصحة.

الثاني: يمثله في الأساس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وهو لا يعطي بالاً إلى

الخصخصة كمبدأ، ولكن يسعى إلى وضع ضوابط وشروط لعملية الخصخصة، وعلى سبيل المثال:

(١) ضرورة ألا تقوم الحكومة ببيع أية شركة قبل أن تطرق كل السبل من أجل إصلاحها.

(٢) أن الشركات والمشروعات الاستراتيجية لا بد من أن تستثنى من الخصخصة.

(٣) أنه يجب بيع أكثر من ٤٩ بالمئة من الأسهم إلى أشخاص.

(٤) أن تقوم الحكومة بعرض شركات القطاع العام أولاً على العاملين في الشركة، ثم المصريين بشكل عام، يلي ذلك المستثمرون العرب، وأخيراً الأجانب من غير العرب.

(٥) عدم بيع أية وحدة من وحدات القطاع العام ما لم تكن مقوَّمة من خلال شركة استشارات مصرية.

وقد وافقت على تلك القواعد ثلاث عشرة نقابة عمالية تابعة للاتحاد، وتم إرسالها إلى رئيس الوزراء الأسبق وعدد آخر من المسؤولين الحكوميين من أجل الضغط لتنفيذها.

الثالث: تمثله نقابات عمال التجارة والصناعة والكيماويات التي تمثل عضويتها حوالى ٣٠ بالمئة من مجمل عضوية النقابات العمالية. ويرفض هذا التيار بشكل كامل سياسة الإصلاح والتحرير الاقتصادي، كما أنه يعترض تماماً على مقولة أن القطاع الخاص يستطيع تحقيق التنمية في مصر، وبالتالي فإنه يؤكد أنه لا تحقيق للتنمية من دون دور ريادي للقطاع العام.

سادساً: مظاهر أزمة الطبقة الوسطى في مصر

مع حلول عقد التسعينيات وتقلص تأثير عامل الهجرة إلى الخارج، وتفعيل الدولة الجدي لما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، أدى كل ذلك إلى تآكل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعديد من فئات الطبقة الوسطى، حيث أدى تحليل الدولة من التزامها بالتوظيف، وهو الأمر الذي تبلور رسمياً وقانونياً مع بداية عام ١٩٩٠، وخفض التزاماتها الاجتماعية (الدعم على سبيل المثال)، إلى زيادة الأعباء على الكثير من شرائح الطبقة الوسطى، وبخاصة الشرائح العاملة بأجر[١٧].

الطبقة الوسطى.. مؤشرات أساسية

تتلخص احتياجات المواطن من الطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات بثلاثة أشياء: وظيفة مستقرة، ودخل معقول ومسكن مناسب. لذلك فإنه يمكن اعتماد هذه الاحتياجات الثلاثة لقياس التغير الذي لحق بأوضاع الطبقة الوسطى. بعبارة أخرى، فإن المؤشرات التي نعتمد عليها هنا هي: معدلات التوظف والبطالة، تطور الأجور الحقيقية، وتطور

---

(١٧) باهر شوقي وسامر سليمان، «تشريح اقتصادي اجتماعي للطبقة الوسطى،» أحوال مصرية، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٨)، ص ٦٢ - ٦٥.

أسعار المساكن. هذا بالإضافة إلى وزن الطبقة الوسطى ككل في إجمالي قوة العمل وتطور نصيبها من الدخل القومي.

أ ـ التوظف والبطالة

زاد معدل البطالة في السنوات الأخيرة، فبينما كان معدل البطالة لإجمالي قوة العمل لا يزيد على ٢,٢ بالمئة عام ١٩٦٠، تضاعفت هذه النسبة إلى قرابة ١٥ بالمئة عام ١٩٩٠. وإذا كانت الأرقام الإجمالية مبهمة في ما يتعلق برصد التغيرات السلبية التي لحقت بشرائح الطبقة الوسطى الحضرية عبر العقود السابقة، فإن رصد معدل تطور البطالة طبقاً للمستوى التعليمي يمكن أن يعطينا صورة لا بأس بها عن هذه التغيرات. وبينما كان متوسط البطالة بين ذوي التعليم المتوسط ١٧,٤ بالمئة عام ١٩٦٠، تضاعف هذا الرقم خلال عقد ونصف ليبلغ نحو ٣٥ بالمئة عام ١٩٧٦، ثم هبط بشكل ملحوظ حيث بلغ قرابة ٢٠,٦ بالمئة عام ١٩٨٦. وعلى الرغم من التشوهات التي تحوط الإحصاءات المتوفرة خلال عقد التسعينيات، وبخاصة تباين فئة التصنيف، إلا أنه يمكن المجازفة بالقول بتنامي معدل البطالة في أوساط ذوي التعليم المتوسط، حيث تشير الأرقام المتوفرة إلى ارتفاع نسبة المتعطلين في هذه الفئة إلى ٣١,٥ بالمئة عام ١٩٩٥. وتبلغ هذه النسبة في الحضر ٢٥,٧ بالمئة. أما في ما يتعلق بنسبة المتعطلين من ذوي التعليم الجامعي، فقد تضاعفت بشكل ملحوظ من ٣,٢ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٩,٦ بالمئة عام ١٩٧٦، ثم إلى ١١,٣ بالمئة عام ١٩٨٦، ثم وصلت إلى ١١,٨ بالمئة عام ١٩٩٥ كمتوسط إجمالي، بينما تبلغ نسبة متعطلي الحضر ١٠ بالمئة. وتشير البيانات السالفة الذكر إلى تنامي معدلات البطالة في أوساط فئات التعليم المتوسط والجامعي والتي تنتمي بديهياً إلى الطبقة الوسطى. تعكس هذه التطورات بشكل أولي التغيرات التي لحقت بالاقتصاد المصري خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، والتي تمثلت في الأساس في تقلص الدور الاستيعابي للدولة لفائض العمالة، وهو الأمر الذي صاحب بالضرورة عملية التحرير الاقتصادي، هذا في الوقت الذي تقلصت فيه فرص العمالة في الدول العربية، وأيضاً عجز القطاع الخاص، على رغم التطور الذي شهده في السنوات الأخيرة، عن تعويض انسحاب الدولة.

ب ـ تطور الأجور الحقيقية

ليس هناك من شك في أن الدخل يشكل مؤشراً حاسماً على تطور أوضاع الطبقة الوسطى، حيث ان هذا الدخل يحدد المكانة (Prestige) التي يتمتع بها الفرد في المجتمع وما يحدد نصيبه من السلع والخدمات المتوفرة في السوق، بينما وفي المقابل، ليس بوسع انخفاض مستويات الدخول الحقيقية سوى أن يخلق حالة من تدهور المكانة (Degradation)[١٨].

ينقسم أصحاب الأجور إلى فئتين أساسيتين:

---

(١٨) المصدر نفسه.

الفئة الأولى: شهدت تدهوراً في دخلها الحقيقي في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٥. ومن هذه الفئة: المهندسون، الأطباء، المدرسون، المحاسبون، الكتاب، الصحفيون.

الفئة الثانية: حافظت على مستوى دخلها في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٥، وإن كانت عرفت بعض التذبذب في بعض السنوات. ومن هذه الفئة مديرو الأعمال في القطاع الخاص، والمترجمون، وبعض الفئات الفرعية مثل مهندسي التعدين.

ويلاحظ بصفة عامة أن فترة الانخفاض الحاد التي شهدتها الأجور الحقيقية لفئات الطبقة الوسطى كانت في منتصف الثمانينيات. وتفسير ذلك أن هذه الفترة شهدت معدلات تضخم مرتفعة تعدت في بعض الأحيان وفقاً لبعض التقديرات حاجز الثلاثين بالمئة. وعلى العكس من ذلك، شهدت الفئات الوسطى منذ أوائل التسعينيات تباطؤاً أو توقف معدل تدهور دخولها الحقيقية، الأمر الذي يرجع إلى الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم الذي شهدته هذه الفترة، والذي تؤكده تقارير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦. بعبارة أخرى: حدث ارتفاع طفيف في أجور بعض الفئات، ولكن من دون أن يكون لذلك تأثير حقيقي في مستويات معيشتهم التي كانت قد وصلت بالفعل إلى مستويات متدنية للغاية.

بما يخص مشكلة الإسكان كان الانتقال من نظام الإيجار إلى نظام التمليك منذ السبعينيات ضربة قاصمة لآمال شباب الطبقة الوسطى في الزواج والاستقلال عن العائلة.

ج - إسكان الطبقة الوسطى

ليس هناك من شك في أن مسألة الإسكان في مصر تلخص إلى حد كبير أزمة الطبقة الوسطى، حيث إن معظم أبناء هذه الطبقة يفتقرون إلى الإمكانيات المادية الضرورية للحصول على مسكن مناسب، كما أنهم يفتقرون للمرونة الكافية التي تتوافر لأبناء الطبقات الشعبية، والتي تدفعهم لقبول السكن بشروط سيئة، وفي بعض الأحيان غير آدمية[١٩].

لقد كان الانتقال من نظام الإيجار إلى نظام التمليك منذ السبعينيات بمثابة ضربة قاصمة لآمال شباب الطبقة الوسطى في الزواج والاستقلال عن العائلة[٢٠]. وشهد عام ١٩٩٦ صدور قانون جديد يعطي المالك حق تحديد مدة زمنية لعقد الإيجار ينتهي بعدها العقد وتعود للمالك. وكان الخطاب الحكومي يركز على أن هذا القانون كفيل بحل مشكلة الإسكان لأنه قادر على دفع الملاك إلى عرض المساكن المغلقة في السوق، مما يزيد العرض وبالتالي يخفض من إيجارات المساكن. ومع ذلك، فقد كان المعروض من المساكن

(١٩) يلاحظ العديد من الآثار النفسية والاجتماعية السيئة التي تترتب على مشكلة السكن، وبخاصة فيما يتعلق بتأخر سن الزواج وإعاقة إشباع الحاجات النفسية والجنسية للشباب.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

أقل بكثير من عدد المساكن المغلقة وأقل من عدد شباب الطبقة الوسطى الذين لا تتوفر لهم المساكن. ولم يحقق القانون الجديد فائدة حقيقية إلا بالنسبة للفئات الميسورة من الطبقة الوسطى التي استطاعت دفع مقدم كبير في شقق التمليك.

د ـ نصيب العاملين بأجر من الناتج المحلي الإجمالي

لا شك في أن من أهم المؤشرات الدالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى هو نصيب العاملين بأجر من الدخل الإجمالي. وبتحليل معلومات توزيع الدخل ما بين عوائد العمل وعوائد الملكية، نجدها تشير إلى علاقة سببية واضحة بين سياسات الدولة الاقتصادية ونصيب الفئات الاجتماعية المختلفة. فقد أدت المرحلة الناصرية بما صاحبها من سياسات توزيعية إلى زيادة نصيب العاملين بأجر من ٣٨ بالمئة عام ١٩٥٠ إلى ٤٤,٦ بالمئة عام ١٩٧٠/١٩٧١، ثم تدنى خلال حقبة السبعينيات بشكل ملحوظ، فوصل إلى ٣٤,٣ بالمئة عام ١٩٨١/١٩٨٢، ثم انهار خلال الثمانينيات والتسعينيات بشكل مروع، فوصل إلى ٢٧,٣ بالمئة عام ١٩٩١/١٩٩٢، أي أقل من مستواه قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وفي المقابل ازداد نصيب عوائد الملكية من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥٥,٤ بالمئة في عام ١٩٧٠/١٩٧١ إلى نحو ٧٢,٧ بالمئة في عام ١٩٩١/١٩٩٢، أي أن هذه الفترة شهدت انحيازاً واضحاً في توزيع الناتج المحلي الإجمالي لصالح الملاك على حساب الفئات المأجورة. ويمكن توضيح حجم هذا الانحياز إذا راعينا أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد خلال الفترة من ١٩٧٠/١٩٧١ إلى ١٩٩١/١٩٩٢ بنحو ٤٠٨٢ بالمئة بالأسعار الجارية، بينما زاد إجمالي الأجور في الفترة نفسها بنحو ٢٤٦٠,٣ بالمئة فقط.

هـ ـ الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى

لا شك في أن التعليم يشكل الآلية الأساسية للحراك الاجتماعي داخل الطبقة الوسطى الحديثة[٢١]. إن أبناء الطبقة الوسطى لا يملكون إلا الخبرات التي يمكن بيعها في سوق العمل مقابل أجر. وهذا يعني أن الاستراتيجيا الأساسية لأي فرد من الطبقة الوسطى لإعادة إنتاج ذاته داخل هذه الطبقة، لن تكون إلا بتحصيل المهارات التي تجد لها طلباً في السوق (سوق العمل). وبذلك فإن التعليم هو القناة الأساسية للحصول على رخصة تؤهل صاحبها لبلوغ الهدف.

وقد مثلت مجانية التعليم إحدى الآليات الأساسية للحراك مع مطلع الخمسينيات، كما كانت إحدى آليات النظام لدعم ركيزته الطبقية. وقد امتدت مظلة التعليم المجاني لتشمل كل مراحل التعليم. وفي هذا السياق احتل الإنفاق العام على التعليم نسبة مهمة من الموازنات العامة للدولة بدءاً من الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات، حيث ارتفع نصيب التعليم من الإنفاق العام من ١٢,٢ بالمئة عام ١٩٥٢/١٩٥٣ إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٦٠/١٩٦١، ليقفز إلى ٢٥ بالمئة عام ١٩٧٧/١٩٧٨، وهو ما مثل ذروة التطور وبدء منحنى التدهور، حيث انخفض نصيب التعليم إلى ١٧,٨ بالمئة عام ١٩٨٢، ثم إلى ٩,٨

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٢.

بالمئة عام ١٩٨٥/١٩٨٦، وهو المنحنى الذي تجذر مع تبني برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث وصل نصيب التعليم في الإنفاق العام إلى أدنى حدوده مع بداية عقد التسعينيات، فبلغ قرابة ٩,٢ بالمئة عام ١٩٩٠/١٩٩١. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في حجم الإنفاق على التعليم في موازنة عام ١٩٩٣/١٩٩٤ إلى حوالى ١٠,٨ بالمئة، ثم إلى قرابة ١٥ بالمئة في عام ١٩٩٦، إلا أن ذلك لا يمثل مراجعة للمنحى العام أو لسياسات الدولة الرامية إلى خفض الإنفاق العام وتسعير الخدمات الأساسية. فهذا الارتفاع النسبي في الإنفاق يرجع في الأساس إلى التكاليف التي تحملتها الدولة في ترميم الأبنية والمؤسسات التعليمية التي تصدعت من جراء زلزال تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة قد تم تخصيصه لتحسين الأوضاع الاجتماعية لفئة المدرسين كتعويض من سياسة الدولة المعلنة لمحاربة ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث توجه الجزء الأساسي للموازنة للإنفاق على أجور ورواتب المدرسين الذي وصل إلى ٧١ بالمئة من إجمالي الإنفاق.

وإضافة إلى ما سبق، فقد شهدت السنوات الأخيرة بداية التعليم الجامعي الخاص، وهو ما يتفق مع سياسات التكيف الهيكلي الرامية إلى تقليص الدور الاجتماعي للدولة وتسعير الخدمات الأولية، وهذه الجامعات الخاصة تفرض مصروفات باهظة، الأمر الذي يعني أنها تفتح الباب أمام الشرائح الميسورة وتغلقه أمام الشرائح المنخفضة أو المتوسطة الدخل[٢٢].

و ـ الوزن النسبي للطبقة الوسطى

إذا كانت الأوضاع الاقتصادية معيار الحكم على التطور بشقيه، إيجاباً وسلباً، في وضعية الطبقة الوسطى، فإن معامل الوزن النسبي لا يقل أهمية، إذ يبرهن على درجة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع المصري عبر مرحلة بأكملها. وبالاستناد إلى هذا المعيار، يمكننا القول إن الطبقة الوسطى قد شهدت ازدهاراً ملحوظاً من حيث حجمها في التشكيلة الاجتماعية المصرية قياساً على التغيرات المماثلة في الطبقتين الرأسمالية والعاملة، حيث شهدت نمواً هائلاً في الخمسينيات والستينيات، حتى أصبحت تشكل نحو ٤٩,١ بالمئة من إجمالي قوة العمل الحضرية في منتصف السبعينيات، مقارنة بنحو ١٩ بالمئة في أواخر الأربعينيات، مما يعد دلالة قاطعة على الحراك الاجتماعي خلال هذه الفترة، وبخاصة أن هذا السحب قد تأتى من صفوف الفئات الدنيا، ومع ذلك لم يستمر الوزن النسبي للطبقة الوسطى في التنامي خلال العقود اللاحقة، إذ سرعان ما شهد منحنى النمو تغيراً في الاتجاه المعاكس. وعلى الرغم من أن هذا التغير لم يكن بالحدة نفسها، حيث لم يتراجع وزن الفئات والشرائح المكونة للطبقة الوسطى إلا بمقدار بسيط، حيث أصبحت تشكل ٤٥,١ بالمئة في عام ١٩٨٦، أي بانخفاض يبلغ ٨,١ بالمئة من حجم الفئة نفسها، وهو المنحنى الذي تغير مجدداً، حيث تشير البيانات الأخيرة للجهاز المركزي إلى أن هذه النسبة قد ارتفعت لتصل إلى نحو ٥٤ بالمئة في عام ١٩٩٥ (وهو موضع شك). ففي المرحلة السابقة التي شهدت تقلص الدور الاقتصادي للدولة، ومن ثم قدرتها

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

الاستيعابية، فإن الدولة كانت هي التي توفر المجال الحقيقي لوظائف الطبقة الوسطى، وربما يرجع هذا الارتفاع غير المبرر إلى خطأ في الحسابات أو إلى تغيير في طريقة التصنيف، الأمر الذي أدخل في الطبقة الوسطى فئات لم تكن فيها. وفي مقابل ذلك شهدت فئة أخرى للطبقة الوسطى، أي فئة العاملين لحسابهم، تغيراً عميق الدلالة، حيث انخفض وزنها من ١٦,٩ بالمئة من جملة النشطين اقتصادياً عام ١٩٦٦ إلى حوالى ١٥ بالمئة عام ١٩٧٦، إلا أنها استعادت وضعها السابق مع منتصف الثمانينيات، حيث أصبحت تمثل نحو ١٦,٧ بالمئة، لكنها انخفضت بشدة في التسعينيات حتى وصلت إلى ١١,٢٩ بالمئة عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة لشرائح الأطباء والصيادلة والمهندسين والصحفيين، فيلاحظ زيادة حجمها في النقابات بدرجة كبيرة. وقد ارتفع حجم هذه الفئات بالنسبة لإجمالي قوة العمل الحضرية من ٧,٤ بالمئة عام ١٩٦٢ إلى ١٣,٦ بالمئة عام ١٩٧٨، ثم إلى ١٦,٦ بالمئة عام ١٩٩١، ثم أخيراً إلى ٢٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٥.

إن تطور بنية الطبقة الوسطى الحديثة يشير إلى زيادة وزن الشرائح العليا منها. والمقصود بالشرائح العليا هنا ليس معيار الدخل، وإنما معيار التعليم والمكانة. فالكثير من المنتمين إلى هذه الشريحة قد أصابهم تدهور شديد في أجورهم الحقيقية، ولكن هذا التدهور لا يلحقهم بصفوف الطبقات العاملة والدنيا إلا بالمعنى المجازي، لأن التعليم والمكانة التي يتمتعون بها تمنعهم من التماهي مع تلك الطبقات الدنيا. وهذه القضية بالغة الأهمية من حيث الدلالة السياسية، لأنه إذا كنا قد تحدثنا عن عملية تدهور لفئات واسعة من الطبقة الوسطى تسقط بمقتضاها في صفوف الطبقات الدنيا، فإن زيادة وزن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى يعمل ككابح (Counter Tendency) لعملية تحويل الطبقة الوسطى إلى طبقة كاملة. والكابح بالتعريف لا يقضي على الاتجاه الأساسي، وإنما يقلل فقط من سرعته[٢٣].

صورة الدولة لدى المواطن المصري في الطبقة الوسطى

في دراسة مهمة أجرتها الباحثتان منال لطفي ودينا شحاتة بعنوان «الطبقة الوسطى والدولة في مصر» تم توجيه أسئلة لعينة مختارة حول مفهوم الدولة واتجاهاتهم ناحيتها. وضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن كلمة «دولة» كلمة غامضة وملتبسة إلى حد بعيد في أذهان الناس، فهي تارة نظام الحكم القائم، وتارة السلطة التنفيذية أو الحكومة عموماً، وتارة أخرى الوطن بأكمله[٢٤].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥، ومحمد عبد الحميد ابراهيم، «أثر التحولات الاجتماعية في بنية الطبقة الوسطى في المدن المصرية» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٧).

(٢٤) منال لطفي ودينا شحاته، «الطبقة الوسطى والدولة في مصر»، **أحوال مصرية**، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٨)، ص ٧٧ ـ ٩٤.

وجاء في الدراسة أن الناس تخاف كثيراً عند ذكر كلمة «دولة»، وتبدأ في التهرب من الإجابة عن أي سؤال بهذا الشأن أو تعطي ردوداً خيالية لا علاقة لها بالتجربة المباشرة واليومية. وقد تعني الدولة في أذهان الناس أجهزة الشرطة والجيش والمخابرات.

وضمن صعوبات البحث في هذا الموضوع أن الخلل الهائل في بنية الحقوق والواجبات في مصر يجعل أي مراقب عاجزاً عن التقاط رؤية المواطن للدولة في مصر، فكثير من الحقوق الأولية التي تترتب على حق المواطنة لا يحصل عليها كثير من المصريين، وبخاصة الفقراء ومحدودو الدخل، وهم لا يطالبون بها ولا يعتقدون أن لهم الحق في ذلك لأنهم مشغولون بالسعي وراء لقمة العيش.

ومن السمات التي أوضحتها الدراسة حول رؤية مواطن الطبقة الوسطى للدولة، أن هناك خوفاً شديداً من الجهر بالآراء والأفكار الحقيقية. فكلمة الدولة بدت لأغلبية العينة مثيرة للإزعاج ومخيفة وتدعو إلى التوجس، وبالتالي كانت الردود خادعة واحتيالية وخالية من المعنى: «في مصر خير كثير»، «الأمان الشامل»، وعبارات أخرى تعبر عن خوف غامض ومتأصل من جهاز الدولة. وبعض الشباب في العينة رفضوا توجيه أي انتقاد للدولة.

ومن النتائج المهمة التي أوضحتها الدراسة أنه مهما اتسم أداء السلطة بالعنف والقهر والفساد وتردي مستوى الخدمة، فإن هناك أولوية لعنصر الاستقرار السياسي، وضرورة لوجود السلطة السياسية. إن أحداً لن يطالب بإقالة الحكومة أو السلطة القائمة «لأن هذا معناه فناء الدولة، والعودة إلى حالة الفوضى البدائية». وربما يمكن ربط هذا الاتجاه بعامل الخوف الشديد من الدولة وعدم التوحد معها في الوقت نفسه. فأدوات القمع في الدولة المصرية لا تقتصر على الشرطة والسجون، ولكن هناك أيضاً القمع الاقتصادي والاجتماعي عبر تضييق سبل التطور والصعود والحراك بسبب هيمنة النخبة على كل الموارد، والفساد، واستغلال النفوذ.

وعلى رغم ذلك، فإن قدراً من الآراء التي طرحت حول الدولة تضمّن رأياً سلبياً بشأن مدى قدرتها على حل المشاكل الجوهرية، وفاعلية القوانين والتشريعات والقرارات التي تصدر، وظهر اتجاه معتبر يرى الدولة عاجزة ومفتقرة للكفاءة. وتضمنت الدراسة مثلين مهمين تمثيلاً لهذا الاتجاه، وهما: قانون المعاش المبكر، وقرار هيئة التأمين الصحي بإنشاء صيدليات تابعة للهيئة، باعتبار أن إجراءات الحكومة في هذا الشأن لم تؤد إلى حل المشاكل بطريقة جذرية.

سابعاً: الطبقة الوسطى المصرية والعولمة

لقد زادت العولمة من انضغاط العالم، كما زادت كثافة العلاقات التي تربط البلدان المتباعدة بحيث أصبحت الأحداث المحلية في مكان ما تتأثر بأحداث أخرى تقع على بعد أميال منها، وهي عملية معقدة ومتعددة المستويات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وفي إطار الحديث عن التشكيلات الاجتماعية، نعلم أن الطبقة تتحدد وفقاً لعوامل

اقتصادية، وينتمي أعضاؤها لنسق قيمي وثقافي معين ومصالح سياسية محددة سواء نشطوا من أجلها أو وجدت ظروف عرقلت هذه العملية، هذه «الطبقة» بكل تعقيداتها خضعت كغيرها لعملية «العولمة»، بحيث قيل إن هناك «عولمة طبقية»، بمعنى أن هناك شرائح وفئات طبقية بعينها يتم عولمتها أو تمديدها وتدعيمها عالمياً بقيم ذات صيغة عالمية عامة.

إن شروط ومقومات وآليات التشكل الطبقي أصبحت في قسم كبير منها عالمية، بعد أن كانت أساساً محلية.

وهذه العملية ليست سلبية تماماً، وهي أيضاً ليست إيجابية على طول الخط، لأنها ترتبط بشروط إنتاجها ووجودها في المجتمعات المحلية المنتمية إليها، وأيضاً بالمنتمين إلى تلك الشرائح وأدوارهم ودرجة وعيهم ورؤيتهم لذواتهم ومستقبل مجتمعاتهم في السياق العالمي(٢٥).

هذه العملية تؤدي في الواقع إلى تطور مزدوج، فهي من ناحية تساهم في صعود شرائح وفئات طبقية بعينها، كما تؤدي في الوقت نفسه إلى تهاوي وضعف شرائح أخرى. وهذه العملية تحدث حينما تتوافق فئات وشرائح طبقية مع شروط الوجود العالمي وتطوراته، بينما تفشل الفئات الأخرى في مجاراة هذه التغيرات لغلبة الطابع المحلي التقليدي عليها.

في هذا السياق، يتحدث البعض عما يسمى بزوال الطبقة الوسطى، بينما يعبر آخرون عن هذه العملية بأنها إعادة بناء لهذه الطبقة وفقاً لشروط ومحددات بنية اقتصادية تقانية متعولمة(٢٦).

إن شروط ومقومات وآليات التشكل الطبقي، أصبحت في قسم كبير منها عالمية، بعد أن كانت أساساً محلية. وفي المجتمع المصري، كما في أي مجتمع آخر، يلاحظ أنه كلما ازداد الاندماج في المنظومة العالمية، ازداد ثقل الشروط التي تعيد إنتاج المجتمع وفقاً لهذه المنظومة وتحت تأثيرها في المستويات كافة، ومنها المستوى الطبقي.

لعل أوضح الأمثلة التي تجسد التغيير الذي يشهده المجتمع المصري خلال المرحلة الحالية هو ما يحدث في مجال التعليم الذي كان أحد أهم آليات الانتماء إلى الطبقة الوسطى. فالتعليم اليوم لم يعد متاحاً للجميع كما كان في السابق، وبخاصة في مستوياته العليا، كما أن المستوى التعليمي المتاح للغالبية لم يعد يمثل آلية مضمونة لانتماء مشرف لطبقة وسطى ذات وضع متميز من أخرى أدنى منها. فالنوعية المقدمة من التعليم العام لا تواكب المستويات العالمية للتعليم إلا جزئياً، ومن ثم فلا يتيح هذا المستوى الحالي لمتلقيه إلا مجرد الانتماء إلى شرائح تقليدية يصيبها الانحدار.

---

(٢٥) محمد عبد المنعم شلبي، «تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة،» **أحوال مصرية**، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٨)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٢٦) زكي، «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً.. للطبقة الوسطى،» ص ٣١ ـ ٧٥.

أما الشرائح والفئات القادرة، فإن ظروفها تمكنها من تلقي تعليم حديث ومتطور وقريب من المعايير العالمية، الأمر الذي يمكنها من احتلال مكانها ضمن شرائح أحدث من الطبقة الوسطى التي لها امتداد عالمي. وتمكنها نوعية التعليم الذي حصلت عليه من الارتباط بسوق عمل نشط في حاجة للخبرات التي حصل عليها أفرادها والتعامل مع أسواق عمل مثيلة على المستوى العالمي.

وفي هذا الإطار، يمكن طرح ثلاث فئات حديثة من شريحة مثقفي الطبقة الوسطى المصرية التي تمثل نموذجاً بشأن العلاقة بالعالم وتحولاته، وهي تتمتع بخاصية «الامتداد العالمي»، بمعنى أن العمل الذي تقوم به يؤدى عالمياً بدرجة كبيرة من التشابه. وهذه الفئات هي:

١ ـ **العاملون في مجال المعلوماتية**، وهو المجال المرتبط بالبيئة العالمية وشروطها الاقتصادية والثقافية. فالعاملون في هذا المجال مرتبطون بأرقى مستويات الإنتاج الاقتصادي وأكبرها عائداً، وهم يتمتعون بحكم نوعية عملهم بمزايا القدرة على الاتصال الفوري بالعالم عبر شبكاته الاتصالية العملاقة، وتتاح لهم فرص العلم والمعرفة، ومن ثم القدرة على تطوير الذات[٢٧].

٢ ـ **العاملون في المنظمات غير الحكومية** والتي تختص بالدفاع عن القيم الإنسانية العامة، كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل.. الخ. فهذه المنظمات أكثر اتساقاً مع العالم الخارجي واتجاهاته السياسية والفكرية، ويعتمد تمويلها على مؤسسات تمويلية غربية متخصصة، والعاملون فيها ترتبط ظروفهم الطبقية بما يقومون به من أنشطة، ويتبنون قيماً ذات طبيعة عالمية متقدمة. وفي المجتمع المصري يتبلور وضع هذه الشريحة إلى درجة أن هناك مؤشرات على بروز هذه الفئات متمتعة بمبررات وجودها، وهي تسعى للحصول على الشرعية من قبل الدولة، وذلك في إطار محاولتها الضغط لإزالة القوانين والقيود التي يمكن أن تقيد حركتها وأنشطتها. إنها شريحة من المثقفين المتميزين تسعى لنشر قيمها بغرض ما تسميه «تطوير ودمج المجتمع في المنظومة العالمية»، وذلك عبر آليات تؤمن بإمكانية تفعيلها مثل: دمقرطة الدولة وتفعيل المجتمع المدني.

٣ ـ **العاملون غير المنتظمين في المجال الثقافي**: إن عملية العولمة وتكريسها للنموذج الرأسمالي وآليات السوق لها تجلياتها الواضحة في فئات من المثقفين المنتمين تقليدياً للطبقة الوسطى، ذلك أن التحول الرأسمالي يترافق مع نوع من الضعف في المؤسسات الثقافية العامة التي كانت تمثل المكان الطبيعي الذي يستوعب المتخصصين في المجالات الثقافية. وتلاحظ زيادة واضحة في إعداد العاملين غير المنتظمين في مجالات ثقافية متعددة ومستقلة عن المؤسسات الرسمية الحكومية. وهؤلاء قد تلقوا تعليماً وتدريباً عالمياً للقيام بأعمال لا تدخل في نطاق المؤسسات الرسمية، كما أن هؤلاء يؤمنون بقيم تتراوح بين اليمين واليسار ويخضعون في عملهم لشروط السوق ومتطلباته[٢٨] □

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين والتهويل(*)

أسامة الخولي

برنامج إدارة التقنية، جامعة الخليج العربي ـ البحرين.

مدخل

شرف كبير لي أن أقف أمامكم اليوم متحدثاً في هذه المناسبة الثقافية الرفيعة، وشرف كبير لي أن ألحق بنخبة من رواد الفكر المعاصر والقيادات الثقافية. وهو شرف يحوط به قدر غير قليل من الرهبة والقلق المبرّرين. أما الرهبة فهي لأن هذه هي المناسبة الأولى التي أقف فيها محاضراً منذ أن أتيت إلى البحرين، رائدة التنور في المنطقة، ووريثة حضارات عريقة. وأما القلق فلأنني ـ وبعد أن اخترت موضوع حديثي وقبله مضيفونا اليوم ـ تكشّف لي أن اختياري هذا جاء متسرّعاً تنقصه الروية، إذ لا تقف وراءه خبرة خاصة بالموضوع أو دراية عميقة به. وأصارحكم أن الذي دفعني إلى اختياره، بعفوية ودون كبير تردد، كان انشغالي بالأمر لوقت غير قصير، وحيرتي التي لم تتبدد أو تتضاءل مع مرور الوقت، بل لا أكتمكم أنها ازدادت كلما خُضت في الأمر وأوغلت في تأمل ما قيل أو نشر عن تكنولوجيا المعلومات وآثارها في المجتمع الإنساني. ولعلي أخرج في نهاية هذا اللقاء أكثر دراية وفهماً لهذه التكنولوجيا، ولآثارها القريبة والبعيدة في مختلف تنوعات المجتمعات الإنسانية، وفي مجتمعاتنا العربية بالذات. وأعني بتكنولوجيا المعلومات الحديثة ظاهرتين أساسيتين: **أولاهما** هي الجمع بين الكلمة، مكتوبة ومنطوقة، والصورة، ساكنة ومتحركة، وبين الاتصالات، سلكية ولاسلكية،

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: منتدى البحرين الفكري، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

ـ لمزيد من التفاصيل، انظر: Francis Fukuyama, *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order* (New York: Free Press, 1999).

Nicholas Negroponte, *Being Digital* (New York: Knopf, 1995).

حول القانون في الفضاء السيبري: www.htu.org/pff/position.html.

حول الميثاق العظيم السيبري: www.xplor.org/pubs/xploration/sping96/JBarlow.html.

لإعلان الاستقلال السيبري:

أرضية أو فضائية، وذلك في جمع المعطيات، وتخزينها وتحليل مضامينها، وإتاحتها بالشكل المرغوب، في الوقت المناسب، وبالسرعة اللازمة. أما ثانيتهما فاستخدام الأسلوب الرقمي (Digital) في القيام بهذا كله.

لقد قضيت العقود الأربعة الأخيرة من حياتي قارئاً وكاتباً ومتحدثاً ومعلماً في شأن التقانة بأنواعها وأشكالها، المجسدة والمجردة. وهي ما زالت مصدر حيرة في مجتمعاتنا العربية، بل إننا قد حرنا حتى في اسمها ذاته، فانتقلنا منذ عقدين مضيا أو يزيد إلى استخدام عبارة «التقانة»، ثم شاءت الأقدار أن أجيء إلى البحرين في خريف العمر لأجدني مسؤولاً عن برنامج أكاديمي لـ «التقنية»!. ولقد آثرت اليوم ـ على سبيل المخاطرة المحسوبة ـ أن أعود أدراجي إلى أيام الصبا فاستخدم كلمة «التكنولوجيا». لغتنا الجميلة التي أحبها وأسعى جاهداً للوفاء بحقها قد وَسِعَت كلمات يونانية مثل «الفلسفة» و«الجغرافيا» وغيرهما كثير، وكلمة «تكنولوجيا» ليست ثقيلة على السمع، والاشتقاق منها ليس بالأمر العسير.

قد يكون من بيننا من أهل اللغة من لا يرتاح للعنوان الذي اخترته لحديثي، وقد يرى في «التهويل» اشتقاقاً غير مشروع، إلا أنني أتصور أن المعنى الذي قصدته واضح. أما الذي قد لا يكون واضحاً لأول وهلة، والذي يقتضي الأمر أن أوضحه بداية، فهو أنني لا أعني بهذه المقابلة من يمجدون هذا القادم الجديد، ومن يقفون أمامهم ممن يلعنونه. إني أرى التهويل والتهوين لدى كل من الفريقين ـ أهل التهوين لا يرون في تكنولوجيا المعلومات الحديثة سوى نقلة أخرى في سلسلة التطورات التي مرت وستمر بها الحضارة الإنسانية. وهم يرون مثلاً أن الإنترنت خليفة مطبعة غوتنبرغ، والهاتف المحمول خليفة المُبْرقة، والأخطار التي ستأتي بها ليست جديدة في أنواعها. فالحديث عن نوع من رقابة المجتمع على الإنترنت هو عندهم حديث في وسيلة جديدة لممارسة رقابة المجتمع، وليس عن الحاجة إليها. أما أهل التهويل فهم إما مبشرون بمزايا لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وبخير وفير يعم العالم بأسره، غنيه وفقيره، شماله وجنوبه، بل بنقلة نوعية ـ لا كمية ـ في تاريخ البشرية. هم هذا، أو محذرون من كارثة مُحدقة وعهد يتحطم فيه نظام إدارة المجتمع كما نعرفه، مع اضمحلال دور الدولة وهيمنة قوى السوق وشريعتها التي ستجُبّ لا محالة كل شريعة سواها.

ـ ١ ـ

ولا مفر لي هنا، على سبيل المثال، من إيراد ثلاثة نماذج حديثة لهذين الموقفين:

النموذج الأول: يتحدث ملف خاص عنوانه «مشروع الألفية» (Millenium Project) ملحق بعدد حزيران/يونيو ١٩٩٩ من دورية **التنبؤ التكنولوجي والتغير الاجتماعي** *(Technological Forecasting and Social Change)* عن الفضاء السيبري (Cyberspace). واسمحوا لي أن أتوقف قليلاً عند هذا المصطلح الجديد الذي يجري تداوله الآن على كل لسان. عندما ابتدع نوربرت ڤينر (Norbert Wiener) في الأربعينيات كلمة سيبرنطيقا (Cybernetics)، والأصل اليوناني للكلمة (Kybernete) يعني موجّه السفينة أو الحاكم، عرف المصطلح بأنه الدراسة العلمية للوسائل التي تنتقل بها المعلومات والتي

يجري بها التحكم في الآلات، والدماغ، والجهاز العصبي. ولعلنا نتنبه، ونحن نردد الاشتقاقات من هذا المصطلح، إلى أن التحكم هنا لا يقتصر على الآلات، بل **يمتد إلى الإنسان، فكره وردود فعله ومزاجه** (ولنا وقفة أخرى طويلة فيما بعد في شأن هذا المصطلح الجديد). يقول الملف إن الفضاء السيبري قد أصبح وسطاً جديداً مهماً للحضارة الإنسانية. وهو يتطور لكي يصبح **العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية**، أكرر: لكي يصبح العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية. الإنترنت تعدنا بإتاحة فرص متساوية للغني والفقير، وهي واحدة من أقوى آليات التغيير في العالم، وأساليب الاتصال التفاعلي (Interactive) تحفز التعاون، بعكس سبل التواصل القديمة الوحيدة الاتجاه، من المرسِل إلى المتلقي، والتي تنحو نحو تكريس الصراع والمواجهة. إن الإنترنت توزع الآن ثروة المعلومات بطريقة أكثر ديمقراطية من النظم السابقة.

النموذج الثاني: فرانسيس فوكوياما، صاحب كتاب **نهاية التاريخ** الشهير، يقف على النقيض تماماً من هذا، ويذهب في تحذيراته إلى مدى بعيد حقاً. إنه يحذرنا في كتابه الأخير *The Great Disruption* من أننا شهدنا في نصف القرن الأخير «انهياراً عظيماً» في الدول المتقدمة، انهياراً في العلاقات والروابط الاجتماعية جاءت به «ثورة» المعلومات. وهو يرى أنه لا بد أن تجري حتماً صياغة جديدة للنظام الاجتماعي، إذ ان الطبيعة البشرية لن تقبل أن تعيش في ظل قيم وممارسات عصر «ما بعد الصناعة» (Post-industrial). إن حرية الاختيار التي أتى بها انفجار المعلومات قد عرّضت الهياكل السياسية والاجتماعية لضغوط لا عهد لها بها، فبدأت تتفتت مع نمو قدرة الفرد على مواجهة مؤسسات هذه الهياكل. وهكذا ازدادت معدلات الجريمة، وتراجعت معدلات الزواج والإنجاب، وانهارت العلاقات الأسرية، وأصبحت مدن كثيرة تعيش في ترف مادي، غير آمنة. وفي النهاية نشأت هوّة تزداد عمقاً بين الأفراد، بعضهم ببعض، وبينهم وبين الحكومات. وهو يؤكد صراحة وجود ارتباط وثيق بين «ثورة» المعلومات وبين هذه الظواهر.

هل يصبح الفضاء السيبري فعلاً العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية؟ أم أن الانترنت لم تحقق بعد هذا المدى من النجاح؟

النموذج الثالث: تقول مجلة **نيوزويك**، في عدد ٢٤ كانون الثاني/يناير من العام الحالي، إن التكنولوجيا تكتسب بعدها التاريخي من إعادة تشكيل حال البشرية. لقد أدت مطبعة غوتنبرغ إلى سرعة القضاء على الأمية، ومن ثم، إلى حركة مارتن لوثر لإصلاح المسيحية، وأخيراً، إلى نشأة ما نسميه اليوم «الثورة العلمية» بدءاً بفرنسيس بيكون. وبالمثل، فإن السكك الحديدية قد يسرت ظهور أسلوب الإنتاج الكبير ونشأة المجتمع الاستهلاكي. وهكذا، فإن على الإنترنت، كي تتأهل للإضافة إلى هذه القائمة، أن تصبح شيئاً أكبر كثيراً من البريد الإلكتروني والتسوق الميسر. إن زيادة كفاءة التسوق عن طريق تنشيط المنافسة في الأسعار وفي مستوى الخدمة ونوعيتها هي تغير كمي، لا نوعي. وما زالت القضايا التي ستحسم مصير الإنترنت معلقة دون حسم: هل ستدعم الإنترنت الاستقلال الذاتي للفرد إزاء المجتمع، أم ستحد من خصوصيته (Privacy)؟ هل

ستقوّي استقلاله الاقتصادي أم ستزيد من سلطة الشركات الكبرى عليه؟ إن شركات الإنترنت ما زالت حتى الآن ميداناً للمضاربات والمخاطرة المالية المثيرة لقلق كثيرين. إنها لم تحقق حتى الآن، وعلى الرغم من الارتفاع المتزايد في أسعار أسهمها في السوق بمعدلات فلكية، أية أرباح للمستثمرين فيها. وهي إن لم تبرر وجودها بمعايير السوق، من الربحية والاستقرار والنمو، فإنها ستتوقف تماماً وتختفي من الوجود. وحتى إذا ما ازدهرت، فهل سترقى في آثارها في المجتمع إلى مستوى مطبعة غوتنبرغ أو السكك الحديدية أو السيارة أو الطيارة أو المضاد الحيوي، أم ستبقى، ولكن دون هذا المستوى؟ إن علينا أن نتروى في الأمر، وأن ننتظر حتى يكتمل التحام تكنولوجيات الإنترنت والتلفزيون والمذياع والهاتف ويحقق معايير السوق للبقاء، دع عنك النمو.

هذه نماذج ثلاثة انتقيتها دون كبير عناء لأدلل على مستوى ما دار حتى الآن من نقاش في الموضوع.

- ٢ -

أما الأمر الثاني الذي زاد من قلقي، ودعاني إلى المجازفة بالحديث في الموضوع، فهو ضآلة، بل ربما جاز لي أن أقول غياب، اجتهادات عربية أصيلة وراسخة في الأمر، نابعة من قراءة ماضينا وحاضرنا وواقعنا الداخلي وواقع العالم من حولنا. القدر الغالب مما تردد، كتابة، أو حديثاً، أو نقاشاً، كان مصدره ما قاله غيرنا. وسأكون سعيداً حقاً لو أن نظري قد وُجّه اليوم إلى مثل هذا الاجتهاد الأصيل المتعمق في المعالجة، من ناحية، والواسع الأفق، من ناحية أخرى.

أما الأمر الثالث والأخير، فقد كان حيرتي - والأمر كما ذكرت - في شأن ما أحدثكم فيه اليوم. هل أجمع لكم باقة مما قاله قادة التهويل أو التهوين، على غرار ما سبق، وأنسقها في مقابلات لا تخلو من الفائدة والمغزى، بل من قدر من الطرافة؟ هل أطرح عليكم آرائي الفطير في هذا الأمر الخطير، وأنا أسلم بأن الاجتهادات العربية شبه غائبة تماماً؟ لا أظن أياً من هذين الخيارين لائقاً بالمناسبة التي تجمعنا اليوم، فكلنا، فيما أتصور، يتابع بشكل أو بآخر، ما يجري حولنا ويقرأ ما يقوله هؤلاء وأولئك، في هذه المنظمة أو الدولة أو اللغة، أو تلك. فعمّ يكون الحديث، إذن، وكيف يدور؟ هذا ما توقفت طويلاً عنده، إلى أن فرض عليّ الالتزام بموعد الحديث أن أحزم أمري وأن أتوكل على الله واختار طريقاً لعله لا يكون مصدر خيبة أمل كبيرة للكثيرين منكم.

لاحظت في الحوار الذي دار بيننا حتى الآن، بل في كثير مما يدور عند الآخرين كما رأينا في النماذج الثلاثة، أن القدر الأكبر منه يتناول الظواهر ويتسم بقدر من السطحية، سواء في الانبهار أو القلق، وأن قدراً يسيراً منه قد تناول وجهات نظر ترقى فوق مستوى الظواهر والنتائج لتنفذ إلى مستوى العمق الفكري، بل لنقل الفلسفي، للظاهرة. وأظننا نتفق جميعاً على أنه دون النفاذ إلى مثل هذا العمق، فإن تقييمنا لما يجري وما سيترتب عليه اليوم أو غداً سيكون منقوصاً، بل ربما معيباً من أساسه، لا يوفر لنا رؤية ما وراء الظاهرة والفهم العميق الذي يكشف بأكبر قدر من الوضوح عن مضامينها الخفية ويصل بنا إلى أفضل تقدير ممكن لاحتمالات تطورها وآثار ذلك فينا في

الحاضر والمستقبل القريب.

ولقد بدا لي أن حديث نبيل علي في بعض أطروحاته في الفصل السابع من كتابه الرائع **العرب وعصر المعلومات** عن الأبعاد الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، أو حديث محمد جابر الأنصاري عن «ثقافة الصورة ومحذور التخلف العقلي للجنس البشري» في كتابه **انتحار المثقفين العرب** ـ ومهما اختلفنا مع أي منهما في أساسه أو تفاصيله ـ نموذجان فريدان، إن لم يكونا وحيدين فيما قرأت، لمستوى الحديث الرفيع الذي كنت أبحث عنه فيما يدور من حديث حول التكنولوجيا، قد يساعدانا على توجيه الحديث الوجهة الصائبة. وهكذا رأيت أن يتناول حديثي على سبيل المثال، لا الحصر، اثنتين من القضايا الجوهرية ـ تقفان وراء كلام مرسل وأطروحات مبهمة في النماذج الثلاثة التي أوردتها آنفاً ـ أطرحهما عليكم لتنظروا فيهما معي، ولتكون دعوة لتنشيط الاجتهاد العربي ولانشغال قادة الفكر وعلماء الاجتماع والاقتصاد والقانون والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا العرب بمثلهما من قضايا الجوهر في جهد موصول متعدد التخصصات يلاحق تطورات الظاهرة، إن لم يسبقها، ويرتبط بواقعنا وهو يمعن النظر فيما يجري حولنا: لننظر معاً في قضيتي مفهوم الفضاء السيبري وحرمة خصوصية الفرد ووحدة الوثائق.

ـ ٣ ـ

أولاً: الفضاء «السيبري» (Cyberspace): ولقد ظهر المصطلح بداية في كتب الأطفال ثم في كتابات الخيال العلمي. ولقد استمر يتطور ويعم تداوله في الحديث عن تكنولوجيا المعلومات حتى استقر الأمر في شأن تعريفه بأنه «نسق لترتيب وإتاحة كميات ضخمة من المعطيات المخزّنة في حاسبات». والشبكة العالمية (World Wide Web) هي الأداة الرئيسة اليوم لهذا النسق، إلا أن هناك تحفظاً يشير إلى أن الفضاء السيبري الحقيقي هو أن تمثل المعطيات بصورة مرئية ثلاثية الأبعاد بحيث يستطيع المستخدم أن يتفاعل مع الأشياء كلاماً وحتى في معالجة مادية. وهنا ينقذنا مفهوم الواقع التخيلي (Virtual Reality) من الورطة عندما يُعرّف بأنه «خداع الحواس حتى يحس الفرد بأنه في بيئة مختلفة، ليحقق بهذا الفضاء السيبري الحقيقي اندماج الفرد اندماجاً كاملاً مع الآلة. ولعلم النفس كلام كثير بدأ يدور مؤخراً حول الآثار البعيدة المدى في الفرد عندما ينغمس في واقع تخيلي من صنعه أو صنع غيره ليعود بعده إلى واقعه الحقيقي.

> **الحتمية التكنولوجية تعني أن تقدم البشرية بات مرتبطاً رباطاً وثيقاً بالتقدم الالكتروني، وأن هذا الرباط يقع خارج نطاق سيطرة البشر!**

عندما بدأت المصطلحات المشتقة من كلمة سيبرنطيقا أو المنسوبة إليها في الظهور كان ذلك في الأوساط الأكاديمية وصاحبتها أفكار أخرى مثل القرية الكوكبية (Global Village) والواقع التخيلي (Virtual Reality). ولكنها تسربت مع مرور الوقت، وبسرعة، حتى أصبحت ركيزة أساسية في صناعات مربحة تدرّ الملايين، انشغل بتمجيدها والتنويه

بها أعلام مشهورون لعل أشهرهم في منطقتنا هو ألفين توفلر (Alvin Toffler). ومن المفيد أن نستعرض هنا بسرعة الحوار الثري الذي يدور حول هذا الموضوع، وبالذات في إطار ما ذكرته في النموذج الأول في مطلع الحديث.

إن الذي يقف وراء هذه الأفكار والمصطلحات الجديدة مفهومان لا نملك أن نمر عليهما مر الكرام، أولهما مفهوم اليقين التكنولوجي أو الحتمية التكنولوجية (Technological Determinism). الفكرة ببساطة هي أن تقدم البشرية اليوم مرتبط رباطاً وثيقاً بالتقدم الإلكتروني، وأن هذا الرباط يقع خارج نطاق سيطرة البشر. ومن ثم، فإن علينا أن نتواءم مع هذا الذي لا نستطيع تغييره، إذ ان الإخفاق في تحقيق هذه المواءمة سيؤدي بنا إلى الانقراض، بمثل ما ستفشل محاولات التدخل في العمليات «الطبيعية». ألا يذكرنا هذا بما يدور حول العولمة؟ وأذكركم هنا بما جاء في ما اقتبسته من عدد حديث لدورية مرموقة في النموذج الأول، ألا وهو «أن الفضاء السيبري.. يتطور **ليصبح العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية**»!!!

ويرتبط بهذا الموقف مفهوم ثانٍ، هو تبرير أنانية الفرد من منطلق أخلاقي تبلور في مصطلح «إطلاق العنان لحرية الفرد في الفضاء السيبري» (Cyber Libertarianism). ويعني هذا حرية الفرد في تشكيل بيئته الخاصة به في الفضاء السيبري، يمارس فيها سيطرته بلا قيود من خارج هذا الفضاء، وملتزماً بالأعراف والقيم التي يلتزم بها من يعيشون معه فيه، ولينعم بهذا بفضائل تحقيق مصلحته الذاتية. وانصرفت أسماء معروفة لها مكانتها في المجتمع تدعو إلى إعادة صياغة الركائز الأساسية التي أقام المجتمع على أساسها قيمَه وتقاليده وممارساته حتى الآن، مثل «الميثاق العظيم» (Magna Carta) الإنكليزي أو «إعلان الاستقلال» (Declaration of Independence) الأمريكي. وقامت مؤسسة التقدم والحرية (Progress and Freedom Foundation) (ولاحظ الجمع بين الصفتين) بنشر «الميثاق العظيم» الجديد. إلا أن البعض حذر من أن هذه الفلسفة تعني في واقع الممارسات تحول المجتمع الإلكتروني إلى مؤسسة أعمال (Business Enterprise) تندمج بشكل طبيعي مع التوجه المتزايد نحو لاإنسانية المجتمع ومع تحول علاقات البشر إلى سلع أياً كان ثمنها. وهكذا تحول المفهوم الأكاديمي، المنعزل بطبعه ورؤيته القدرية للتكنولوجيا، إلى عالم التجارة ورأس مال المخاطرة ليجمع بيسر بين اليقين والأنانية في ازدواجية تكاد تختفي فيها التشخيصات النظرية.

إن إحدى النتائج الجوهرية طبقاً «للميثاق العظيم السيبري» الجديد هي فقدان أي مغزى لقانون عام في الفضاء السيبري. إن على الحكومات التي تعتبر آخر معاقل السلطة البيروقراطية على ظهر الأرض، أن تدرك أن التحولات القادمة لا محالة ستكون مريرة وعميقة جداً بالنسبة لها. ونيكولاس نيغروبونتي (Nicholas Negroponte)، رائد الدعوة لانتشار الحاسبات في العالم النامي والذي أمضى أعواماً في أعماق غرب أفريقيا يحقق حلمه هذا، ومؤسس مختبر الوسائط المتعددة (Multi-media Lab) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وأول مدير له، يقول «لامكان لقانون وطني في الفضاء السيبري». وإعلان الاستقلال السيبري يقرر أن القانون ستجري إعادة كتابته، شأنه في هذا شأن الفضاء الاجتماعي الذي ستجري إعادة صياغته.

المهم في هذا هو أن مبرراته تقوم على مقولات مثل القول بأن بنية شبكات المعلومات بطبيعتها معادية لأسس التشريع التقليدية، أو أن الحلول التكنولوجية تحل محل الدولة في الرقابة على ما تنقله الإنترنت، إذ ستتيح للفرد أن يستبعد ما لا يرغب في استقباله من المعلومات بعيداً عن تدخل الدولة. وهذه حلول محايدة وحميدة بطبيعتها، توقف تدخل الدولة بمساوئه، لتحل محلها الرقابة التي تتم الآن عن طريق اتفاقات خاصة بمجتمع الفضاء السيبري الذي يختار الإنسان أن يعيش فيه والذي سيوفر له شبكة متماسكة من الحقوق والواجبات التعاقدية وآليات الالتزام بها وحل المنازعات حول تطبيقها. وفي المقابل، هناك من يرى أن هذا الفضاء السيبري يستبعد قضايا شائكة في الحقوق والواجبات تقع فوق مستوى المصلحة الذاتية لتعكس قِيَماً تقع في صميم قضايا العدالة وتماسك المجتمع. وهذه قضايا تتحاشى بيئة الفضاء السيبري المعقمة التعرض لها بداية. وهم يرون أن هذا السيناريو الموغل في التطرف والتهويل لا يمكن استبعاده لمجرد أنه محض افتراض لم يتحقق بعد، إذ أن تزايد التوجه نحو التحكم والتشريع الخاص، لا العام، يمثل امتدادات طبيعية نشاهد بداياتها في اتحاد الشبكات العالمية (World Wide Web Consortium) المكون من حوالى مئتي فرد، أغلبهم من شركات الحاسبات والاتصالات المستخدمة في شبكة الإنترنت. وهو بهذا نوع من هذه التنظيمات الخاصة التي تحكم الفضاء السيبري، وتحقيق جزئي لهذا العالم الجديد. وهم يشيرون أيضاً إلى ما ورد في ختام أعمال المؤتمر الوزاري المعنون «عالم لا حدود له: تحقيق إمكانية التجارة الإلكترونية العالمية» الذي نظمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من تأييد للسيطرة الذاتية على فضاء الإنترنت، ومباركة التوجه نحو ترك حماية خصوصية الفرد لمدونة سلوك طوعية (Voluntary Code of Conduct)، ونماذج للتعاقدات يسترشد بها، والتنويه بأن هناك تكنولوجيات تحقق هذا الهدف بما يناسب احتياجات المستخدمين وتفضيلاتهم. وهم يشيرون أيضاً، كمثال آخر، إلى سلطة تخصيص الأرقام الدولية (International Assigned Numbers Authority)، وهي المنظمة الأهلية التي تقوم بتحديد أنواع وأسماء المواقع على الشبكة دون وجود آلية جماهيرية لمراجعة أعمالها أو تقييمها.

يمكننا الآن أن نعيد النظر في صيحات التحذير شبه المتشنجة التي عبر عنها فوكوياما في كتابه والتي أشرت إليها في النموذج الثاني، وأن ننفذ إلى وراء ما شكا منه من ظواهر تحلل المجتمع وركائزه. إن وراء هذا الذي شكا منه يكمن ـ كما رأينا ـ الاقتناع بأن التكنولوجيا في المنظور السيبري كيان محايد له منطقه ومسيرة تطوره، والذي يتناسى أن البرمجيات وبروتوكولات البريد الإلكتروني والإنترنت من صنع الإنسان، تعكس بالضرورة قيمه التي تتبدل مع المواقف والزمن، ولا توفر أساساً لفهم الطبيعة البشرية والقيم السامية التي تحافظ على تماسك المجتمع. وهذه هي المهمة التي لا ترقى آليات السوق وقوانينه لتحقيقها.

التكنولوجيا في المنظور السيبري كيان محايد له منطقه ومسيرة تطوره.

ثانياً: حرمة خصوصيات الفرد ووحدة الوثائق: نحن نميز بين المعطيات الغُفل وبين المعلومات المستخلصة منها بفضل درايتنا وخبراتنا في استشفاف ما وراء الأولى. إلا أن القدرة على تحويل المعطيات إلى معلومات قد اكتسبت أبعاداً جديدة مع تطور تكنولوجيا المعلومات الذي أتى بزيادات فلكية، متواترة عاماً إثر عام، في عدد وحجم قواعد المعطيات (Data-bases)، صاحبتها قدرة مماثلة على التعامل مع هذه الحشود الضخمة من المعطيات لتحقيق أهداف معينة. لقد تجاوزت هذه الأبعاد بكثير مجرد زيادة قدرتنا على التعامل مع حشود المعطيات إلى إتاحة طرق جديدة لم تكن متاحة لنا من قبل لتحليل مضامين قواعد المعطيات هذه. لقد أصبحت المعطيات الآن منجماً تستخرج منه خامات نستخلص منها مواد نفيسة، اقتصادياً أو أمنياً أو لأغراض أخرى كثيرة.

لقد دفع هذا البعض إلى الإشارة إلى أن ذلك سينعكس - إن لم يكن هذا قد حدث بالفعل - على قدرة الفرد على حماية خصوصيات حياته بمثل ما اعتدنا، أو على الحفاظ على وحدة الوثائق وتماسكها اللذين داما حتى الآن، وبعد قرون كثيرة من تاريخ البشرية، دون أن تفقدهما. دعونا ننظر بشيء من التفصيل في هذين الأمرين:

أما **في شأن حرمة خصوصيات الأفراد**، فنحن نقوم في حياتنا اليومية بتقديم معلومات كثيرة ومن نوعيات مختلفة عن خصوصياتنا عندما نتقدم بطلبات أو «استمارات» وفاءً بطلب هيئات، عامة أو خاصة، نتعامل معها لأن لنا معها مصلحة، أو بناءً على تشريعات تفرض علينا تقديم هذه المعلومات. نحن نفعل هذا أيضاً بما نقوله في حديث هاتفي، أو ما نكشف عنه ونحن نتعامل مع البريد الإلكتروني، أو ونحن نتصفح شبكة الإنترنت، أو ونحن نستجيب بعفوية لزخم الإعلانات والخدمات المجانية المغرية التي تقدمها هيئات مختلفة لا نعلم الكثير عنها على الشبكة، بل حتى كلما جلسنا إلى حاسبنا الشخصي في المنزل أو العمل. لقد أصبحت هذه المعطيات اليوم سلعة ذات قيمة في السوق، تقوم هيئات وشركات بتجميعها وتحليلها لأغراضها الخاصة، أو تبيعها في السوق لمن يجد فيها فائدة، وذلك دون إذن منا أو دون علمنا. وتقف وراء هذا تكنولوجيا «التوصيف» (Profiling). وبالمناسبة أنا لست سعيداً بهذه الترجمة للمصطلح الإنكليزي ولا متمسكاً بها، ولعلكم ترشدوني إلى مصطلح أفضل.

ودون الخوض في منهجيات التوصيف الإلكترونية، نكتفي بالإشارة إلى أنه أسلوب لاستنباط خواص مميزة لفرد أو جمع من الناس بغرض البحث، بدرجات متفاوتة من الدقة، في قواعد المعطيات عمن تنطق عليهم هذه الخواص المميزة، بحيث يُكسب التحليل الفرد، أو الجماعة محل البحث قيمة تهمّ القائم بالتوصيف، مثل الصلاحية لعمل ما، أو الأهلية للتأمين على الحياة أو للإقراض، أو للتحفظ في شأن التعامل معه باعتباره خطراً محتملاً على هيئة أو على المجتمع ككل.

والتوصيف ليس جديداً في حد ذاته، إلا أن إجراء هذه العمليات كان شاقاً وغير دقيق، يحتاج إلى وقت طويل وكلفة مرتفعة. ومن ثم، كان يطبق على عدد قليل من الحالات، وباستخدام أساليب بسيطة نسبياً، وعلى أساس عدد محدود جداً من الخواص المميزة. أما اليوم، ومع توفر عدد هائل من قواعد المعطيات من ناحية، وتقنيات معقدة مثل التنقيب الإحصائي في قواعد المعطيات (Statistical Data Mining) وتحليل أشجار

اتخاذ القرار (Decision Tree Analysis) والذكاء الصنعي (Artificial Intelligence)، فيما يعرف اليوم باسم «التنقيب في المعطيات» (Data Mining) فقد اكتسب التوصيف، فيما يحذرنا منه البعض، سمات جديدة نوعياً.

ويطرح هذا الوضع الجديد قضية حرمة خصوصية الفرد بحدة، الأمر الذي دعا الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (American Civil Liberties Union (ACLU)) إلى تحذير المواطن الأمريكي وإحاطته علماً بما يحق، ولا يحق، للآخرين أن يطلبوه منه من معلومات في مواقف مختلفة في الحياة اليومية، وبمثل ما دعا هذا بعض الأفراد إلى إخفاء أسمائهم الحقيقية وصفاتهم أثناء التعامل في شبكة الإنترنت. ولا أظن أن هذا يعني أن عهد «الأخ الكبير» (Big Brother) الذي حذرنا منه جورج أورويل (George Orwell) في كتابه **عام ١٩٨٤** قد أصبح على الأبواب. فليست كل أهداف التوصيف واستخداماته غير حميدة أو شريرة، إلا أنه من الواضح أنه يجب ألا يكون من حق كل «من هبّ ودبّ» أن يمارس هذا الأسلوب الذي يسّرته تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وهم يشيرون إلى أن كثيرين من القائمين بجمع المعطيات لأغراضهم المشروعة يتجاهلون إمكانية استخدام غيرهم لها لأغراض أخرى لمجرد أنهم لم يقصدوها عندما جمعوا هذه المعطيات. وقد نربط بين هذا القلق والهواجس وبين ما أوردته في نهاية الحديث عن الفضاء السيبري عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تضم زهاء الثلاثين دولة صاحبة أقوى اقتصادات في العالم، في مؤتمرها عن تنشيط التجارة الإلكترونية، من مباركة التوجه نحو ترك حماية خصوصية الفرد لمدونة سلوك طوعية، ونماذج للتعاقدات يسترشد بها، وتكنولوجيات تحقق هذا الهدف، «**بما يناسب احتياجات المستخدمين وتفضيلاتهم**». ويكفينا هنا أن نشير إلى أن الكثيرين في أوروبا لا يرتاحون لهذا التوجه، والخلافات ما زالت قائمة بينها وبين الولايات المتحدة في هذا الشأن. ولقد سمعنا في مطلع هذا الشهر عن مشروع قانون دفع به الرئيس كلينتون إلى المجالس التشريعية لحماية خصوصية الفرد لا أظن إلا أنه سيكون مثار جدل حاد وطويل.

ـ أما إذا نظرنا في شأن **وحدة الوثائق**، فسنجد فيما توفره تكنولوجيا المعلومات الحديثة من أساليب للتعامل مع الوثائق نموذجاً آخر لما سبق أن أشرت إليه من أهمية التمييز بين القيمة الذاتية للأشياء والقيمة الناشئة عن العلاقات بينها. ويرى البعض أننا لم نتمعن بعد بالقدر الكافي في ما يعنيه تحول الوثائق من صورتها الورقية إلى صورتها الإلكترونية.

الصورة الورقية ثابتة لا تتغير مع مرور الزمن إلا بوسائل التزوير غير المشروعة. وتحليل مضمونها واستنباط العلاقات بين كلماتها أو أجزائها عمليات تجري خارجها، ولقد كانت فيما مضى شاقة، تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين. أما الصورة الإلكترونية للوثيقة فمن اليسير اليوم التصرف فيها بطرق أقل وضوحاً، إذ انه عندما يجري تشريحها إلكترونياً، كلمة كلمة، أو تخزينها مبوبة في ملفات تجمع بين أجزاء منها وأجزاء من غيرها، فإن الوثيقة نفسها، وإن بقيت متاحة بصورتها المتكاملة، تكون قد تغيرت تماماً بعد أن أصبح من اليسير أن تفقد تماسكها. لقد أصبح من اليسير جداً توضيح علاقات التواتر والسياق سواء في وثائق حديثة أو قديمة والربط بينها وبين

مثيلاتها في وثائق أخرى. ومن اليسير الآن تعديل وظيفة الوثائق واستخداماتها عندما تصبح المعلومات الواردة فيها غير ثابتة، بل متحركة ومتعددة الأبعاد، يمكن حذف أو تعديل مكان أجزاء منها أو إعادة تجميعها مع أجزاء من وثائق أخرى، الأمر الذي ينبهنا إليه ما نعرفه الآن عن التوصيف.

ربما كان سبب عدم اهتمامنا بهذه الاحتمالات حتى الآن هو أن التحام المعطيات المحملة بالمعلومات مع الاستخدامات التي طورت من أجلها أدوات التحليل أمر لم يتحقق إلا مؤخراً حين أوجد استخدام السوق (الصناعة وقطاع الخدمات) أو السلطات العسكرية أو الأمنية للمعطيات نمطاً يختلف تماماً عن نمط تعامل العلماء والتربويين أو حتى رجال الدين في جمع الوثائق ونشر المعلومات فيما مضى. فبمثل ما نزلت مطبعة غوتنبرغ بالمعلومات من علياء قصور الأثرياء وأديرة ومعاهد المؤسسة الدينية إلى عامة الشعب، وحافظت على المعرفة، عبر الزمن والمسافات، على شكل وثائق ثابتة، فإن الاحتياجات الجديدة لمعالجة المعطيات في عالم الأعمال والحكومات والجيوش قد تطلبت تطوير أساليب جديدة لاستخدام الوثائق من أجل تحليل النصوص واستخلاص أنماط العلاقات لبناء قواعد معلومات تجارية أو أمنية أو عسكرية. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن قيمة أية قاعدة معطيات للنصوص ليست الآن في يسر الوصول إليها بقدر ما أصبحت الآن في يسر تحليل مضامينها.

وقد أشير هنا، على سبيل المثال، إلى تخزين المئات والآلاف من النصوص المعاصرة وتحليل استخدامات كلمة ما فيها. لقد أصبح هذا اليوم الوسيلة الحديثة المعتمدة في إعداد معاجم تشرح معاني الكلمات كما تستخدم فعلاً، وليس كما نشاهد في معاجمنا التي أصبحت متاحف أثرية للكلمات قلما تتعرض للاستخدامات الراهنة أو تضيف كلمات جديدة إلى رصيدها. إن آلاف الصفحات من الكتب والدوريات والصحف السيارة لم تخزن في قواعد المعطيات لأننا نرغب في الحفاظ عليها، ولكن لتفتيتها إلى كلمات واسترجاع أي منها في سياق من عدد محدود من الكلمات السابقة لها واللاحقة بها من أجل التعرف على المعاني التي تستخدم بها فعلاً وتوترات كل واحد من هذه المعاني، حتى يعكس المعجم الاستخدامات الفعلية للكلمات.

هل تصبح هذه التكنولوجيات أداة تشكيل الرأي العام عن طريق تنوع الرسالة الإعلامية وصياغتها بدقة لتحقق هدفها في كل فئة من الناس؟

وعلينا الآن أن نعيد النظر في اعتبار قواعد المعطيات مجرد وثائق ثابتة لا تتبدل مع مرور الزمن، وأن ننظر مرة أخرى في مقولات مجلة **نيوزويك** التي أشرت إليها في النموذج الثالث في مطلع حديثي. لقد اهتمت فقط في الحديث عن تأثير تكنولوجيا المعلومات في المجتمع بقدرة الإنترنت على البقاء في السوق، وتوقفت عن النظر بعمق فيما إذا كانت ستؤدي إلى تغير نمط الحياة، كما فعلت مطبعة غوتنبرغ التي تشير المقالة إليها. إنها لم تنبهنا إلى أبعاد اجتماعية أخرى أو تحاول الإجابة عن تساؤلات مثل: هل ستصبح هذه التكنولوجيات الجديدة في معالجة النصوص الأداة التي تحقق أغراض قوى

القهر والسيطرة واقتحام خصوصيات الناس، بحدة وعمق غير مألوفين حتى الآن؟ أم ستكون وسيلة لحماية المجتمع من شر قوى الإجرام والتخريب، الداخلية والخارجية؟ أو للتعرف بدقة أكبر على مضامين ما يجري في العالم من حولنا؟ أم أداة تشكيل الرأي العام عن طريق تنوع الرسالة الإعلامية وصياغتها بدقة لتحقق هدفها في كل فئة من الناس؟ أم وسيلة تتيح للفرد فرص الحصول على ما يريد في السوق الإلكترونية عندما تتشكل السلع والخدمات وتتنوع لتناسبه هو بالذات، عندما ينهار مفهوم الإنتاج الكبير ويصبح حجم الإنتاج الاقتصادي هو الوحدة الواحدة التي تناسب عميلاً بالذات، أو على الأقل مجموعة محددة من العملاء؟ هذه كلها أسئلة ما زالت تبحث عن جواب.

خاتمة

والآن دعوني أوجز ما سعيت إلى عرضه عليكم اليوم. طرحت بداية ثلاثة نماذج لطوفان الأفكار والتنبؤات حول ما ستأتي به تكنولوجيا المعلومات من خير وفير أو شر مستطير، ثم انتقلت إلى الحديث عما يدور من أفكار جادة تستحق التأمل حول مفاهيم جديدة انتقيت منها اثنين، على سبيل المثال لا الحصر، هما الفضاء السيبري والتوصيف، ظهرا مع انتشار تكنولوجيا المعلومات وتطورها السريع، ثم أعدت النظر في النماذج الثلاثة التي بدأت بها على هدى من إعمال الفكر في هذين المثالين من المفاهيم.

لقد كان هدفي من هذا، كما قلت قبلاً، هو الدعوة إلى أمرين: **أولهما** تحاشي النقل لما يتردد في الخارج من مقولات وأفكار وتسميات دون نقد وتمحيص، **وثانيهما** هو التنبيه إلى ضآلة، إذا لم يكن انعدام، جهد عربي أصيل يكون بمثابة المصفاة التي تمر من خلالها مقولات الآخرين وأفكارهم لتخرج أكثر صفاءً وعمقاً في الفهم وارتباطاً بواقعنا وحضارتنا وتطلعاتنا، جهدٍ منبعه فكر أصيل، مبدع، غير ناقل ولا مردد لأطروحات الآخرين، نصل به إلى قناعاتنا الخاصة في شأن تحديد رؤيتنا نحن.

وكما قلت في مطلع حديثي، إنني كلما أمعنت النظر في ما يجري زادت حيرتي في شأن الإجابة عن سؤال ما زلت أقف أمامه حائراً. هل بلغت التراكمات الكمية التي تنهال علينا في كل مجال، من منظور ديالكتيكي، حد التغير الكيفي لتصل إلى تغير نوعي؟ وما هي حقيقة هذا التغير وأبعاده؟ وإذا كنا لم ندرك بعد هذه القطيعة مع الماضي إلى حاضر جديد، فمتى نتوقع حدوث ذلك؟ أم أننا نرى أن الأمر أبسط من هذا كله وأننا أمام ظواهر اعتدناها ولا جديد فيها؟

ويبقى بعد هذا، وقبله كما ألفنا، سؤال جوهري آخر كثيراً ما ينبهنا محمد جابر الأنصاري إليه، ألا وهو: «إلى أي حد سيبلغ تغلغل هذا التغير، بكمه وكيفه، في العمق السوسيولوجي»؟ والذي أبدى حتى الآن مناعة وقدرة لافتة للنظر على إبقاء هذا كله على مستوى السطح وبقاء القاع على حاله.

أشكركم على تجشمكم عناء الحضور وعلى حسن استماعكم، ولعلكم واجدون فيما عرضت عليكم ما يعوضكم من شيء منه □

المعلوماتية وإدارة المعرفة: رؤيا استراتيجية عربية

سعد غالب ياسين

أستاذ نظم المعلومات الإدارية المساعد، جامعة الزيتونة الأردنية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث منهج التحليل الوصفي لدراسة الظاهرة وتفكيك عناصرها، وبالتالي تركيب المعطيات التكوينية الجديدة لبناء نموذج مقترح لإدارة المعرفة، نموذج يمكن أن يمثل منظوراً مستقبلياً للإدارة العربية.

أولاً: تحليل مفهوم المعلوماتية

١ ـ تعريف المعلوماتية (Informatics)

يدور مصطلح «المعلوماتية» في فضاء واسع من الحقول والتخصصات المتنوعة، ويرتبط بأبعاد وعلاقات ومداخل متباينة، منها ما هو واضح ومرئي وملموس، ومنها ما هو مؤثر وحيوي وغير مرئي في الوقت نفسه.

وهذا ما يجعل مفهوم المعلوماتية غير واضح تماماً وغير محدد بالإطلاق لأسباب تتعلق باتساع نطاق تطبيق واستخدام المعلوماتية من جهة، وللتفنن اللغوي في إطلاق مصطلحات مترادفة للمعلوماتية أيضاً.

إن النظرة التحليلية للمصطلح تولّد للوهلة الأولى انطباعاً سريعاً مفاده أن المعلوماتية تعني «المعلومات» أو «الحوسبة» (Information & Computing) قبل كل شيء. ولا أحد يستطيع أن ينكر أو حتى يتجاهل أن المعلوماتية هي قبل كل شيء حوسبة الكترونية للمعلومات، أو خلق آلي لها، إن لم نقل ان المعلوماتية هي إنتاج لقيمة مضافة عن طريق حوسبة البيانات في حالات، والمعلومات في حالات أخرى.

غير أن المعلوماتية ـ كما سوف نرى ـ ترتبط بمجالات تقنية وأنشطة تطبيقية

مختلفة وعامة، وبالتالي هي في الواقع أوسع من كونها حوسبة للمعلومات، أو بتعبير آخر استخدام الحاسوب لإنتاج المعلومات فقط.

ويمكن القول ان «المعلوماتية» في نقطة تطورها الراهنة واللانهائية هي ذلك الإطار الذي يجبّ تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الحاسوب، ونظم المعلومات، وشبكات الاتصال، وتطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الإنساني المنظم وفي مقدمتها إدارة الأعمال.

ويرتبط بحقل المعلومات تخصصات وحقول مهمة مثل الرياضيات، بحوث العمليات، والتنظيم والإدارة، والاقتصاد، واللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع... الخ. وبطبيعة الحال تتباين مساهمة كل حقل من هذه الحقول تبعاً لتطور التخصص نفسه، ودرجة تلاقيه وتكامله مع المعلوماتية.

ويوضح الشكل رقم (١) الحقول العلمية المتخصصة التي ساهمت في ظهور أو تطوير «المعلوماتية»، كما تعتبر هذه الحقول أيضاً مداخل منهجية لدراسة «المعلوماتية» في أبعادها وميادينها المتنوعة، مع ملاحظة أن مصطلح ومفهوم المعلوماتية هو في عملية صياغة مستمرة مرتبطة بالتطور الموضوعي للعلم التطبيقي في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تفتح كل يوم مغاليق سابقة وتستكشف ميادين جديدة.

فإذا كانت المعلوماتية قد ارتبطت في الماضي بثورة الحاسوب والالكترونيات مع بدايات انبثاق العالم الرقمي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فإن المعلوماتية تتجدد اليوم بالنظم التي تستند إلى تقانة المعرفة مثل الشبكات العصبية، والمنطق المبهم، ونظم الذكاء الصناعي.

الشكل رقم (١)
أبعاد المعلوماتية

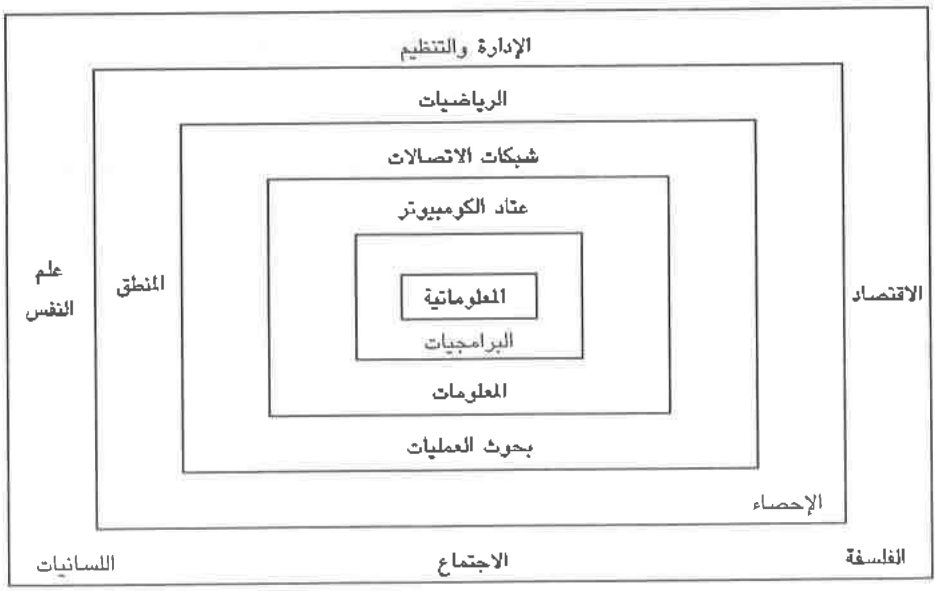

إن جوهر «المعلوماتية» هو تقنيات المعلومات من عتاد وشبكات الكومبيوتر وبرامجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات اتصال بيانات، بالإضافة إلى العنصر الأهم في هذه المنظومة المتكاملة والذي يعتبر المعادل الموضوعي لموارد النظام المادية وهو الإنسان صانع المعرفة من حيث صيرورتها وتشكلها وأساليب استخدامها، أي بمعنى أن المعلوماتية هي عبارة عن منظومة من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- العتاد (Hardware).
- البرامجيات (Software).
- الموارد المعرفية (Knowledgeware).

وهذا ما شجع الباحث على أن يختزل المعلوماتية بالمصطلح (3 Wares) مقاربةً بمصطلح المزيج التسويقي (4Ps).

تأسيساً على ما تقدم نستطيع القول إن المعلوماتية هي المضلة التي تَجُبُّ حقل المعرفة في منظومتين فرعيتين متكاملتين هما:

- منظومة إدارة المعرفة (Knowledge Management).
- منظومة تكنولوجيا المعرفة (Knowledge Technology) وما يرتبط بها من نظم تستند إلى المعرفة (Knowledge-Based Systems).

إلى جانب النظم التي تستند إلى المعرفة أو نظم قواعد المعرفة تضم المعلوماتية كل من تكنولوجيا المعلومات (Information Technology)، ونظم المعلومات (Information Systems)، مع ضرورة التمييز بين تكنولوجيا المعلومات التي تمثل كل العتاد والبرامجيات المستخدمة في نظم المعلومات، ونظم المعلومات باعتبارها نظم أعمال من نوع خاص تستخدم تكنولوجيا المعلومات للحصول على البيانات وللقيام بأنشطة النقل والتخزين والاسترجاع والمعالجة وتجهيز المعلومات وذلك من أجل دعم نظم أخرى للأعمال[١].

٢ ـ النظم المعلوماتية الداعمة لإدارة المعرفة

بالإضافة إلى البعد التقني لإدارة المعرفة المتمثل بحقل الذكاء الصناعي (النظم الخبيرة، الشبكات العصبية... الخ) إلا أن لهذه الإدارة قاعدة تقنية تمثل البنية التحتية لانطلاق نشاط إدارة المعرفة.

ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى أهم النظم المعلوماتية التي تدعم إدارة المعرفة:

أ ـ نظم المعلومات الاستراتيجية (SIS)

وهي نظم معلومات محسوبة تعمل على تلبية احتياجات الإدارة الاستراتيجية من

---

(١) Steve Alter, *Information Systems: A Management Perspective*, 3rd ed. (Reading, MA: Addison Wesley, 1999), p. 42.

المعلومات الضرورية لأغراض اتخاذ القرارات غير الهيكلية.

تعمل نظم مساندة القرارات الجماعية على دعم وإسناد عمليات اتخاذ القرارات بالمشاركة وبحضور العقل الجمعي لصانعي القرارات.

تحتوي نظم المعلومات الاستراتيجية (وتدعى التنفيذية (EIS) أيضاً) في الوقت الحاضر على أدوات التحليل والنمذجة (Modeling & Analysis) وتستخدم حزم برامجية جاهزة (Software Packages) لإنتاج الأشكال البيانية والتي تحلل وتوجز نتائج الإنجازات الحالية والمتوقعة للأنشطة.

وتعتبر هذه النظم بمثابة منظومات مساندة ودعم شامل للإدارة العليا بما تقدمه من دعم متعدد الوسائط (Multimedia Support) ومتنوع الأشكال.

ويجري تطوير نظم معلومات استراتيجية ذات قدرة على تقديم دعم آلي وذكي للإدارة العليا، وقد بدأ بالظهور الكثير من تطبيقات النظم الخبيرة والذكاء الصناعي مندمجة في نظم المعلومات الاستراتيجية (التنفيذية)[٢].

ب ـ نظم مساندة القرارات (DSS) ونظم مساندة القرارات الجماعية (GDSS)

نظم مساندة القرارات (DSS) هي نظم معلومات حاسوبية تفاعلية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات غير الهيكلية وشبه الهيكلية وذلك من خلال استخدام النماذج (Models)، وقاعدة البيانات (Database)، وواجهة صديقة للمستفيد (User-Interface).

وتتميز نظم «DSS» بدعمها المباشر للإدارة العليا والوسطى وبسهولة الاستخدام والمرونة، وبكونها نظماً تستند إلى قواعد البيانات وقواعد النماذج (Model Bases) وتعمل هذه النظم على نشر وتوزيع قدراتها في معالجة وتحليل البيانات ونمذجة المشكلات واقتراح الحلول بدلاً من تقديم المعلومات التي تحتاج إليها الإدارة كما تفعل نظم المعلومات الإدارية (MIS) ونظم المعلومات الاستراتيجية (SIS).

نظم مساندة القرارات الجماعية (GDSS) هي أيضاً منظومات معلومات حاسوبية وتفاعلية لتسهيل عملية تقديم حلول للمشكلات غير الهيكلية وشبه الهيكلية لكن مع التركيز على تقديم الدعم لفريق صنع القرار. بتعبير آخر تعمل نظم مساندة القرارات الجماعية على دعم وإسناد عمليات اتخاذ القرارات بالمشاركة وبحضور العقل الجمعي لصانعي القرارات.

تتكون نظم «GDSS» من قاعدة بيانات ذات بنية علائقية وموزعة، وقاعدة نماذج، ونظم إدارة قواعد البيانات وقواعد النماذج وحزم من البرامج المرزومة وواجهة ربط تفاعلية للمستفيدين. كما يتطلب تصميم هذه النظم وجود بنية متكاملة من عتاد الحواسيب «PCS» أو «Desktop PCS»، مع وجود شاشة للعرض الالكتروني

---

(٢) Efraim Turban, *Decision Support and Expert Systems: Management Support Systems*, 4th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1995), p. 433.

(Electronic Display) وتجهيزات مرئية (Audiovisual) ومع وجود برامجيات تتضمن حزم تطبيقات وبرامج استبيانات الكترونية (Electronic Questionnaires) للمساعدة في التخطيط المسبق لاجتماع صناع القرار إلى جانب أدوات العصف الذهني الالكترونية ووجود قواميس بيانات للمجموعة (Group Data Dictionaries) ذات الأهمية القصوى ليس فقط من أجل توحيد المصطلحات، وإنما من أجل المساعدة في توثيق عملية صنع القرار.

ج ـ نظم المعلومات الإدارية (MIS)

تعتبر نظم المعلومات الإدارية (MIS) الإطار التكويني الشامل الذي يضم كل أنواع نظم المعلومات المحوسبة في منظمات الأعمال الحديثة، فكل أنواع هذه النظم (DSS, EIS, TPS, GDSS وغيرها) هي بصورة أو بأخرى نظم معلومات إدارية.

نظم المعلومات الإدارية هي بنية متكاملة من عتاد الكومبيوتر، والبرامجيات، والإجراءات، وقواعد البيانات، ونظم إدارة قواعد البيانات والأفراد؛ بنية تعمل على إنتاج معلومات ذات قيمة مضافة في الوقت الحقيقي لتلبية احتياجات الإدارة وبهدف تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

ويمكن اعتبار نظم المعلومات الإدارية (MIS) اتحاداً فدرالياً لنظم وظيفية فرعية للمعلومات تعمل في إطار من التنسيق المشترك والبنية المتكاملة من أجل تلبية احتياجات الإدارة العليا والوسطى من المعلومات، ولدعم عملياتها وأنشطتها المختلفة، وبصورة خاصة عمليات اتخاذ القرارات غير الهيكلية وشبه الهيكلية.

باختصار، مثلما تعتبر نظم معالجة الأحداث ونظم أتمتة المكاتب بمثابة القاعدة الأساسية لبناء وتطوير نظم المعلومات الإدارية، يرى الباحث أن نظم المعلومات الاستراتيجية (التنفيذية) ونظم مساندة القرارات ونظم المعلومات الإدارية هي النظم التي لا غنى عنها للانتقال بتكنولوجيا المعلومات من مستوى المعلومات إلى مستوى استثمار المعرفة والذكاء الصناعي والإنساني معاً وتحقيق تراكم في الذاكرة التنظيمية للمنظمة، تراكم نوعي بالمعرفة الشاملة والمدببة في كل أنواعها ومجالات تطبيقها.

ثانياً: تحليل العلاقة بين المعلوماتية وإدارة المعرفة

١ ـ مفهوم إدارة المعرفة

إن المدخل المنهجي المناسب لتحليل مفهوم إدارة المعرفة هو في التمييز أولاً ما بين المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي ترتبط بكل من المعلوماتية وحقل إدارة المعرفة.

المصطلحات الأساسية ذات العلاقة هي: البيانات (Data)، والمعلومات (Information)، والمعرفة (Knowledge). ويوجد من الباحثين مَن يتوسع في تحليل هذه المصطلحات ليضيف إليها القرارات (Decisions)، والذكاء (Intelligences).

على أية حال نجد من الضروري تأسيس المفاهيم الدقيقة للمصطلحات الثلاثة الأولى التي ذكرناها على الأقل.

البيانات (Data) هي المعطيات البكر، والأرقام، والأصوات، والصور المرتبطة بالعالم الواقعي كما هو، أو كما يعتمل فيه من أحداث وأفعال وتغييرات.

إنها المادة الخام التي تجمع بناءً على ما يحصل من أفعال وأحداث بطريقة تسجيلية بحتة، وبالتالي تعتبر الحاضنة الأساسية لمعطيات أرقى تنبثق عنها نتيجة المعالجة بكل ألوانها وأشكالها.

هذه المعطيات المشتقة والناتجة من أنشطة معالجة البيانات هي المعلومات (Information)، فالمعلومات إذن هي نتاج معالجة البيانات يدوياً أو حاسوبياً أو بالحالتين معاً، وان أهم ما يحصل في عملية معالجة البيانات الآنفة الذكر هو في خلق قيمة للمعطيات الجديدة (المعلومات) التي يجب أن يكون لها سياق محدد وانتظام داخلي ومستوى عالٍ من الدقة والموثوقية.

المعرفة هي مزيج من المفاهيم، والأفكار، والقواعد، والإجراءات التي تهدي الأفعال والقرارات، ويوضح الشكل رقم (٢) عملية تراكم المعرفة باستخدام المحتوى والمضمون المعرفي نفسه.

الشكل رقم (٢)
تراكم المعرفة

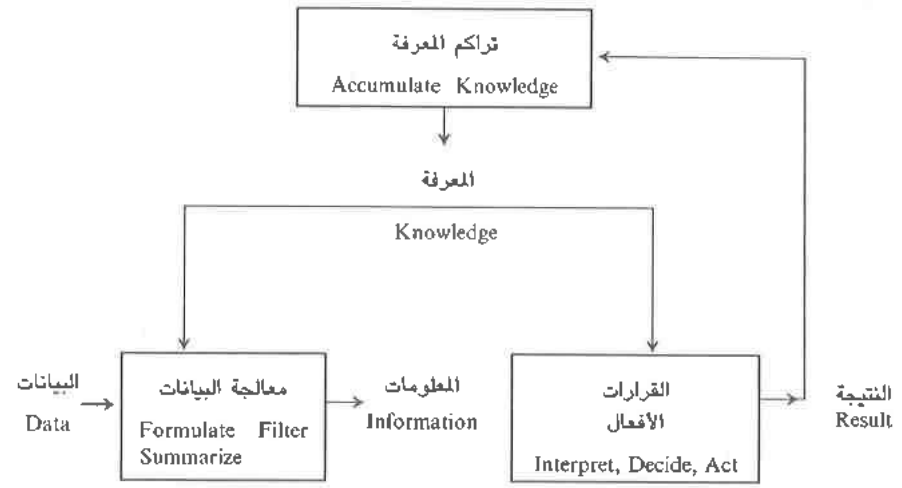

المصـــــــــــدر: Steve Alter, *Information Systems: A Management Perspective*, 3rd ed. (Reading, MA: Addison Wesley, 1999), p. 49.

يلاحظ في هذا الشكل أن الأفراد يبادرون بالعمل واتخاذ المواقف بناءً على معلوماتهم عن الموقف أو الحالة الراهنة، بالإضافة إلى معرفتهم المتراكمة حول استخدام المعلومات.

نتائج العمل أو الفعل المتخذ يعود بالفائدة من خلال التغذية على عملية تراكم المعرفة التي تساعد هي الأخرى في جعل الأفراد أكثر قدرة على عملية معالجة البيانات

وتحويلها إلى معلومات وبالتالي إعطاء قدرة أكبر على استخدام هذه المعلومات في المستقبل[٣].

إدارة المعرفة (Knowledge Management) تعني العمل من أجل تعظيم كفاءة استخدام رأس المال الفكري في نشاط الأعمال[٤]، وهي تتطلب تشبيكاً وربطاً لأفضل الأدمغة عند الأفراد عن طريق المشاركة الجماعية والتفكير الجمعي.

وترتبط إدارة المعرفة بوظيفة تخطيط وتنظيم وتوجيه واستثمار المعرفة المتاحة والمنبثقة، وذلك بهدف تعظيم القيمة المضافة لمنتجات وخدمات المنظمة، والعمل على اكتساب الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

إن تطبيق المعرفة بنجاح في أية منظمة للأعمال هو عامل جوهري لنجاحها حاضراً، وضمان استمرار نجاحها وربما تفوقها في المستقبل القريب والبعيد.

إن جوهر عملية إدارة المعرفة هو إدارة رأس المال الفكري (الأصول الفكرية) في منظمات الأعمال الحديثة.

إن بيوت الخبرة العالمية مثل «Andersen Consulting وMckinsey» تعمل اليوم على إعادة النظر في مداخل وأساليب تنظيم عمليات إدارة المعرفة، كما تقوم شركات مثل «Dow Chemicals, Hewlett-Packard, Swedish Insurance GE» وغيرها بإعادة التفكير في أساليب عملهم وتطبيقاتهم للأنشطة الخاصة باستثمار موجوداتهم المعرفية بطرق أكثر هدفية وأعظم فائدة[٥].

إن جوهر عملية إدارة المعرفة هو إدارة رأس المال الفكري (الأصول الفكرية) في منظمات الأعمال الحديثة.

يتكون رأس المال الفكري ضمن مفهوم إدارة المعرفة من الفئات التالية[٦]:

أ ـ **رأس المال الإنساني (أو القدرات الجوهرية)**: ويتضمن الخبرات المتراكمة والتجربة والمهارات والقدرات.

ب ـ **رأس المال الداخلي أو الهيكلي**: ويتضمن الاسم التجاري، والعلامة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، والمعرفة المخزونة في قواعد المعرفة، وقدرات نظم المعلومات.

ج ـ **رأس المال الخارجي أو رأس مال السوق**: وتتضمن هذه الفئة كل من الربحية، وولاء المستهلك، وقوة الترخيص، والامتياز... الخ.

باختصار، تتولى إدارة المعرفة كل عمليات إدارة الموارد والأصول الفكرية والمعرفية في المنظمة، وبصورة خاصة رأس المال الإنساني الذي يعتبر مصدراً ثرّاً للأفكار والإبداع

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jeremy Hope and Tony Hope, *Competing in the Third Wave: The Ten Key Management Issues of the Information Age* (Boston, MA: Harvard Business School Press, 1997), p. 67.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

على رغم ارتباطه المباشر والسببي بكل من رأس المال الهيكلي ورأس المال الخارجي.

من ناحية أخرى، تضم إدارة المعرفة كلاً من مدراء المعرفة والعاملين في ميدان المعرفة. فيما يخص مدراء المعرفة يقوم هؤلاء المدراء بتوجيه العاملين إلى اكتساب، وخلق، وتحزيم، وتطبيق المعرفة في داخل المنظمة، أو في مشروعاتها الخاصة والمشتركة وبصورة خاصة المشروعات الاستراتيجية والدولية.

إن وظيفة مدراء المعرفة هي إدارة فريق العمل المعرفي في المنظمة من جهة، والإشراف على توجيه وتخطيط الموارد الفكرية والمعرفية وما يتصل بها من أنشطة داخل وخارج المنظمة من جهةٍ أخرى.

العاملون في ميدان المعرفة (فريق العمل المعرفي) هم كل الأفراد من أصحاب الاختصاص والمعرفة والمهارة التقنية في حقل المعلومات والمعرفة من مدراء المشروعات، ومحللي النظم، والمبرمجين، ومدراء قواعد البيانات، ومدراء شبكات الاتصال، والمهندسين والخبراء، وأصحاب الطاقات الفكرية والتنظيمية والإبداعية من الخبراء والممارسين ومحترفي العمل الوظيفي في مختلف أنشطة الأعمال.

٢ ـ وظائف إدارة المعرفة

تتولى إدارة المعرفة كأي إدارة وظيفية أخرى في منظمات الأعمال الحديثة الإشراف على تنفيذ عدد من الوظائف المهمة وهي:

أ ـ الإدارة الاستراتيجية للمعرفة

الإدارة الاستراتيجية للمعرفة تتضمن كل أنشطة المنظمة لصياغة وتطبيق استراتيجية معرفية تهدف إلى تنظيم واستثمار الموارد الفكرية والتنظيمية والإبداعية والتقنية من مصادرها في داخل المنظمة أو من البيئة الخارجية.

ب ـ تنظيم المعرفة

وهي وظيفة تحديد المصادر المعرفية وتصنيفها وترتيب الأنشطة اللازمة لجمع وترميز وخزن المعرفة، وتنسيق عمليات تدفقها عبر قنوات محددة.

ج ـ بناء نظم المعرفة

أي بمعنى الإشراف على تخطيط وتصميم وتشغيل النظم المحوسبة التي تستند إلى قواعد المعرفة (Knowledge-bases) ودعم الجهود الأخرى لاستكمال البنية التحتية لهذه النظم والتي تتكون عادةً من نظم المعلومات التنفيذية، ونظم مساندة القرارات (DSS)، ونظم مساندة القرارات الجماعية (GDSS)، ونظم المعلومات الإدارية (MIS).

د ـ تنمية وتطوير العقل الجمعي

تتم عملية تطوير وتنمية العقل الجمعي من خلال استثمار الموارد البشرية الموجودة في المنظمة وإعادة تعليمها وتدريبها بصفة مستمرة من جهة، واستقطاب أفضل العقول والخبرات التي تعمل في النشاط نفسه وبغض النظر عن الجنسية، والقومية، والعرق.

هـ ـ إدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية

تهدف وظيفة إدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية (Digitized Multimedia Information) إلى تحقيق أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات في تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة سواء من خلال تقليل نسبة كلفة المعلومات من هيكل التكاليف الكلية، أو من خلال ارتباط المعلومات بكل أنشطة تكوين القيمة لمنظمات الأعمال، وبخاصة إذا علمنا أن سلسلة القيمة لا تعبّر فقط عن التدفق الخيطي للأنشطة المادية، وإنما تتضمن المعلومات التي تتدفق داخل المنظمة، وبين المنظمة والمجهزين والموزعين والعملاء، بالإضافة إلى أن المعلومات نفسها هي التي تحدد قوة المساومة النسبية للاعبين العاملين في كل أنشطة الأعمال[٧].

و ـ إدارة التعاضد

إدارة المعرفة هي وجه آخر لمفهوم التعاضد (Synergy) الذي يعني القدرة على تحقيق أكبر مستوى من المشاركة بالموارد والقدرات الذاتية، أو يعني القدرة على العمل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.

مصطلح التعاضد (Synergy) مأخوذ من الكلمة اليونانية «Synergos» بمعنى قدرة الوحدات او الشركات على العمل كفريق متكامل لتحقيق قيمة أكبر مما لو قامت كل شركة أو وحدة بتنفيذ العمل وحدها فقط.

كما يعني التعاضد تشكيل الأبعاد التالية[٨]:

(١) المعرفة بالتقانة

أي الاشتراك بالمعرفة (Shared Know-How) والمهارات لتحسين النتائج من خلال شحذ الأفكار وتطبيقها في أنشطة الأعمال.

(٢) المشاركة بالموارد المنظورة

المشاركة بالموارد عن التفاعل وحشد الموارد لتحقيق أكبر قيمة مضافة للمشروع وليس مجرد الجمع الحسابي للموارد المادية والتقنية للشركاء.

(٣) تنسيق استراتيجيات الأعمال

يهدف تنسيق استراتيجيات الأعمال إلى تحديد المسارات العامة وبرمجة الأنشطة المطلوب إنجازها.

وينتج من إدارة التعاضد تكوين قيمة نوعية مضافة من خلال ربط قيمة معرف

---

(٧) Philip B. Evans and Thomas S. Warster, «Strategy and the New Economics of Information,» *Harvard Business Review* (September-October 1997), pp. 72-73.

(٨) Michael Goold and Andrew Campbell, «Desperately Seeking Synergy,» *Harvard Business Review* (September-October 1998).

التقانة بمختلف الوحدات الاستراتيجية، وتشكيل مشروعات مشتركة على هذا الأساس من خلال الاستفادة القصوى من قيمة هذه المعرفة للوصول إلى هدف تحقيق التكامل البنيوي (العمودي والأفقي) للمنظمة، وبالذات في امتداداتها الأمامية والخلفية، وفي عملياتها الرئيسية وأنشطتها الرئيسية والمساندة.

ز ـ إنتاج المعرفة

تتولى إدارة المعرفة عمليات إنتاج المعرفة لدعم الأنشطة الأساسية للمنظمة، أو إنتاج المعرفة وبيع سلع المعلومات والمعرفة باعتبارها النشاط الأساسي للمنظمة.

وتستطيع المنظمة تحقيق قيمة مضافة كبيرة، وبخاصة أن التكاليف المتغيرة لإنتاج المعرفة لها خصائص فريدة وهي أن تكلفة الوحدة المنتجة لنسخة إضافية من منتج المعلومات أو المعرفة لا تزيد حتى ولو طبعت كميات كبيرة منها.

وبسبب هيكل تكلفة المعلومات والمعرفة فإن هذه السلع تقدم اقتصادات سريعة الحجم، أي بمعنى أنه كلما أنتجت المنظمة كميات أكبر كان متوسط التكلفة أقل للإنتاج، ولهذا السبب فإن شركة مايكروسوفت (Microsoft) عندما سيطرت على برامجيات صناعة الحاسوب الشخصي ونظم تشغيله استمتعت بربح يصل إلى ٩٢ بالمئة[٩].

٣ ـ مداخل إدارة المعرفة

يوجد مدخلان لتحليل ودراسة إدارة المعرفة ولتعيين وظائفها وأدوار مدرائها. المدخل الأول يسمى المدرسة المعلوماتية (Informational School)، والمدخل الثاني يسمى المدرسة السلوكية (Behavioural School).

المدرسة المعلوماتية تعود بجذورها إلى نظم المعلومات المحوسبة ذات التقنية العالية بعتادها وبرامجياتها، وبوجه خاص تطبيقات حقل الذكاء الصناعي مثل النظم الخبيرة (Expert Systems)، والشبكات العصبية (Neural Networks)، وتقنيات المنطق الغامض (Fuzzy Logic).

وتعتبر المدرسة المعلوماتية أن النظم التي تستند إلى قواعد المعرفة والشبكات الذكية التي تعمل على أساس المعالجة المتوازية والمنطق الغامض هي التي تملك الأجوبة النهائية عن أسئلة الإدارة بما في ذلك أنشطة ووظائف إدارة المعرفة في المنظمات الحديثة.

من النظم المعلوماتية المرتبطة بإدارة المعرفة نذكر ما يلي:

أ ـ النظم الخبيرة (Expert Systems)

تستند النظم الخبيرة إلى تقنية تمثيل وخزن المعرفة والخبرة الإنسانية المتراكمة في حقل علمي أو تطبيقي محدد، ويتم تمثيل المعرفة عن طريق مهندس المعرفة

---

(٩) Carl Shapiro and Hal R. Varian, «Versioning the Smart Way to Sell Information,» *Harvard Business Review* (November - December 1998), p. 188.

(Knowledge Engineer) الذي يقوم بنمذجة المعرفة المكتسبة من خبراء المجال وكتابتها ببرنامج كومبيوتر أو بخوارزمية يستطيع من خلالها الكومبيوتر تنفيذها وتلبية حاجات المستعمل غير الخبير لاحقاً.

يتكون هيكل النظم الخبيرة من قاعدة المعرفة (Knowledge - base)، والذاكرة العاملة (Working Memory)، وآلة الاستدلال (Interface Engine)، ومهندس المعرفة (Knowledge Engineer)، وخبير المجال (Domain Expert)، والمستفيد النهائي (End-User)[١٠].

وتعالج النظم الخبيرة عدة أنواع من المعرفة نذكر منها: المعرفة الإجرائية (Procedural Knowledge)، والمعرفة الإعلانية (Declarative Knowledge)، والمعرفة حول أنواع أخرى من المعرفة وكيفية استخدامها (Meta Knowledge)، وتستخدم النظم الخبيرة بمختلف التطبيقات وتعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدمها إدارة المعرفة لاكتساب وتمثيل وخزن المعرفة.

ب ـ الشبكات العصبية (Neural Networks)

تعتبر الشبكات العصبية من التطبيقات المهمة لحقل الذكاء الصناعي التي تعتمد أسلوب المعالجة المتوازية ومحاكاة عمل الدماغ وتحديداً عمل الخلايا العصبية من حيث بنيتها ومعالجتها[١١].

بمعنى آخر تعمل الشبكات العصبية وفق المنطق الغامض (غير الخوارزمي) الذي يطرح الحقائق بمنطقها النسبي وليس المطلق.

ويمتاز أسلوب الشبكات العصبية بالقدرة على النمذجة الإحصائية واكتشاف العلاقات النمطية، وبالتالي يمكن بواسطة الشبكات المحوسبة من اختيار الأساليب الإحصائية الدقيقة، كما تمتاز الشبكات العصبية المحوسبة من النظم الخبيرة بقدرتها على التعلم من خلال خلق قواعدها الخاصة وفق منهجية محددة وتعزيز هذا المنهج عبر التدريب[١٢]، بالإضافة إلى المرونة العالية التي تتمتع بها، وبقدرتها على تقديم حلول مناسبة بالرغم من وجود قيود على محيط عملها[١٣].

النظم الأخرى المهمة في حقل الذكاء الصناعي هي تقنيات إدراك النصوص (Case-

---

(١٠) John Durkin, *Expert Systems: Design and Development* (New York: Macmillan; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1994), p. 7.

(١١) Kenneth C. Laudon and Jane Price Laudon, *Management Information Systems: Organization and Technology*, 4th ed. (Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall, 1996), pp. 659-661.

(١٢) جعفر محمد حاجي ومحمد عبد الهادي المحميد، «الشبكة العصبية: التنبؤ بأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي،» **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، السنة ٦، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ١٨ ـ ٢٢.

(١٣) مسعود عبد الله بدري [وآخرون]، «التحليل بالشبكات العصبية: آفاق جديدة في البحوث الإدارية،» **المجلة العربية للإدارة**، السنة ١٧، العدد ١ (١٩٩٥)، ص ٤٨.

based Reasoning) التي تقدم حلولاً سريعة من خلال الاعتماد على نصوص وإدراك لحالات عملية ذات علاقة بمشكلة تتطلب قراراً غير هيكلي أو شبه هيكلي (غير مبرمج وشبه مبرمج).

المدخل الثاني لإدارة المعرفة هو اتجاه تكثيف الجهود والقدرات الذاتية والموضوعية نحو استثمار الموارد البشرية الموجودة أو المنبثقة أو المتاحة، أو تلك الموارد الفكرية والتقنية والتنظيمية التي تستطيع الإدارة تشكيلها كفريق عمل (Work Team) موجود أو فرق عمل افتراضية (Virtual Team Work) يتم تجميعها من داخل أو خارج المنظمة بصفة وقتية أو دائمة من أجل حل مشكلات حيوية أو تنفيذ مشروعات أو تخطيط تغييرات استراتيجية حاسمة.

إن عمل إدارة المعرفة ليس هو التكنولوجيا المعلوماتية المحوسبة فقط، وإنما هو في تخطيط وتنظيم ما تنتجه أو ما تقوم باسترجاعه هذه التقنيات المتقدمة ومعالجته!

ما يهمنا الإشارة إليه هنا هو أن فرق العمل الافتراضية تتشكل وتعمل على تحقيق إنجازات محددة ونتائج مهمة، ولا يهم بالطبع مكان أو جنس أو ثقافة الأفراد الذين تستعين بهم المنظمة لتشكيل فرق العمل على بعد المسافات والأماكن التي يعملون فيها، المهم أن تستقطب المنظمة أفضل العقول وأرقى الخبرات في ميدان النشاط الذي تعمل فيه.

من الواضح أن المدخل السلوكي يركز على الجانب الإنساني والعقلي والسلوكي والثقافي من مشكلة اكتساب وخلق واستثمار المعرفة بكل أبعادها الشاملة وعناصرها العميقة وذلك من أجل خلق ميزة استراتيجية مؤكدة للمنظمة، وهو عمل يرتبط بالإدارة الحديثة للموارد البشرية مع التركيز هنا بالطبع على عملية تراكم وخلق واستخدام المعرفة باعتبارها النشاط الأول لإدارة المعرفة.

في هذا السياق لا بد من التركيز على أن عمل إدارة المعرفة ليس هو التقنيات والتكنولوجيا المعلوماتية المحوسبة بالضبط، وإنما هو في تخطيط وتنظيم ما أنتجته أو تقوم بتخزينه واسترجاعه هذه التقنيات المتقدمة ومعالجته.

لذلك يبقى البعد التكنولوجي لإدارة المعرفة إلى جانب البعد الإنساني السلوكي الذي يتعاطى مع هذه التكنولوجيا ويعتبر بمثابة المنجم الثرّ الذي تستخدمه الإدارة لتحقيق أهدافها.

إذن إدارة المعرفة هي أكثر من التكنولوجيا الرقمية، والتكنولوجيا هي بوضوح جزء من إدارة المعرفة. وما نشاهده من تقنيات معلوماتية محوسبة، ومن شبكات اتصالات محلية وإقليمية وكونية مثل الانترنت وغيرها وما يرتبط بها من قواعد بيانات وجداول الكترونية وبنوك معلومات ما هي إلا مظاهر بارزة في حركة إدارة المعرفة في عالم اليوم والغد[١٤].

---

(١٤) Thomas H. Davenport and Laurence Prusak, *Working Knowledge: How Organisations Manage What They Know* (Boston, MA: Harvard Business School Press, 1998), p. 123.

لقد ادمجت إدارة المعرفة التقني بالإنساني والملموس بالافتراضي، والحوار المكاني بالتراسل الالكتروني، والمعرفة المتراكمة التي تمتد بجذورها في أرض المنظمة بالمعرفة والخبرة التي يجري استيرادها بوسائل شرعية وحرة عبر القنوات الالكترونية، أو بالأدمغة التي يتم استقطابها وشراؤها بغض النظر عن الجنسية واللون والعرق، فهذا ليس هو المهم لأن المهم هو أنها أفضل الأدمغة، أو ربما أرخص الأدمغة في حقل الاختصاص.

من الواضح أيضاً أن إدارة المعرفة ليست مجرد أفكار أو مظاهر وانطباعات وإنما هي حقيقة تتجلى في شركات «Cooper & Lybrand, Anderson Consulting, Ernst & Young, Chrysler, Boeing, Hewlett-Packard».

وقد غيرت هذه الحقيقة طبيعة وبنية العملية الإدارية في منظمات الأعمال الحديثة، كما غيرت من طبيعة ونوع أنشطة الأعمال من إنتاج، وتسويق، ومالية.. الخ، فهذه الوظائف لا يمكن أن تنفذ في عالم اليوم من دون معرفة تسويقية بالتسويق (Marketing Knowledge) ومعرفة بالمستهلك (Customer Knowledge)، ومعرفة بالسوق (Market Knowledge) ...الخ، أي باختصار، أصبحت المعرفة وأدواتها من نظم محوسبة وانترنت وشبكات ذكية هي التي تقود عمل وحركة الإدارة في كل مجالات الأنشطة الأساسية من اقتصاد وتجارة ومال وأعمال.

٤ ـ نموذج إدارة المعرفة

يقترح هوب (Hope) نموذجاً لإدارة المعرفة يتضمن أربعة أبعاد رئيسية هي:

أ ـ المعرفة والخبرات المتراكمة التي تؤدي إلى الإبداع في حل المشكلات.

ب ـ تطبيق وتحقيق التكامل بالأدوات والتقنيات المنهجية الجديدة لتعزيز العمليات الداخلية.

ج ـ تجارب المنظمة لبناء القدرات الموجهة للمستقبل.

د ـ أنشطة استيراد المعرفة والخبرة من الخارج بهدف تحسين القدرات الجوهرية للمنظمة.

ويوضح الشكل رقم (٣) نموذج إدارة المعرفة كما اقترحه هوب (Hope).

إن منظمات المعرفة والمنظمات التي تنتج وتسوّق منتجات وخدمات المعرفة هي قبل كل شيء منظمات ساعية للتعلّمْ (Learning Organizations)، وان عملية التعلم في منظمات المعرفة هي عملية مستمرة أو كما يقول عنها فلاور ((Flower (1996) بأنها رحلة متواصلة ليست لها محطة وصول[١٥].

ويأخذ التعلم في منظمات المعرفة ـ وكما هو واضح في النموذج السابق ـ عدة أبعاد هي[١٦]:

---

(١٥) عبد الرحمن بن أحمد هيجان، «التعلم التنظيمي: مدخل لبناء المنظمات القابلة للتعلم» **مجلة الإدارة العامة**، السنة ٣٧، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ٩٨١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

الشكل رقم (٣)
نموذج هوب (Hope)

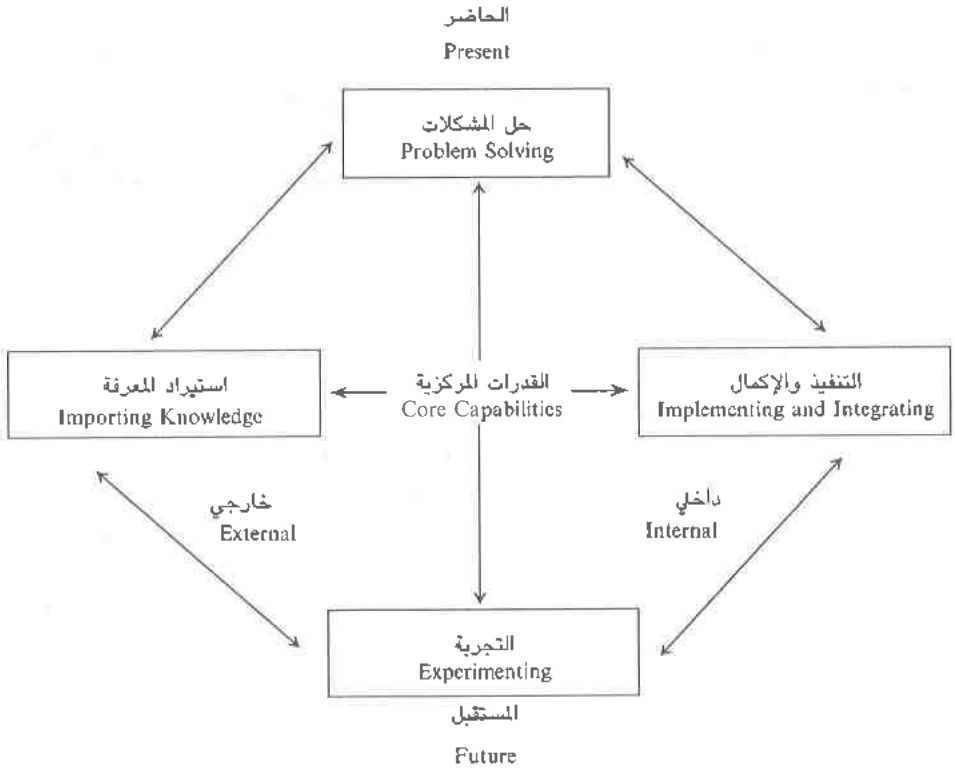

١ ـ التعلم من التجربة (Learning By Experimentation).

٢ ـ التعلم من الآخرين (Experience of Others).

٣ ـ التعلم من نظام الأعمال ككل (Experience of Whole Business).

إن حقيقة تعلم منظمات المعرفة بحسب نموذج هوب هو التعلم من تجارب الذات في الماضي والحاضر والاستفادة من تجارب ومعارف الآخرين، ومن بيئة ونظم الأعمال في الصناعة أو السوق. ولذلك نجد أن شركات صناعة المعرفة التقنية العالية (High profile knowledge-based companies) مثل «Microsoft، Apple، Mckinsey» وغيرها تلجأ إلى تحقيق تشابك بالمعرفة الثمينة مع شركائها وعملائها ومنافسيها، وذلك من أجل تحقيق أكبر استثمار ممكن بالمعرفة الشاملة والمتخصصة سواء من خلال التحالف الاستراتيجي أو المشروعات الدولية المشتركة (Joint Venture) أو المشاركة بالبحوث والتطوير.

في الوقت نفسه تقوم هذه الشركات بدفع مبالغ طائلة من أجل الحصول على أفضل الأدمغة (Best Brains) الموجودة في العالم، ناهيك عن برامج التدريب المستمر مدى الحياة للموارد البشرية التي تملكها المنظمة.

٥ ـ نموذج مقترح لإدارة المعرفة

إن الصورة الأولية لواقع المؤسسات العامة ومنظمات الأعمال العربية تتلخص في أن معظم هذه المنظمات تعاني ضعفاً في البنية التحتية المعلوماتية أولاً، وقلة استخدام نظم المعلومات المحوسبة التي تمثل مقدمة لا بد منها لتشكيل وتنظيم بنية ووظائف وأدوار إدارة المعرفة ثانياً.

يجب تحقيق أقصى ما يمكن من تعاضد في عمل إدارة المعرفة في سياق البيئة العربية، وكذلك أقصى ما يمكن من ميزة تنافسية استراتيجية مؤكدة.

ومن الواضح أيضاً أن النظم المحوسبة للمعلومات الموجودة حالياً تستخدم لغايات التشغيل والمعالجة والربط الشبكي، وان قلة منها هي التي تستخدم بكفاءة وفعالية لدعم وإسناد القرارات الاستراتيجية أو للعمل من أجل خلق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

لذلك ما نحتاج إليه **أولاً** هو استكمال بناء القاعدة التقنية التحتية من منظومات عتاد كومبيوتر، وشبكات اتصالات بيانات وغيرها. **وثانياً** هو تحسين كفاءة وفعالية النظم المعلوماتية الموجودة سواء من خلال تحديث وتطوير تقنياتها، أو بدمج هذه النظم مع العملية الإدارية والأنشطة الرئيسية والمساندة الموجودة في كل منظمة. كما نحتاج **ثالثاً** إلى بناء وتطوير نظم محوسبة تساعد إدارة المعرفة على القيام بوظائفها وأدوارها المحددة.

بكلمات أخرى، إن الإشكالية الحقيقية ليست في وجود إدارة المعرفة وظهورها الشكلي في الهياكل التنظيمية لمؤسسات أو منظمات الأعمال العربية، وإنما في كيفية تأسيس القاعدة التقنية التي تستند إليها إدارة المعرفة من أجل القيام بوظائفها المهمة والمعقدة.

وهذا هو السبب الجوهري الذي يجعل الباحث يميل إلى تقديم نموذج لعملية إدارة المعرفة يتوافق مع معطيات التحليل الآنف الذكر، أي مع أوضاع وظروف واقع محدد معروف الخصائص، وفي الوقت نفسه يتعاطى النموذج مع الغايات الجوهرية الطموحة التي تدعو إلى التركيز على استثمار المعرفة و«العقل» و«رأس المال الإنساني» من خلال الانفتاح، والشفافية، والمشاركة، ومواكبة استحقاقات العولمة وتحدياتها الخطيرة.

إن جوهر عمل إدارة المعرفة في سياق ظروفنا وتطور بيئات مجتمعاتنا هو في تحقيق أقصى ما يمكن من تعاضد (Synergy)، ومن ميزة تنافسية استراتيجية مؤكدة. وتساهم عملية التعاضد في خلق قدرات جوهرية جديدة تؤدي إلى خلق مصادر جديدة للميزة التنافسية.

على هذا الأساس يستند النموذج المقترح لإدارة المعرفة إلى مفهوم خلق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة باعتبارها محور ارتكاز النموذج الذي يتكون من العناصر التالية:

أ ـ تنمية رأس المال الفكري للمنظمة.

ب ـ إدارة النظم المعلوماتية المحوسبة.

ج ـ تطوير معارف وتقنيات جديدة.

د ـ إدارة التعاضد الخارجي بأشكاله المختلفة (الشراكة بالمعرفة، واستيراد المعرفة، ومشروعات البحوث والتطوير).

هذه الأبعاد تتضح في الشكل رقم (٤).

من الواضح أن بناء التعاضد والميزة التنافسية الاستراتيجية يتطلب بناء القدرات الجوهرية من خلال اتجاهين متكاملين نحو الداخل والخارج.

الشكل رقم (٤)
نموذج مقترح لإدارة المعرفة

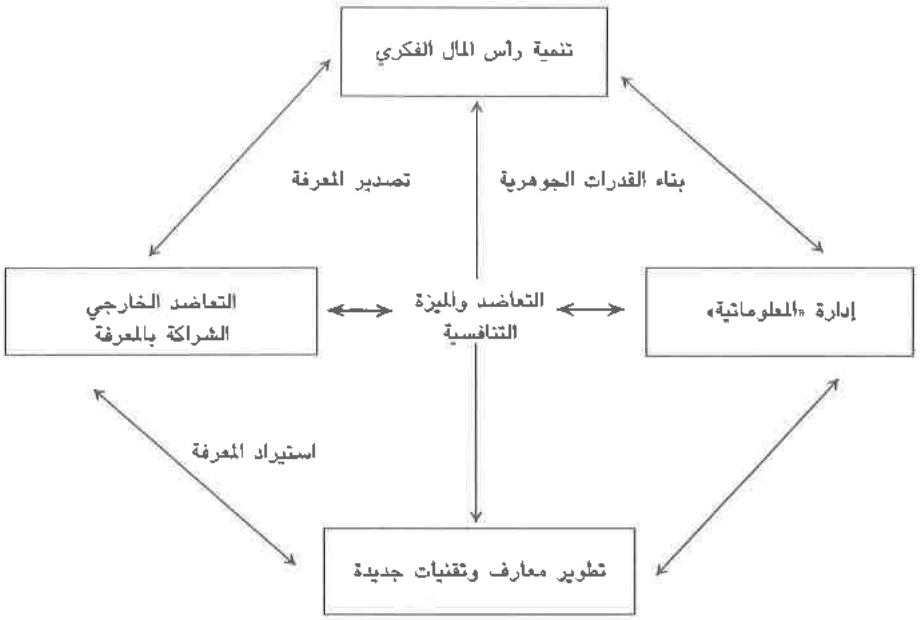

الاتجاه نحو الداخل يأخذ معنى التركيز على تنمية رأس المال الفكري وإدارة «المعلوماتية» وتطوير معارف وتقنيات جديدة، وهو ما نسميه بالتعاضد الداخلي، واتجاه العمل من أجل الشراكة بالبحوث والمعرفة التي تتطلب الدخول إلى أسواق المعرفة والتعاطي معها استيراداً وتصديراً.

ويوضح الشكل رقم (٥) بدرجة أكثر تفصيلاً كيف يجب أن تدير إدارة المعرفة في البيئة العربية أنشطة التعاضد الداخلي والخارجي من أجل اكتساب الميزة التنافسية في ظل تسارع التغيرات النوعية والهيكلية في بيئة الأعمال وفي مقدمتها المنافسة الكونية وتحديات العولمة.

الشكل رقم (٥)
أنشطة التعاضد الداخلي والخارجي لإدارة المعرفة

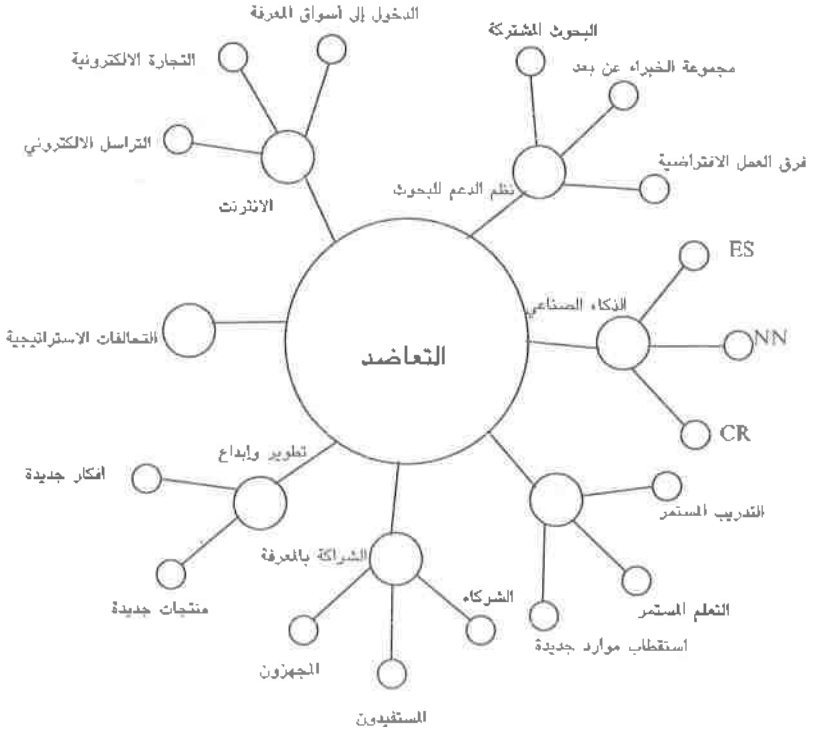

المصادر: مقتبس من نموذج Starburst Organiztion في: James Brian Quinn, Henry Mintzberg and Robert M. James, *The Strategy Process: Concepts, Contexts, and Cases* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1988), p. 360.

إن الأنشطة التفصيلية لعمليات التعاضد الداخلي والخارجي الواردة في الشكل رقم (٥) تمثل في الواقع رؤيا استراتيجية لإدارة المعرفة لا غنى عنها لتحقيق التكامل البنيوي في إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، تكامل يبدأ بتكوين البنية التحتية لتقنيات المعرفة وبعمل مؤسساتي جماعي نستطيع من خلاله الإطلالة على «الآخر» كجماعة مقتدرة ومتكاملة لمواكبة ومواجهة فرص القرن الحادي والعشرين وتهديداته □

القرية الكونية: واقع أم خيال؟

نايف علي عبيد

باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.

«إن تقلص المسافات.. خلق رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية. فالجميع يعلمون أنهم يعيشون على كوكب صغير ما يزال ينكمش بصورة مستمرة. لم تعد مسؤولياتهم ولا اهتماماتهم محدَّدة وفقاً لخطوط رُسمت بشكل عشوائي عبر العالم. فعلى كوكب صغير جداً لم يعد لهم من خيار إلا ان يكونوا مواطني العالم كله».

ايفان لوارد[١]

«القرية الكونية، النظام العالمي الجديد... هذه كلها كلمات شاعت في التسعينيات، كانت تعكس تطلعاً متفائلاً لفجر القرن المقبل. كل فكرة من هذه الأفكار جلبت إحساساً بأننا [سوف ندرك] في النهاية بأننا عائلة واحدة.

ولسوء الحظ، أصبح من الواضح أن منعطف الزاوية لم يؤد الى طريق سهل خال من العنصرية، والقومية والإفراط في التعصب والمواقف القصيرة النظر. في الواقع يبدو اننا ندخل فترة، حيث العديد من مشاكل عهد الحرب الباردة ـ فيما إذا كانت اقتصادية، بيئية أو اجتماعية ـ ما تزال مثل غيمة منذرة بسوء تومض في الأفق»[٢].

اليزابث دودسول ـ المديرة التنفيذية لبرنامج البيئة في الأمم المتحدة

تحاول هذه الدراسة أن تطرح تصوراتها وتجادل، بأن العالم نتيجة لسرعة المواصلات والاتصالات والاختراعات التي أدت الى انكماش الزمان والمكان وهمشت الحدود الجغرافية في كثير من المسائل[٣]، قد تعيش شعوبه (العالم الجديد) على كوكب أشبه بـ «قرية كونية صغيرة» ولكنها، قرية قبلية إقطاعية جديدة.

---

(١) باحث في كلية سانت انتوني ـ اكسفورد؛ دبلوماسي وأكاديمي وسياسي ومتطوع للأعمال الخيرية، ومؤلف لأعمال عدة حول الشؤون الدولية. انظر: Evan Luard, *The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1990).

(٢) Charlotte Bretherton and Geoffrey Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction* (Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell Publishers, 1996), p. 1.

(٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٩).

قرية، بمعنى أن المسافات الزمنية والمكانية تتقلص بين أرجاء المعمورة.

قبلية، أي أن الصراعات والتباينات، القومية والاثنية والطبقية، تبقى قائمة، وإن اختلفت أساليب الصراع بينها عما كانت عليه في الماضي، تحل محل الدول الوكيلة (Proxy States) التي كانت سائدة فترة القطبية الثنائية.

اقطاعية، أي تتحكم بهذه القرية مجموعة صغيرة جداً من الإقطاعيين (قوى رئيسية تتمتع بأسباب القوة) تتمتع بخيراتها وبسياساتها العامة.

ويُقصد بـ «الجديدة»، إقطاعية لا تقوم على ملكية الأرض، كما كان عليه الإقطاع في الماضي[٤]، وإنما المُلكية التي تتحكم باحتكار القوة الحديثة؛ التقنية والفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية والعسكرية، أو بمعظمها. وان العلاقات، إن كانت على مستوى الأفراد أو الدول، ستبقى علاقات «قوى»، (Power) تحددها المصلحة (Interest) الذاتية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات الخاصة، وقومية على مستوى الدول، حتى ضمن التحالفات، وإن أخذت أشكالاً مختلفة عن الماضي.

لذا تحاول هذه الدراسة عرض الأفكار الداعية إلى العولمة، وبصورة خاصة السياسية منها أولاً، ثم تحاول مناقشة تلك الأفكار.

ـ ١ ـ

يجادل العديد من أنصار «العولمة»[٥] أن النشاط السياسي التقليدي لم يعد بعد اليوم يلبي حاجات الشعوب في هذا العصر. فالقرارات المهمة بالنسبة لهم اليوم هي تلك الاجراءات التي تقرر أمنهم ورفاهيتهم الاقتصادية، وتحقق العدل الاجتماعي، وتحافظ على البيئة، وتحمي حقوق الإنسان، وتواجه العديد من المشاكل الضاغطة الأخرى التي لا يمكن معالجتها عن طريق الدول القومية، بل من خلال سلطات دولية أو مرجعية دولية

---

(٤) وهنا نقصد نظام الإقطاع الزراعي من حيث الملكية ليس نظام الإقطاع الذي كان سائداً في أوروبا خلال القرون الوسطى. نظام الإقطاع الزراعي يشير إلى العلاقة الاقتصادية بين السيد الذي يملك الارض الزراعية والفلاحين الذين يستأجرون منه الأرض أو يعملون لديه. انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، **أوروبا العصور الوسطى**، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ج ٢: **النهضات والحضارة والنظم**، ص ٢٥٥ ـ ٢٩٩. انظر ايضاً: **الموسوعة العربية العالمية**، ٣٠ ج (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٥.

(٥) نعتمد بصوره رئيسية على كتاب ايفان لوارد في طرح الافكار الناصرة للعولمة، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالسياسات، انظر: Luard, *The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World.*

ويمكن العودة إلى: نايف علي عبيد: «العولمة والعرب» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، و«مواقف إزاء العولمة والهيمنة،» **مجلة الشؤون العامة** (أبو ظبي، ديوان ولي العهد)، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). انظر ايضاً: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

(كالإرهاب الدولي، والمجاعة في العالم، وتجارة المخدرات، ومشكلة اللاجئين في العالم وغيرها).

لذلك، فالعمل السياسي الفعال اليوم ينبغي أن يكون عملاً دولياً مباشراً من قبل مثل تلك السلطات، فإذا أراد الأفراد المحافظة على مصالحهم الخاصة بفاعلية، عليهم محاولة التأثير في تلك الهيئات مباشرة، وليس فقط من خلال وكالات حكومية تتولى العمل نيابة عنهم لها مصالح أخرى[٦].

كما يرون أن انكماش العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة أو زهائها قد دمّر السياسات السابقة (ويقصدون على وجه الخصوص نظرية الصراع من أجل القوة)، فالتحولات التي تؤثر في العلاقات السياسية داخل الدول فقط، أصبحت هامشية قياساً بالتحولات التي تتعلق برفاهية الأفراد. فرفاهية الرجل والمرأة العاديين لم تعد تتوقف بشكل أساسي على ما تقوم به حكوماتهم من أعمال، بل تعتمد أكثر على أعمال وقرارات يتم التوصل إليها خارج حدود دولهم من قبل حكومات أخرى، أو من قبل هيئات دولية تتخذ قرارات بصورة جماعية، مثل القرارات التي تصدر عن هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط، وبيوت المال الدولية (البورصات)، والبنك الدولي.

فقاعدة العمل السياسي الفعال قد تغيرت كلية، وقدرة المواطنين، أو المنظمات السياسية، للسيطرة على الأحداث التي تهمهم، لم تعد تتوقف على مدى استطاعتهم التأثير في تلك الأحداث داخل أقطارهم، كما كانت في الماضي، بل تتوقف على قدرتهم في التأثير في الأحداث في العالم الخارجي الشاسع. وبمعنى آخر، السياسات المعاصرة هي سياسات عالمية.

كما أصبح المواطنون أكثر اطلاعاً على العالم ما وراء حدودهم القومية، والذي قد يؤثر في حياتهم الخاصة، فقد أصبحوا أكثر إدراكاً للتفاوت العالمي، وللفرص المتاحة، ووسائل العيش. وبما أن هذا التفاوت الآن بين الدول، وبين الأفراد في دول مختلفة، فإن معالجة هذه الإشكالية بصورة فاعلة ينبغي القيام بها على المستوى الدولي[٧].

ويعود سبب ذلك الى تقلص حجم العالم المعاصر نتيجة السرعة التي قاربت بين المسافات في السنوات الخمسين أو الستين الأخيرة أكثر منها في القرون الماضية، وكذلك تحسين الاتصالات، مما جعل العالم في العصر الحديث أكثر اندماجاً. إن الأخبار، والمعلومات المالية، والصور المرئية، تنتقل بصورة أسرع عبر العالم مما كانت عليه عبر الدولة القومية منذ خمسين عاماً فقط. فأخبار المجتمع والسياسة والثقافة تنتقل عبر أرجاء المعمورة في اللحظة ذاتها. كما أن الموديلات التي كانت ربما تحتاج الى عقود من الزمن كي تنتشر حتى عبر البلد الواحد يمكن ان تعبر الآن الأرض في فترة وجيزة[٨]. فقد كتب دانييل بيل عام ١٩٦٧ يقول: إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر

---

(٦) انظر: «المقدمة،» في:
Luard, Ibid.

(٧) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ١ ـ ١٣.

(٨) Luard, Ibid., pp. 9-18.

تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٩، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين عام ١٩١٩ و١٩٤٥، ثم إلى تسعة أعوام في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ و١٩٦٧. وقد انخفض هذا الرقم الآن، إذ أضحت الدورات الانتاجية في أكثر التكنولوجيات تقدماً (مثل الكومبيوتر وبرامجه الجاهزة) تُقاس بالأشهر لا بالأعوام[٩].

كذلك المشاعر المشتركة، والإحساس بالمصير المشترك الذي يعتبر أكبر شرط أساسي للثقافة السياسية الواحدة موجود الآن عبر العالم ككل، على الأقل بالمدى نفسه كما كان عليه في معظم الدول القومية منذ مئات السنين فقط.

ويعتقد أنصار العولمة أن لهذا العامل أثراً عميقاً في الاتجاهات السياسية. فالوحدة الوثيقة الصلة بالنشاط السياسي اليوم لم تعد الدولة القومية، بل النظام السياسي العالمي.

وبالنسبة للأمن القومي، يجادل أنصار العولمة أنه لقرون والمناقشات السياسية مهتمة بالوسيلة التي تحمي المواطنين من تهديدات أمنية، خارجية وداخلية. تلك المهمة التي كان ينظر اليها العديد من فلاسفة السياسة (على سبيل المثال: ميكافيلي) كمهمة مركزية للدولة، بل وحتى كسبب رئيسي لتأسيسها بحسب رأي هوبز. وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من السياسيين الممارسين أن الواجب الأسمى للحكومات هو تولي هذه المهام بفاعلية.

منذ عقود قليلة مضت كان باستطاعة الدولة القومية أن توفر دفاعاتها الخاصة. فقد فخرت بريطانيا بنفسها لـ «انعزالها العظيم». ونأت الولايات المتحدة بنفسها عن «تحالف»[١٠] عبر الأطلسي. أما اليوم، فليس باستطاعة دولة بمفردها، ولا حتى أقوى دولة في العالم، يمكن لها أن تزعم بأنها قادرة على أن تحمي أرواح مواطنيها[١١]. وتعود أسباب ذلك إلى التطور في التقنيات العسكرية، وصناعة أسلحة الدمار الشامل، وقدرتها التدميرية.

إن تقنيات الحرب الحديثة قد دمّرت مفهوم الأمن القومي بطريقة أخرى، فسرعة التحرك العسكري الآن ربما تعني أن أراضي الدولة بكاملها تقع تحت رحمة دول الجوار القوية. ولذلك فهناك حاجة لاتباع أساليب جديدة من أجل تطوير طريقة للحفاظ على أمن المواطنين ضد نماذج جديدة من التهديدات، وهي الآن تهديدات سياسية أكثر منها عسكرية، وعلى مستوى دولي أكثر منها على مستوى قومي. وباختصار لم تعد الدولة القومية ملائمة لهذا الغرض.

كذلك الأمر بالنسبة لمفهوم «الأمن الجماعي» و«الدفاع الجماعي»، فكلاهما قد أخفق

---

(٩) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٩٤.

(١٠) ظلت الولايات المتحدة غير منخرطة في السياسات والصراعات العالمية بصورة مباشرة إلى حد ما حتى الحرب العالمية الثانية.

(١١) Luard, Ibid., pp. 18-29.

ولم يعد قادراً على توفير الاستقرار للجزء الأكبر من العالم. فالعالم بكامله أصبح اليوم أرض معركة. وأصبح الأمن أكثر من أي وقت مضى كلاً لا يتجزأ، فلا المواثيق الدفاعية المشتركة استطاعت أن توفر أمناً مستقراً حتى داخل أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم. ولذلك يجب تبني نظام دولي متكامل يغطي العالم كله، يحمي الدول والأفراد على حد سواء[١٢].

إن الفرد في بحثه عن الأمن لم يعد يتطلع إلى دولته كي توفره له، ولا حتى الدول يمكن أن توفر الأمن لمواطنيها بصورة منفردة، ولا بالتحالف مع عدد من الدول. فالمسألة هي حاجات الأمن المشترك لأفراد البشرية. الأمن الحقيقي يتحقق من خلال عمل جماعي يخلق حاجة جماعية تعزز متطلبات الأمن للبشرية.

أما في ما يتعلق بمتطلبات «الرفاهية»، فيرى أنصار العولمة أن الحفاظ على أمن المواطن ليس هو المهمة التي تضطلع بها الحكومات القومية بصورة فردية، لأنها لم تعد تستطيع القيام بها بفاعلية. فهناك مسائل لا تستطيع توفيرها بمفردها، مثل مشكلة الفقر. فهذه المشكلة تتطلب العمل ضمن إطار أشمل وأوسع، وقد أصبحت من مسؤوليات الحكومات القومية. واليوم بعض هذه المشاكل يواجه على أسس أوسع، فالعديد منها مشاكل عالمية أكثر منها قومية، كالجريمة، والمخدرات، والإرهاب، والأمراض المعدية، واللاجئين، والكوارث القومية، كلها أصبحت مشاكل لم تعد الحكومات قادرة بمفردها على التغلب عليها[١٣].

لذلك يتصور أنصار العولمة أنه على مدى السنوات المقبلة سوف تتزايد النشاطات من هذا النوع باطراد. هذه النشاطات سوف تهتم بالمسائل التي تبرز في المجال الاجتماعي، مثل وسائل حماية أكثر فاعلية لحقوق الإنسان، وحول تجارة المخدرات أو الأدوية غير الآمنة، وحول العناية باللاجئين، أو إغاثة الذين يتعرضون إلى كوارث طبيعية، وحول الحماية الأفضل لحقوق العمال أو إشراف أكثر فاعلية لمعايير الأمان في توليد القوة النووية.

ومن المعتقد أن تصبح هذه المسائل أفضل تنظيماً وأفضل إعلاماً. ومن المتوقع أن يتم الاعتراف بهذه الهيئات نتيجة للشخصية السياسية للعديد من القضايا التي سوف تعالجها. وسوف تصبح المصالح المتضاربة للقطاعات المختلفة من السكان في أقطار مختلفة ملموسة أكثر عند تبني سياسات ومجالات عمل مختلفة، ونتيجة لذلك سوف يصبح الصراع الذي يدور حول هذه المسائل مهماً في الوعي السياسي للمواطن العادي حول خدمات الرفاهية التي تتوفر لهم داخل دولهم.

فربما تتوجه أعمالهم السياسية مباشرة، وبصورة أكبر، للتأثير في القرارات العالمية حول هذه المسائل، مثلما تؤثر في قرارات مشابهة داخل دولهم القومية.

وفيما يتعلق بـ «البيئة»، فإن العمل على حماية البيئة أمر مطلوب بإلحاح في العالم

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٣٣.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ١١ ـ ١٢.

المعاصر. وهذا العمل لا يمكن القيام به بفاعلية إلا على مستوى دولي. فالقرارات التي تهدف إلى أمن وحماية المفاعلات النووية في بلد ما ستكون عديمة الجدوى إن لم تكن قرارات دولية، حيث ان مواطني أي دولة من هذه الدول سوف يتأثرون بشكل متساوٍ مع غيرهم جراء حوادث حصلت لمفاعلات أخرى في أماكن أخرى من العالم. فانتشار الإشعاعات في الجو لا توقفه حدود. إن الحماية من المطر الأسيدي في دولة ما عديمة الفائدة أيضاً إذا استمر سقوط المطر الأسيدي في أقطار أخرى، ملوثاً البحيرات ومدمراً الغابات. وكذلك الأمر بالنسبة لقيام دولة من دول البحر الأبيض المتوسط بمحاولة القضاء على التلوث البحري. وبالتأكيد إن هذه المحاولة هي غير ذات فائدة إذا استمرت دولة أخرى من دول المنطقة برمي النفايات والمخلفات الصناعية. وكذلك الأمر بالنسبة للمواطنين العاديين المهتمين بمثل هذه المسائل، لم تعد القرارات التي يتم التوصل إليها داخل دولهم هي المسألة. فالنظم السياسية داخل هذه الدول التي يتم فيها اتخاذ القرارات تبقى ضعيفة للتأثير في النتائج التي تؤثر فيهم تأثيراً بالغاً[١٤].

ولذلك فاهتمام المواطن، أينما كان، زاد في قضايا البيئة، وان البيئة هي بيئة دولية. كما أن المواطن مدرك لتأثير التحضر، والزيادة الكثيفة للسكان في نوعية الحياة التي سيتمتع بها أطفاله. كما أنه قلق حول تأثير البيوت البلاستيكية، وتغيير المناخ على المدى البعيد. كما إنه مدرك لاستنزاف المصادر الطبيعية للعالم الناتجة من التطور الاقتصادي في الأقطار الصناعية، والتي تزداد بصورة ضخمة نتيجة لسرعة تلك العملية على الأجزاء الأخرى من العالم. كما أنه قلق حول تدمير أو سلب مواطنهم الطبيعية. ويطالب المواطن الحكومات القومية الآن بأن تقوم بعمل مكثف لمواجهة هذه المخاوف، لكنه يدرك تماماً أن العديد من المشاكل لا يمكن التغلب عليه بعمل تقوم به دول بصورة منفردة فقط.

ولكنهم من جهة أخرى، يرون أن الصراع قد ينشب بين الذين يولون أهمية أكثر للحصول على أعلى معدل للنمو، وأولئك الذين يرون في حماية البيئة العالمية قيمة أكبر. وهذا أيضاً اختلاف في وجهات النظر، وبخاصة بين الأثرياء والفقراء. فالدول الثرية مع أنها لا تبخس أهمية تفادي تلوث كثيف للمصادر النادرة، وتمنع تضرر البيئة الطبيعية، إلا أنها تعتقد أن كلا الهدفين (النمو الاقتصادي، وحماية البيئة) يمكن تسويته، وذلك بضمان نمو اقتصادي ثابت، ومنه الصناعة في العديد من الدول النامية في الوقت الحالي. حتى الدول المتقدمة تشير إلى أنها لا تزال تواجه مشكلة الفقر بين قطاعات مهمة من سكانها، وكذلك وجود رغبة عامة من أجل رفع متواصل في مستوى المعيشة. ولذلك يجب المحافظة على جهودها من أجل التوصل إلى نمو اقتصادي، وحتى الارتقاء بمعايير الحياة، بينما تواجه الدول النامية مشاكل أسوأ، ومنها الفقر المدقع الواسع الانتشار بين غالبية سكانها، ولذلك سيبقى هدفها الأساسي التنمية ولو على حساب البيئة[١٥].

لذلك يرون أن الإدراك المتزايد لمنع التدهور المستمر الحالي للبيئة العالمية ليس كافياً. فالمطلوب هو: إعادة التشجير، وإعادة تخصيب التربة المتضررة، والحفاظ على

---

(١٤) Luard, Ibid., pp. 71-78.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ٨.

الأنواع المعرضة للخطر. ولتحقيق هذه الغايات، ربما يلزم الأمر أن يتحول برنامج البيئة في الأمم المتحدة (UNEP) إلى وكالة نظامية عالمية، مقارنة بهيئات مشابهة، لإنجاز وظيفة مشابهة داخل الدول. فمثل هذه الخطوات يمكن اتخاذها فقط نتيجة عمل دولي أكثر منه قومياً[١٦].

وحول «حقوق الإنسان» يرى أنصار العولمة أن هناك حاجة إلى الحماية أو التخفيف من أعمال القمع وانتهاك حقوق الإنسان، مما يتطلب عملاً يتخطى الحدود القومية.

ويشيرون إلى أن الدول منذ عام ١٩٤٥، أي منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وافقت على ضمان حماية فاعلة لحقوق الإنسان. إن وسائل التعبير التي تهم المواطنين داخل الدولة القومية، يمكن القيام بها على أساس دولي، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أو منظمات حقوق الإنسان الإقليمية. وكذلك «دور المنظمات غير الحكومية» مثل منظمة العفو الدولية والمنظمات المشابهة، حيث يرون أنه في مجال حقوق الإنسان، كما في مجالات أخرى، أصبح المجتمع الدولي منظمة مترابطة موحدة. فما تقوم به أي حكومة تجاه شعبها لم يعد غامضاً للقاطنين في أماكن أخرى ولا يهتمون به. فالجميع اليوم يهتمون بالطريقة التي يتعامل فيها رفاقهم من المخلوقات من قبل السلطات، فيما إذا كانوا يعيشون داخل دولهم أو خارجها. لذلك فإن انتهاك حقوق الإنسان لم يعد شأناً داخلياً، بل أصبح قضية عالمية، والعمل السياسي العالمي هو فقط الاستجابة المناسبة لهذه القضية[١٧].

وفيما يتعلق بـ «توزيع القوة الاقتصادية» يرون أن الأسلوب الآخر للهدف السياسي الذي يمكن تحقيقه في العالم المعاصر بصورة عالمية أكثر منها قومية، هو العمل الذي يتعلق بتوزيع القوة الاقتصادية.

ربما ينخفض التفاوت داخل كل دولة، بين الأفراد نتيجة قيام الحكومة بعمل ما، أو قيام مجموعات خاصة داخل تلك الدولة بنشاط سياسي لهذا الغرض. لكن في العالم ككل لا يمكن أن تؤثر مثل تلك الوسائل في الفروقات في الثروة. فتقليص الفوارق بين الدول كما بين الأفراد، لن يأتي نتيجة إجراءات دولة بمفردها، لكن من خلال عمل دولي؛ إجراء يتخذه المجتمع الدولي ككل.

وللتأكيد على فكرتهم، يركزون على «إدارة الاقتصاد الدولي»، حيث يعتقدون أن التفاوت بين الأفراد في العالم المعاصر ناتج من التفاوت بين الدول. لذلك فإن الوسيلة لتقليص هذا التفاوت بين الأفراد هي العمل على تقليص التفاوت بين الدول. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد وسائل لإدارة أكثر فاعلية للاقتصاد الدولي ككل. فمشاكل اليوم مثل: مشاكل البطالة، والتضخم، والكساد، والمهارات غير الكفوءة، ومستويات التقانة، وعدم التوازن الجغرافي في معدلات التنمية، وغيرها الكثير؛ هذه المشاكل هي

---

(١٦) Luard, Ibid., pp. 82-97.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٨.

مشاكل دولية أكثر منها قومية في أسبابها ونتائجها[١٨].

وبخصوص «تقليص التفاوت بين الدول» فهم يرون أن هناك عدداً من الإجراءات تستخدم داخل الدولة لمواجهة التفاوت في القوة الاقتصادية. لكن إدارة الاقتصاد الدولي نوع مختلف يمكن أن يغيّر بصورة بارزة التوزيع القائم لقوة الاقتصاد في العالم. فالتغيير السياسي الجوهري يجب أن يتوافر على الصعيدين القومي والدولي، بحيث يؤدي إلى تحول أساسي في القوة والثروة التي تسعى اليه الأقطار الفقيرة. ويتحقق ذلك باتباع سياسات عالمية.

وبخصوص «تقليص التفاوت بين الأفراد» يرون أنه: إذا الأقطار الفقيرة تجد صعوبة في أن تُحدث تغييرات في الاقتصاد الدولي الذي تسعى له، فمن الأصعب على الأفراد الفقراء، المنتشرين في الأرض، في أقطار فقيرة وثرية على حدٍ سواء، ضمان مثل هذه التغييرات.

لذلك يدعون إلى أنه، على الأقل، في نظام سياسي عالمي، ينبغي إجراء مناقشات أوسع حول مثل هذه المسائل. فربما تصبح مثل هذه الحوارات، بمزيد من الجهود المدروسة والمنظمة جيداً، أكثر تأثيراً في القرارات المتعلقة بهذه المسائل بصورة طبيعية مما هي عليه اليوم. فمثل هذه الحركات قد تؤثر ليس في القرارات حول سياسات المساعدة وتخفيف عبء الديون فحسب، بل تتعلق بإدارة الاقتصاد الدولي بصورة عامة أيضاً.

وحول «المؤسسات السياسية في المجتمع العالمي» يرون أن المؤسسات الوظيفية لم يعد ينظر اليها على أنها المؤسسات المركزية الأكثر أهمية، داخل الدول أو بينها، بل أصبح ينظر اليها، بصورة عامة كعناصر محيطية (Peripheral Elements) داخل نظام سياسي أشمل.

فالنظام السياسي الدولي أصبح مختلفاً بعض الشيء عما كان متصوراً له في عام ١٩٤٥. لم يعد نظاماً محصوراً بالدول القومية، وكل دولة قد تتورط في أزمة في بعض الأحيان، مع بعض الدول الأخرى. ذاك النظام أصبح اليوم نظاماً سياسياً عالمياً ينتج صراعات محلية غير محددة، وغالباً ما تتورط فيها مجموعات وأفراد أكثر مما تتورط فيها دول، داخل وعبر البلاد أكثر من الصراع فيما بينها؛ صراعات دولية تتجاوز الحدود القومية. لم يعد عالم وحدات قومية متجانسة ومتباعدة، ومتداخلة مع وحدات قومية متشابهة. لقد أصبح العالم شبكة معقدة من التفاعلات تتخطى الحدود القومية. ربما أكثر الفاعلين أهمية اليوم لم تعد الدول على الإطلاق، بل نوع من كيانات ليست دولة وإنما أفراد ومجموعات، ومنظمات سياسية، وحركات ثورية، ومصارف وشركات متعددة الجنسيات، واتحادات عمال عالمية واسعة، وعلماء وقادة حملات سياسية، ومنظمات دولية من كل نوع. فهدف السلطة لحل الصراعات بين الدول بعضها مع بعضها الآخر لم يعد بالضرورة قادراً على مواجهة مشاكل قد تنشب في عالم مثل هذا العالم الذي نعيش فيه اليوم[١٩].

---

(١٨) انظر: «الوجه الإنساني للعولمة»، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه.

(١٩) Luard, Ibid., pp. 163-167.

- ٢ -

كما يتحدث أنصار العولمة عن شخصية جديدة للصراع مختلفة عما كانت عليه في الماضي، حيث انعكست عولمة السياسات على عولمة الصراع.

فالصراع السياسي اليوم يجري داخل ميدان سباق يشمل العالم ككل. على سبيل المثال، رفاهية مواطني إحدى الدول تتأثر على الأغلب بأسلوب حكومة تأتي الى السلطة في دولة مجاورة، مثلما تتأثر بأسلوب الحكومة التي تتولى الحكم في بلادهم.

لذلك فإن المؤسسات الدولية المعاصرة غير مجهزة للتعامل مع عالم سياسات عالمية بطرق عديدة؛ عالم حيث الصراع يتخطى الحدود القومية، عالم، العديد من المساهمين المهمين فيه لم يعودوا دولاً، بل مواطنين وأفراداً ومجموعات تتألف منها الدول.

ويعتقدون أن الحل هو بإعادة تشكيل المؤسسات لتكون قادرة على إعادة اكتساب الثقة بها، فالمؤسسات المعاصرة لم تعد تتلاءم مع المشاكل العالمية المستجدة.

فهيكل السلطة الدولية غير متماسك ومشوش. والقدرة على اتخاذ قرار فعّال ضعيفة، والصراع داخل بعض الهيئات الصانعة للقرار الأساسي وبينها صراع مستوطن (Endemic). الشرعية متدنية أو غير موجودة، وتفتقر إلى احترام الجماهير. وبمعنى آخر، السلطة هامشية (Marginal) .

ولإصلاح «المؤسسات العالمية» يتساءلون قائلين: إذا كانت المشاكل التي تؤثر في المواطن المعاصر ـ من تجارة المخدرات إلى الإرهاب، ومن الجوع إلى الكساد، ومن مرض الإيدز إلى اللاجئين ـ وكذلك الصراعات التي تهدد السلام العالمي، هي الآن مشاكل عالمية، وليست قومية، لذلك لا يمكن أن تكون هناك غاية سياسية أكثر أهمية من إصلاح المؤسسات التي تواجه هذه المشاكل.

فإذا تم الإصلاح، فإن أساليب الاستغلال التي تتمتع بها الحكومات في مناقشة القضايا الدولية، تتقلص تدريجياً، وسوف يكون هناك تمثيل متزايد وفرصة أكبر لصوت العديد من المجموعات والأفراد الذين سيعبرون عن آرائهم حول مثل هذه المسائل، وسوف تصبح المؤسسات غير القومية متاحة لمناقشة تلك القضايا، ومن أجل حماية مصالح كل الذين تتأثر مصالحهم، وهم: سكان العالم بصورة عامة وليس حكوماتهم فقط[٢٠].

ويحدّد على سبيل الحصر ايفان لوارد (Evan Luard) أفكاره ودعوته إلى العالمية، وتصوره لتحول دول العالم المتفرقة إلى حكومة دستورية شاملة عالمية[٢١] (Global

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٩.

(٢١) وتعرف **الموسوعة الدولية** مصطلح Polity بقولها هو اسم عام لمنظمة سياسية أو، اكثر تحديداً، اسم لحكومة دستورية شاملة.. وإن اكثر حكومة دستورية مرغوبة هي الحكومة التي يشارك فيها على نطاق واسع مجموعة منوعة من الشعب. وهذا الشكل من الحكومة هو Polity. انظر: *International Encyclopedia of Government and Politics* (London; Chicago: [n. pb.], 1996), vol. 2.

(Polity)، وإلى مجتمع عالمي (Global Community) نظراً لتقلص المسافات في العالم المعاصر، مما يؤثر تأثيراً عميقاً في العلاقات الاقتصادية (مؤدياً الى اندماج سريع للاقتصاد العالمي)؛ وفي التنظيم الاجتماعي (مسبباً هجرات وترابطاً في مقدار لم يسبق له مثيل بين الدول والقارات)؛ وعلى مستوى الارتباطات السياسية (مؤدياً لأول مرة إلى خلق حركات ومنظمات سياسية متعددة الجنسيات). فعلى سبيل المثال كان هناك في عام ١٩٠٩، ٣٧ منظمة بين الحكومات و١٧٦ منظمة دولية غير حكومية. وبحلول عام ١٩٩٣ زاد العدد إلى ٢٨٦ و٤٦٩٦ منظمة على التوالي(٢٢).

وتبقى ثورة الاتصالات المرئية والأفكار هي الأكثر أهمية. فقدرتها على البث الإذاعي والتلفزيوني أو إرسال الرسائل عبر الفاكس وغيرها حطّمت تلك الحدود التي كانت حواجز ودفاعات حصينة ومكثفة وجعلتها مجرد خطوط في الأفق.

كذلك الحال مع انتشار المعرفة؛ فالأفكار السياسية، والولاءات، والحركات، والمدارس، والثقافة، كلها انتشرت عبر حدود قومية غير مرئية، وأصبحت إقليمية، بل عالمية.

لم تعد التحولات في الوعي والمفاهيم والأهداف السياسية: سياسات الدفاع القومي، وسياسات الرفاهية القومية، وسياسات البيئة القومية، وسياسات حقوق الإنسان القومية، سياسات مناسبة بمعزل عن العمل الدولي. ولم يعد التعاون المتفرق بين وحدات قومية منفصلة رداً كافياً على الاعتماد المتبادل. الهياكل السياسية الأوسع كلها مطلوبة لمواجهة الحاجات الجديدة. فقد أصبح العمل السياسي بأسلوب مختلف، ضرورياً.

ولذلك يدعو لوارد إلى خلق مجتمع أكثر عدالة، وإلى توزيع شامل للمنافع في العالم ككل. ولتحقيق ذلك يعتبر العمل الدولي هو المهم. وفي رأيه أن التوزيع على المستوى العالمي هو الأهم، وذلك من خلال إقامة نظام إدارة اقتصادي.

ويدعو ايضاً إلى قيام حركات سياسية جديدة، تجمع تلك الحركات الموجودة في جميع الدول، الغنية منها والفقيرة، وإلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة، تعكس آراء المجموعات والأفراد، وكذلك الحكومات بصورة أفضل مما هي عليه اليوم.

فالسياسات «معولمة» في جزء منها بسبب التحولات التقنية التي أثرت في المحاولات القومية، حيث لم تعد مناسبة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها في كل مكان وهي: خلق حياة مقبولة أكثر سلماً وأمناً وبيئة للمواطنين في أي دولة، خالية من الخوف من الإبادة العسكرية، ومن الكوارث البيئية أو انتهاكات حقوق الانسان. وبسبب تلك المهام، حتى داخل الدولة القومية، المطلوب اليوم - برأي لوارد - هو القيام بعمل دولي أكثر مما هو عمل قومي، والنشاط السياسي يجب ان يكون أيضاً نشاطاً دولياً أكثر منه نشاطاً قومياً.

كما يرى لوارد أن العمل السياسي هو عمل عالمي أيضاً، حيث ان تقلص المسافات قد أدى إلى تحول الأهداف نفسها، فَخَلَقَ رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية.

---

(٢٢) Bretherton and Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction*, p. 8.

ويشاركه في هذا الرأي مارك براون (Mark Mallon Prown) في تقديمه لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩، حيث يقول: «في اعتقادي أننا نشهد ظهور بنية جديدة لحكم عالمي أقل اتساماً بكثير بالطابع الرسمي، تشكل فيه الحكومات والشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيره ائتلافات وظيفية عبر الحدود الجغرافية والخطوط السياسية التقليدية لتحريك السياسات العامة على نحو يلبي تطلعات مواطنين عالميين...»(٢٣).

وعلى الرغم من أهمية ما طرحه أنصار العولمة وعلى وجه الخصوص ايفان لوارد من تحليل عميق وشواهد حقيقية للتحولات العالمية السريعة، وكذلك ما أشار إليه براون وما حققته هذه التحولات من تقدم فاق بعضها الخيال، إلا أن تصور مارك مالون براون لحكم عالمي أو دعوة ايفان لوارد لحكومة دستورية شاملة عالمية ولكيان سياسي أو مجتمع معولم يعمه الاستقرار والرفاهية، وتذوب فيه الروح القومية والعرقية والإثنية والمصلحة القومية للدول، ويشعر فيه جميع البشر بأنهم «مواطنو العالم»؛ إن الدعوة لمثل هذا الكيان، تبقى تصوراً ورغبة «طوباوية»، لأنها تتجاهل ديناميكيات الصراع الدولي الذي تفرزه مختلف التناقضات الدولية، إن كان من حيث المصالح الذاتية، أو من حيث الهويات القومية وغيرها... فالدولة الوطنية ما زالت قوية وإن ضعفت سيطرتها على الأفكار، ولكنها تظل مسيطرة على حدودها وعلى حركة الناس عبرها(٢٤)، وتبقى العلاقات السياسية بين الدول ـ برأينا ـ ضمن إطار العلاقات الدولية حتى الآن، على الرغم من التحولات العالمية (السياسية والاقتصادية والتقنية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والإعلامية... الخ)، وتبقى المنظمات غير الحكومية منظمات جنينية حتى اليوم. فهذا التصور لمجتمع مثالي كالذي يهدف له لوارد وأنصاره، تصور ورغبة «طوباوية» قديمة قدم التاريخ من «جمهورية» أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد، إلى «المدينة الفاضلة» للفارابي في القرن العاشر الميلادي، إلى توماس مور (Thomas More) في مؤلفه *Utopia* (١٥١٦م) الذي يدعو فيه إلى المجتمع المثالي الذي يبتغيه. وتبعه في ذلك فرانسوا رابليه (Francois Rabelais) عام ١٥٣٤ عندما تحدث عن جزيرته المثالية، حيث يصف الفلاسفة بصورة عامة بـ «المجتمع الأفضل»، وبأنه مجتمع يسود فيه التساوق والتكامل وتتحقق السعادة الإنسانية المنشودة عبر الانسجام والتوازن بين الفرد والدولة، وتختفي ظاهرة الظلم والتناحر الطبقي ويسود العدل والحكمة وحسن النيّة والوفرة والحس السليم في ظل حكومة عادلة وموظفين فضلاء منضبطين(٢٥).

وربما يكون عمل دانتي (Danté) (١٢٦٥ ـ ١٣٢١) الأدبي السياسي عام ١٣١٣م

---

(٢٣) انظر: «تصدير» في: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**.

(٢٤) بول هيرست وجرهام تومبسون، **مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم**، ترجمة ابراهيم فتحي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، ص ٢٦٦. انظر ايضاً: ولتر رستون، **أفول السيادة** (عمان: دار البشير، ١٩٩٥)، ص ١٣، و Philip Gummett, ed., *Globalization and Public Policy*, Studies in International Political Economy (Cheltenham, UK; Brookfield, US: E. Elgar, 1996), p. 5.

(٢٥) *International Encyclopedia of Government and Politics*, vol. 2, pp. 1433-1437.

من أهم الأعمال الأدبية السياسية الغربية الداعية لخلق نظام عالمي (Universal Order) ، والقادرة على فرض السلام العالمي[٢٦]. كما برز كتّاب ومنظرون في القرن الرابع عشر وما بعده يدعون إلى اشتراك الدول في هيئة دولية عامة تهيىء سبل التعاون والتفاهم بينها وتعمل على استتباب السلام في العالم، أمثال المشرّع الفرنسي بيار دوبوا (Pierre Du bois) الذي وضع عام ١٣٠٥م مشروعاً بهذا المضمون. وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع الوزير الفرنسي دوك دو سولي (Duc de Sully) الذي وضعه عام ١٦٠٣م لإنشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا.

غير أن المشروعات جميعها بقيت كما هي، ولم تخرج الفكرة إلى حيّز التنفيذ إلا في أوائل القرن الحالي بعد الحرب العالمية الأولى. فقد لمست الدول التي اكتوت بنار هذه الحرب ضرورة إيجاد هيئة دولية عليا تشرف على الشؤون العامة للمجتمع الدولي، ويكون لديها من السلطات والوسائل ما يمكّنها من فرض احترام قواعد القانون الدولي، مثل: **عصبة الأمم** (عام ١٩٢٠)، والتي كان من أسباب إخفاقها من ضمن أسباب عديدة، سيطرة الشعور بالقومية على تصرف الدول. وهذه القومية جعلت الدول تقرر سياساتها ومصالحها بعيداً عن روح ميثاق عصبة الأمم مهما كان في ذلك من خروج على الميثاق، وبذلك فإن سلطة المنظمة العالمية، وضعت منذ البداية في مواجهة تحدي القومية، وهو التحدي الذي قاد في النهاية إلى إخفاق العصبة وقيام الحرب العالمية الثانية[٢٧]. **والأمم المتحدة** (عام ١٩٤٥) التي تحمل في رحمها مثالب عصبة الأمم، وربما في النهاية، مصيرها. فكلتاهما سنّ قوانينها المنتصرون، علاوة على المنظّرين للتكامل الدولي أمثال ديفيد ميتراني (David Mitrany)، وعلى وجه الخصوص كتاباته بعد الحرب العالمية الثانية «الوظيفية» (Functionalism)، وارنست هاس (E. Hass) «الوظيفية الجديدة» (Neo Functionalism)، وكارل دوتش (Karl Deutsch) «الاتصال» وغيرهم كثيرون[٢٨]، ولم تخرج نظرية «الحكومة العالمية» (World Government) عن هذا الإطار[٢٩].

كما شهد النصف الثاني من القرن العشرين صراعاً سياسياً وأيديولوجياً أعنف بين معسكرين رئيسيين: الرأسمالي الليبرالي، والشيوعي الاشتراكي. كل واحد منهما يرى انتصاره الحتمي على الآخر، وبالتالي سوف يصبح هو النظام الوحيد السائد في العالم.

ونتيجة للتحولات العالمية السريعة، وخصوصاً في مجال التقانة والاتصالات والاقتصاد في النصف الأخير من القرن العشرين، وعلى الأخص، في العقد الأخير منه (التسعينيات)، كثر الجدل حول ما يُدعى بـ «العولمة»، وبأنها سيرورة حتمية سوف تطال بالضرورة المجتمع الدولي ككل[٣٠].

---

(٢٦) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff (Jr.), *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, 2nd ed. (New York: Harper and Row, 1981).

(٢٧) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٥ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ٦٨٦.

(٢٨) Dougherty and Pfaltzgraff (Jr.), Ibid.

(٢٩) Grenville Clark and Louis B. Sohn, *World Peace Through World Law*, 2nd ed. rev. (Cambridge: Harvard University Press, 1960).

(٣٠) انظر: عبيد، «مواقف إزاء العولمة والهيمنة».

كما يؤكد غور (Gore) نائب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بقوله إن «شبكة الاتصالات سوف تسمح لنا بالمشاركة في المعلومات، والترابط والاتصال كجماعة عالمية، وتستمد تقدماً اقتصادياً ثابتاً ونشيطاً، وديمقراطيات قوية، وحلولاً أفضل للتحديات البيئية العالمية، وتحسين الصحة، وفي النهاية، إحساساً أكبر بإدارة مشتركة لكوكبنا المشترك»(٣١).

إلا أن دعاة العولمة (كما يقول منتقدوهم)، انتهجوا نهجاً تاريخانياً في تفسير التطورات العالمية، وربما وقعوا في خطأ التقديرات نفسه مثلما حصل لبعض المفكرين والمنظرين، وعلى وجه الخصوص جورج هيغل (G. Hegl) (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) وكارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٧ ـ ١٨٨٣) اللذان أكّدا أن التاريخ الإنساني يسير باتجاه نهاية حتمية لا فكاك منها، وأن التاريخ، وبالتالي المجتمعات البشرية، تسير بحسب قوانين محكمة. ففي اعتقاد هيغل وماركس «أن تطور المجتمعات البشرية ليس إلى ما لانهاية، بل إنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية الرئيسية». وهكذا افترض الاثنان أن «للتاريخ نهاية» هي عند هيغل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي(٣٢).

وكذلك في العقد الأخير من القرن العشرين ظهر فرانسيس فوكوياما بنظريته «نهاية التاريخ» التي جسدها في مقال نشر في مجلة **فورين أفيرز** *(Foreign Affairs)* وأعقبها بكتاب يحمل عنوان **نهاية التاريخ وآخر البشر** *(End of the History and the Last Man)* حيث استخدم النهج الهيغلي لكي يعلن نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية الأبدي على غيرها التي عبّر عنها بقوله «في نهاية التاريخ ليس ثمة منافسون أيديولوجيون للديمقراطية الليبرالية»(٣٣)، وكذلك قوله «إن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الايديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري. وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ»(٣٤) ولم تمض سنوات على أطروحته حتى جاءت النتائج السلبية التي تمخض عنها مؤتمر «منظمة التجارة العالمية» (WTO) ، في سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تؤكد أن العولمة هي هدف ينبغي السعي إلى تحقيقه أكثر مما هي حتمية تاريخية. كما برهن هذا المؤتمر أيضاً عن صراع بين الدول الصناعية فيما بينها (بين أوروبا والولايات المتحدة) من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية من جهة أخرى.

وقد كان من المتظاهرين في سياتل ودافوس أيضاً «يساريون يعارضون العولمة باعتبارها في نظرهم الوجه الآخر للهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم، ويمينيون أو محافظون يعترضون على هذه [الدولية الاقتصادية الجديدة] التي من شأنها القضاء على الدول القومية، وآخرون يمثلون جماعة حماية البيئة أو المزارعين او المنظمات غير

---

(٣١) Bretherton and Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction*, p. 4.

(٣٢) فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ص ٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨.

الحكومية التي ترفع رايات الاحتجاج والتحذير من سيطرة المصالح المالية والمهنية»[٣٥].

فالعولمة كما يقول بعض المهتمين «لا تحدث من فراغ سياسي. كما أنها ليست ظاهرة حيادية تجاه صراع المصالح وتنافس القوى التي تسيطر على المجتمع الدولي»[٣٦]، فهي مرتبطة بصورة خاصة بالتطورات التقنية والسياسية منذ الحرب العالمية الثانية[٣٧]، على الرغم من أنها نتاج تراكم حضاري تاريخي.

ـ ٣ ـ

هذه القوى كما يقول المفكر الاقتصادي المعروف سمير أمين هي التي «تتحكم بالاحتكارات الخمسة، وهي الاحتكارات التي تتحكم في التدفقات المالية، والتقانة، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وليس ملكيتها، والسيطرة على وسائل الإعلام، واحتكار أسلحة الدمار الشامل»[٣٨].

هذه القوى تسعى إلى ضبط وسيرورة العولمة على نحو يعزز السيطرة على العالم ولا يضعف منها، بينما يرى الصحفي الأمريكي توماس فريدمان (Thomas Friedman) أن الذي سيقود عملية العولمة خارج عن رغبة الإنسان أو الدول هو قطيع الكتروني لا يتقيد بالأخلاقيات. ويورد ما قاله روبرت روبن، وزير المالية الأمريكي، رداً على رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد أثناء الاجتماع السنوي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لمجلس محافظي المصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ، عندما هاجم الأخير شرور العولمة والمضاربين في أسواق العملات والأسهم:

«اعذرني محمد، ولكن على أي كوكب أنت تعيش؟ إنك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خياراً متاحاً لك. العولمة ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة. اليوم سوق عولمة واحدة. والطريقة الوحيدة الممكن أن تنمو فيها هي اللجوء إلى أسواق السندات والأسهم للحصول على الاستثمارات وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهم حقيقة عن العولمة هي أن أحداً لا يسيطر أيها الأبله. أسواق العولمة تشبه الإنترنت، كل يوم تحاكينا بدرجة أكثر التصاقاً. ولا يوجد أحد في مركز السيطرة لا جورج سورس، ولا القوى الكبرى ولست أنا...

فسوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع الكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم وسندات المشاركة يجلسون وراء أجهزة الكومبيوتر... وهؤلاء لا يعترفون بالظروف الخاصة (لأية دولة)، وإنما يعترفون فقط بقواعدهم. وهي إلى حد بعيد منسقة. فهم يحددون نسبة الادخار التي يجب أن تحققها دولتك، ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومستوى عجز ميزان المدفوعات الجاري. فالقطيع يرعى في

---

(٣٥) باسم الجسر، «وجه آخر للعولمة»، **الاتحاد**، ٢٠٠٠/٢/١٢.

(٣٦) رغيد الصلح، في: **الاتحاد**، ٢٠٠٠/١/٢٤. انظر ايضاً: عبيد: «العولمة والحرب» و«مواقف إزاء العولمة والهيمنة».

(٣٧) Bretherton and Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction*, p. 12.

(٣٨) عبيد، المصدر نفسه.

١٨٠ دولة، لذلك ليس لديه الوقت كي ينظر إلى وضعك بالتفصيل. إنه يتوصل إلى أحكامه بصورة خاطفة كما إذا كنت تعيش استناداً إلى قواعده..»[٣٩].

ويرى رئيس تحرير جريدة **ليموند ديبلوماتيك** أن العولمة صماء وعمياء (Deaf and Blind) لا تعير اهتماماً للاعتبارات الإنسانية[٤٠].

ولكن في اعتقادنا أن المصلحة القومية والقوة تتحكمان في علاقات الدول واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركانها في مصالح الدول الأخرى، وتبقى العلاقات فيما بينهما تدخل في إطار العلاقات الدولية كما أشرنا سابقاً. ونحيل القارىء على كتاب **رقعة الشطرنج** لمستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في عهد الرئيس كارتر، بريجنسكي، حيث يعيدنا في كتابه هذا إلى نظرية «ماكيندر» في الصراع على أوراسيا (أوروبا وآسيا)، وهو يدعو الولايات المتحدة للتحكم بهذه الرقعة الاستراتيجية إذا ما أرادت أن تبقى زعيمة للعالم، ولكي تحمي مصالحها أيضاً[٤١].

إننا نتساءل: لماذا برامج التسلح وميزانياتها ما زالت لها الأولوية في شؤون الدولة؟ ماذا يعني أن تتوجه وتسعى كلٌ من ألمانيا واليابان إلى التسلح بعدما حقق لهما ابتعادهما عن التسلح ـ وإن يكن على الرغم عنهما ـ تنمية اقتصادية عالية وتقدماً تقنياً؟! ألا يعني السعي للقوة لحماية أمنهما ومصالحهما؟! أليست الدول مثل الأفراد تبحث عن دور ومكانة بعد استكمال حاجتها الأساسية؟!

ولا أدلّ على تحكّم المصالح الذاتية للدول من مواقف الدول الكبرى ـ وأحكامها الازدواجية ـ في الأمم المتحدة، التي أنشئت في الأساس لتكون الأداة الدولية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والرفاهية البشرية. نسمع، على سبيل المثال، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، السناتور جيسي هيلمز، يهاجم الأمم المتحدة وافتراضها أن لها حق السيادة، وهدّد بانسحاب الولايات المتحدة من المنظمة الدولية، إذا لم تأخذ بآراء الأمريكيين، متحدثاً باسم الشعب الأمريكي[٤٢].

وإذا كانت وزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة مادلين أولبرايت، حاولت في جلسة مجلس الأمن الدولي (٢٤/١/٢٠٠٠)، التقليل من أهمية تصريح السناتور هيلمز، وبأنه لا يمثل الإدارة الأمريكية أو الشعب الأمريكي[٤٣]، فربما تناست أو تجاهلت ما صرحت

---

(٣٩) محمد الأطرش «العرب والعولمة: ما العمل»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، نقلاً عن: Thomas Friedman, «Excuse Me, Mohamad,» *New York Times* (20 September 1992).

(٤٠) Thomas Friedman and Ignacio Ramonet, «Dueling Globalizations: Debates between Thomas Friedman and Ignacio Ramonet,» *Foreign Policy*, no. 116 (Fall 1999), pp. 110-127.

(٤١) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

(٤٢) **الحياة**، ٢٥/١/٢٠٠٠. وهذا يذكرنا بانسحاب ألمانيا وإيطاليا واليابان من عصبة الأمم حين تعارضت أطماعها القومية وسياساتها الإقليمية مع أوضاع التوازن الدولي الذي حرصت العصبة على الدفاع عنه...

(٤٣) المصدر نفسه.

به في منتصف التسعينيات عندما وصفت الأمم المتحدة بأنها «الإرادة الأمريكية للسياسة الخارجية»[٤٤].

قال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ملتقى دافوس في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠:

«اليوم، وفي بداية قرن جديد، العالم برمته يجد نفسه في مفترق طرق، وليس أوروبا والولايات المتحدة، والدول الأثرى في آسيا فقط. العولمة تحدث ثورة في الطريقة التي نعمل بها، والطريقة التي نعيش بها، وربما أكثر أهمية، الطريقة التي يرتبط كل واحد بالآخر عبر الحدود القومية. فقد انتزعت الأبواب وأشادت شبكة اتصالات بين الدول والأفراد، وبين الاقتصادات والثقافات.. علينا أن ندرك أولاً، أن العولمة جعلتنا جميعاً أكثر حرية وأكثر استقلالاً»[٤٥].

وعاد هو نفسه عندما تضاربت مصالحه القومية ليصرح عندما ارتفعت أسعار النفط في شهر شباط/فبراير، بقوله: «لا أستبعد أي تدبير يصب في مصلحة الشعب الأمريكي. إن من مصلحتنا أن تكون هناك أسعار مستقرة»[٤٦].

والواقع كما يرى شوارزبيرغر (G. Schwarzeberger) أن «القوة» «بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها. والسبب هو أنه في غياب مجتمع دولي حقيقي، فإن المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناءً على ما تمتلكه من إمكانيات مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني أو أخلاقي»[٤٧].

وواقع الحال يبرهن على أن الأمم المتحدة في الممارسة والتطبيق في الوقت الحالي هي «أمم أطلسية» بزعامة الولايات المتحدة. والبراهين أكثر من أن تحصى على مثل هذه المواقف.

أضف إلى ذلك، رفض الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ التوقيع على اتفاقية تحظر استخدام الألغام الأرضية ضد الأفراد، لأن ذلك يتعارض مع موقفها من نشر الألغام بين الكوريتين الشمالية والجنوبية. كذلك موقفها المحابي لإسرائيل، المعنوي والمادي، وازدواجية مواقفها المتعلقة بحرية الشعوب والديمقراطية.

وربما يكون فيليس بنز في مقال نشر في جريدة **الاتحاد** على صواب، بأن «الامبراطوريات الدولية خلال تاريخها القديم والحديث تطبق قانونين: داخلي، تطبقه على نفسها؛ وخارجي، تطبقه على الآخرين الذين تحت سيطرتها»[٤٨]. والولايات المتحدة في وضعها الحالي لا تخرج عن هذه القاعدة.

---

(٤٤) **الاتحاد**، ١٩٩٩/٨/٢٤، نقلاً عن: جريدة **لوس انجلس تايمز**.

(٤٥) كلمة الرئيس بيل كلينتون في ملتقى دافوس: «Remarks by the President at World Economic Forum,» (White House Office of the Press Secretary, Davos, Switzerland, 29 January 2000).

(٤٦) **الخليج**، ٢٠٠٠/٢/١٧.

(٤٧) علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، [د. ت.])، ص ١٣٥.

(٤٨) **الاتحاد**، ١٩٩٩/٨/٢٤.

وعلى الصعيد الأمني، يلاحظ استمرار المنازعات في ٣٠ بلداً معظمها في أفريقيا[٤٩]. كما «يفر حالياً ما يقارب العشرين مليوناً من البشر من جراء الصراعات القائمة على أساس عرقي وطائفي في كل أنحاء العالم. وقد دمّرت الصراعات العرقية جمهورية يوغسلافيا السابقة؛ وتهدد أيضاً الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي. وتوجد صراعات متزايدة في الشرق الأوسط، وجنوب شرقي آسيا. وتنتشي في الكثير من بلدان أوروبا الغربية النزاعات العدائية للحد من الجماعات المهاجرة من دول العالم الثالث[٥٠]، وتشكل الصراعات العرقية بين الجماعات أو الدول التي توجد بها جماعات عرقية، تهديداً خطيراً ومتنامياً للأمن العالمي والمحلي»[٥١]. والأخطر من ذلك أن عالمي السياسة جونار بنلسون ورالف جونز، يحددان وجود ٥٧٥ جماعة إثنية على أنها دول ـ أمم فعلية أو محتملة[٥٢].

كما يُلاحظ أيضاً أن هناك ظاهرة متميزة في التحولات الدولية، وهي ظاهرة الترابط والتفسخ في آن معاً، ففي حين يتزايد الترابط الإعلامي والمالي والاتصالات والمواصلات، والمنظمات غير القومية. إلا أننا في المقابل نرى تفسخاً للوحدات السياسية. فبينما كان عدد الدول القومية الأعضاء في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، ٥١ عضواً، أصبح العدد في عام ١٩٧٦، ١٤٣ عضواً (والواقع أن معظم تلك الدول التي انضمت كانت مستعمرة أو تحت الانتداب)، وبعد ذلك ارتفع العدد في عام ١٩٧٨ ليصبح ١٥١ عضواً. ولكن المدهش، وفي زخم اندفاع العولمة في فترة التسعينيات، أنه قد ارتفع عدد أعضاء الأمم المتحدة من ١٥٩ عضواً في منتصف عام ١٩٩٠، ليصبح عددهم ١٨٥ عضواً في منتصف عام ١٩٩٧[٥٣]. وإذا استطاعت الحركات المطالبة بالانفصال في العالم تحقيق أهدافها الانفصالية، فيعني ذلك أن عدد أعضاء الأمم المتحدة سوف يتجاوز ٢١٠ أعضاء. والشكل رقم (١) يوضّح هذا التزايد في الوحدات القومية.

فالمفترض في ظل الترابط والتشابك الدولي، وانحسار النزعة القومية، كما يدعي العولميون، أن يتقلص عدد الدول القومية ولا يتزايد. إذن لا يشير المؤشر الحقيقي حتى الآن باتجاه ما أشار إليه لوارد عن حكومة دستورية شاملة عالمية ومجتمع عالمي ومواطنين عالميين. فالهوية السياسية والنزعات القومية والعرقية ما زالت قوية، وإنما تغيرت مصلحة هذه القوميات وسبل استخدامها لتحقيق أغراضها. صحيح أن مفهوم

---

(٤٩) برنامج الامم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٨).

(٥٠) على سبيل المثال: ما قامت به الحركات المتطرفة في اسبانيا ضد المهاجرين المغاربة، وما قامت به حركات المانية متطرفة ضد المهاجرين الأتراك. وكذلك ما حدث للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، والأمثلة كثيرة. كذلك ما تتخذه الحكومات من اجراءات متشددة للحد من تدفق الأيادي العاملة الأجنبية.

(٥١) **نقلاً عن**: صامويل ي. لويس، **أقليات في خطر**، ترجمة مجدي عبد الحكيم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ١٠، ولويس هو رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام في غارتيد روبرت جاز.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠. انظر ايضاً: أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** (القاهرة: دار الكتاب الجامعي الجديد للنشر، ١٩٩٧).

(٥٣) انظر الأعداد المتتالية من: *World Almanac and Books of Facts* (1990-1998).

السيادة التقليدي طرأ عليه تغيير، ولكن على درجات مختلفة تتدرج بحسب قوة الدول. والتعديل الفعلي الذي جرى حتى الآن ما يزال ـ في تصورنا ـ يدخل في صلب العلاقات الدولية ومفاهيمها. فالمصلحة والقوة لا تزالان تلعبان جوهر السياسات مهما اختلفت أشكال ممارستهما، ولا يزال الصراع من أجل القوة والنفوذ هو مضمونهما، إن كان على مستوى دول أو على مستوى أفراد.

الشكل رقم (١)
الدول القومية الأعضاء في الأمم المتحدة

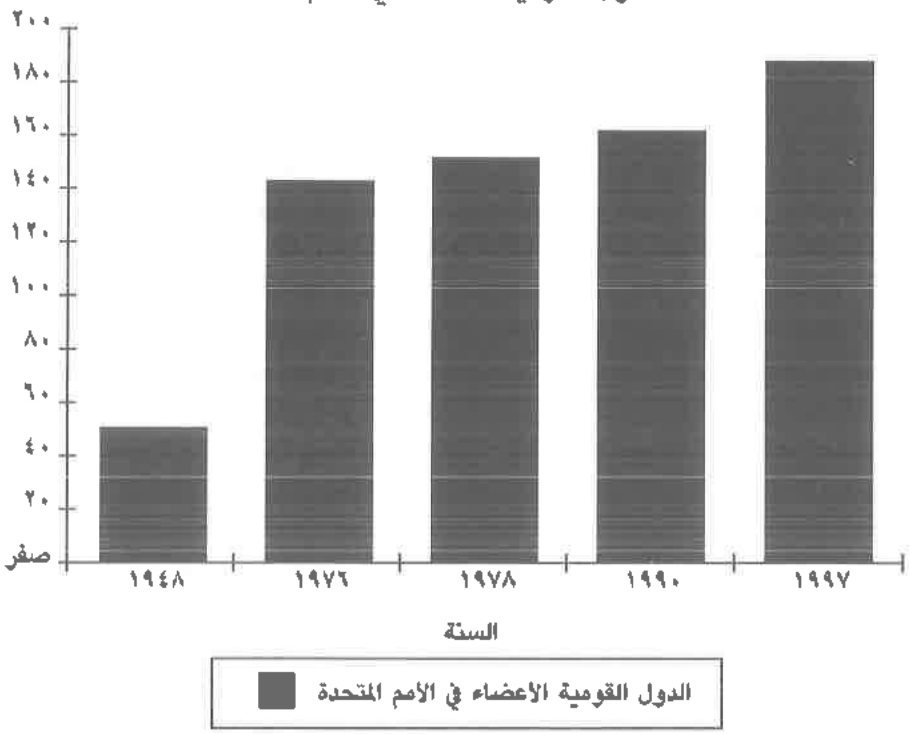

نعم إن عامل السرعة له الآن وسيكون له تأثير بالغ في التحولات العالمية التي نشهدها. لكن في أمور عديدة يصعب التنبؤ بالسلوك الإنساني والسياسي نظراً لتفاعل عوامل عديدة متشابكة ومتداخلة. أضف إلى ذلك، أن عامل السرعة لن يترك المجال كافياً لترسيخ قيم سياسية وقوانين اجتماعية جديدة ثابتة نتيجة لهذا التسارع. فكما هو معروف، وعلى وجه الخصوص، في علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي ، أن النظم السياسية والاجتماعية، تحتاج إلى فترة كافية من الممارسة والاختبار، حتى تثبت وتعم وتنتشر كقيم وقوانين سياسية واجتماعية مقبولة لدى السواد الأعظم من الناس والحكومات.

وهذا ما لا يسمح به «إيقاع الحياة» الحالي المتسارع، فالحقب الطويلة الماضية (الامبراطوريات الدولية) الإغريقية، والرومانية، والفارسية، والإسلامية، والأوروبية، والتي سادت فيها قيمها وقوانينها، قد لا يشهدها القرن المقبل، بل ربما نتجرأ على القول

إن المستقبل قد يشهد حقباً قصيرة جداً ـ زمنياً ـ كثيفة المتغيرات، وعالماً متقلباً يصعب التنبؤ في تصور قيمه وقوانينه وتحديد القوى الدولية التي ستتحكم فيه لفترة طويلة. وليس أدل على ذلك مما حدث للاتحاد السوفياتي من تفسخ بهذه الصورة الدرامية، حتى إن رئيس أقوى دولة في العالم، ريتشادر نيكسون، لم يتوقع بعد عام واحد من إصدار كتابه عام ١٩٨٨ المعنون **١٩٩٩ : انتصار من دون حرب** *(1999: Victory Without War)* أن ينهار الاتحاد السوفياتي بالصورة التي حدثت، وكان جُلّ ما دعا اليه في كتابه هو تقوية أمريكا إلى الحد الذي يجعل الاتحاد السوفياتي لا يقدم على مغامرة عسكرية ضدها(٥٤).

وصحيح أن الزمن والمسافة، ليسا هما الزمن والمسافة قبل مائة عام أو أقل، من حيث الإنجاز والاتصال، ولكن، في الوقت نفسه، نعتقد أن أحداثه الحالية متسارعة ومتغيرة بالتوازي معه، فكأنها شريط سينمائي.

أما أن شعور المواطن أينما كان بأنه مواطن عالمي لا مواطن قومي، فإن الأحداث العرقية والدينية والطائفية لا تدل على ذلك، والمثال الحي، ما يحدث في اندونيسيا والشيشان، وما حدث في إيرلندا الشمالية وكوسوفو والبوسنة والهرسك واسبانيا ونيجيريا وغيرها.

ربما استطاعت العولمة أن تخترق الحواجز وبدلت الكثير من الأفكار والمفاهيم والمسلمات القديمة، في مختلف مجالات الحياة، وزادت من شبكة الاتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل، وفي الواقع سهلت العولمة الاتصال بين الناس منذ اختراع العَجَلة إلى اختراع الانترنت، إلا أنها حتى الآن لم تستطع اختراق جدار الهوية والنزعات القومية أو الدينية الاختراق الكافي، حتى وإن كانت أكبر دولة تدعو إلى العولمة وتضم أكبر جاليات عالمية تعيش على أرضها منذ عقود، بعضها منذ أيام الحرب العالمية الأولى ـ وهي الولايات المتحدة ـ الا أن تلك الجاليات لا تزال تعيش في أحياء متميزة تتمسك بالكثير من عاداتها وتقاليدها وتحاول إبرازها في كل مناسبة.

يقول محمد عابد الجابري: «إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر البلدان التي تعيش هاجس الهوية. لقد زرت هذا البلد قبل سنتين في إطار ما سمي بـ «الحوار العربي الأمريكي». كنت واحداً من أعضاء وفد عربي يمثل الأقطار العربية. كانت لنا اتصالات ومحادثات واسعة وغنية بجهات مختلفة، الجامعية وغير الجامعية، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، ومن سياتل شمالاً إلى الحدود مع المكسيك جنوباً. وقد لاحظت في جميع هذه المناطق أن لفظ «تراث» يثير عندهم شجوناً، وأن كثيراً منهم، إن لم يكونوا جميعاً مسكونين بهاجس إبراز شيء اسمه «التراث الأمريكي»(٥٥).

---

(٥٤) Richard Nixon, *1999: Victory Without War* (New York: Simon and Schuster, 1988).

(٥٥) حول الهوية انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة وهاجس الهوية في الغرب،» **الاتحاد**، ٢٩/ ١١/١٩٩٩.

- ٤ -

وإذا انتقلنا إلى موضوع البيئة يشير الواقع أن الاهتمام بالبيئة آخذ بالتزايد على نطاق عالمي، ولكننا نعتقد أن المسؤولية الأولى تقع على الدول الصناعية. فالنفايات الخطرة الصناعية هي إحدى الأسباب الرئيسية في تلوث البيئة، ومعظمها يتولد في البلدان الصناعية، حيث إن حوالى ٥٥ بالمئة من هذه النفايات الخطرة مصدرها أمريكا الشمالية وحدها، وان ٨,٥ بالمئة مصدرها الاتحاد الأوروبي[٥٦].

ومن هنا نرى أن المبادرة يجب أن تأتي من قبل هذه الدول الصناعية، لكن السؤال يبقى: هل هذه الدول مستعدة لتفضيل البيئة على ما تدره عليها الصناعة من أرباح؟

أما بشأن ما يأمله أنصار العولمة من أن العولمة ستحقق مجتمع العدالة والمساواة وتوزيع شامل للمنافع في العالم ككل - دولاً وشعوباً - فالواقع لا يبشر ولا يشير إلى هذا الاتجاه، بل على النقيض من ذلك. فالهوة تزداد اتساعاً بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون»، بين الشمال والجنوب، بين الأغنياء والفقراء، سواء داخل البلد نفسه أو على المستوى الدولي.

ومع ادراكنا «ثنائية الحياة»، إلا أن هذه الثنائية أصبحت غير متوازنة بصورة صارخة، معرضة الأمن والاستقرار الدوليين، وكذلك المجتمعات، إلى أوخم العواقب.

فلو أخذنا على سبيل المثال الاستثمار، فإننا نرى أن ٩٠ بالمئة من الاستثمار الأجنبي يذهب مباشرة إلى ما لا يزيد على ١٢ بلداً في العالم كله[٥٧].

كذلك إذا نظرنا إلى التقرير السنوي عن حالة التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٩، الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نرى الاتجاه مناقضاً لما يحلم به هؤلاء، بل يبرهن المؤشر عن حجم الكارثة إذا ما استمرت هذه الهوة بالاتساع بين الأغنياء والفقراء، أفراداً أكانوا أم دولاً على حدٍ سواء.

ففي عام ١٨٢٠ (كما يشير التقرير) كان الفارق في الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون في أغنى البلدان، وخمس السكان ممن يعيشون في أفقر البلدان، هو واحد إلى ٣. وفي مطلع القرن العشرين، اتسع الفرق في عام ١٩١٣، ليصبح واحداً إلى ١١. وبلغ في منتصف القرن، عام ١٩٥٠، واحداً إلى ٣٥، ثم تزايد في عام ١٩٧٣، ليصبح واحداً إلى ٤٤. ثم بلغ ذروة أخرى عام ١٩٩٣ ليكون واحداً إلى ٧٢. وفي عام ١٩٩٧ صار واحداً إلى ٧٤. والشكل رقم (٢) يوضح ذلك[٥٨].

وحول التوزيع الدولي للدخل، تحدث أكبر حصة من الإنتاج العالمي في البلدان الصناعية. فمن الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي تحقق في عام ١٩٩٣ وقدره ٢٣ تريليون دولار، كان ١٨ تريليون دولار في البلدان الصناعية و ٥ تريليونات فقط في

---

(٥٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨**.

(٥٧) عبيد، «مواقف إزاء العولمة والهيمنة».

(٥٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ٣.

البلدان النامية، حتى على الرغم من أنها تضم زهاء ٨٠ بالمئة من سكان العالم.

وعلى مستوى الأفراد، يوضح تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ أن أغنى أثرياء العالم وعددهم ٢٢٥ فرداً تقدر ثروتهم معاً أكثر من تريليون دولار، أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر ٤٧ بالمئة من سكان العالم البالغ عددهم ٢,٥ مليار نسمة، منهم ١٤٣ فرداً في دول من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، وأوروبا الشمالية، بينما يعيش حوالى ١,٣ مليار نسمة في العالم على أقل من دولار واحد في اليوم. كما أصبحت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيرات في العالم تتجاوز قيمة الناتج القومي الاجمالي لجميع أقل البلدان نمواً مجتمعة وسكانها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة[٥٩].

الشكل رقم (٢)
الفارق في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة

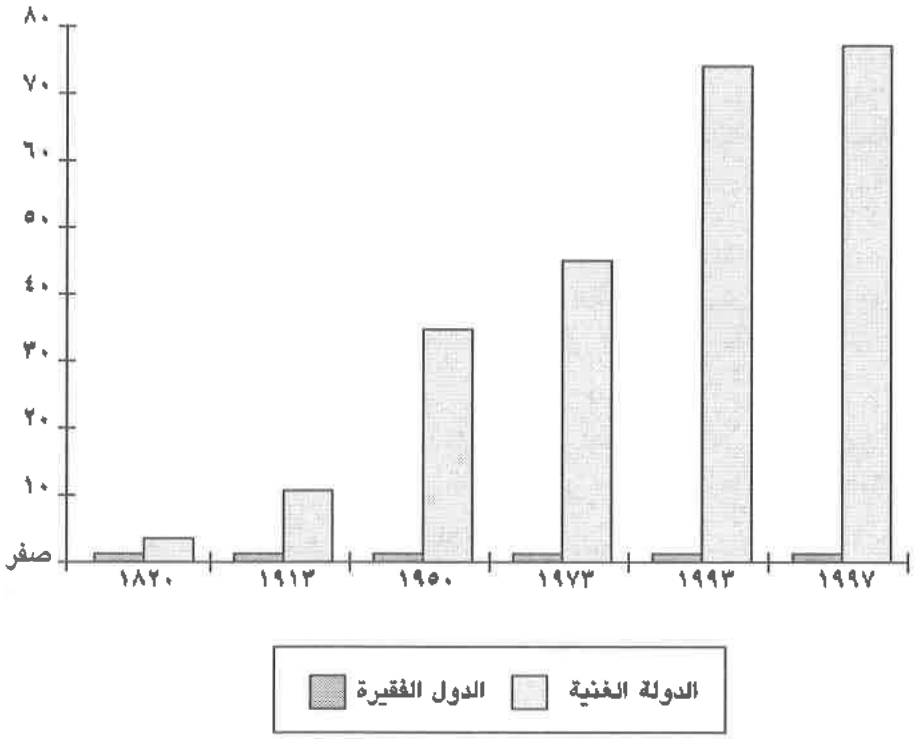

هذه التفاوتات جعلت مستشار الأمن القومي السابق بريجنسكي في محاضرة له في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، يتخوف من أن يؤدي هذا التفاوت المرعب الذي يهدد البشرية إلى حدوث المزيد من السخط والحسد، مما سيؤدي بالنتيجة إلى تكثيف الخصومة والعداء.

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣.

هذه التخوفات ليست جديدة، بل عبّر البعض عنها من سنين عديدة في كتاباتهم: دعونا نتصور مناقشة محتملة مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مونديل فورد فرانكلين (Mondale Ford Franklin) في عام ١٩٨٧ (نقلها أحد الصحفيين بعد أحد عشر عاماً من نشره الكتاب عام ١٩٧٦) جرت في البيت الأبيض بمناسبة زيارة رئيس وزراء الهند باسم مهندس غاندي الثاني (Mohandas K. Gandi II).

يقول الضيف الهندي: «سيدي الرئيس، إنكم تعلمون أن حكومتي فعلت كل شيء من أجل تعزيز السلام والصداقة بين بلدينا. الآن فَشَلُ الأمطار الموسمية يُهدد بأسوأ سنة من المجاعة في تاريخنا، كما أن عدد سكاننا ارتفع إلى ٨٠٠ مليون نسمة [عدد سكان الهند اليوم يزيد على مليار نسمة]. فإننا بحاجة إلى معونة غذائية، يا سيدي الرئيس، على أوسع مستوى أكثر من أي معونة سابقة».

ويجيب الرئيس الأمريكي قائلاً: «إن احتياطياتنا من القمح محدودة، وأنا لا أستطيع ضمان أن يستجيب الكونغرس إلى طلب كبير جداً».

ويقول رئيس الوزراء: «السيد الرئيس، إذا لم تستطع تقديم إعانة كافية لشعبنا الذي يموت جوعاً، فإن حكومتي سوف تسقط وسوف تختفي معها سياساتي المعتدلة. وكما تعلمون، أن أكثر خلفائنا ترجيحاً في الحكم سيكونون من حركة ثورية محافظة جديدة اتباعها يعبدون كالي (Kali) ، رب الموت والدمار الهندوسي»، ويتطلع إلى رقصة الإلهة شيفا (Shiva) (شيفا: إله هندوسي يُعرف بـ «المدمّر») العنيفة: «سوف يدمر العالم من أجل تجديده. فإنهم ربما يقولون من الأفضل أن نموت ونحن نقاتل من أن نموت جياعاً. وهم يملكون مناصرين لهم بين الرجال من وقواتنا الصاروخية والبحرية النووية؛ ولا أحد في الهند سيكون في إمكانه إيقافهم عندما تسقط حكومتي، هل تخاطرون بسقوطي.. سيدي الرئيس؟».

ويعقب كارل دوتش على ذلك بقوله: «إذا كان أي واحد منا الشريك الأمريكي في محادثة من هذا النوع، بعد ١١ عاماً، ما هي الإجابة التي سيقدمها، وما هي عواقبها؟»

ونضيف على ما قاله دوتش متسائلين: «إذا كان الخوف في المستقبل من أن يكون في مقدور أفراد تصنيع أو امتلاك نوع من الأسلحة النووية أو البيولوجية[٦٠]، وأحسوا ليس بالجوع فقط، بل وبالجسد أيضاً. ماذا عسانا فاعلين؟!»

إن في **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** ما فيه الكفاية من الأرقام والإحصاءات المرعبة لهذه الفجوة الهائلة بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

---

(٦٠) «إن الأسلحة الجينية تنافس الأسلحة النووية كأداة للتدمير الكلي، ويمكن تطويرها بتكلفة ضئيلة مقارنة بالأسلحة النووية. وهذان العاملان وحدهما يجعلان التقنية الجينية السلاح المثالي للمستقبل» وتقدر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في دراسة أجريت عام ١٩٩٥ أن سبع عشرة دولة يشتبه في إجرائها دراسات حول الأسلحة البيولوجية. انظر: جيرمي ريفكن، **قرن التقنية الحيوية: تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٣٣.

إن شعوب العالم النامي تعاني مطرقة عالم صناعي لا يرحم، طغت فيه المادية الذاتية على الأخلاقية الإنسانية الدولية، وسندان إدارات محلية قاصرة وبعضها فاسد أيضاً.

- ٥ -

إننا مع دعوة ايفان لوارد لتصحيح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ولكننا نرى في الوقت نفسه أن المسؤولية والعبء الأكبر لحل هذا الظلم، وهذا التفاوت الصارخ يجب أن تتحمله الدول الصناعية التي بيدها معظم مفاتيح حل هذه المشكلة، وليس معنى ذلك أننا نعفي الدول النامية من مسؤولياتها، فعلى حكوماتها أن تتحمل مسؤولية الاصلاح الإداري والسياسي والاقتصادي والتعليمي، وخصوصاً التقني والبحثي. فمعظم هذه الدول (النامية) رزحت عقوداً طويلة - إن لم يكن قروناً - تحت نير استعمار أو انتداب الدول الصناعية. لقد قدمت وما زالت تقدم لها (للدول الصناعية) معظم حاجاتها من المواد الخام لتغذية صناعاتها وازدهار مجتمعاتها. والآن عليها أن «تُكفِّر» عن الماضي، بل والحاضر أيضاً، وذلك بمساعدة حقيقية وفاعلة، مادياً وتقنياً للدول النامية، وتخفف من احتكارها التقني وشروطها «التعجيزية» في المنافسة في الأسواق وفي القروض وتسديد الديون. وكذلك في سياساتها الانتقائية، هناك الازدواجية التي تثير السخط والامتعاض، مما يفقد الثقة بها، ويؤجج حركات التطرف. وكذلك تهميشها في هياكل وعمليات صنع السياسة العالمية... فالهياكل الاقتصادية الأساسية، وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة السبع، ومجموعة العشر، ومجموعة الاثنتين والعشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية؛ تسيطر عليها البلدان الكبيرة والغنية، تاركة البلدان الفقيرة والفقراء من البشر بلا نفوذ وبلا صوت تقريباً، إما للافتقار إلى العضوية أو لعدم القدرة على التمثيل والمشاركة الفعالين. ونسبة الشفافية في القرارات ضئيلة، ولا يوجد محفل منظم متاح لمؤسسات المجتمع المدني للتعبير عن وجهات نظرها[٦١].

إننا ندرك تماماً أن دعوتنا «طوباوية» مثل دعوة لوارد «ودعوة تقرير التنمية البشرية»[٦٢]، لأن الدول تتحرك بحسب مصالحها لا أخلاقياتها وتفرض شروطها بقدر

---

(٦١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ١٢.

(٦٢) يرى **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** ضرورة الالتزام بالأخلاقيات العالمية والعدل واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس. فالحكم العالمي يتطلب وجود مجموعة أساسية مشتركة من القيم والمعايير والمواقف، وإحساساً بالمسؤولية وبالالتزامات على نطاق واسع، ليس فقط من جانب الأفراد وحدهم، بل أيضاً من جانب الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني. والقيم الأساسية التي يمثلها احترام الحياة والحرية والعدل والمساواة والتسامح والاحترام المتبادل والنزاهة هي التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن اللازم الآن أن تصبح هذه القيم الأهداف التي توجه العولمة ذات الوجه الإنساني... وتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء وتضييق حالات التطرف في المستويات بين البلدان ينبغي أن يصبحا هدفين عالميين صريحين. انظر: المصدر نفسه، ص ١١ - ١٨. وحول الوسائل المقترحة التي يمكن ان تشارك فيها الدول النامية، وعلى وجه الخصوص، الدول العربية، في هذه التحولات العالمية، انظر وجهة نظرنا في: عبيد، «العولمة والعرب»، **والعرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**.

قوتها لا بقدر حقوقها. والدليل على ذلك أن الدول المنتصرة في الحروب هي التي أملت إرادتها حتى في هيكلية وأنظمة المنظمات الدولية لعصبة الأمم والأمم المتحدة.

فإذا كانت غالبية شعوب العالم النامي تبحث عن لقمة الخبز والحرية الشخصية، وتمثل الأمية في جهل القراءة والكتابة من البالغين فيها حوالى ٨٥٠ مليوناً، أي ما يقارب نسبة ١٥ بالمئة من عدد سكان العالم، كما أن أكثر من ١١٠ ملايين طفل غير مقيدين في المدارس[٦٣]، فكيف سيتسنى لها التنافس التقني والاقتصادي المعقدين، في ظل مثل هذه الظروف وهذا التفاوت الصارخ، والمشاركة في هذه العولمة «المتحيزة» حتى الآن، والمتقدمة ذات «النجمة الخماسية»[٦٤]؟ إذا كان شراء الحاسوب يكلف المواطن العادي في بنغلاديش ما يتجاوز دخله في ثماني سنوات، بينما يكلف الفرد الأمريكي العادي أجره في شهر واحد فقط[٦٥]، وإذا كان يُقال إن مَنْ لا يحسن التعامل مع الحاسوب في خلال عقد أو عقدين من هذا القرن الحادي والعشرين، فسوف يعتبر من عداد الأميين، فكيف من لا يعرف القراءة والكتابة؟!

وإذا ما استمرت (العولمة) بهذا الاندفاع وهذا الاتجاه نفسهما (وقد تستمر، وربما بصورة أسرع وأعنف أيضاً)، فإنها ستحول العالم إلى قرية قبلية إقطاعية جديدة وليس إلى قرية كونية يعم فيها السلام والرخاء: قرية تحكمها مجموعة صغيرة جداً من الإقطاعيين يستثمرون خيراتها ويتحكمون في سياساتها العامة؛ إقطاعيون جدد[٦٦] يمتلكون أسباب القوة الجديدة ـ المعرفة والتقنية والقوة الاقتصادية والعسكرية والإعلامية، بينما تبقى قبائلها تتصارع فيما بينها وتتحزب لهذا الإقطاعي أو ذاك!...

ويبقى السؤال: أين سيكون موقع الوطن العربي في هذا المشهد الدرامي... وما العمل؟[٦٧] □

---

(٦٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(٦٤) نقصد بها الاحتكارات الخمسة التي ذكرها سمير أمين.

(٦٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ٦.

(٦٦) يعتقد بعض المهندسين الوراثيين أن الارستقراطية الوراثية المستقبلية حتمية. إذ يشير عالم الاحياء الجزيئي لي سيلفر (Lee Silver) من جامعة برينستون في كتاباته إلى أن المستقبل القريب يتألف من طبقتين بيولوجيتين مختلفتين، أشار إليهما بالطبقة الغنية جينياً وطبقة العاديين. ويقول سيلفر: «مع مرور الوقت تصبح الفجوة الوراثية بين العاديين والأغنياء جينياً أوسع وأوسع... ويتحكم أفراد من طبقة الأغنياء جينياً في كافة مظاهر الاقتصاد ووسائل الإعلام وصناعة الترفيه وصناعة المعرفة... وبالعكس يعمل العاديون كعمال أو مزودي خدمة متدنية الأجور». انظر: ريفكن، **قرن التقنية الحيوية: تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم**، ص ٢٥٥.

(٦٧) حول ما العمل، انظر: عبيد، «العولمة والعرب» حيث يركز على أهمية البدء بالإصلاح الإداري والتعليمي.

حول العمارة والتشييد عند ابن خلدون

آزاد أحمد علي

معهد التراث العلمي العربي ـ جامعة حلب.

إن أهمية فكر ابن خلدون لا يكمن في موسوعيته فحسب، وإنما في المنهج العقلي المستند إليه. وأبرز سماته هي تلك المعالجة المتعمقة لمواضيع متنوعة ومتشعبة، تثير الدهشة والإعجاب معاً. فقد بات من المعروف أن ابن خلدون هو من الأوائل الذين نظروا إلى التاريخ كعلم له قوانينه واستقلاليته، وأعطى بالتالي للأحداث والظواهر التاريخية مغزى، واستشف من تكرارها العبر والفرضيات، إذ ربط التاريخ بحركة المجتمع، وتفحص الحياة الاجتماعية بعين نقدية، ليصل إلى كل تلك الخلاصات والنتائج التاريخية والمجتمعية.

لم يعد فكر ابن خلدون تراثياً بحتاً، بل إنه يمتلك من القوة ما يؤهله لفرض حضوره في واقعنا الراهن لما فيه من ترابط وانسجام داخلي منبثق من رؤيا علمية راسخة تتفاعل مع المعطيات المعاصرة لتؤكد صحتها.

ونحن هنا لا نود الدخول في ماهية هذا الفكر وتفاصيله لأنه خارج إطار بحثنا، وقد نال العديد من الدراسات في الوقت نفسه. على الرغم من قناعتنا أن الكثير مما سطره ابن خلدون لم يأخذ حقه من التحليل والبحث. ويهمنا أن نلقي الضوء على جوانب منسية بعض الشيء من هذا الفكر، كمفهوم ابن خلدون للعمارة والأبنية، ونظرته للمدن ومشيداتها الدينية والسكنية.

لا شك في أن «العمران» يشكل أحد الثوابت الأساسية في الفكر الخلدوني. وعلى الرغم من أن هذا المصطلح يعبر عن الحضارة والاجتماع البشري بشكل عام، إلا أنه يثير بعض اللبس أحياناً لقرب دلالته اللغوية واللفظية من العمارة. فالعمران هو المفتاح الرئيسي لفهم فكر ابن خلدون الاجتماعي ـ التاريخي. وقد أكد في سياق توضيح منهجه أن الإنسان محب، بل مجبر على الاجتماع والتعاون، وينطلق من هذا الفهم لشرح كافة

الظواهر المتعلقة بالمجتمع والحضارة البشرية، فيقول: «إن الاجتماع للبشر ضروري وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه»[١]. فإذا كان الاجتماع وبالتالي العمران ضرورة بشرية، فإن العمارة تكون أكثر ضرورة لأنها أساس هذا العمران، فأي اجتماع أو تعاون للبشر لا بد له من أن يتحدد ويتموضع في مكان محدد بجغرافيته، أي لا بد لقالب أو وعاء ينظم هذا الترابط والتواصل البشري والذي يتجسد عملياً في أشكال السكن والعمارة. ولقد تنبه ابن خلدون لذلك قديماً فجعل من صناعة البناء في مقدمة الحرف والمهن: «هذه الصناعة أول صنائع العمران الحضري وأقدمها وهي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للكِنّ والمأوى للأبدان في المدن وذلك أن الإنسان لما جُبل عليه من الفكر في عواقب أحواله لا بد له أن يفكر فيما يدفع عنه الأذى من الحر والبرد كاتخاذ البيوت المكتنفة بالسقف والحيطان من سائر جهاتها»[٢].

من هذه النقطة نتلمس فهم ابن خلدون العلمي ـ الحسي للعمارة وكيف أنه تجاوزها كظاهرة اجتماعية ليدقق فيما هو فيزيائي يؤثر في العمارة ويبين الوشائج القوية التي تربطها مع البيئة والمناخ والمحيط الجغرافي.

العمارة والمناخ

لقد كشف ابن خلدون النقاب عن ظاهرة تأثر العمارة بالمناخ والبيئة، ولم يكتفِ بذلك، فبيّن أن للمناخ تأثيراً في لباس البشر، لا بل في طباعهم وألوان بشرتهم. ولجأ إلى تقسيم الأرض مناخياً وجغرافياً ليربط بين الحضارة والمناخ بوضوح تام وصولاً إلى تصنيف الحضارة مناخياً إن جاز التعبير: «فالإقليم الرابع أعدل العمران والذي حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال والذي يليهما والثاني والسادس بعيدان من الاعتدال. والأول والسابع أبعد بكثير، فلهذا كانت العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً حتى النبوّات فإنها توجد في الأكثر فيها ولم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية... وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم فتجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة بالصناعة ويناغون في استجادة الآلات والمواعين... وتوجد لديهم المعادن الطبيعية من الذهب والفضة والحديد والنحاس... وهؤلاء أهل المغرب والشام والحجاز واليمن والعراقَين والهند والسند والصين وكذلك الأندلس ومن قرب منها من الفرنجة والجلالقة والروم واليونانيين ومن كان مع هؤلاء أو قريباً منهم في هذه الأقاليم المعتدلة، ولهذا كان العراق والشام أعدل هذه كلها لأنها وسط من جميع الجهات»[٣].

---

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: مقدمة ابن خلدون**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩)، ص ٥٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤١.

يتضح مما سبق أن ابن خلدون يعتبر الحضارة بمفهومها الواسع، وكذلك العمارة المتطورة، نتاجاً للمناخ المعتدل، فالأقاليم التي عددها هي وحدها منبت الحضارة، مؤكداً أهمية المنشأ الجغرافي للحضارة والعمران. أما بالنسبة لمصطلح الاعتدال المستخدم في هذا السياق، فيبدو أنه لا يقصد بها الحد الوسط بين جانبين متناقضين، وإنما المقصود بالاعتدال هنا هو النموذج أو ما شابه ذلك. فعندما يقول إن الإقليم الرابع هو «أعدل العمران»، يقصد بذلك النموذج الأمثل للاجتماع والتمدن. وتتضح هذه الفكرة في العمارة بشكل خاص، إذ يضيف «البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة» ضمن الاعتدال، أما الأبنية الطينية في الأقاليم البعيدة عن الاعتدال فهي حالة «انحراف» وابتعاد عن نموذجه المعتدل: «أما الأقاليم البعيدة من الاعتدال مثل الأول والثاني والسادس والسابع فأهلها أبعد من الاعتدال في جميع أحوالهم. فبناؤهم بالطين والقصب وأقواتهم من الذرة والعشب وملابسهم من أوراق الشجر يخصفونها عليهم أو الجلود وأكثرهم عرايا من اللباس وفواكه بلادهم وأدمها غريبة التكوين مائلة إلى الانحراف... وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خلق الحيوانات العُجم حتى لينقل عن الكثير من السودان أهل الإقليم الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب وأنهم متوحشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضاً وكذا الصقالبة، والسبب في ذلك أنهم لبعدهم عن الاعتدال يقرب عَرَض أمزجتهم وأخلاقهم من عَرَضِ الحيوانات العجم ويبعدون عن الإنسانية... ولا يعترض على هذا القول بوجود اليمن وحضرموت والأحقاف وبلاد الحجاز واليمامة وما إليها من جزيرة العرب في الإقليم الأول والثاني، فإن جزيرة العرب كلها أحاطت بها البحار من الجهات الثلاث كما ذكرنا فكان لرطوبتها أثر في رطوبة هوائها فنقص ذلك من اليبَس والانحراف الذي يقتضيه الحر وصار فيها بعض الاعتدال بسبب رطوبة البحر»[٤].

إن هذه الإشارات الواضحة ذات دلالة علمية عميقة، وإن لم يتمكن ابن خلدون من وضع شروحات وافية لطبيعة العلاقة الكامنة بين الظواهر المناخية من جهة، والعمارة بمواد بنائها من جهة أخرى، حيث إنه انطلق من فهم معرفي تاريخي عام ضمن منظومة تفكيره لهذه المسألة وغيرها من المسائل الحضرية، ولم ينطلق من فهم فيزيائي عندما تحدث عن العلاقة الناظمة بين حرارة الجو والعمارة. فقد يكون ابن خلدون محقاً في ذلك. فالعلم الذي أرسى دعائمه هو علم اجتماعي ـ تاريخي داخل نسق العلوم الإنسانية وليس الطبيعية. عدا ذلك، فإن العلوم الفيزيائية لم تكن من التطور بعد، لتفسير خصوصية العمارة اعتماداً على معطيات مواد البناء وعلاقتها بالبيئة المحيطة.

العمارة ونمط المعيشة

المجتمع عند ابن خلدون يصنف إلى قسمين أساسيين: **الأول** هو البدوي أي البدائي في أحد معانيه. **والثاني** هو الحضري. أما البدوي البدائي فينضوي تحت لوائه كل من حالتي الترحال البدوي والاستقرار القروي أيضاً. في الفقرة التالية من المقدمة نجد مدى الترابط بين العمارة والخدمات الحضرية وطابع المعيشة والحياة الاجتماعية:

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

«إن أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح، والقيام على الأنعام وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ومقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي. يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة غير منجدة، إنما هو قصد الاستظلال والكِنّ لا ما وراءه وقد يأوون إلى الغيران والكهوف، وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيراً بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار، فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن. وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبال وهم عامة البربر والأعاجم...»[٥].

ويشتق من هذا التصنيف، أن ينقسم السكان في التجمعات السكنية بحسب أعمالهم وطبيعة مهنهم. فمن يعمل في الزراعة وتربية المواشي هم البدو، ولا بد من أن يكونوا من سكان القرى والقصبات. ويشترط أن تكون عمارتهم بسيطة، طينية أو من الحجارة غير منجدة. في الشكل رقم (١) اختزال لهذا التصنيف:

الشكل رقم (١)

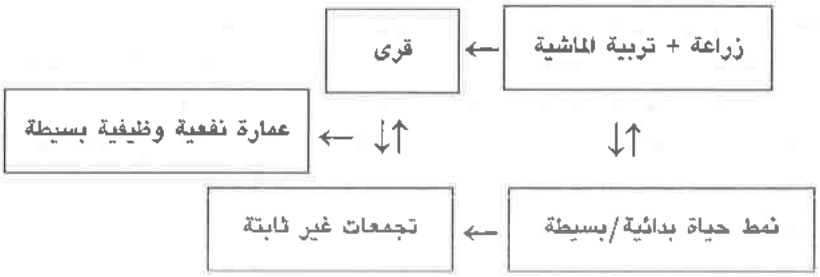

وعندما تتطور الفعاليات الاجتماعية في هذه التجمعات البدائية، ترتقي هذه المجتمعات سلم الحياة الحضرية. ويتحول السكان نحو التمدن تدريجياً، ويتجهون إلى الكماليات والترفيه: «ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر. ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومعالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها في تنجيدها... فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ويبالغون في تنجيدها ويختلقون في استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون وهؤلاء هم الحضر ومعناه الحاضرون أهل الأمصار والبلدان. ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة»[٦].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢١١.

وهكذا في إطار حياة التحضر والسعي نحو الترف تتشكل العمارة المنظمة، تلك المشيدة من المواد المتينة والثمينة. فالعمارة المدنية هي في المحصلة من ثمرات الترف الناتج من المهن التجارية والصناعية.

الشكل رقم (٢)

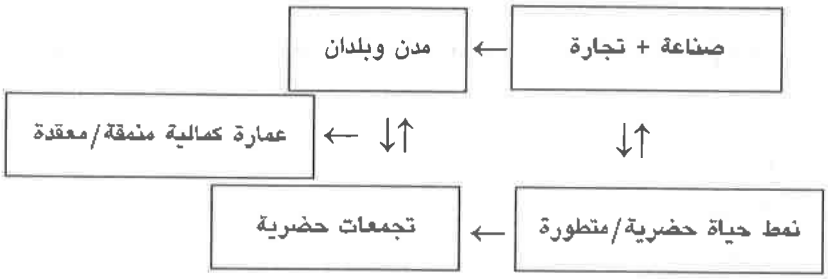

وتبدو العلاقات السابقة من الاكتشافات المهمة في مجال فلسفة العمارة التي تميز بها فكر ابن خلدون الاجتماعي، على الرغم من تعارضها في بعض النقاط مع الفكرة المناخية الأولى. وكأن كل تصنيف، أي البيئي والمعاشي للعمارة، يتم بمعزل عن الآخر. ومع كل ذلك يشكل هذا التصنيف الخطوة العريضة التي خطاها ابن خلدون قبل عدة قرون، وهي من الإنجازات المهمة في علم الاجتماع العمراني وفلسفة العمارة.

إن عملية الترتيب الذي قام بها ابن خلدون للعمارة داخل المجتمعات البشرية من بدائية إلى حضرية منمقة، هي في الواقع ليست عملية فرز أو تصنيف بقدر ما هي سعي جاد للتعامل مع العمارة كظاهرة لصيقة بالمجتمع وإحدى أهم الخصائص التي تتميز بها المجتمعات البشرية في أطوار تقدمها وانحسارها، وتعبر عن درجة رقيها وتطور علومها. وفي المحصلة تؤول هذه الفكرة التصنيفية لاعتماد الفعاليات الاقتصادية أساساً لتشكل وتبلور العمارة. وهذا ما يؤكد المحتوى العلمي لجمل الفكر الخلدوني.

العمارة والمُلك

استكمالاً لمفاهيمه حول تأثر العمارة بالمناخ وترابطها بالأنماط الحياتية والمعاشية، يضع ابن خلدون تسلسلاً لتحول المجتمع من البدائية إلى التحضر. هذا التحضر الناتج أصلاً من تملك الخيرات المادية، وبالتالي السلطة والدولة. إن من يمتلك زمام الاقتصاد والسلطة السياسية هو ذاته من يسعى لبناء عمارة ترفيهية كمالية، ويلجأ لإشادة الصروح والهياكل: «فإذا حصل المُلك اقصروا عن المتاعب التي كانوا يتكلفونها في طلبه وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات المُلك من المباني والمساكن والملابس، فيبنون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا ويؤثرون الراحة على المتاعب ويتأنقون في أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفُرش ما استطاعوا ويألفون ذلك ويُوَرّثونه من بعدهم من أجيالهم ولا يزال ذلك يتزايد فيهم»[٧].

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

ولا يكتفي ابن خلدون بتعبيره هذا ليظهر العمارة الحضرية كنتاج للمُلك والثروة، بل انه يستشهد بالمسعودي ليتحدث عن عمارة الخلفاء والولاة المسلمين، وليقدم دليلاً آخر على كيفية تحول الخلافة الإسلامية إلى مُلك وسلطة دنيوية في نهاية المطاف. كما أنه يمتدح في هذا السياق كلاً من عمر وعلي (عليهما السلام) لابتعادهما عن البذخ في بناء المساجد وعدم تملكهما القصور والسكن فيها. وهذا لا يعني أن ابن خلدون ضد العمارة الحضرية أو أنه ينبذها، لكنه يضع كل سلطة ونظام للحكم بموازاة عمارة خاصة تلائم طبيعتها، ولذلك لا يجد أي انسجام بين الخلافة الإسلامية وعمارة البذخ لملوك الدول والإمبراطوريات السابقة للإسلام. علماً أنه كرر غير مرة أن جودة العمارة وضخامة آثارها دليل على قوة الدولة وعظمة السلطان: «والسبب في ذلك أن الآثار إنما تحدث عن القوة التي بها كانت أولاً وعلى قدرها يكون الأثر. فمن ذلك مباني الدولة وهياكلها العظيمة فإنما تكون على نسبة قوة الدولة في أصلها لأنها لا تتم إلا بكثرة الفعلة واجتماع الأيدي على العمل والتعاون فيه. فإذا كانت الدولة عظيمة فسيحة الجوانب كثيرة الممالك والرعايا كان الفَعَلة كثيرين جداً وحشروا من آفاق الدولة وأقطارها فتم العمل على أعظم هياكله»[٨].

ومن جهة أخرى يتطرق ابن خلدون إلى ظاهرة التقليد والتأثر الحضاري وصولاً إلى التبعية الحضارية التي يعتبرها كنتيجة للغَلَبة والهيمنة السياسية: «ترى المغلوب يتشبه أبداً بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله... حتى في رسم التماثيل في الجدران والصنائع والبيوت حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء»[٩]. هنا نستشف البعد النفسي لعملية التماثل والتأثر الحضاري، من تقليد في المسكن والملبس، وكيفية حصول التأثر المتبادل بين ممالك المنطقة. وهي بلا شك إحدى أهم العوامل التي أثرت في مسار وتعرجات تطور العمارة في العالم الإسلامي.

وفي هذا السياق لا يخفي ابن خلدون رغبة الملوك الدائمة في المنافسة وترجمة ذلك في بناء الصروح وتشييد الأوابد، ليس للترفيه والتباهي فحسب، وإنما لتعبر عن قوتهم، ولتكون شواهد على سلطانهم في مواجهة الأعداء والمنافسين، ولتبهر أنظار جماهير المملكة ورعاياها في نهاية المطاف.

هندسة المدن وتخطيطها

إذا تتبعنا كل ما قاله ابن خلدون عن العمارة فإن البحث سيطول ويتشعب، تشعب تلك الخيوط والعلائق العديدة التي تربط العمارة بالواقع الموضوعي وبحركة التاريخ. ومع ذلك فثمة ضرورة للإشارة إلى بعض الموضوعات الحضرية المهمة كالمدن وموقف ابن خلدون منها ونظرته العلمية لها. فقد تحدث عن شروط تخطيطها وعوامل نموها من مناخية واقتصادية، إذ اعتبر توفر مصادر المعيشة ومياه الشرب من عوامل

(٨) المصدر نفسه، ص ٣١٣.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

دوام المدن وتطورها. كما نبه إلى أهمية وقوع المدن على طرق المواصلات والقوافل التجارية، وأنه ينبغي للمدينة أن تكون منيعة يحيط بها سور مناسب: «وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها، فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يُدار على منازلها جميعاً سياج الأسوار وأن يكون وضع ذلك في ممتنع من الأمكنة إما على هضبة متوعرة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها، حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها. ومما يراعى في ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض... فإن الحطب مما تعم البلوى في اتخاذه لوقود النيران... والخشب أيضاً ضروري لسقفهم... ومما يراعى في البلاد الساحلية التي على البحر أن تكون في جبل أو تكون بين أُمة من الأمم موفورة العدد تكون صريخاً للمدينة حتى طرقها طارق من العدو. والسبب في ذلك أن المدينة إذا كانت حاضرة البحر ولم يكن بساحتها عمران للقبائل... ولا موضعها متوعر من الجبل كانت في غرة للبيات وسهل طروقها في الأساطيل البحرية»[١٠].

وقد لا تكون مقترحات ابن خلدون حول تخطيط المدن جديدة في التاريخ، إذ سبقه إليها البلدانيون والفلاسفة، لكن المهم أنه إضافة إلى هذه المعطيات العلمية لتخطيط المدينة، فإنه أضاف إليها الجانب الاقتصادي ـ المعاشي، بل رجح كفتها، فاعتبر المدينة مركزاً للتجارة والحرف. ثم وضع سلماً اقتصادياً للقرى والمدن بحسب تدرج دخل الفرد فيها. فوضع القرية في أدنى السلم ومن ثم القصبات فالمدن. وأفضل المدن عنده هي تلك التي يتمتع سكانها بأكبر دخل اقتصادي. وتقدم إليهم أفضل الخدمات.

ولم ينسَ التطرق إلى مسألة الهجرة من القرية إلى المدينة، ويبدو أن الهجرة خطوة طبيعية في إطار فهمه لعملية التحضر وتحول الجماعات البشرية من البداوة إلى الحضارة. فالمدن تنبثق من القرى، وسكان المدن هم بالأصل من القرى المحيطة بها. ويؤمن بالتحول التدريجي للقرى ككائن اجتماعي إلى المدن، إلا أنه يقر بعملية التحول والتراجع العكسي أيضاً، أي تحول المدن إلى قرى بخرابها واضمحلالها. وإن لم تكن هذه الفكرة صحيحة تماماً إلا أنها تظل منسجمة مع منظومة الفكر الخلدوني الاجتماعي المتمركز حول تفكك الحضارات والدول بفقدانها (العصبية) تلك المرافقة للبداوة، والموجودة في القرى وعند الجماعات البدوية والقروية.

تقنية إنشاء المباني

عالج ابن خلدون العمارة من منظور هندسي وتقني، ولكن على نطاق ضيق، إذ دحض الروايات التاريخية حول عظمة أجساد الرجال الذين بنوا الأهرامات أو غيرها من الصروح والأوابد. وأكد أن البناة هم بشر عاديون من نواحي القوة الجسدية والحجم. إلا أنهم وبفعل الحيل الهندسية والآلات قد أنجزوا تلك الأعمال. ويردد أسماء عدد من آلات البناء في عصره، مثل «الهندام» و«المخال» التي تضاعف قوة الإنسان وتساعد على

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦١٧ ـ ٦٢١.

رفع الأثقال الكبيرة: «... وكذلك في جر الأثقال بالهندام فإن الأجرام العظيمة إذا شيدت بالحجارة الكبيرة تعجز قُدَر الفعلة عن رفعها إلى مكانها من الحائط فيتحيل لذلك بمضاعفة قوة الحبل بإدخاله في المعالق من أثقاب مُقدرة على نسب هندسية تُصَيّر الثقيل عند معاناة الرفع خفيفاً ... فيتم المراد من ذلك...»(١١).

وعلى هذا المنوال يقدم معلومات حول كيفية بناء المنازل، فيتحدث بالتفصيل عن طريقة لبناء المنازل بالقالب الخشبي، ومادة البناء هي خلطة مؤلفة من مادتي الطين والكلس كنوع خاص من الخرسانة الطينية إن جاز التعبير. وقد أشار إلى عملية تسوية الأرض أثناء التأسيس بواسطة الماء، على مبدأ «الأواني المستطرقة». وهذه الطريقة ما زالت سائدة في عمليات البناء حتى يومنا هذا، وبخاصة تلك الأعمال التي لا تتطلب تسوية عالية الدقة.

ولمواد البناء موقع عند ابن خلدون فيسميها بآلات البناء ويعطيها دوراً في تكوين العمارة الحضرية. وعنده المهارة صفة لازمة لعمليات البناء والتشييد، وتتطلب الحذق والإجادة والخبرة.

* * *

ختاماً يمكن القول إن اهتمام ابن خلدون بالعمارة جاء في سياق اهتمامه الأساسي بالعمران وتتبعه لآلية تحضر الجماعات البشرية وعلى اعتبار أنه نظر إلى الحضارة بمنظار حسي. فلقد ارتبطت الحضارة عنده بالعمارة وبفنون التخديم والترفيه بشكل وثيق، بل تقاربت عنده الحضارة من الظاهرة الحضارية فتقمصتها: «... والحضارة إنما هي تفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضاً»(١٢).

بعد هذا العرض الموجز لأفكار ابن خلدون ومفاهيمه المتعلقة بالعمارة وهندسة تخطيط المدن، لا بد من التذكير من جديد بأن أهمية هذه الأفكار لا تكمن فقط في عملية ربط العمارة بالمناخ وأنماط المعيشة وأشكال الحكم، وإنما في كل ذلك معاً. كما تكمن الأهمية في المنهجية العلمية التي يتناول بها ومن خلالها ابن خلدون العمارة كظاهرة قابلة للتمعن والتفحص والدراسة ضمن إطارها وسياقها التاريخي، وتوصله إلى نتيجة، وربما إلى سبق تاريخي في اعتبار العمارة ظاهرة اجتماعية ـ معاشية □

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٢٩.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

فلاديمير كروتشكوف

الإضبارة الذاتية ١٦ .. (مذكرات آخر رئيس لـ «ك. ج. ب.»)

ترجمة عدنان جاموس

(دمشق: منشورات دار الطليعة الجديدة، ١٩٩٨). ٢٩١ ص.

محمد شعبان

أستاذ مساعد في كلية الهندسة المدنية في جامعة البعث ـ سوريا.

من النادر أن يطلع الجمهور أو عامة الشعب في أي بلد على حقيقة مجريات الحوادث التاريخية في وقتها، أو في زمن حدوثها. ويظل الكثير من التفاصيل مبهماً أو غائباً في طي الكتمان لفترة من الوقت، تطول أو تقصر بحسب الظروف، ثم يأتي زمن ويُنفض الغبار عن الوثائق وتنشر الكثير من المعلومات المدهشة، فكيف الحال إذا كان الحدث بمثابة زلزال، كانهيار الاتحاد السوفياتي؟ مما لا شك فيه أن التفاصيل ضرورية وممتعة في آن واحد، وبخاصة إذا كانت على لسان شخص يعلمها جيداً، وليست مقتبسة أو مجتزأة. وغالباً ما ترتبط هذه التفاصيل بجهاز المخابرات في أي بلد كان. والكتاب الذي نعرض له، هو من هذا النوع. إنه تفاصيل ويوميات رئيس المخابرات السوفياتية «ك. ج. ب.» حول قصة انهيار الاتحاد السوفياتي.

ففي اليوم الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أشرقت الشمس على عالم جديد، واستفاق فيه الناس على خبر هزّ العالم وزلزله من جهاته الأربع. ففي ذاك اليوم لم يعد للاتحاد السوفياتي كدولة واحدة موحدة وجود، حيث كان ميخائيل غورباتشوف (آخر رئيس للاتحاد السوفياتي في القرن العشرين) قد استقال في مساء الرابع والعشرين من ذلك الشهر، وبالتالي تم إعلان وفاة هذه الدولة التي كانت تشكل القطب الآخر، والذي به يتوازن العالم.

نهاية مبكرة للقرن العشرين

يجمع الكثيرون من الباحثين على أن القرن العشرين قد انتهى منذ نهاية الثمانينيات أو بداية التسعينيات، وذلك قبل انقضاء عمره الطبيعي «القانوني» غارقاً في لجة الزمن الأبدية. إن ذلك يعني أن القرن الحادي والعشرين قد ولد مبكراً بنحو عشر سنوات «أي قبل استحقاق ولادته الطبيعية أيضاً». ترى ما السبب في ذلك؟

لا شك في أن الكثير من الأحداث قد

طبعت نهاية القرن العشرين بطابع خاص، وأعلنت، وبشكل قاطع، أن ذلك القرن قد انتهى، وأن عصراً جديداً وشيكاً يعلن عن نفسه. فلو اقتصر حديثنا على الأحداث السياسية فقط التي غيرت وجه العالم في نهاية القرن العشرين ـ حتى أن فوكوياما، الفيلسوف الياباني ـ الأمريكي قد بشّر بنهاية التاريخ ـ فإننا نستطيع تعداد الأحداث التالية: انهيار المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، توحيد ألمانيا بعد تهديم جدار برلين، زوال الإمبراطورية السوفياتية (أو امبراطورية الشر كما كان يطلق عليها في الغرب)، ونتيجة لذلك انتهت الحرب الباردة. وفي هذه المقالة سنتعرض إلى الموضوع الأخير، حيث نعرض مذكرات ف. كروتشكوف، آخر رئيس للمخابرات السوفياتية (ك. ج. ب.). وهو أحد المشاركين الرئيسيين في «هيئة الدولة لحالة الطوارئ» في ١٩ آب/اغسطس ١٩٩١، أو كما أطلق عليها في الخارج محاولة آب الانقلابية، والتي لم تعمر سوى ثلاثة أيام (١٩ ـ ٢١).

بداية نشير إلى أن الترجمة العربية للكتاب قد صدرت بعنوان: **العمل السري في المخابرات السوفياتية (ك. ج. ب.)**. في حين أن العنوان الأصلي للكتاب في الروسية هو **الإضبارة الذاتية**. والنسخة العربية هي مختارات لبعض فصول الكتاب (بموافقة المؤلف). وقد قام بالترجمة عدنان جاموس، وهو من إصدار دار الطليعة الجديدة بدمشق عام ١٩٩٨. والملاحظة الأساسية أن الحديث عن العمل السري في الـ «ك. ج. ب.» لم يحتل سوى القليل من صفحات الكتاب المئتين والإحدى والتسعين، مع العلم أن المؤلف كان قد أمضى فعلاً أربعاً وعشرين سنة في هيئة أمن الدولة السوفياتية. وعدا ذلك، فإن أغلب صفحات الكتاب كانت مكرسة تقريباً لتغطية موضوع واحد، وهو انهيار الاتحاد السوفياتي ومحاولة آب الانقلابية، ومن ثم ظروف المحاكمة للمشاركين فيها والإفراج عنهم. وفي رأيي أن المترجم لجأ إلى هذا العنوان للفت النظر إلى الكتاب، فشهرة الـ «ك. ج. ب.» تفوق بكثير شهرة أي زعيم سوفياتي. فمن منا لم يسمع عن أسطورة الـ «ك. ج. ب.»، وأساليب عملها وقصصها التي لا تنتهي، وإن أفل نجم الاتحاد السوفياتي وغاب كوكبها ـ أي الـ «ك. ج. ب.» أيضاً.. وكثيرة هي المقالات والكتب، والأحاديث والأفلام... أو بكلام آخر فإن شتى أشكال التعبير، بما فيها وسائل الإعلام الجماهيرية قد تعرضت إلى مسألة انهيار الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن يخطر على البال. وأغلب الظن أن الباحثين والمحللين السياسيين والقادة والمنظرين الحزبيين، بمختلف انتماءاتهم الفكرية، سيعودون غير مرة لدراسة أسباب هذا الانهيار وظروفه.

إن سقوط الاتحاد السوفياتي يعني، قبل كل شيء، سقوط الشمولية كنهج في الإدارة والحكم. وكان هذا إيذاناً بسقوط وزعزعة جميع الأنظمة الشمولية في العالم، بعد انقشاع غشاوة الأعين وغلالة الضباب التي كانت تلفها. مع إدراكنا الواضح وإقرارنا الكامل بأن انهيار التجربة الاشتراكية ـ بالشكل الذي عرفت عليه وطبقت به في الاتحاد السوفياتي السابق وبقية بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية ـ لا يعني بأي حال من الأحوال سقوط الفكر الاشتراكي الإنساني ـ إذ سيظل هذا الفكر منارة للبشرية

المقهورة تسترشد به، وستبقى مبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة، والحرية وغيرها من المبادئ النبيلة الهدف الأسمى الذي تسعى إليه شعوب العالم المختلفة ـ وإن كنا نعي تماماً ونقر بأنه لا يوجد تحديد مطلق ومفهوم واحد ومحدد لهذه المبادئ، فاختلاف الظروف والمواقع وأزمنة التطبيق، ومستوى التطور الإنساني لهما الدور الأساسي في فهم هذه المبادئ وآلية تطبيقها. وهنا يجدر بنا القول إن المؤلف ليس ضد هذا الفهم أو التفسير للأحداث. فوسط ركام ضخم من التأويلات والتفسيرات حول انهيار الاتحاد السوفياتي، قدمه العديد من الباحثين والكتاب والصحفيين، مستندين إلى وثائق منشورة (لهذه الجهة أو تلك) لا تفصح عن الحقيقة كاملة لأجل تفسير ما جرى، تأتي مذكرات ف. كروتشكوف آخر رئيس للمخابرات السوفياتية عن فترة كان فيها في قلب الأحداث، لا بل كان محورها. فمن غيره أجدر بقول الحقيقة؟ وفي رأيي، لقد قالها ولم يكابر في الاعتراف، واستخلاص الدروس والعبر. فهو الذي كان بحوزته جميع المعلومات ليس عن الاتحاد السوفياتي وقادته ومواطنيه فحسب، بل عن العالم أجمع في تلك الفترة. فالـ «ك. ج. ب.» كانت من أنجح المنظمات الاستخباراتية في العالم، وفي أحيان كثيرة تفوقت على قريناتها، وإن لم تصمد في الشوط الأخير من لعبة السباق، على الرغم من معرفتها ببواطن الأمور واستحواذها على كل الحقيقة! وهي التي خرج من أحشائها غير رئيس سوفياتي والكثيرون من الكوادر القيادية في الدولة، ومن ضمنهم غورباتشوف.

البداية

يعود بنا المؤلف إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي حين بدأ العمل في السلك الدبلوماسي في سفارة بلاده في بودابست (هنغاريا) وتتلمذ هناك على يوري أندروبوف (رجل الدولة السوفياتي المعروف، والذي شغل منصب رئيس الاتحاد السوفياتي في بداية الثمانينيات بعد بريجينيف، وقبل ذلك كان قد شغل منصب رئيس الـ «ك. ج. ب.» ولفترة طويلة، ومعظم النجاح الذي حالف الـ «ك. ج. ب.» كان في عهده، كما أن الكثير من «السوفيات» يتحسرون على رحيله المبكر، وذلك بسبب الدور الذي لعبه في رفع مكانة بلاده في تلك الفترة). وصاحب المذكرات عمل معه في جميع المواقع القيادية في الحزب وفي الدولة.

في هذا القسم من المذكرات يروي لنا المؤلف ظروف دخول القوات السوفياتية إلى هنغاريا في خريف ١٩٥٦ ومن ثم خروجها، وذلك عندما حاولت القيادة الهنغارية أن تسلك خطاً آخر مغايراً لخط موسكو «الأحمر»، وتنسحب من حلف وارسو، وتتوجه إلى الغرب طلباً للمساعدة على يد ايمري ناجي رئيس الوزراء آنذاك. لكن موسكو تمكنت من إرجاع بودابست إلى بيت الطاعة. بعد ذلك يأتي المؤلف سريعاً إلى سنوات عمله في القيادات الحزبية، ومن ثم في المخابرات الخارجية، حيث يؤكد لنا أن محاولات القضاء على الاتحاد السوفياتي وتفكيكه كانت موجودة منذ زمن بعيد، واستمرت لاحقاً حتى انهياره. ففي أواسط السبعينيات حصلت الـ «ك. ج. ب.» على معلومات عن قناعة كانت قد تولدت في الغرب مفادها «أنه بالتأثير الخارجي فقط، مهما بلغت قوته ومهما كانت أشكال هذا التأثير لا يمكن القضاء على الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية معاً، وأن الأسلوب

الوحيد: هو التخريب من الداخل». وهذا ما كان!، حيث تم الاستناد إلى الصعوبات السوفياتية الداخلية بأشكالها المختلفة، بما فيها الاقتصادية وصعوبة الاندماج والانصهار بين القوميات.

والمحطة التالية التي يتوقف المؤلف عندها هي دخول القوات السوفياتية وخروجها من أفغانستان، أو بكلام آخر التورط السوفياتي في أفغانستان، والذي لم تزل آثاره حتى الآن بعدما تحول إلى لعنة أو عقدة لدى السوفيات أو الروس، على غرار العقدة الفييتنامية ـ الأمريكية المزمنة. حقاً إنه لأمر غريب أن تقوم «ثورة» مفاجئة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ في هذا البلد المتخلف وشبه الأمي والبدائي جداً في أساليب الإنتاج الاقتصادية. والأغرب من ذلك أن تعلن الثورة منذ البداية أهدافاً اشتراكية! ولكن، يبدو أن الثورة ـ كما في أغلب الثورات ـ لم تكن ثورة، بقدر ما هي انقلاب على المجموعة العليا الفوقية الحاكمة لإحلال سلطة جديدة مكان أخرى.

ولقد تكبد الاتحاد السوفياتي خلال عشر سنوات ١٣٣٠٠ قتيل ونحو ٣٠٠,٠٠٠ جريح، وبلغ عدد المفقودين ٣١١ شخصاً، مقابل ٥٤,٠٠٠ شخص مثلوا خسائر الولايات المتحدة الأمريكية في فييتنام خلال ثلاث سنوات. ولكن القضية، بالطبع، ليست في الأرقام، بل في واقع قتل البشر والتسبب في تشريدهم وتعذيبهم، وهو الواقع الذي ما زال مستمراً بالنسبة للشعب الأفغاني.

إعادة البناء أم تهديمه؟

إن الجزء الأساسي من هذه المذكرات، كما أسلفنا أعلاه، يتعرض لمسألة إعادة البناء أو «البيروسترويكا»، كما عرفت في الخارج والعلانية أو «الغلاسنست» التي بدأها غورباتشوف، آخر رئيس للاتحاد السوفياتي، ومن ثم المشاكل والصعوبات التي رافقت هذه الإصلاحات وصولاً إلى محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٩ آب/ اغسطس ١٩٩١، ومن ثم ظروف الاعتقال والسجن والمحاكمة والعفو عن «الانقلابيين» في عام ١٩٩٤. هنا يرجع بنا المؤلف إلى عام ١٩٨٥، عندما تسلم زمام الأمور في الاتحاد السوفياتي، شاب نسبياً (بالقياس إلى أعمار رؤساء الاتحاد السوفياتي السابقين) يتمتع بإطلالة ووسامة جيدة وديناميكية عالية، وإمكانية إقناع مستمعيه ومحاوريه بسهولة، وكيف لا، وهو الذي شغل منصب رئيس دائرة التضليل والدعاية المضادة في الـ «ك. ج. ب.». هذه الصفات لاقت قبولاً واستحساناً في الداخل والخارج، في الشرق وفي الغرب بخاصة. ولكن قلة هم الذين كانوا يعتقدون أن غورباتشوف ومعاونيه، بالطريقة التي أداروا بها سياسة إعادة البناء، كانوا يهدمون الاتحاد، وما تم بناؤه فيه بالمطرقة (مطرقة الشيوعيين) ذاتها، ويقطعون العلاقات الأفقية والرأسية التي نسجت خلال السنوات الماضية ضمن الاتحاد بمنجل الشيوعية نفسه، أي أن أدوات البناء هي نفسها أدوات الهدم، ويا للمفارقة! هذا الاستنتاج نتوصل إليه بسهولة من خلال قراءتنا لهذه المذكرات، وهو الاستنتاج الذي، على ما يبدو، يريد لنا المؤلف أن نتبناه موقفاً.

الانهيار

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كان غورباتشوف ذكياً إلى درجة أنه استطاع أن يمرر كل ذلك على الحزب

الشيوعي والـ «ك. ج. ب.»؟ والأهم من ذلك على المؤلف نفسه، كرئيس لهيئة أمن الدولة؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل لا أعتقد أنها ستكون بصورة قطعية، على الرغم من أن المؤلف يجيبنا، في أمكنة عدة، بأن ذلك قد انطلى عليه وخدعه وضلله، كما ضلل غيره من المقربين، حتى في أكثر اللحظات دقة، والتي لا يمكن أن تمر فيها المواقف المتأرجحة، أو التي هي بين بين، وأقصد هنا ما حدث في آب/اغسطس ١٩٩١ عشية المحاولة الانقلابية وخلالها وقبل توقيع الاتفاقية الاتحادية الجديدة، والأكثر من ذلك ما حدث بين ١٩ آب/اغسطس و٢١ منه، عندما ذهبت مجموعة من القياديين السوفيات - ومن بينهم المؤلف - إلى غورباتشوف في مقره الصيفي في «فوروس» على البحر الأسود من أجل استجلاء موقفه مما يحدث في دولة الاتحاد وضرورة اتخاذ تدابير استثنائية، بما فيها تطبيق الطوارئ في بعض المناطق، وبخاصة في موسكو، حيث يروي لنا المؤلف كيف ذهبوا إلى غورباتشوف في اليوم الذي سبق التاسع عشر من آب/اغسطس، فلم يستطيعوا بأي حال من الأحوال معرفة موقفه بالضبط»... فهذه هي سياسة غورباتشوف سياسة الـ نعم والـ لا. وفي نهاية اللقاء قال لهم «اذهبوا واعملوا». طبعاً كانوا قد طرحوا عليه عدة خيارات، ولكن مع ذلك لم يبين لهم أي اتجاه يريد لهم أن يسلكوا (كما يؤكد المؤلف)، فإن نجحت محاولة الانقلاب فهو معهم، وإن أخفقت فهو ضدهم ومع «الديمقراطيين». وهذا ما حدث بالضبط. ففي ٢١ آب/اغسطس ذهبوا أيضاً إليه «جماعات» وعادوا «فرادى»، ولكن إلى المعتقل والسجن!

وذلك لأن دفة السفينة والأحداث في موسكو كانت تتجه في اتجاه آخر.

المؤلف هنا يريد أن يسوق لنا منطق المؤامرة - في هذه المرحلة - لتفكك الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أن الكثير من المشاكل أو الأسباب الذاتية والموضوعية التي يعترف بها، قد ساهمت، وبشكل كبير، في التعجيل بهذه النهاية، لكن هذا الاحتمال غير مستبعد كلياً. ويركز المؤلف على عدة أشخاص ساهموا بشكل كبير في هذا الانهيار. وفي الصف الأول يأتي غورباتشوف نفسه وأ. ياكوفليف عضو المكتب السياسي للحزب والمقرب من غورباتشوف (والذي بحسب زعم المؤلف كانت له علاقات بالمخابرات الأمريكية والغربية منذ عام ١٩٦٠ وفي السبعينيات بالذات، عندما شغل منصب سفير الاتحاد في كندا، وهنا يورد المؤلف جملة على لسان اندروبوف بأن «... ياكوفليف، ببساطة، شخص معاد للسوفيات»)!! والشخص الثالث هو وزير الخارجية إدوارد شيفارنادزه (١٩٨٥ - ١٩٩١). هؤلاء الثلاثة هم مصممو إعادة البناء ومنفذوها. وفي الصف الثاني كان هناك: يلتسين (الرئيس الروسي السابق، والأول لروسيا بعد الاستقلال!)، ورؤساء بقية الجمهوريات في ذلك الوقت (وهم المسؤولون السابقون عن أمانة الحزب الشيوعي في جمهورياتهم).

لقد كنت في هذه الفترة في الاتحاد السوفياتي وفي موقع قريب جداً من الأحداث، في سانت بطرسبورغ (لينغراد سابقاً - معقل الثورة البلشفية)، وعلى الرغم من أن ذاكرتي تحتفظ بتسجيل واضح لما جرى خلال هذه السنوات، وشهدت عن قرب سقوط هذه الإمبراطورية من الداخل، إلا أنني أستبعد

إعطاء أحكام قاطعة أو مبرمة، حتى بعد قراءتي هذه المذكرات. فمن يصدق أن كل ذلك يحدث على مرأى ومسمع من الشيوعيين والـ «ك. ج. ب.» والجيش الأحمر؟ ومن يصدق - وهذا ما حدث - أن الحزب الشيوعي تحول إلى جثة هامدة ولم يدافع عن سلطة السوفيات التي أوجدها، فأين أعضائه الـ ١٩ مليون «ليلة القبض على الانقلابيين المدافعين عن وحدة الاتحاد وليلة تفككه»؟ لكن شيئاً آخر يمكن الإقرار به، وهو أن الناس، بمن فيهم أعضاء الحزب الشيوعي العاديون، كانوا قد ملوا من النفاق السياسي للسلطة السائدة آنذاك، وتحولوا (أي الناس) إلى سلبيين، لامبالين، حيارى ومرتبكين، وهذا على الأقل ما رأيته بأم عيني. ولا أحد يصدق، والبعض منهم لا يريد أن يصدق، أن هيئة الدولة لحالة الطوارئ، وهي التسمية الرسمية للأشخاص الذين قاموا بمحاولة آب الانقلابية (وهم الذين يقبضون على المفاصل الأساسية والحساسة في الدولة السوفياتية، ومن ضمنهم بالتأكيد رئيس الـ «ك. ج. ب.» ووزير الدفاع والداخلية ورئيس الوزراء...) على الرغم من مرور كل هذه السنوات قد فشلت فشلاً ذريعاً، بل على العكس تماماً فلقد سرَّعت من وتيرة الأحداث المؤدية في النهاية إلى الانهيار ودفن الاتحاد السوفياتي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤلف يورد الكثير من الأسباب، والتي تبدو بمجملها منطقية وفيها القسم الأكبر من الحقيقة، ولكن ليس الحقيقة كلها.

أسباب الانهيار

لقد أورد المؤلف عشرة أسباب لإخفاق حركة آب/اغسطس، لعل أهمها أن هذه الحركة لم تكن شعبية مرتبطة بالقاعدة كما ينبغي، إنما اتسمت بطابع الفوقية والغرور، عاصفة أو زوبعة ضمن الشريحة العليا للسلطة، بالإضافة إلى الفشل الذريع في استقطاب الجماهير وتنظيمها وإقناعها بقانونية الحركة، وفقدان الحزم والإرادة القوية في مثل هذه الظروف الاستثنائية. وهذا المأخذ الأخير كان واضحاً، على الرغم من أن أعضاء الحركة لا يفتقدون السلطة. فمن ذلك يمكن استخلاص بعض الدروس والعِبَر عن مدى صدقية وقانونية وجود الأشخاص في المواقع القيادية في أي بلد، وعن دور الشعب وحده في إعطاء السلطة الحقيقية، لا القوانين والدساتير التي تُسن بمبادرة من الحكام وبإشرافهم، وبحسب مصالحهم وإرادتهم، كدستور روسيا الحالي. إن فشل حركة آب بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية المرافقة وبروز الصراع القومي والعرقي من أهم أسباب انهيار الدولة الاتحادية السوفياتية.

ولكن في رأيي أن هناك أمراً أساسياً لم يقم المؤلف بذكره، وهو ان إغفال المسألة الدينية ومحاربة الأديان، في عهد ستالين بخاصة، كان من أكبر أخطاء الشيوعية والستالينية تحديداً، والتي امتدت آثارها في المجتمع الروسي حتى الآن. فلقد شاهدت كيف أن السلطة السوفياتية قد حوَّلت الأماكن الدينية بما فيها الكنائس والمساجد إلى مقاهٍ ونوادٍ ليلية واجتماعية مختلفة، أو دمّرتها أو حولتها إلى متاحف. ويعتقد - الآن - العديد من الروس أن ذلك سبَّب لهم انفصاماً قسرياً عن تاريخهم وتراثهم الديني الغني جداً، وبخاصة ما يتعلق منه بالكنيسة الأرثوذكسية الشرقية. فروح الدين والإيمان بدور الكنيسة يسكن في أعماقهم (على الأقل هذا ما لمسته لمس اليد عن قرب، بسبب

معرفتي بلغتهم)، ولكن أحداً لم يجرؤ على البوح بذلك.

وبعد، ما أشبه اليوم بالأمس، فاليوم تعاني روسيا مشاكل وأزمات متعددة، والظروف فيها الآن مشابهة للظروف التي سادت في عام ١٩٩١، والتي سبقت انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، فهل يعيد التاريخ نفسه وتتفكك روسيا نفسها؟ إن المؤلف لا يستبعد ذلك ويحذر من أن روسيا ستتعرض إلى نوعية المشاكل السابقة نفسها التي عاناها الاتحاد، ما لم يتم تدارك ذلك بوجود سلطة قوية ديمقراطية وشعبية في موسكو. فروسيا مشابهة في بنيتها إلى حد كبير للدولة السوفياتية السابقة، والتي كانت عمودها الفقري. فالامتداد الجغرافي الشاسع، والتعدد العرقي والقومي ومشاكل الحدود بينها وبين الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد، كل ذلك مقدمات لحروب قادمة، قد تأتي وتدمر كل شيء، إن لم تنتفِ الأسباب المسببة لها.

إن المؤلف يحذر من سيطرة الاحتكارات والقوى الغربية ـ وعلى الأخص اليهود ـ في الدولة الروسية، فروسيا في الشرق، وتنتمي إلى الشرق وروحه (ومن عاش هناك يلحظ ذلك بكل تأكيد)، أما روح الغرب فهي بعيدة عنها. لقد ظل المؤلف وفياً لمبادئه وأفكاره التي تربى عليها ضمن صفوف الحزب الشيوعي السوفياتي، ولكنه توصل إلى استنتاجات وقناعات مهمة، وهي أن سياسة الحزب الواحد أو الشمولية لن تؤدي إلى شيء إلا إلى الكارثة والهاوية. فعلى الشيوعيين إعادة النظر في أفكارهم ومبادئهم في ضوء التطورات الحالية وروح العصر، حتى تتاح لهم فرصة العودة إلى السلطة. لقد كان انهيار الاتحاد السوفياتي كارثة على القسم الأعظم من الشعوب السوفياتية، لكن مع الإقرار، بالتأكيد، بأن مساوئ الدولة البوليسية والأمنية أو الشمولية هي أكبر بكثير، والكارثة كانت أكبر على الشعوب التي انتقلت لتعيش بإرادتها أو رغماً عنها ضمن حدود جمهوريات أو قوميات أخرى وبخاصة بالنسبة إلى الروس. إن هذا الانهيار ولّد الكثير من المشاكل، وهذا القرن وَرِث من القرن الماضي العديد منها.

قطب واحد لا قطبان

إن تحول العالم إلى قطب واحد، وتسليم الراية إلى الولايات المتحدة قد أفقد العالم توازنه المعهود، كما أنه أدى إلى شيوع الظلم وقهر إرادة الشعوب المغلوبة على أمرها، واعتماد سياسة الكيل بمكيالين، وبخاصة في منطقتنا العربية، من خلال آلية التعامل مع القضية الفلسطينية. ويبدو أن سقوط الأنظمة الشمولية كان مقدمة لقيام نظام عالمي شامل. وعليه فإنه من الواجب والضروري بمكان المقارنة بين أفضلية أو محاسن وجود أنظمة شمولية في بعض الدول، وبين شمولية النظام العالمي. هذا النظام، الذي لم (ولن) ينتج منه سوى ازدياد في أعداد الفقراء، واتساع الفوارق بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية ومؤسساتها على مفاصل الاقتصاد العالمي. ففي كل صباح يقوم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ونادي باريس بجلد زبائنهم من دول العالم الثالث بسوط سياساتهم التي لا تناسب سوى القائمين على هذه المؤسسات □

بومدين بوزيد [وآخرون]

قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). ٢٧٨ ص.
(سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٨)

عبد السلام محمد طويل

باحث عربي من المغرب.

قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر مؤلف جماعي صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية وقد ساهمت فيه نخبة متميزة من المثقفين العرب بدراسات مستقلة نشرت على امتداد عقد التسعينيات في مجلة **المستقبل العربي**.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة، فضلاً عن المحتويات والهوامش. يتكون القسم **الأول** «في فكر التنوير» من سبعة فصول، **والقسم الثاني** «في الأصالة والمعاصرة» من أربعة فصول، أما القسم **الثالث** «نحو النهضة» فيقتصر على فصلين. إلا أن هذه القراءة، واستجابة لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والمنهجية، تقترح تناولاً ينطلق من تقسيم وترتيب جديد لفصول وقضايا هذا الكتاب المهم، قوامه العناصر التالية:

- مقدمة (مفهوما التنوير والنهضة).
- النهضة والمدخل الإبستيمولوجي.
- النهضة والمدخل التاريخاني.
- إشكالية العلاقة بين الأصولية والحداثة.

مقدمة: مفهوما التنوير والنهضة

تعتبر دراسة **السيد ولد أباه** «أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر» أكثر دراسات هذا الكتاب تحديداً لمفهوم التنوير في علاقته بمفاهيم التاريخ والذات والحداثة انطلاقاً من أن عصر الأنوار يحيل على تلك الظاهرة الفكرية الواسعة التي عرفتها أوروبا في القرن الثامن عشر، والتي تجلت في عدة جوانب أهمها:

١ ـ النقد الديني الذي قادته حركة الإصلاح البروتستانتي.

٢ ـ تأكيد أولوية الإنسان ودعم استقلاله وإرادته، ورفعه إلى مستوى يصبح معه مرجع سلوكه والقاعدة المعيارية لممارسته الاجتماعية.

٣ ـ إزاحة أنماط الشرعية السياسية المتعالية و«الحق المقدس» باعتبار أن شرعية السلطة يجب أن تكون نابعة من التعاقد الاجتماعي الحر.

٤ ـ التأكيد على مفهوم التقدم الذي يقوم على تجاوز عوائق الخرافة

والأسطورة والاستبداد، نحو العقل والعلم والحرية. ويستنتج الكاتب أن عصر الأنوار يمثل نقطة تحول كبرى في النظام المعرفي الغربي ذاته، ويشكل في الوقت نفسه قاعدة التفكير للحداثة كلها باعتبارها فضاء ينهض على أربعة محددات: العقلانية والتاريخانية والحرية والعلمانية.

أما **جلال أمين** فيعتبر أن كلمة التنوير تشير إلى الحركة الفكرية التي ازدهرت في أوروبا في القرن الثامن عشر باسم «Enlightenment» رافعة لواء التسامح مع الآراء المخالفة للرأي السائد، وبخاصة فيما يتعلق بالمعتقدات الدينية، والتحرر من الأغلال المقيدة للفكر والتعبير.

أما أوضح تحديد لمفهوم النهضة ضمن دراسات الكتاب فنجده عند **اسماعيل صبري عبد الله** باعتباره «هبَّة مجتمعية تسعى إلى اكتساب الحضارة القومية قدرتها على إنتاج المعارف والمهارات في تعامل متكافئ مع الحضارات الأخرى».

فما سمي في أوروبا قبل خمسة قرون أو ستة بالدقة «الميلاد الجديد» (Renaissance) وسميناه نحن النهضة، كان جوهره التخلص من عدة قرون من التدهور والتخلف والسعي إلى الوصل المباشر بين حضارتي الإغريق والرومان باعتبارهما حضارتين أوروبيتين، وبإبداع فكري وعلمي وفني وديني جديد حتى تتصل الخطى وتتخلص تلك الشعوب من عوامل الهبوط والانحطاط (ص ٢٥٨).

أولاً: النهضة والمدخل الإبستيمولوجي

في دراسته الموسومة: «ملاحظات حول الحداثة في الخطاب العربي المعاصر» يركز **عبد الله ساعف** على نقد التصور الشائع والمغلوط الذي يماهي بين الحداثة والغرب، كما يطابق بين الغرب وأوروبا، في حين أن الرؤية المدققة تكشف أننا بصدد «أوروبات» متعددة وبالتالي غرب متعدد (ص ٣١).

ويتساءل الكاتب: إلى أي حد استطعنا نحن العرب أن نطور تصوراً واضحاً وملائماً لماهية الغرب؟ وإلى أي حد نجحنا في العالم من حولنا؟

وفي محاولة لتلمسه بعض عناصر الإجابة عن تساؤله السابق، يعبر الباحث عن استغرابه بخصوص الصمت المطبق لنصوص المؤرخين والرحالة العرب في القرن التاسع عشر عن المؤسسات الأوروبية ذات الدلالة الأكبر، وغياب شهادات مفصلة عن التجارب السياسية والمؤسسات الموجودة في أوروبا، بحيث ظلوا غير مبالين بالاقتصاد السياسي، وعلم السياسة، كما لم تُثِر انتباههم جملة المفاهيم والتصورات الجديدة كالمفهوم الحديث للحرب، وتطور آليات الإنتاج وزيادة وتيرة التطور الاجتماعي.

وعلى رغم مرور أكثر من قرن على هذه التحولات التاريخية الأوروبية، إلا أن عبد الله ساعف يرى أن علاقتنا بالغرب ما زالت في جزء كبير منها محكومة بمعطيات القرن التاسع عشر، علماً أن الغرب يشهد حالياً تحولات عميقة تنفجر من خلالها المفاهيم البالية لليبرالية والاشتراكية وتتجاوز في حدتها كل معطيات الثورات القديمة، الدينية والثقافية والعلمية، وبالتالي أصبحنا بحاجة ماسة لأدوات وآليات تحليلية ورؤى منهجية وتصورات معرفية متجددة تسعفنا في الفهم، وفي الاستفادة من مختلف التطورات والمتغيرات الكونية الجارية.

ويستنتج الكاتب أن هذا التأخر في الوعي يعود إلى افتقاد الواقع والفكر العربيين نظرية اجتماعية انتقادية تمكنه من استيعاب المجتمع الغربي وتجاوزه.

فمع تسليم الكاتب بأن كل المعطيات تدفع إلى المماثلة بين الحداثة والتغريب، إلا أنه يعتبر أن التملك والاحتواء العميق للصيغة الغربية للحداثة من طرف أشكال حضارية مختلفة (اليابان، الصين، ماليزيا...) سوف يضيف إلى الحداثة مضموناً يتجاوز مضمونها الغربي، وهو ما سيفرض على الغرب الكف عن تمركزه بعجزه عن تغطية كل مجالات الحداثة، وبذلك يصبح الغرب مندمجاً في مشروع كوني للحداثة كطرف من بين أطراف ونماذج متعددة، وفي أحسن الأحوال كطرف حاسم.

ومن المفارقات الدالة هنا ذلك الشرخ الموجود بين الوعي والفعل العربيين، فبينما أضحى الجميع على وعي بضرورة وحتمية «الحداثة والتجديد في المناهج والتصورات والآليات»، ما زالت الحداثة، كظاهرة شمولية معقدة ومتطورة باستمرار، لم تحظَ بالقدر اللازم من التفكير والتأمل فضلاً عن التأسيس والبناء.

وهذا هو ما قاد الباحث لانتقاد مختلف التصورات العربية السائدة حول الحداثة سواء كانت مواقف تقليدانية أو توفيقية أو تغريبية «أو مواقف جذرية»، وكلها صيغ تبريرية للواقع العربي المطبوع بالازدواجيات العميقة والمتعددة، وهو ما انعكس حتى على التصنيفات التي يفترض فيها أن تساعد على ترتيب الفكر السياسي العربي، لكنها تعمل بدلاً من ذلك على تمويهه وتعميته (ماركسية تقليدية/ ماركسية حداثية/ إسلام تقليدي/ إسلام معاصر/ ليبيرالية كلاسيكية/ ليبرالية حديثة). وهذه الازدواجيات وغيرها نجد تعبيرات مختلفة عنها في مختلف دراسات هذا الكتاب المهم، ولعل أبرزها دراسة بومدين بوزيد، كما نجد تناولاً نقدياً وجيهاً لها في كتابات عربية أخرى، من خارج الكتاب، وبخاصة عند محمد جابر الأنصاري ومحمود أمين العالم ومحمد عابد الجابري.

يقودنا ذلك إلى دراسة **بومدين بوزيد** «الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة» التي حاولت الكشف عن جملة العوائق الكابحة لمشروع التحديث العربي، وفي مقدمة هذه العوائق يقف على ظاهرة الثنائيات التي تكرس التعارض التناحري بين المفاهيم، الأمر الذي يفرغها من محتواها الحقيقي ويفضي إلى نزعة إطلاقية مضرة بالتفكير والإبداع، وهو ما يحول دون الدخول في حداثة فكرية أو تحصيل وعي حداثي.

ومن العوامل المعيقة للنهوض العربي هيمنة السياسي (Le politique) وما يترتب عليه من التورية على عيوبنا النظرية وتشويش علاقتنا بفكر الآخر وكذلك بتراثنا العربي الإسلامي.. وفرض نوع من النمطية في التفكير.

ومن عناصر الإعاقة هيمنة الطرح الأيديولوجي في تناول قضايا مصيرية كالديمقراطية والمجتمع المدني والحداثة، إذ غالباً ما يتم تداولها في الخطاب العربي المعاصر كرد فعل على المشروع الإسلامي ليس فقط للخروج من حالة التخلف وإنجاز الحداثة، وإنما لتفادي احتمال قيام مشروع «دولة دينية»، وهو ما يخرج هذه المفاهيم من كونها أدوات للتجديد والبناء إلى كونها وسائل للصراع الأيديولوجي وتصفية الحسابات السياسية.

ولعل هذا هو ما كان داعياً لدعوة الباحث إلى تبني «النقد الحضاري» الذي يبدأ من نقد فكرنا السياسي الذي يأسر وعينا اليومي بفعل هيمنة السلطة والإعلام، ويلتهم كل شيء حتى رأسمالنا الرمزي.

إن مسألة صياغة «منظور عربي متكامل للتأصيل والتبيئة» تبدو أشد إلحاحاً حينما نجد الباحث يدعو إلى استلهام مجموعة من المدارس الفلسفية الغربية المتباينة كنموذج على تجاوز الواقع العربي الراهن وإبداع منطق جديد، كنقدية كَانْت التحليلية، ومثالية هيغل الكلية، ومادية ماركس الجدلية، وظواهرية هوسرل التأويلية، وبنيوية ميشال فوكو التفكيكية، وحينما يتناول فكر ما بعد الحداثة بشيء غير قليل من الإشادة، يقول بومدين بوزيد «هكذا الفكر الأوروبي ـ الأمريكي يبلغ أوجه عند ما بعد الحداثة (التي حررت المعرفة من نظامها التمويهي، وفككت لغة السلطة ولغة الشهوة والنفاق..)، أما نحن فما زلنا نتحدث عن الحداثة بمفهومها التنويري المرتبط بفكرة التقدم فقط.

هكذا تصبح ما بعد الحداثة أفقاً بديلاً من الحداثة ونموذجاً مقترحاً لتجاوز واقع التخلف والنكوص الحضاري العربي، وكأننا أنجزنا فعلاً مشروع حداثتنا الخاصة! إننا لم ندخل بعد عصر الحداثة، بما هي فعل تاريخي خاص ومتكامل يتمتع بقدر مهم من الإبداعية والاستقلال، إننا بصدد نموذج حداثة مشوه وهجين، وفي أحسن الأحوال فنحن بصدد مشروع حداثة قيد التشكل.

لا شك في أن عملية الكشف عن العوائق الإبستيمولوجية تمثل مدخلاً لازماً لكل حداثة وكل تجديد حضاري، ذلك أن نقد الفكر هو بداية كل حداثة، ولا يمكن نقد أي فكر إلا بكشف عوائقه المنهجية وتحليل وسائله المفهومية (ص ٢٥) لكن شريطة أن يتم ضمن رؤية معرفية ومنهجية وحضارية واضحة المعالم.

وبهذا الصدد يستحضر الكاتب نموذجين فكريين عربيين أسهما بشكل ملحوظ في نقد آليات التفكير في الثقافة العربية: **الأول** لمحمد عابد الجابري في نقده لأبنية العقل العربي البياني والعرفاني والبرهاني مستنداً إلى تصور منهجي يقوم على المعالجة البنيوية والتحليل التاريخي والطرح الايديولوجي...

أما المشروع **الثاني** فيتمثل في اجتهادات محمد أركون الذي حاول استثمار المنجزات المنهجية والنظرية للعلوم الإنسانية المعاصرة في دراسة العقل الإسلامي ونقده متخذاً من القرآن وتجربة المدينة نقطة ارتكاز معتمداً على دور المخيال الاجتماعي (Imaginaire Social)، ويعتبر أن «الأورثوذكسية الإسلامية» تحول دون التجديد التاريخي والفكري بشكل جذري. ومن هنا نفهم دعوته القوية إلى تفكيكها.

عند هذا المستوى من القراءة نكتشف أن أفق التحليل لدى بومدين بوزيد لم يتجاوز سقف الاجتهادات النظرية لهذين المشروعين، الأول بتأسيسه لمقاربة إبستيمولوجية نقدية، والثاني بدعوته إلى التفكيك.. مع اتفاق المشروعين على أن آلية الوعي هي التي تحول دون إبداع فكري حقيقي.. لكن ما لم يحدده بومدين بدعوته المستميتة إلى التفكيك هو طبيعة هذا الأخير، هل هو منهج أم عملية أم إجراء أم رؤية؟ وما هي الخطوات اللازم اتباعها لتحقيقه؟

إن المنطق التفكيكي عنده كفيل بكشف البنية الحقيقية الحاكمة للفكر العربي بمجمله على رغم الاختلافات الظاهرية، «فمنطق الماركسية لا يختلف في عمقه عن منطق من كانوا يتهمونهم بالتخلف والظلامية (...) كما أن منطق المعارضة لا يختلف في شيء عن منطق السلطة.. فكلاهما ينتج الآخر».

إن التفكيك هنا يحاول تجاوز التبسيطية ليقع في التعميم، وكلتا النزعتين التبسيطية والتعميمية لا تقدم معرفة حقيقية بالواقع والأفكار.

أما **لؤي صافي** فيعود بفكرة الطرح الإبستيمولوجي إلى جذورها الفلسفية من خلال بحثه حول «العقل والتجديد»، وهو ما كشف عن نوع من الاستقطاب على مستوى المرجعية والخلفية المعرفية والأيديولوجية لمجمل دراسات الكتاب بين مشروع للتجديد ضمن رؤية إسلامية (لؤي صافي وجلال أمين)، ومشروع للتحديث وفقاً لرؤية قومية حضارية (سعدون حمادي وبرهان زريق..)، ومشروع للتحديث ضمن رؤية علمانية (بومدين بوزيد، وعبد الحميد بوقربة، وسيار الجميل...).

اهتمت دراسة لؤي صافي بتتبع مفهوم العقل ودوره في التجديد انطلاقاً من النص الديني وأهم مدارس الفكر الإسلامي (المعتزلة والأشاعرة)، مروراً بالفكر العلماني الغربي، وصولاً إلى الفكر العربي المعاصر حيث تبنى رواد العلمانية العربية الأطروحة التي طورتها حركة الأنوار الغربية المشددة على كفاية العقل واستقلال مرجعيته والدعوة إلى استبعاد الوحي من دائرة المعرفة العلمية.

وبالتالي يمكننا وصف دراسة لؤي صافي بأنها محاججة ومطارحة للدفاع عن الوحي كمصدر أساسي من مصادر المعرفة، وأن استبعاده يؤدي إلى استبعاد العقل والمعرفة على حد سواء.

يفسر ذلك انتقاد الكاتب المحاولة التي قادها دعاة الاتجاه الوضعي في الفكر الغربي لنفي وجود معرفة ضرورية فطرية سابقة على الخبرة والتجربة، وهو الاتجاه الذي سعى إلى نفي وجود قوة فاعلة في الذات الإنسانية تتحكم في تفسير معطيات الواقع وتوجيهه انطلاقاً من التزامات قيمية ووجودية محددة.

ويبرز الكاتب كيف أن محاولة استبعاد فكرة المعرفة الضرورية أدت في النهاية إلى نفي ظاهرة العقل عينها، مما دفع بكانْت إلى تطوير نظرية للعقل تعيد الاعتبار للمعرفة الضرورية أو القَبْلية، ولا ندري كيف التجأ الباحث إلى كانت للدفاع عن فكرته في إعادة الاعتبار للمعرفة الضرورية أو القَبْلية، وبالتالي إعادة الاعتبار للوحي، وهو يعلم أن الفلسفة الكانتية تحتكم في النهاية إلى إطار الخبرة الحسية للإنسان.

وبعد أن يحاول الباحث الوقوف على محددات العقل الإنساني ومصدر أحكامه ومبادئه من خلال تحليله للمكونات الرئيسية للمعرفة التي هي نتاج العمليات العقلية وفحواها (ص ٤٧)، يؤكد أن معيار الحكم على أي نظرية معرفية يقتضي إثبات مدى انطباقها على الواقع، وهو ما قد يثير اعتراضاً على الباحث مفاده: هل صدقية الوحي مشروطة بمدى انطباقها على الواقع؟ ألا يضعنا الباحث أمام مرجعيتين، هما الواقع من جهة، والوحي من جهة ثانية؟

لقد كان أولى بالباحث، وانسجاماً مع مرجعيته المعرفية، أن يستحضر ذلك التمييز المنهجي الأصيل في نظرية المعرفة

الإسلامية بين المعرفة التوفيقية والمعرفة التوقيفية، والذي يوازيه تمييز مماثل على مستوى نظرية الوجود يفرق بين عالمين: عالم الغيب وعالم الشهادة، ولكل من العالمين منطقه الخاص، وهو ما سوف يرفع كل التباس بصدد الاستقطاب المرجعي السابق، ويضفي على رؤية الباحث انسجامها.

تبرز الرؤية المعرفية الدينية للكاتب من خلال نقده للرؤية العلمانية الكلية الرافضة لتواصل الخالق والمخلوق سواء على خلفية رؤية آلية للوجود (ديكارت، وكانت...)، أو على أساس رؤية حلولية للوجود (سبينوزا، وهيغل...)، أو على خلفية رؤية مادية للوجود (كارل ماركس...) مشدداً على أن العقل يظل مفتقراً إلى رؤية كلية لا مناص من استمدادها من الوحي. كما يؤكد الباحث أن رفض الوحي (أو قبوله) يجب أن يتم من خلال اختبار اتساقه الداخلي، وقدرته على تزويدنا برؤية متماسكة للوجود، والتسامي بوجودنا نحو مستوى أرقى من الحياة الإنسانية.

إن معضلة معظم الخطاب النقدي العربي المعاصر في تقييمه لأهم المشاريع الفكرية العربية أنه لا يحللها وينتقدها كمشروع متكامل له مقدمات منهجية وإجرائية، ومنطلقات معرفية ورؤية فلسفية، بل يكتفي باجتزائها وتفكيكها بشكل يُخلّ بطابعها المنظومي العام، وهو الجنوح المعرفي الذي ينطبق على التعميمات النقدية الصارمة للكاتب بصدد تصديه للمشروع الفكري لمحمد عابد الجابري معتبراً أن هذا الأخير «يستعير العقل الوضعي لينتقد العقل العربي» وهو حكم يفتقد إلى الكثير من الصدقية للأسباب التالية:

١ ـ ان الجابري اختار لنفسه مرجعية معرفية ومنهجية تنطلق من الموروث الحضاري العربي الإسلامي ولا تقفز عليه.

٢ ـ انه اختار بكامل وعيه المعرفي والمنهجي الاستفادة من أهم المنجزات الغربية في المجال الإبستيمولوجي والمنهجي أساساً والعمل على تبيئتها بحيث تصبح صالحة ومجدية للاستدعاء.

٣ ـ ان الجابري حاول محاولة جادة الابتعاد عن القبليات الأيديولوجية وهي ميزة نكاد نفتقدها في فكرنا العربي المعاصر ولا نجدها إلا عند ثلة قليلة من مفكرينا.

إن النقد غير المنضبط لدى لؤي صافي يبرز أول ما يبرز بصدد إيراده لنص للجابري يحمل ما يناقض ما أصدره الكاتب من أحكام في حق صاحبه. جاء في النص «... لم يعد العقل في التصور العلمي المعاصر من المبادئ، بل إنه القدرة على القيام بإجراءات حسب مبادئ، إنه أساساً نشاط منظم، ولِنَقُل لعب حسب قواعد[١]».

إن الميزة الكبرى لكتاب **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر** أنه احترم التعدد المعرفي الذي تشهده ساحة الثقافة العربية، لدرجة أننا نجد مقاربات تصل إلى حد التناقض حول القضية أو المشروع نفسهما، فبينما رأينا أن لؤي صافي يعتبر أن العقل الذي يحتكم إليه الجابري عقل وضعي بالمعنى السلبي للكلمة، فإننا نجد السيد ولد أباه يؤكد أن الجابري يقدم إطاراً منهجياً مرناً متعدد الأبعاد، وهو ما يقتضي وقفة خاصة، ولا سيما أن مشروع الجابري يفرض

(١) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩)، ص ٢٤.

حضوره وبقوة في جُل دراسات الكتاب موضوع القراءة.

يؤكد السيد ولد أباه أن التصورات الماركسوية قد شكلت العماد النظري لإشكالية التنوير العربي خلال عقود الستينيات والسبعينات والثمانينيات، إذ وجد الخطاب التحديثي العربي في الماركسية المنهج المكتمل المفقود والنظرية العلمية الحقة، كما وجد فيها أيديولوجيا كفاح ذات طاقة تعبوية وتنظيمية واسعة كفيلة بالقضاء على رواسب الماضي وصناعة المستقبل في مأمن من تهمة التغريب وارتباطاتها الرأسمالية. ثم يعود ليكشف مع عبد الله العروي أن الواقع العربي يفتقد وجود أيديولوجيا منسجمة عضوياً، وأن الماركسية العربية لم تستطع أن تقدم نظرتها الخاصة بالمجتمع العربي، بل نجدها استخدمت بشكل تعسفي وميكانيكي أشد المقارنات الماركسية إغراقاً في التبشير الوضعي والتاريخانية الطوباوية، ولم تستطع أن تواكب الانقلابات المعرفية الكبرى التي أوردها الباحث ملخصة عن عبد السلام بنعبد العالي في: الثورة اللغوية والثورة الإبستيمولوجية والتحليل النفسي والثورة البنيوية والثورة التاريخية، التي ساهمت فيها مجموعة من المفكرين أبرزهم نيتشه، وباشلار، وميشال فوكو، وألتوسير، وكارل بوبر، وهابرماس وغيرهم، وهو الأمر الذي كان داعياً لظهور طموحات جديدة لدى المفكرين العرب إلى إعادة بناء فكرهم من خلال توظيف أهم منجزات هذه الثورات المعرفية والمفاهيم الجديدة التي أدخلها خطاب ما بعد الحداثة.

ويصف السيد ولد أباه هذا الطموح بالجذرية المتمثلة أساساً في تحويل إشكالية المشروع الثقافي العربي من التحديث أو الثورة إلى نقد العقل العربي ذاته كونه أنتج تاريخياً هذا التراث الذي ما زال بعضنا يعيشه ويفكر من داخله ويحاول تجاوزه وإعادة بنائه في خطابه المعاصر.

كما أن فصل المقروء عن القارئ والتأكيد على مشكلة الموضوعية من خلال فصل مزدوج بين الذات والموضوع، أي فصل الموضوع عن الذات وفصل الذات عن الموضوع، لا يهدف إلا إلى تحرير الذات من هيمنة أو سلطة النص، وليس إلى إلغاء النص ذاته، وهو ما حرص الجابري على تحقيقه من خلال الخطوات المنهجية التالية:

- المعالجة البنيوية التي تتعامل مع النص التراثي ككل، تتحكم فيه ثوابت ويغتني بالتحولات والتطورات المختلفة، ولكنها في الوقت نفسه لا تقفز على إشكالية النص الأساسية.

- ما سبق يقود الرؤية المنهجية للجابري إلى اعتماد التحليل التاريخي الذي يصر على ربط النص بشروطه ومجاله التاريخي، بتقديم تجلياته الثقافية والسياسية والاجتماعية.

- لكن الجابري لا يُسَلِّم بهذه الأبعاد، وهو ما يجعله يحرص على الكشف عن الوظيفة الأيديولوجية (الاجتماعية والسياسية) التي أداها الفكر المعني الذي ينتمي إليه.

- ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالجابري يشدد على وصل القارئ من جديد بالمقروء، سعياً لتحقيق عنصر الاستمرارية والاستشراف كحق للذات القارئة التي تحاول أن تقرأ نفسها في الذات المقروءة، ولكن مع احتفاظ هذه الأخيرة بكيانها الذاتي كاملاً ومستقلاً، الشيء الذي يعني أن الذات القارئة تبقى

محتفظة بوعيها وبكامل شخصيتها.

- وبغض النظر عن التطورات المنهجية المفترضة لدى الجابري وغيره من رموز الفكر العربي المعاصر كحسن حنفي ومحمد أركون وغيرهما، فإنهم يؤكدون استحالة الانفصال الكلي عن تراث الأمة، كما يؤمنون أن أية نهضة حقة لا تتم إلا بتواصلٍ ما مع الماضي الثقافي وترتيب العلاقة معه بتحقيق «الاستقلال التاريخي للذات الحضارية» (ص ١٠٩).

ومن المفيد في هذا السياق أن نعرج على دراسة **عبد المجيد بوقربة** «التراث وإشكالية النهضة في الخطاب العربي المعاصر» لأنها قدمت طرحاً توليفياً مكثفاً لأهم المنطلقات المنهجية والخلاصات المعرفية لثلاثة مشاريع فكرية عربية أساسية لكل من عبد الله العروي ومحمد أركون ومحمد عابد الجابري. وعلى ضوء نتائج هذه المشاريع الثلاثة أساساً عملت على تحديد الإطار المرجعي الذي أفرز إشكالية النهضة والتراث، ثم قام الباحث بإجراء قراءة تكوينية للنظريات النهضوية التي نتجت من هذه الإشكالية، وهو ما قاده لتقديم قراءة بنيوية تستهدف الكشف عن السلطات الإبستيمولوجية التي أطَّرَت هذه النظريات والتصورات النهضوية، ليصل إلى تفكيك الإطار المرجعي السابق وإعادة بناء إطار مرجعي جديد، تؤول فيه إشكالية النهضة والتراث إلى إشكالية التقدم وتحقيق الوعي التاريخي على صعيد الفكر العربي المعاصر. ومن هنا فإن بوقربة لم يتجاوز سقف الاجتهادات التي بلورتها المشاريع السابقة، بل لم يصل إلى مستوى تماسكها النسبي، إذ ان دعوة الباحث لإعادة تأسيس التاريخ على صعيد الوعي بصورة تحقق للذات العربية استقلالها التاريخي، فضلاً عن أنها دعوة سبق طرحها، إلا أنها، ورغم أهميتها، تغفل أن الاستقلال الحقيقي يتحقق في التاريخ وفقاً لمنطقه في التدافع والصراع، وليس بصياغات ذهنية فوقية مجردة، مهما كانت قوة حجيتها المنطقية.

ثانياً: النهضة والمدخل التاريخاني

يستهل **سيار الجميل** دراسته «نقد تاريخانية التفكير العربي المعاصر: تفكيك مفاهيم» بمحاولة تحديد مفهوم التاريخانية معتبراً أنها «مبدأ إدراك الظواهر والأشياء في عملية ظهورها ونموها ثم تطورها من خلال علاقتها بالظروف التاريخية المعينة التي تحددها، إضافة إلى كونها معالجة عميقة للظواهر...». كما أنه يحيل على «منهج محدد في البحث النظري سعياً إلى تحديد التغيرات التي تعكس تكوين الصفات النوعية للأشياء والروابط بينها، وهو منهج يعمل على إدراك جوهرها وميزاتها النوعية والكيفية، ويفترض في التاريخانية مسبقاً إدراك الطبيعة التي لا تتبدل والمتتابعة لتغيرات الأشياء».

ويؤكد الباحث أن عبد الله العروي يعتبر المفكر العربي الوحيد الذي آمن بـ «التاريخانية» وعمل من خلال اجتهاداته النظرية على تأسيس «تاريخانية عربية» من أجل تركيب جديد لفهم عربي جديد لظواهر التاريخ والحياة الحديثة.. كما عمل على إبداع فلسفة التاريخ العربي الحديث، إذ طرح فرضيات وساهم في صياغة منهج، وعمل على تحويل النظرة إلى «التاريخ» من مجرد الوصف البيوغرافي والتركيب اللاواعي في سرد الأحداث إلى فهم الظواهر التاريخية ضمن تصور

واضح لقوانين التطور التاريخي (ص ١٣٠). لذلك نجده قد أسهب في دراسة مفهوم عبد الله العروي للتاريخانية باعتبارها «برنامجاً فكرياً فرضياً له أبعاده للنهوض بالمجتمعات المتخلفة والعربية بالتحديد» (ص ١٨٥) وبكونها الطريق الاقتصادي المختصر من خلال قبول منطق العالم الحديث الأوروبي أساساً، وهو ما جعل **مطاع صفدي** يعتبر أن «التاريخانية هي التي توحي للفرد وتعلمه أن يبحث عن أصله في غير شجرته ومزرعته هو».

غير أن سيار الجميل لا يتردد لحظة، خلافاً لمطاع صفدي، في إبراز أهمية «التاريخانية» بالنسبة للواقع العربي من أجل الارتقاء بمستوى الكتابة التاريخية العربية وتخليصها من آفات السردية ومنطق التسليم، لتساهم بذلك في بناء رؤى فكرية حديثة، وعلوم مستقبلية.

ويستخلص سيار الجميل أن العروي إذا كان منظِّراً في كتابه **العرب والفكر التاريخي**، فإنه حاول أن يكون مُطَبِّقاً لمذهبه التاريخاني في كتابه **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، وبالتالي فإن عملي العروي الأخيرين، بالإضافة إلى كتابه **أزمة المثقفين العرب**، يشكلان بحسب الباحث مشروعاً يتصدر التفكير العربي المعاصر الذي يمكن ترسيمه تحت عنوان: «التاريخانية ومهام المثقف العربي». إلا أن الباحث ينتقد تفسير العروي لإخفاق المشروع الليبرالي العربي بدعوى أن الليبرالية لم تقبل أو لم تهضم من قبل العرب، مؤكداً أنها أُجْهِضَت قبل نضوجها.

والواقع أن الموقف لا يستوجب هذا الاستقطاب بين التفسيرين، فالتفسيران يتكاملان ولا يتعارضان.

ولأن العروي من دعاة القطيعة مع التراث كشرط لإنجاز الحداثة، فقد اعتبر أن «الماضي لا يمكنه أن يخدمنا في حل مشاكلنا ولا في إعادة إعطاء الماضي قيمته الحقيقية»، وهو ما اعترض عليه سيار الجميل معتبراً أن تاريخانية العروي رغم تماسكها المنطقي إلا أنها لا تراعي الشروط الاجتماعية للمجتمع العربي الذي لم يبلغ بعد مرحلة التفكير في البدائل التاريخية. عند هذا المستوى من القراءة يمكننا أن نلاحظ أن من مظاهر أزمة الفكر العربي المعاصر في تناوله لإشكالية النهضة السقوطَ في النزعة «الإرادوية» التي تسعى لحسم الصراع التاريخي والسياسي في الواقع الموضوعي بصيغ فوقية على مستوى الوعي النخبوي، وهو ما نجد تأكيداً له في هذا الكتاب، وبخاصة من خلال دراسة كل من جلال أمين وسيار الجميل، واستعادة قول العروي «إذا كان لتجارب الأمم من مغزى، فإن أمرنا لن يصلح إلا بصلاح مفكرين باختيارهم اختياراً لا رجعة فيه: المستقبل عوضاً عن الماضي والواقع عن الوهم، وجعلهم التأليف أداة نقد وانتقاد لا أداة إغراء وتنويم» (ص ١٣٨).

إن هذا «الاختيار الذي لا رجعة فيه» عند العروي، وقدرة المثقفين على الحسم (بل واجبهم) عند **جلال أمين**، والرهان على الإنسان الجديد عند سيار الجميل، اجتهادات لا تعكس إلا الرغبة في تجاوز واقع معقد مأزوم لكن بصيغ غير تاريخية ولا واقعية، وبخاصة إذا علمنا أن كل الفرقاء الاجتماعيين بمختلف توجهاتهم الأيديولوجية لهم الرغبة نفسها في الحسم، لكن وفقاً لما ينسجم مع تصوراتهم ومصالحهم وهو ما يجعل مثل هذه الصيغ لا تعمل إلا على إعادة إنتاج شروط الصراع الاجتماعي

والأيديولوجي، وبالتالي تعيد إنتاج الأزمة أو تقترح حلولاً سحرية لواقع موضوعي لا ينطلي عليه السحر. وهنا تبرز حيوية وجدوى استراتيجية «الكتلة التاريخية» شريطة تواضع مختلف مكونات الكتلة على آليات متفق عليها لتكييف مختلف أشكال الصراع الاجتماعي.

ثالثاً: إشكالية العلاقة بين الأصولية والحداثة

تكتسي دراسة **فريدمان بوتنر** «الباعث الأصولي... ومشروع الحداثة» أهميتها المعرفية بالنظر إلى خلفية صاحبها المعرفية والحضارية الغربية، وإلى مستوى الموضوعية النسبية التي اتسمت بها دراسته في عمومها.

ينطلق الباحث من تأكيد أن الظاهرة الأصولية ظاهرة كونية لا تقتصر على عالم الإسلام، وإنما ترتبط بجل الأنساق الأيديولوجية الكبرى سواء أكانت دينية أم مدنية، إلا أنه يلاحظ أن علاقة الارتباط بين الظاهرة الأصولية وظواهر مثل العنف والحرب والإرهاب تبرز أكثر ما تبرز في العالم الإسلامي.

وبالتالي فإن المفهوم السائد وفق الرؤية النمطية التي تكرسها وسائل الإعلام الغربية عن الأصولية، هو أنها تشير إلى «أولئك الذين لا يستطيعون التعامل مع التحديات الفكرية والنفسية للحداثة» وهم الباحثون عن السند والأمان في إطار العقائد الدينية والأبنية المغلقة، ولعل أبرز من يمثل هذه الرؤية توماس ماير (Thomas Meyer) الذي ينظر بدوره إلى الأصولية باعتبارها «حركة الاعتراض على الحداثة» وإلى الحركات الأصولية بكونها تعبيراً عن «عولمة اللاعقلانية».

فليست الأصولية عنده إلا رد فعل غير عقلاني من جانب أولئك الذين لا يمتلكون مقدرة التعامل الخلاق مع تحديات العصر ولا يستطيعون مواجهة أزمات التنمية التي أنتجتها عملية التحديث.

وإزاء تحليلات ماير لا يتردد فريدمان في اعتباره «إنساناً يعرف كيف يتعامل بثقة ذاتية مع الاحتمالية والنسبية إلى الحد الذي يصبح معه هذا الإنسان ذاته معياراً للعقلانية»، كما لا يتردد في اعتبار تحليله للظاهرة الأصولية تحليلاً أحادياً.

ولعل هذا هو ما جعل فريدمان يقترح مقاربةً أكثر موضوعية واتزاناً تنظر إلى الأصولية باعتبارها واحدة من استراتيجيات محتملة للرد على عمليات التحديث والعلمنة المجتمعية، وبالتالي فهمها على أنها ليست «توجهاً غير عقلاني بقدر ما هي موقف محمل بتصورات قيمية ومصالح محددة في إطار صراع مجتمعي» (ص ١٦٦). في هذا السياق يدور الصراع حول جوهر وشكل التنظيم الصالح للحياة البشرية، وحول العلاقات الاجتماعية والقيم المؤسسية.

وفي المنحى نفسه يقترح الباحث التمييز بين كل من الحداثة والتحديث، فإذا كان التحديث يشير إلى «عملية تتضمن قوة دفع ذاتي تطورت في إطار الاستخدام الرأسمالي للاختراعات التقنية الحديثة، فإن الحداثة كخطاب أيديولوجي هي ظاهرة فكرية خالصة نجمت عن مجموعة من الظواهر الفنية والثقافية المحددة..» (ص ١٦٧). لذلك فإن فريدمان يتفهم موقف الأصوليين من خلال نظرهم إلى التحديث كعملية تطورية ذات طابع قيمي محايد تؤدي إلى ارتفاع معدلات إنتاجية العمل البشري، في حين أن الحداثة كخطاب أيديولوجي ترتبط بتصورات قيمية محددة ومهددة للتصورات الدينية

بربطها لمختلف إنجازات التحديث بالإنسان، باعتباره كائناً عاقلاً مستقلاً.

وتحت عنوان «الباعث الأصولي في الإسلام» يحاول الباحث الوقوف على التوجه الأساسي للأصوليين الإسلاميين في سياق تعاملهم مع الحداثة والتحديث، منطلقاً من افتراض أن هناك مجتمعات تمثل نماذج تاريخية لإمكانية تحديث المجتمع من دون علمنته أو علمنة الدولة بصورة شاملة (كاليابان، والنرويج، وإسرائيل..) وبالتالي يحذر من الحكم المسبق على محاولات الحركة الأصولية الإسلامية وتجاربها بالإخفاق (ص ١٧١).

ويربط فريدمان بين تصاعد المد الأصولي واستفحال الأزمات الاجتماعية، حيث تظهر الحركة الأصولية «كحركة ارتدادية أسطورية» تحاول التغلب على الأزمة المجتمعية من خلال استعادة نظام سابق يعتقد أنه مثالي وفاضل، وذلك من خلال ما يسميه فريدمان بـ «الاستراتيجيات الاستعادية»، مع تأكيد أن الأزمة مفهوم يعبر عن خبرة تاريخية مرتبطة بتغير النظام المجتمعي أو انحلاله، وبالتالي فالأزمة ليست ظرفاً موضوعياً، كما لا تعبر في حد ذاتها عن جوهر ما ولكنها تفسير لوضع مجتمعي، ومحاولة لتفسير وإدراك معنى خبرات سلبية ومثيرة للقلق يمر بها المجتمع في مواقف محددة.

غير أن فريدمان يعتبر «أن هذه الاستراتيجيات الاستعادية لا تعبر عن حلم محافظ باستدعاء ماضٍ مجيد ولكنها تعبر عن حلم ثوري يبشر بالخلاص في المستقبل»، وفي هذه النقطة تلتقي تحليلات كل من جلال أمين وفريدمان بوتنر في تأكيدها على الطابع الثوري للإسلام.

أكثر من ذلك فإن فريدمان يعقد مقارنة دالة على أساس التشابه البنيوي بين الأصولية الراديكالية والأيديولوجيات السياسية الحديثة في تعاملها الاسترجاعي مع الماضي وفي تعبيرها عن خطابات وصياغات ذات جذور دينية تهدف إلى القيام بعملية تعبئة سياسية، «بحيث تغدو الاستراتيجيات التحديثية والأصولية للتعامل مع الأزمات، بمثابة بدائل وظيفية»، وهو ما نجد تأكيداً له في دراسة **اسماعيل صبري عبد الله**..

وينتقد الباحث الخطاب الأيديولوجي للحداثة الذي تقوده الثنائيات المضادة إلى عدم البحث عن الأسباب العميقة للظواهر، وإلى القضاء على إمكانية المناقشة في إطار نقدي، «وبالتالي فالمثقف التنويري عادة ما يضع للحداثة، من خلال تعريفه الذاتي، مقاييس محددة تستبعد الأصوليين بداية باعتبارهم نفياً لها» (ص ١٨١)، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تجاوز لغة الإقصاء والحسم واعتماد لغة الحوار والتواصل في إطار مفهوم اجتهادي لصيغة الكتلة التاريخية.

ومقابل هذه المحاولة التفسيرية الموضوعية والنسبية إلى حد بعيد نجد أن **عمار بلحسن** في دراسته الموسومة «من أصولية إلى أخرى... الحداثة المعطوبة» لا يكتفي باعتبار الأصولية حركة مناهضة للحداثة ترتد إلى الماضي بحثاً عن الخلاص من واقع لا مجال للخلاص فيه، وإنما يتجاوز ذلك إلى اعتبارها حركة رافضة للتاريخ وسيرورته، ذلك أن «حداثة الثقافة الدينية.. لدى الإنسان المسلم تغتال كل نزعة تاريخية وعلمية لفهم وظائف الدين الانتروبولوجية والسوسيولوجية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة». وبهذا المقياس يعتبر الباحث أننا متأخرون عن أكثر من ثورة معرفية وفلسفية عرفتها أوروبا والغرب، بل أكثر

من ذلك فـ «الأصولية لا تكتفي بمناهضة الحداثة ورفض التاريخ وإنما تمعن في إقصاء العالم» (ص ٢١٧).

غير أن الباحث يجد نفسه مجبراً على استحضار الشروط الموضوعية التي تفرز مختلف الأصوليات سواء أكانت دينية أم علمانية تغريبية (ص ٢٢٤)، وهو ما يحاول تفسيره بالرجوع إلى النظرية الباتريمونيالية لدى ماكس فيبر، وإلى البطريركية الجديدة أو الأبوية الجديدة لدى هشام شرابي، وبالتالي فإن القيم العلمانية التنويرية قد تتحول بدورها إلى أصولية مضادة أو مضاعفة، وهو ما سوف يقودنا إلى دراسة **جلال أمين** «حول مفهوم التنوير» التي عملت على انتقاد الطرح الأيديولوجي المسطح لمفهوم التنوير باعتباره جملة قيم مطلقة صالحة لكل زمان ومكان.

فبعد أن يحدد الكاتب معوقات التنوير العربي في التعصب الديني، وتقييد الحرية، وسيادة الفكر الخرافي، يورد مجموعة من التحفظات أهمها:

- ان التعصب الديني ليس بأية حال الصورة الوحيدة للتعصب الذميم المولد للفظائع والمآسي، فالتعصب العلماني لا يقل عدداً ولا قسوة عما نجد له من أمثلة في التاريخ الديني، إذ ليس الإيمان بالغيب أكثر كفاءة في توليد التعصب والتطرف من الإيمان بالعلم أو الإيمان بالحرية أو بالمساواة أو بالقومية أو بفكرة التقدم.

- ان الاعتقاد الديني لا يحول العالم إلى جاهل، كما أن رفض الدين لا يجعل من الجاهل عالماً، كما أنه من الممكن أن يتحول الإيمان بالعلم إلى دين جديد يمكن أن يمارس باسمه القهر والإرهاب مثلما يمكن أن يحدث باسم الأديان السماوية.

من الملاحظ أن القسم **الثالث** «نحو النهضة» لم يكن بمستوى العمق النسبي الذي تميزت به معظم فصول القسمين الأول والثاني، على رغم الأهمية القصوى للرؤية المستقبلية لمشروع النهوض العربي مما كان يفترض معه أن تجد لها تناولاً في مستوى أهميتها، إلا أن **برهان زريق** اكتفى بمجموعة من الانطباعات والخواطر حول النهضة العربية. أما مداخلة اسماعيل صبري عبد الله فقد كانت أقرب إلى الحديث للنفس منها إلى الدراسة العلمية، على رغم أنها طرحت مجموعة من الأفكار المهمة، كتحديدها لأهم مظاهر التخلف العربي في الرهان على السياسي بدل الحضاري التنموي، وماضوية التفكير الثقافي العربي المعاصر، وسيادة النزعة السلفية لدى كل الحركات الدينية منها والعلمانية، فضلاً عن الرهان على الزعامة وتغييب دور الأمة ومؤسساتها المدنية... وهو ما حدا الباحث على طرح مجموعة من المقترحات اللازمة لإحداث النهضة العربية المنشودة (ص ٢٦١).

وحبذا لو أن دراسة **مصطفى عمر التير** «ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج نظري» كانت قد أدخلت، في القسم الثالث بدل القسم الأول، نظراً إلى أفقها المستقبلي الهادف إلى صياغة نموذج نظري للتحديث يستجيب لخصوصية المجتمع العربي، إن صح تعميم الحديث سوسيولوجياً عن مجتمع عربي بصيغة المفرد وليس عن مجتمعات عربية متباينة من الوجهة الأنثربولوجية.

إذا كان التحديث للمفهوم الغربي يعني انتشاراً واسعاً للصناعة، وارتفاع مستوى التحضر، والتعليم العلماني والتفكير العلمي، وسيادة الأسرة النووية، وتوظيفاً واسعاً للمعرفة العلمية واتخاذ القرارات الخاصة والعامة على ضوئها، إلى جانب

ارتفاع درجة الإنتاجية والكفاية، وكذا اتساع وتيرة الحراك الاجتماعي بنوعيه الأفقي والرأسي، والاستخدام الواسع للتقانة، فضلاً عن المشاركة السياسية والاجتماعية العالية، والجرأة على التجريب والتطلع إلى المستقبل.. وإذا كان نموذج التحديث الغربي يأخذ الشكل التالي:

تراكم رأس المال ⇆ التصنيع ← التحديث

فإن مصطفى عمر التير يؤكد أن الخصائص السابقة لا يمكن العثور عليها بالكيفية نفسها في المجتمع العربي المعاصر، لأن نقطة بداية المشروعين التحديثيين ليست واحدة، كما أن السرعة التي يتحول فيها كل مجتمع ليست على الوتيرة نفسها، إلى جانب عامل التراث والتاريخ.

وبالتالي فإن الباحث يقترح النموذج النظري التالي للتحديث العربي:

- تطوير الدولة الوطنية التي تتولى مسؤولية وضع وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- انتشار التحضر ونمو المدن وتنوع فرص العمل نتيجة وجود المصالح الحكومية والنشاط التجاري والخدمات.

- انتشار التعليم واشتراك عناصر التراث مع عناصر العقلانية لتكوين العقل وعناصر التفكير.

- انتشار الأسرة النووية كوحدة سكنية حضرية، واستمرار أهمية الأسرة الممتدة كنص قرابي، وتراجع مكانة الأسرة كوحدة إنتاجية.

- الانتشار المحدود للصناعة والاستخدام الواسع لمنتوجات التقانة المستوردة.

- ارتفاع مستوى الطموح أو التطلعات فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية والمقتنيات.

- انتشار الاتجاهات التي تؤكد أهمية المشاركة بأنواعها وللجميع بما في ذلك المرأة وخضوع أنواع المشاركة بتوجيه عناصر الثقافة السائدة والدور المتميز للدولة (ص ١٥٣).

إن هذه المحاولة الاجتهادية تجعلنا نتساءل عن الوظيفة الحقيقية للنموذج النظري، وهل هي مجرد تفسير للواقع ومعطياته أم محاولة لتجاوزه تجاوزاً إيجابياً؟ وهل الإطار النظري يسعى إلى أن يتطابق مع الواقع ويتماهى معه أم أنه محاولة لتفسير وفهم آليات عمله بفرض الثورة عليه؟ وفي هذا الإطار، ألا يحق لنا أن نعتبر هذا النموذج نموذجاً محافظاً يكرس الواقع العربي ويعيد إنتاجه ولا يقدم إمكانية حقيقية ولو نظرية لتجاوزه؟

خلاصة

على رغم الأهمية الأكيدة لهذا المؤلف الجماعي إلا أنه اقتصر على مدخلين أساسيين: المدخل الإبستيمولوجي، والمدخل التاريخاني، مع إغفال واضح لداخل أخرى غاية في الأهمية، كالمدخل الاقتصادي التنموي، والمدخل الاجتماعي. كما أن عدم صدور مختلف دراسات الكتاب عن تصور إشكالي ومنهجي محدد، وإنتاجها متفرقة على مدى زمني امتد لمدة عقد من الزمن، يضاعفان من صعوبة إجراء قراءة نقدية تراعي كلية الكتاب مضموناً ومنهجاً □

Adnan Abu-Odeh
Jordanians, Palestinians, and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process
(Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1999).
xviii, 322 p.

الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية السلام في الشرق الأوسط

طاهر شاش

سفير مصري سابق متخصص في قضايا النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ ١ ـ

قدم **عدنان أبو عودة** لقراء اللغة الإنكليزية كتابه هذا البالغ الأهمية، والذي أثار ضجة كبرى وجدلاً واسعاً بسبب حساسية الموضوع الذي طرقه والصراحة التي تناوله بها. فالكتاب يتعرض للعلاقات الأردنية ـ الفلسطينية ومدى تأثرها بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وتأثيرها فيه، ويروي تاريخ هذه العلاقات وتطوراتها على مدى التاريخ الطويل منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما تولت بريطانيا الانتداب على فلسطين وأقيمت إمارة شرق الأردن. وفي هذا السياق يتحدث المؤلف عن نشأة القومية الفلسطينية والقومية الأردنية، وعن الصراع على فلسطين بين الاتجاه العربي الوحدوي للأسرة الهاشمية، والاتجاه الوطني الفلسطيني، وتوحيد الضفتين الغربية والشرقية للأردن، وتشكيل المملكة الأردنية الهاشمية تحت حكم الملك عبد الله. كما يستعرض تطور العلاقات بين الملك حسين والقيادة الفلسطينية، والتغيرات التي أحدثتها حرب عام ١٩٦٧، تلك التغيرات الهيكلية في الجغرافيا والسكان، بل في المواقف. وبعد هذه الفصول التاريخية، يقوم عدنان أبو عودة بتحليل العلاقات بين الأردنيين من أبناء السكان الأصليين والأردنيين الفلسطينيي الأصل، ويوضح ما طرأ على الإجماع الوطني من تطور، وما يسميه بالمعركة من أجل الأردن، متحدثاً عن وضع الأردنيين الفلسطينيين، وعن الوطنية الشرق أردنية كآلية للدفاع الوطني.

والمؤلف من الأردنيين الفلسطينيين الذين تولوا مناصب مهمة في النظام الأردني. فقد كان وزيراً للإعلام، ومندوباً دائماً للأردن لدى الأمم المتحدة، ومستشاراً سياسياً لكل من الملك حسين والملك عبد الله الثاني. كما كان زميلاً في معهد الولايات المتحدة للسلام خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وهو المعهد الذي أصدر كتابه.

وهكذا، فإن الكتاب لا يكتسب أهمية من الموضوع الذي يطرقه فحسب، بل كذلك من كون مؤلفه يقدم التجربة التي عاشها ويصف تاريخاً كان له دور فيه، ثم إن لديه من الثقافة والخبرة ما تعكسه دراسته وتحليلاته واللغة السلسة التي يتسم بها كتابه.

ولا يكتفي عدنان أبو عودة في سرده تاريخ الأردن وفلسطين في الفصول الثمانية الأولى من كتابه برواية ما بين البلدين من أحداث معروفة منذ أن وضعت بريطانيا يدها على فلسطين كدولة منتدبة من قبل عصبة الأمم ومكلفة بتيسير إقامة وطن قومي يهودي فيها، واقتطاعها الضفة الشرقية لعبد الله ابن الحسين لتكون إمارته، بل إنه يركز - بوجه خاص - على العلاقات بين البلدين، والشرق أردنيين من السكان الأصليين ومن هم من أصل فلسطيني، ويوضح كيف نشأت القوميتان الفلسطينية والشرق أردنية، والعوامل التي أسهمت في هذه النشأة، وتطور العلاقات بين البلدين وبين القوميتين، والظروف التي جعلت من هذه العلاقات أشبه بثلاثة أشخاص أغلقت عليهم غرفة واحدة ليس فيها سوى مقعدين، وظل واحد منهم يحاول أن يكون له مقعد فيها حتى لا يظل واقفاً.

وعلى صعيد آخر، يتحدث المؤلف عن أدوار اللاعبين الرئيسيين، بريطانيا بدورها الاستعماري وعملها لحماية مصالحها الاستراتيجية في الإقليمين اللذين تفاعلت معهما ككيانين متكاملين، وهو ما جعلها تحكم فلسطين مباشرة بالتعاون مع الوكالة اليهودية وترسي معها أسس الدولة العبرية، وتحكم شرق الأردن من خلال أميرها وقيادتها للفيلق العربي. واللاعب الثاني الأمير عبد الله الشريف الهاشمي الذي لا يرى في شرق الأردن سوى نقطة انطلاق لتحقيق حلمه الكبير في إقامة سوريا الكبرى، ولا يقبل بالتالي أي تحد لسلطته في فلسطين التي يعمل جاهداً من أجل ضمها من خلال دبلوماسية نشطة، إلى أن تؤاتيه فرصة التدخل العسكري العربي عام ١٩٤٨ فينسق مع بريطانيا والوكالة اليهودية وتقوم قواته باحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية ويعقد مؤتمر أريحا في أول كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨، ليكتسب به شرعية توحيد تلك الأجزاء التي كانت مخصصة للدولة العربية الفلسطينية في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين. فلقد وافقت الحكومة البريطانية (التي ترأسها بيفين) على خطة عبد الله بالتدخل في فلسطين وضم الجزء المخصص للدولة الفلسطينية منها، وقاد غلوب القوات الأردنية، وأدى تخليه عن اللد والرملة واستيلاء القوات اليهودية عليها إلى إثارة شكوك الفلسطينيين تجاه الأمير عبد الله. ومارست بريطانيا ضغوطها حتى لا يتم الاعتراف بحكومة عموم فلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني، لكنها لم تنجح بالحصول على اعتراف الدول - عدا باكستان - بوحدة الضفتين.

كذلك اتفقت مصلحة بن غوريون مع خطة عبد الله في الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية يرأسها أمين الحسيني، وجرت الاتصالات واللقاءات السرية بين الجانبين، فلما نشبت حرب ١٩٤٨ ظل عبد الله ملتزماً بعدم تجاوز قواته حدود الأراضي المخصصة للدولة العربية، غير أنه قدّر أنه لا يمكنه ترك القدس الشرقية في يد إسرائيل وخاض معركة

ناجحة فاستولى عليها. وعلى الرغم من معارضة الجامعة العربية ـ وبخاصة مصر والسعودية في إطارها ـ لضم عبد الله الأراضي الفلسطينية، فقد انتهى بها الأمر إلى قبول الأمر الواقع وظلت المملكة الأردنية الهاشمية قائمة ـ بوحدة الإقليمين ـ حتى استولت إسرائيل على الضفة الغربية والقدس الشرقية في حرب عام ١٩٦٧.

وكان على الملك حسين أن يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية المتنامية والمؤيدة من قبل جمال عبد الناصر، فقبل قرار القمة العربية بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه عمل على احتوائها، وتجاوب مع المد القومي العربي فأقال غلوب، وأقام حكومة تحظى بالتأييد الشعبي. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ سمح لقوات منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل من داخل الأراضي الأردنية، غير أن علاقاته بالمنظمة ما لبثت أن توترت ووقعت أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، وطُردت المنظمة من الأردن.

وتتابعت الأحداث حتى أصدرت قمة الرباط العربية قرارها باعتبار المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما حصلت المنظمة على الاعتراف الدولي وأصبحت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة. ومع ذلك، ظل الملك حسين يسعى لاستعادة الضفة الغربية حتى إذا اقتضى الأمر إقامة نوع من الاتحاد الفدرالي بين الإقليمين الأردني والفلسطيني (اقتراح تكوين المملكة المتحدة)، وأخذ يجري الاتصالات بالأمريكيين والإسرائيليين ومنظمة التحرير لاستعادة الأراضي المحتلة، مبدياً موافقته على إقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين، ثم كانت الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ التي رأى معها أنه لا مناص من إعلان فك الروابط القانونية والإدارية بين الأردن والضفة في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨.

ـ ٢ ـ

أما الموضوع الرئيسي الذي ركز عليه عدنان أبو عودة، من خلال روايته للأحداث، فهو تأثير هذه الأحداث في العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية والعلاقات بين الأردنيين من السكان الأصليين لشرق الأردن والفلسطينيين من مواطني الأردن.

فهو يتحدث في الفصل **الأول** من الكتاب عن نشأة كلٍ من الوطنية الفلسطينية والوطنية الشرق أردنية، واختلاف ظروف نشأة كل منهما والعوامل المؤثرة فيها، ويرجع الأخيرة إلى رغبة شيوخ القبائل منذ مؤتمر أم قيس المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ (أي قبل إقامة الإمارة) في الاستقلال عن فلسطين، وهي رغبة تكرر الإعراب عنها في مؤتمرات متعددة تحت شعار «شرق الأردن للأردنيين».

وقد كانت شرق الأردن هي محور عملية الدمج التي قام بها عبد الله، فقد سميت الدولة «المملكة الأردنية الهاشمية» دون ذكر فلسطين، وظلت عمان عاصمتها، وجاء تقسيم مقاعد برلمان الاتحاد محابياً لشرق الأردن. وقام عبد الله بحل المنظمات الفلسطينية تدريجياً، ولم يعين في المناصب الإدارية في الضفة سوى من يضمن ولاءه للأمير. وكانت نظرة الفلسطينيين إلى الأردن ـ بسبب السياسة التي كان ينتهجها

الجيش والحكام العسكريون ثم الإدارة المدنية تجاههم ـ أنها دولة احتلال. ولكنهم، في الوقت ذاته، وإن حملوا عبد الله والحكام العرب مسؤولية نكبتهم، فإن منهم من اعتبر ملك الأردن هو من يحميهم من إسرائيل، ولذا فإنهم لم يطالبوا أبداً بالانفصال عن المملكة، وإنما انقسموا بين مؤيدين ومعارضين له وللنفوذ البريطاني في الأردن ولمحاولات عبد الله عقد الصلح مع إسرائيل.

ويذكر أبو عودة أن الملك حسين رأى ـ مع تصاعد المعارضة السياسية ـ أن ينتهج سياسة جديدة وأن يستعين بعناصر شابة من أجل بناء الدولة وتحديثها. وقد كانت المعارضة تضم فريقين أحدهما محافظ والآخر تقدمي، أما الأول فكانت قاعدته الأساسية بين الشرق أردنيين، وكان أهالي الضفة الغربية هم القاعدة الأساسية للتقدميين، كما كانت اتجاهاتهم قومية عربية. وتبنى حسين سياسة أكثر ديمقراطية وتجاوب مع المد القومي، فلم ينضم الأردن إلى حلف بغداد، وطرد غلوب، وشكل قيادة مشتركة مع مصر وسوريا، لكنه اصطدم بمعارضة المحافظين، وتخوف من نتائج هذه السياسة فأقال حكومة النابلسي، وعدل عن سياسته. وعندما خشي من خطر المد القومي بعد قيام الوحدة المصرية ـ السورية واندلاع ثورة عبد الكريم قاسم في العراق، طلب تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا، وبالفعل أرسلت الأخيرة قواتها للدفاع عن مملكته. أما عن سياسة حسين الداخلية، فقد استهدفت سد الثغرة التي يمثلها الفلسطينيون الأردنيون بالنسبة لموقفهم من القضية الفلسطينية، واستعان الملك بهزاع المجالي ووصفي التل، وكان هدف هذه السياسة هو بناء القومية الأردنية وإبعادها عن المفهوم الناصري للوحدة العربية. لكن الفلسطينيين الذين كانوا يؤيدون عبد الناصر رأوا فيها محاولة لوأد آمالهم واعتبروا المجالي والتل أبوين للقومية الأردنية الصاعدة.

وكانت حرب عام ١٩٦٧ قد أحدثت تطورات كبيرة في الأوضاع السياسية والديمغرافية في الأردن، فقد بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تمارس عملياتها العسكرية ضد إسرائيل من داخل الأراضي الأردنية، وتصاعد دورها وأخذت تتجاهل السلطات وتطالب المنظمات اليسارية بالقضاء على حكم الملك حسين حتى قام بقتال القوات الفلسطينية وطردها خارج البلاد، كما لجأت أعداد أخرى من فلسطينيي الضفة وقطاع غزة إلى الأردن ليصبح عدد السكان من أصل فلسطيني أكثر من نصف سكان البلاد.

وحتى وفاة عبد الناصر، ظلت العلاقات الأردنية ـ المصرية طيبة، وسارت مساعي البلدين على خطين متوازيين من أجل استعادة الأراضي المحتلة، فقبلا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتعاملا مع ممثل الأمم المتحدة غونار يارنغ ومع وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية. وعندما شنت مصر وسوريا ـ في عهد السادات ـ حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ لم يشارك فيها الأردن، لكن الملك حسين ظل يبذل جهده من أجل استرداد الضفة من خلال اتصالاته مع الأمريكيين والإسرائيليين، وعدّل من مواقفه تجاه القضية الفلسطينية، فعرض في آذار/مارس ١٩٧٢ حلاً فدرالياً يقضي بإقامة المملكة المتحدة من إقليمي فلسطين والأردن، ثم

اقترح على ياسر عرفات الدخول في المفاوضات بوفد أردني ـ فلسطيني مشترك وإقامة اتحاد كونفدرالي بين الدولتين بعد استقلال فلسطين. لكن هذه الجهود لم تنجح. وعندما تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وجد حسين أنه لا مناص من قطع روابط الأردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وإن لم يمنع قراره الولايات المتحدة وإسرائيل من المطالبة بأن تكون مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وفي المفاوضات التي انبثقت عنه من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك.

لقد كان قرار حسين بفك الروابط مع الضفة محصلة تفاعلات المواقف الأردنية والفلسطينية والعربية والإسرائيلية. ويهمنا في هذا المجال ما أوضحه المؤلف عن تطور العلاقات بين السكان الأردنيين الأصليين والمواطنين من أصل فلسطيني، وعن العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية بوجه عام منذ أحداث أيلول الأسود واغتيال وصفي التل. فقد بدأ الشرق أردنيين يعتقدون أن على الملك الإقلاع عن سياسته الرسمية، بشأن تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأخذ مطلب اندماج الفلسطينيين والأردنيين يتحول إلى الاتجاه للفصل بين الشعبين. ولأول مرة تجد منظمة التحرير الفلسطينية حزباً أردنياً يتفق مع تأييد القومية الفلسطينية المستقلة، إذ ان هذا يعني ضمناً استقلال القومية الأردنية. وقد أخذ هذا التحول يحدث بصفة تدريجية، فقد اعتبر الشرق أردنيين انتصار الجيش الأردني على قوات منظمة التحرير نصراً لهم، ورأوا أن من حقهم على الملك والحكومة الحصول على مزايا شخصية من قبيل تولي الوظائف أو العلاج في الخارج وغير ذلك. وكان الملك على علم بهذه المشاعر، لذلك قامت الحكومة بتعيين الشرق أردنيين محل الأردنيين الفلسطينيين في المناصب المختلفة، فازداد نفوذهم، وبدأ الفلسطينيون يشعرون بالغربة إزاء الدولة. وعلى رغم محاولة الملك علاج الموقف، فإن اغتيال وصفي التل وبعض الأحداث الأخرى أسهمت في استمرار هذا الوضع، وانقسم الأردنيون الفلسطينيون بين مؤيدين لوحدة ضفتي الأردن وبين مؤيدين لمنظمة التحرير ومطالبتها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، غير أن مستقبل الفلسطينيين في الأردن لم يكن موضع مناقشات علنية طوال السبعينيات والثمانينيات.

وكان من نتائج إعلان الملك مشروع المملكة المتحدة أن مسألة وحدة الضفتين لم تعد أمراً مفروغاً منه كما أن وضع المواطنين الفلسطينيين في الأردن كان من الممكن أن يتحول إلى وضع مقيمين في حالة قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية. وكان لقرار قمة الرباط العربية (بشأن تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني) تأثيره في الملك حسين الذي لقب الفلسطينيين بالمهاجرين والشرق أردنيين بالأنصار، وقام بتعطيل البرلمان الذي يمثل فيه فلسطينيو الأصل بنسبة ٥٠ بالمئة. أما الشرق أردنيين الوطنيون، فقد تلقوا القرار بالارتياح. كما أثارت سياسة الليكود الإسرائيلي (دعوة شارون لإقامة الدولة الفلسطينية في الأردن وتكثيف الحكومة الليكودية عمليات الاستيطان) مخاوف الأردن، وكانت لها آثارها السلبية في وضع الأردنيين الفلسطينيين

حيث لجأت الحكومة إلى تحجيمهم. ومع قيام الانتفاضة الفلسطينية كانت الظروف مهيأة لفك الروابط مع الضفة الغربية، وأعقب ذلك إصدار الأردن تشريعاً انتخابياً جديداً يستبعد الضفة، وميثاقاً وطنياً ينص على أن العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية يجب ألا تفهم أو تستغل بما يعني إنقاص حقوق المواطنة أو تحقيق الهدف الصهيوني بشأن الوطن البديل. ومن ناحية أخرى، بدأ تشكيل أحزاب أردنية تتبنى مبدأ «الأردن للأردنيين».

ويذكر المؤلف أنه في أعقاب توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي، دارت في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مناقشات واسعة بشأن العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية شملت النخب من رجال السياسة وأساتذة الجامعات وأعضاء البرلمان والصحفيين، وكانت استطلاعات الرأي قد أثبتت أن ٧٤ بالمئة يؤيدون إقامة نوع من الوحدة بين الأردن والكيان الفلسطيني، مقابل ٢٢ بالمئة يعارضون ذلك، و٤ بالمئة لا رأي لهم. ومع ذلك، كان اتجاه الوطنيين الأول عقب توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية وانفصال الضفة الغربية عن الأردن هو استبعاد الأردنيين الفلسطينيين، وذلك باعتبارهم مقيمين أجانب، أو مغادرتهم إذا ما انصاعت إسرائيل للقرار رقم ١٩٤، في حين رأى آخرون للأردن دوراً إقليمياً عربياً أو دوراً دولياً.

أما أبو عودة، فإنه يرى الحل في إنشاء دولة فلسطينية تجسد هوية الشعب الفلسطيني وإقامة اتحاد كونفدرالي بينها وبين الأردن مع استيعاب اللاجئين، وذلك في إطار سلام إقليمي شامل، وأن على النخبة الشرق أردنية أن تراجع نفسها. فلا يزال جميع الأردنيين يضعون الأسرة الهاشمية فوق الاعتبارات القبلية والطائفية.

ـ ٣ ـ

وبعد ـ لقد تناول عدنان أبو عودة في كتابه موضوعاً من أهم الموضوعات التي تعني المنشغلين بقضايا النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ونقل إليهم صورة واضحة عن تلك العلاقة الثلاثية بين الأردن وفلسطين وإسرائيل على مدى ثمانين عاماً، وهي صورة من الداخل رسمها بصراحة خبير لم يحاول إخفاء الحقائق، فأثار جدلاً واسعاً حتى قبل أن ينقل كتابه إلى العربية.

والكتاب قد يختلف معه الكثيرون في تقييم مواقف كلٍ من الملك عبد الله والملك حسين من القضية الوطنية الفلسطينية بصفة خاصة، وفي تحليل موقف الملك حسين من الحركة القومية العربية بوجه عام. لكن الجميع سيجد في كتابه القيم دراسة علمية فريدة تتناول التاريخ الاجتماعي للأردن، وتحيط بالتطورات منذ إنشاء إمارة شرق الأردن حتى عقد معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية.

والواقع أن التطورات التاريخية للعلاقات الأردنية ـ الفلسطينية قد أدت إلى بذر الشكوك المتبادلة بين الجانبين، ففي حين يشك فريق من الفلسطينيين في أن الحكم الأردني لا يزال يطمع في السيطرة على فلسطين، فإن بعض الشرق أردنيين تساوره المخاوف من فكرة الوطن البديل وتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية.

ومن جانبها، أدت السياسة الإسرائيلية إلى غرس هذه الشكوك

والمخاوف المتبادلة، حيث ظلت إسرائيل منذ نشأتها تعمل للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، وتبنت حكوماتها المتعاقبة ما يعرف بالخيار الأردني بمعنى التفاوض مع الأردن بشأن التسوية الخاصة بالضفة الغربية. وكانت آخر محاولاتها في هذا الشأن عقد شمعون بيريس اتفاقاً مع الملك حسين في لندن في نيسان/ابريل ١٩٨٧، وتمسك إسحق شامير بأن تكون مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد ضمن وفد مشترك مع الأردن. ومن ناحية أخرى، ظل الليكود يتبنى فكرة الوطن البديل، ويعلن أن الفلسطينيين قد مارسوا فعلاً حق تقرير المصير وأن الأردن دولتهم. وبالرغم من أن معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية حسمت هذا الأمر عندما أكدت الفصل بين الدولة الأردنية والضفة الغربية، إلا أن إسرائيل لا تزال تعتبر أن للأردن دوراً في التسوية الفلسطينية، فالمعاهدة المذكورة تعترف للأردن بدور فيما يتعلق بالأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، كما تحبذ إسرائيل إقامة اتحاد كونفدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني، وتعتقد أن هذه الكونفدرالية تيسر حل العديد من المشاكل، وبخاصة مشاكل اللاجئين والمياه والترتيبات الأمنية.

ولا شك في أن الروابط التاريخية والسكانية والاقتصادية.. إلخ، بين الأردن وفلسطين تتطلب التعاون بين البلدين، الأمر الذي يستلزم التخلص من رواسب الماضي بما غرسته من شكوك بين أهالي هذين البلدين.

ونعتقد أن التوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية من شأنه أن يزيل هذه الشكوك، كما أنه يؤدي إلى «تطبيع» العلاقات داخل المجتمع الأردني ـ بين الشرق أردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني، وبخاصة إذا ما قام الحكم الأردني بإزالة أسبابها، وهي في أغلبها أسباب اقتصادية، تأكيداً لوحدة الشعب الأردني والمساواة بين القوميتين.

وفي هذه الحالة، فإن الكونفدرالية التي قد تنشأ بين دولة فلسطين المستقلة والمملكة الأردنية الهاشمية، والتي يحدد دستورها مجالات التعاون بين البلدين مع المحافظة على سيادة كل منهما وشخصيته الدولية، تكون هي الحل الذي يحقق مصالحهما المشتركة □

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية

(١)

أحمد حسين اللقاني وفارعة حسن محمد. **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل**. القاهرة: عالم الكتاب للنشر والتوزيع، ١٩٩٩. ٣٦٩ ص.

يهدف هذا الكتاب إلى تنمية الاتجاهات البيئية الإيجابية متخذاً من تغيير النسيج الفكري والمنظومة القيمية للمواطن أساساً لإعادة النظر في التعامل مع قضية البيئة. وفي هذا السياق، يتناول الكتاب الموضوعات التالية: التربية البيئية: مفهومها وتطبيقاتها، ومشكلة التصحر والمياه العذبة، ونفايات الأرض، والسكان، وتغيرات المناخ، والحقوق البيئية وقانون البيئة، والمحميات الطبيعية، والبيئة والتنمية المستدامة. كما يعرض الكتاب أهم الجهود العالمية والمحلية في مجال حماية البيئة.

(٢)

حسين أبو رمان (محرر). **المرأة العربية والمشاركة السياسية**. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٠. ٣٩٦ ص.

يتضمن هذا الكتاب أعمال الندوة التي عقدها مركز الأردن الجديد للدراسات خلال الفترة من ٧ إلى ١٩٩٧/٧/١٠، لمناقشة قضية تزداد أهميتها بفعل التطورات التي تشهدها المشاركة السياسية للمرأة العربية، وهي تطورات تمتد لتشمل بلدان الخليج العربي. يقع الكتاب في أربعة أبواب: **الأول** بعنوان «المرأة والمشاركة السياسية (مدخل عام)». **والثاني** بعنوان «واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية»، ويتضمن دراسات حالة من مصر وفلسطين وتونس والأردن. **والثالث** وهو بعنوان «المرأة العربية: الانتخابات البرلمانية والأحزاب السياسية»، يختبر مشاركة المرأة في هذين المجالين (النيابي والحزبي) في نماذج عدة منها المغرب ولبنان واليمن. أما الباب **الرابع** والأخير

فيحتوي على شهادات حية لعدد من النساء المشتغلات بالعمل العام.

(٣)

المنظمة العربية لحقوق الإنسان. **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠. ٢٤٨ ص.

صدر العدد الجديد من تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال عام ١٩٩٩. يبدأ التقرير بمقدمة تتناول التطورات التي لحقت بالإطار القانوني والدستوري، وبالحقوق الأساسية (الحق في الحياة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في المحاكمة العادلة، ومعاملة السجناء والمحتجزين)، وبالحريات العامة (حرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم، والحق في المشاركة) في الوطن العربي. ويختص العراق والشعب الفلسطيني بجزأين مستقلين، وبخاصة أن القضيتين تمران بمرحلة تحول رئيسية. ومن بعد يقدم التقرير واحداً وعشرين تقريراً قطرياً فرعياً. ويلحق به ملحق عن مواقف الدول العربية من التوقيع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتصديق عليها حتى ١٢/٣١/ ١٩٩٩.

(٤)

طارق حجي. **الثقافة أولاً وأخيراً**. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠. ١٥٤ ص. (إقرأ؛ ٦٥٣)

يحاول هذا الكتاب الإسهام في الجدل المثار بين فريقين من المثقفين، يصف **أولهما** بفريق «الديناصورات التي تقف على أعتاب الانقراض» بحكم أنها مشدودة إلى الماضي أو إلى «رحم القرون الوسطى». ويصف **ثانيهما** بالفريق الذي «يدعو لغد أفضل يبدأ بنقد ذاتي ثم بصلح مع الذات ثم بصلح مع الآخر والعالم بأسره». وعلى ضوء ذلك، يتناول الكتاب النقاط التالية: مشروع ثقافي لمصر المستقبل، ونحن وقيم التقدم، والثقافة أولاً وأخيراً، وحواراتنا بين الحضارة والفاشية، وأين تلاميذ أحمد لطفي السيد؟، وهل للإبداع والفكر جنسية؟، وضرورة الفهم الثقافي للسياسات العالمية، وهوامش ثقافية على موضوع العولمة، والتعليم وصناعة المستقبل، وحوار حول إصلاح التعليم، والثقافة الإدارية المنشودة، والتطرف بين الفكر والظروف، ودرس في العظمة، والتقدم التكنولوجي بين الإمكانيات والإدارة، وتأملات ثقافية في جنازة الملك حسين، وهل فهم هذا مستحيل؟، وهويتنا بين البقاء والزوال.

(٥)

أزمة المياه في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٩. ٧٤ ص. (كراسات؛ ٧)

يعد هذا المؤلف نتاج الندوة التي عقدها مركز البحوث العربية وأهدى أعمالها إلى محمد أبو مندور أحد مثقفي اليسار المصري البارزين الذي رحل قبل أعوام. والمؤلف يعالج قضية خطيرة مرشحة للتفاقم على ضوء تناقص مصادر المياه، ودخولها كمتغير أساسي من متغيرات الصراعات الدولية عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصاً. يتضمن الكتاب خمسة موضوعات أساسية تحمل العناوين التالية: أزمة المياه في الشرق الأوسط،

وشح المياه، والصراع العربي - الإسرائيلي، والمياه في منطقة الشام، واقتراح لزيادة مساحة الأرض المروية بكميات مياه الري نفسها، وأزمة المياه في وادي النيل. كما يتضمن الاتجاهات العامة للنقاش التي سادت الندوة. وقد شارك في تقديم الأوراق عدد من أبرز المفكرين العرب من بينهم محمد سعيد أحمد، ورشد سعيد، وعلي التوم.

(٦)

علي خليفة الكواري [وآخرون]. **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٣٣١ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩)

يتضمن هذا الكتاب بعض الدراسات التي نشرتها مجلة **المستقبل العربي** لمفكرين عرب بارزين حول الإشكاليات المتعلقة بمفهوم الديمقراطية من الناحية النظرية وتطبيقاته في الوطن العربي. وفي هذا الإطار ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام أساسية: **الأول** عن المفهوم نفسه ويتضمن ثلاثة فصول تتولى تعريفه وتحديد مكوناته، وتتطرق إلى التطبيق الليبرالي للديمقراطية، وتحلل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. **والثاني** عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتتوزع عليه سبعة فصول تتناول معوقات هذا التحول التي ترتبط بالتكوين السياسي، والتعاقب على السلطة، والعلاقة مع المجتمع المدني. أما القسم **الثالث** والأخير فينصرف إلى المستقبل، وعلى ضوء ذلك يبدأ بتحديد منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، ثم ينتقل إلى تقديم بعض التصورات الخاصة به.

(٧)

مجموعة مؤلفين. **دراسات في القانون الدولي الإنساني**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠. ٥٩٢ ص.

«يقل ضحايا الحرب حيث تُعرف قوانين النزاعات المسلحة». بهذه العبارة يحدد الكتاب موضع العرض هدفه، ألا وهو نشر الوعي بقواعد القانون الدولي الإنساني بما يساعد على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحرب. وفي هذا السياق يتضمن الكتاب أربعة وعشرين عنواناً لدراساته، تغطي تاريخ القانون الدولي الإنساني وتطوره ومبادئه، والتفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين، والفئات المحمية بموجب القانون، وقواعد القتال وسلوكه وما يرتبط بها من إثارة قضية استخدام الأسلحة النووية والجرائم ضد الإنسانية والإرهاب، واتفاقيات جنيف في عام ١٩٤٩ وتقويمها، ودور المحكمة الجنائية الدولية من واقع نظامها الأساسي، والبرامج المقترحة لتدريس القانون الدولي الإنساني.

(٨)

مستقبل القدس العربية. بيروت: دار بلال، ١٩٩٩. ٥٦٤ ص.

يمثل هذا الكتاب أعمال المؤتمر الدولي السابع الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي خلال الفترة من ٢٣ إلى ١٩٩٩/٢/٢٥ في الدار البيضاء، والذي انتظمت موضوعاته حول سبعة محاور أساسية توزع عليها ستة وعشرون بحثاً. عالج القسم **الأول** مكانة القدس في الأديان السماوية. **والثاني** القدس في التشريعات والاتفاقيات الدولية. **والثالث** القدس والتطلعات العربية

والإسلامية. **والرابع** مستقبل القدس في الدبلوماسية الشرق أوسطية. **والخامس** مستقبل القدس في الدبلوماسية الدولية. **والسادس** القدس في أدبيات الإعلام. **والأخير** آفاق الاستثمار والتنمية في القدس. وشارك في إعداد الدراسات عدد كبير من المتخصصين من بلدان عربية مختلفة.

(٩)

محمود عبد الفضيل. **مصر ورياح العولمة**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٩. ٢٦٤ ص. (كتاب الهلال؛ ٥٨٥)

يمثل هذا الكتاب ما يصفه مؤلفه بأنه «تفاوض مع المستقبل» في إشارة إلى محاولة تقديم رؤية مستقبلية لوضع مصر بعد عقدين من الزمان. ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسية: يتناول **الأول** انتقال مصر من قوس الأزمة إلى قوس النهضة. ويعالج **الثاني** العولمة وأزمتها. ويتطرق **الثالث** إلى التحولات الجديدة في موازين القوى الاقتصادية العالمية. أما القسم **الرابع** والأخير فإنه يثير القضية الخاصة بالعولمة وتحديات المستقبل.

(١٠)

مدحت حماد (محرر). **التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، ١٩٩٩م ـ ١٤٢٠هـ** سوهاج: المحرر، ٢٠٠٠. ٣٦٥ ص.

يمثل هذا التقرير الإصدار السنوي الرابع الذي يغطي مختلف التطورات الإيرانية، معتمداً بشكل أساسي على ترجمة المصادر ذات الصلة باللغة الفارسية. ينقسم التقرير إلى قسمين: **الأول** عن الشؤون الداخلية ويعالج الشق الخاص بالشؤون العسكرية والاقتصادية وانتخابات المحليات مجتمعة، فيما يفرد شقاً خاصاً لبعض أهم ملفات الصراع الداخلي في العام الماضي، من قبيل مظاهرات الطلبة والاغتيالات السياسية. **والثاني** عن الشؤون الخارجية ويتناول تحليل العلاقات الخارجية للجمهورية الإسلامية على مستوى خمس دوائر أساسية، هي الدوائر: العربية، والآسيوية ـ الروسية، والتركية ـ الأوروبية، والأمريكية ـ الإسرائيلية، والأفريقية.

ثانياً: الكتب الأجنبية

(١)

David Held [et al.]. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1999. xxiii, 515 p.

يدرس هذا الكتاب العوامل الكامنة وراء العولمة، والقوى الدولية المحركة لها، وأهم تجلياتها الإمبريقية والتحولات المصاحبة لها، ومنها ما يتصل بانتشار العنف، والتجارة الإلكترونية، وانسياب التمويل، ونشاط الشركات المتعددة الجنسية، ويقوّم العولمة تقويماً إيجابياً معتبراً أن الدولة ـ على خلاف التحليلات الشائعة ـ تعد مصدراً من مصادر العولمة وليس ضحية من ضحاياها.

(٢)

Fritz Stern. *Einstein's German World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999. 335 p.

يتكون هذا الكتاب من مجموعة مقالات تحدث فيها المؤلف عن بعض مراحل التطور التاريخي لألمانيا. النصف

الأول من الكتاب يهتم المؤلف بفترة الحرب العالمية الأولى، ويعرض في إطارها للصراع الذي دار بين اليهود والألمان المعادين للسامية، ويشرح المأزق الذي وقع فيه هؤلاء اليهود لجهة كونهم متعصبين في دولة لم تثق بهم أبداً. ويذكر أنه في الوقت الذي ساند فيه العديد من العلماء دخول ألمانيا الحرب مثل الفيزيائي ماركس بلانك والكيميائي فيرتز هاربر، كان ألبرت أينشتاين معارضاً للحرب ومعتنقاً للصهيونية، أما رجل الدولة والصناعة والتر رانثو فقد شعر بتناقض وجداني عميق بين يهوديته ومنصبه السياسي. وفي الجزء الثاني من الكتاب يتناول المؤلف قضايا حدودية في التاريخ الألماني.

(٣)

Herman Lebovics. *Mona Lisa's Escort: André Malreux and the Reinvention of French Culture*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999. xiii, 246 p.

يقدم هذا الكتاب إسهاماً جيداً في فهم الثقافة الفرنسية، وبخاصة في عهد ديغول، حيث تولى أندريه مالرو وزارة الثقافة في عهده ولمدة عشرة أعوام. فلقد نظر ديغول للثقافة باعتبارها «الأساس الذي تتعامل بموجبه الأمة الفرنسية مع جميع أنواع البشر»، بينما جعل مالرو الفن في متناول العامة وإن جعلهم مشاهدين أكثر منهم مشاركين نشطين. وبصفة عامة، فإن المؤلف يثمن دور الدولة في خدمة الثقافة مقارنة بالمؤسسات الخاصة، ويدلل على ذلك بإسهام فرنسا في دعم اللغة الفرنسية باستخدام وسائل منها: الفرانكفونية، والإعلام الإلكتروني، واعتماد الثقافة الديمقراطية ومقاومة المركزية.

(٤)

Joanner Bourke. *An Intimate History of Killing: Face - to - Face Killing in the 20th - Century Warfare*. New York: Basic Books, 1999. 400 p.

يقدم هذا الكتاب تحليلاً نفسياً للحرب ينطلق من الاعتقاد بأن الحرب تؤدي وظيفة أساسية هي القتل. ويتخذ من الحربين العالميتين الأولى والثانية ومن حرب فييتنام حالات للدراسة، ويدرس في إطارها سلوك الجيشين البريطاني والأمريكي. ويعضد الكتاب أطروحته بعدد كبير من شهادات الأطباء النفسيين وتحليلاتهم ذات الصلة، وإن لم يمنع ذلك من أن الكتاب قد أثار جدلاً واسعاً من حوله رغم الاتفاق على أهميته في إطار طب النفس العسكري.

(٥)

Marjorie Lister (ed.). *New Perspectives on European Union Development Cooperation*. Boulder, CO: Westview Press, 1999. viii, 175 p.

يحلل مؤلفو هذا الكتاب سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه بعض الدول النامية، مركزين بصفة أساسية على ماضي اتفاقية «لوميه» وحاضرها، وهي المعاهدة التي أسست روابط اقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي وشركائه في أفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، ومعظمها من الدول المستعمرة سابقاً. ويخلصون إلى أنه لا يمكن إغفال هذه الاتفاقية باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار. كذلك كشف المؤلفون عن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان،

الأمر الذي يفسر اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا حقوق الإنسان في الدول الشريكة له، واتخذوا من جنوب أفريقيا وكمبوديا نموذجين للعلاقة بين الطرفين، منوهين بالمصاعب التي تكتنف التواصل بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية في مثل هذه الدول.

(٦)

Michael Barkun. *Religion and the Racist Right*. Carolina: Carolina University Press, 1999. 352 p.

يهتم هذا الكتاب بتحليل ظاهرة صعود التيار الديني المتطرف متخذاً من الولايات المتحدة ساحة لدراسته. وعلى ضوء ذلك ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء أساسية: **الأول** يستعرض بعض أهم أفكار هذا التيار منذ صعوده في مطلع التسعينيات. **والثاني** يقدم بانوراما لأبرز الجماعات الدينية المتطرفة من حيث بناها وعضويتها وأيديولوجياتها. **والأخير** ينتقل إلى تحليل تفاعل هذه الجماعات مع النظام السياسي موضحاً رد فعل الحكومة الأمريكية على ظهورها وانتشارها.

(٧)

Robert Hefner. *Market Society and Values: The New Asian Capitalism*. Singapore: Institute for Southeast Asian Studies, 1999. 336 p.

ينطلق هذا الكتاب من مقولة أساسية مؤداها اختلاف تطبيقات الثقافة الرأسمالية أو ثقافة السوق من دولة إلى أخرى تبعاً لمجموعة معقدة من المتغيرات الدينية والثقافية والاجتماعية. وبالتطبيق على آسيا، يدلل هفنر على تنوع نماذج هذه الثقافة الرأسمالية وتباين مكوناتها (من حيث دور الدولة، ووضع القطاع الخاص، وحجم الاستثمارات الأجنبية.. الخ) في الدول موضع دراسته وهي: الصين، واليابان، وتايوان، وماليزيا، واندونيسيا.

(٨)

Stuart Croft [et al.] (eds.). *The Enlargement of Europe*. New York: St. Martin's Press, 1999. 188 p.

يدرس هذا الكتاب ظاهرة التوسع في عدد من المنظمات الإقليمية، أهمها: حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومجلس أوروبا. ويوضح كيف تختلف أسباب التوسع وشروطه ومقاييسه من حالة إلى أخرى، مع اهتمام خاص من جانب المؤلفين بدراسة دور الولايات المتحدة وروسيا في هذا الخصوص.

(٩)

Thomas Risse, Stephen C. Ropp and Kathryn Sikkink (eds.). *The Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change*. New York: Cambridge University Press, 1999. xii, 318 p. (Cambridge Studies in International Relations; 66)

يثير هذا الكتاب السؤال التالي: متى يتغير سلوك الدول في اتجاه احترام حقوق الإنسان وكيف؟ ويوضح في إجابته تأثير التفاعل بين المنظمات غير الحكومية في الداخل ونظائرها في الخارج (بتنسيق على الأرجح مع دولها) لتعديل هذا السلوك عن طريق استخدام وسائل مثل: الإقناع، والعقوبات، وبناء التحالفات.

ومن خلال دراسة عدد من النماذج التطبيقية في قارات مختلفة يخلص المؤلفون إلى أن أنجح الوسائل لنشر ثقافة حقوق الإنسان تتمثل في الجمع بين العصا والجزرة، مع التأكيد على وجوب تعاون الجماعة الدولية في هذا الخصوص.

(١٠)

Torbjorn L. Knutsen. *The Rise and Fall of World Orders*. Manchester, UK; New York: Manchester University Press, 1999. x, 324 p.

يمثل هذا الكتاب تأملاً في العلاقة بين الحروب الكبرى وتطور النظام الدولي. وفي هذا السياق يشير المؤلف إلى أن الصراعات الدولية الكبرى تدمر النظم المستقرة وتفتح الباب أمام إسهام دول أخرى في بناء نظام جديد وصياغة مضمونه، وذلك ريثما تتحدى نفوذها دول أخرى وتخلق شكلاً جديداً لتوازن القوة، وهكذا. ويركز المؤلف على أهمية كل من العوامل الأيديولوجية والعوامل الأخلاقية في تحقيق التجانس الدولي. كما يناقش قضية الولايات المتحدة ومستقبل النظام العالمي على ضوء تغير وظيفة السلاح النووي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة □

صدر حديثاً

المسألة الديمقراطية في الوطن العربي

(سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩)

تكمن أهمية الكتاب في معالجته للمسألة الديمقراطية بوصفها ضرورة من ضرورات العصر. فهي الإطار اللازم لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، بالإضافة إلى كونها الأساس الذي يبني عليه المشروع النهضوي العربي أساس عقد اجتماعي قومي جديد.

ونظراً إلى أهمية القضايا المتشعبة المرتبطة بالمسألة الديمقراطية، فإن هذا الكتاب يضم عدداً من الدراسات التي ترصد تطور مفهومها، سواء كديمقراطية ليبرالية أو ديمقراطية العالم الثالث، وكذلك عملية التحول الديمقراطي وعوائقها وإمكاناتها. وتركز هذه الدراسات بشكل خاص على إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني، هادفة إلى جعل الديمقراطية في الوطن العربي محصلة للفعل الاجتماعي العربي نفسه.

٣٣١ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها

تقرير عن:

مخيم الشباب القومي العربي في دورته الحادية عشرة

المعمورة ـ الرباط، ٢٤ تموز/يوليو ـ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠

يونس العموري

عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي.

ـ ١ ـ

مئة وأربعون شاباً وشابة عادوا جميعهم محملين بذاكرة جديدة وأسماء تنتشر على امتداد الوطن... وبإصرار جماعي على الحلم... كل شيء كان مكثفاً هناك: الوقت، الحلم، التاريخ والرحيل، هناك في المغرب كان اللقاء هذا العام لأسبوعين بين ١٤٠ شاباً وشابة من الأقطار العربية: فلسطين، ولبنان، وسوريا، والأردن، ومصر، والسودان، والجزائر، وتونس، واليمن، وموريتانيا، والمغرب، والمهجر، في فضاء مخيم الشباب القومي العربي في دورته الحادية عشرة، والذي ينظمه ملتقى الشباب العربي... ليتأكد بذلك عمق ونجاح تجربة مخيمات الشباب القومي العربي التي انطلقت منذ عام ١٩٩٠ لتصبح تقليداً سنوياً ينتظره الشباب العربي بفارغ من الصبر.

وبحميمية اللقاء وانتصار إرادة الشباب وعزمهم على التلاقي، سكنوا تلك البلاد للحظات خاطفة من شبابهم المهدور، فسكنتهم بقوة وعادوا يقولون عنها الكثير، يتحدثون عنها وعن أهلها بدفء وذهول، عادوا ليقولوا إنها ليست بلاد صفراء بلون القفر أو بلاد بدو رحل ورتابة مميتة، أو أنها بلاد مفرنجة، عادوا بمشاهد أحدثت فوضى في خيالهم المقولب مسبقاً، عادوا فخورين بصورة لعروبة يريدونها جميعاً أصيلة... رأوا أيضاً في شوارع فاس العتيقة، وأحياء الدار البيضاء وطنجه الساحرة، وإفران الزاهية، كل تلك المفارقات الصارخة، وحملوا حكايات المكان وتناقض الروايات، مختصرة واقعاً معيناً ليعبر عن حقيقة تلك المشاهدات التي تختزل التاريخ في بؤرة المكان وانعكاساته...

في المعهد الملكي مولاي رشيد للرياضة بالمعمورة في الرباط، طرح الشباب العربي الكثير من اسئلتهم الجديدة والقديمة على محاضريهم وبعضهم على بعضهم الآخر وعلى أنفسهم، وكان الحديث مخاضاً لذيذاً اكتشف فيه الكثيرون ما يحملونه عن أنفسهم وعن الآخر فتبدلت خريطة اللقاءات، وحسمت الغالبية من القضايا البديهية (مناهضة الأنظمة القمعية، الرفض القاطع لمفاوضات التسوية، الاحتفاء بنصر المقاومة في الجنوب اللبناني، مساندة الكفاح والصمود الفلسطيني، النضال في سبيل رفع الحصار الجائر عن العراق...) ليتحول الحديث إلى بحث في عمق هذه القضايا وفي

مسائل الحداثة، والديمقراطية، والمجتمع المدني، والإعلام، والتطبيع والصراع العربي - الإسرائيلي، والمرأة، والمغرب، والمشرق... وبرغم ما كان يحكم ساحة المخيم من نشوة اللقاء (المحرم) كان الحديث بعيداً وبشكل لافت عن الخطاب العاطفي.

- ٢ -

التأم شمل الشباب العربي، وباستضافة جمعية الشعلة للتربية والثقافة المغربية هذا العام في فضاء مخيم الشباب القومي العربي في دورته الحادية عشرة، حيث انعقدت دورة المخيم في رحاب المعهد الملكي مولاي رشيد للرياضة بالمعمورة قضاء الرباط، في الفترة الممتدة ما بين ٢٤/٧ و٧/٨/ ٢٠٠٠. وقد توافدت الوفود المشاركة إلى المغرب وكان باستقبالها ممثلون لجمعية الشعلة، منذ وصولهم إلى أرض مطار محمد الخامس، في الدار البيضاء. وجدير بالذكر أن مدير المخيم الأستاذ عبد الله عبد الحميد، كان قد وصل إلى المغرب بتاريخ ١٩/٧ وعقد العديد من الاجتماعات مع مسؤولي جمعية الشعلة وعلى رأسهم الأستاذ عبد المقصود الراشدي رئيس الجمعية، حيث تم وضع اللمسات الأخيرة لانعقاد الدورة الحادية عشرة للمخيم. هذا وقد حضر هذه الدورة وأشرف على برنامجها الثقافي الفكري د. عبد الإله بلقزيز رئيس مجلس الأمناء الملتقى الشباب العربي، وبمشاركة أعضاء مجلس الأمناء أ. عبد المقصود الراشدي وأ. يوسف إسماعيل وأ. يونس العموري وأ. ياسر عبد الجواد وأ. خالد عمر وأ. سعيد القاسمي. وفي إطار تدريب الشباب على إدارة المخيمات، تشكلت هيئة إدارية شبابية لتنفيذ برامج المخيم، وكانت مشكّلة من التالية أسماؤهم:

خلدون أيوب (لبنان)، أحمد الأغر جديد (سوريا)، محمد حسن عبد الحافظ (مصر)، هزرجي بن جلول (الجزائر)، نسيم المليكي (اليمن)، لينا ميعاري (فلسطين)، ريم هداية الله (السودان)، معتصم شخاترة (الأردن)، الصديق الراشدي (المغرب). وأثبتت هذه الهيئة الإدارية الشبابية مسؤولية عالية في تنفيذ برامج وفعاليات المخيم من خلال توجيهات مدير المخيم التي كانت تحدد من خلال الاجتماعات اليومية الدورية للإدارة. كما أن هذه الهيئة استطاعت التفاعل التام مع المشاركين والمشاركات بحكم التقارب العمري، وحيث إنها إدارة مستحدثة فقد برزت بعض الأخطاء العملية جراء العمل المتواصل، إلا أن إدارة المخيم، ممثلة بالمدير، كانت تعالج مثل هذه الأمور، من خلال المتابعة اليومية.

إضافة إلى مدير المخيم ورئيس مجلس الأمناء، وأعضاء مجلس الأمناء (٧)، وإعلاميين (٥)، وعدد من مسؤولي جمعية الشعلة، تجاوز عدد المشاركين والمشاركات الحد العدد المحدد، ألا وهو ثلثا عدد المشاركين والمشاركات، حيث وصل إلى أكثر من ثلاثة أرباع العدد الإجمالي. كما تم تشكيل لجان عمل حيث تشكلت اللجنة الثقافية، وأشرف على أعمالها المشارك علاء العزه (فلسطين)، واللجنة الإعلامية وأشرف على أعمالها المشاركة بشرى مرشد (اليمن)، واللجنة الفنية وأشرف على أعمالها المشارك محمد سعفان (مصر)، واللجنة الرياضية وأشرف على أعمالها المشارك حسين باعما (المغرب). وقد توزع المشاركون والمشاركات بحسب تقاليد أعمال المخيم على مجموعات حملت أسماء أعلام عرب في الفكر والثقافة. وجدير ذكره أن هذه الدورة قد أقيمت تحت شعار «الشباب رهان المستقبل العربي».

جدول بأعمال المشاركين

القطر	مشاركون	مشاركات	جديد	قديم	العدد الإجمالي
المغرب	٢٥	٩	٣٠	٤	٣٤
تونس	-	١	١	-	١
المهجر	١	-	١	-	١
السودان	١	٣	٢	٢	٤
موريتانيا	٢	-	٢	-	٢
اليمن	٤	٥	٦	٣	٩
لبنان	١٣	٧	١٣	٧	٢٠
سوريا	٤	٤	٥	٣	٨
الجزائر	٧	٤	٩	٢	١١
مصر	٧	٤	٨	٣	١١
الأردن	٨	٣	٩	٢	١١
فلسطين	٨	٥	١٠	٣	١٣
المجموع	٨٠	٤٥	٩٦	٢٩	١٢٥

هيئة ادارية

القطر	ذكور	إناث
فلسطين	-	١
لبنان	١	-
المغرب	١	-
اليمن	-	١
مصر	١	-
سوريا	١	-
الأردن	١	-
السودان	-	١
الجزائر	١	-
المجموع	٦	٣
المجموع العام	٩	

في القاعة الرئيسية للمعهد (مكان انعقاد المخيم) تم افتتاح دورة المخيم بشكل رسمي، وذلك من خلال حفل رسمي حضرته الفعاليات الفكرية والسياسية وممثلون عن السلك الدبلوماسي العربي العامل في المغرب. كما حضر حفل الافتتاح الوزير محمد اليازغي والكاتب العام لوزارة الشباب والرياضة المغربية، ورئيس مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي د. عبد الاله بلقزيز، وأعضاء مجلس أمناء الملتقى. وقد ألقى مدير المخيم أ. عبد الله عبد الحميد كلمة عبر فيها عن الفرحة بالنصر العربي في الجنوب اللبناني وقال: «تنعقد

الدورة الحادية عشرة لمخيم الشباب القومي العربي ونحن نبتهج بفرحة النصر العربي... فما كنا نسمعه عن الجيش الإسرائيلي بأنه لا يقهر قد تقهقر تحت ضربات المقاومة اللبنانية...».

وأضاف أن هذه الدورة تنعقد تحت شعار أن الشباب رهان الوطن العربي... موجهاً حديثه إلى الشباب. وقال في هذا الصدد: «المستقبل هو أنتم، فبقدر ما تعملون تنتجون، وبقدر ما تتواصلون تبنون جسور العبور من مرحلة اليأس إلى مرحلة الأمل، ومن مرحلة الأمل إلى الحقيقة والواقع لتحقيق الحلم المتمثل في وحدة هذه الأمة من محيطها إلى خليجها. وأشاد بالدور المتميز لجمعية الشعلة في خدمة قضايا الشباب العربي. وقد وجه التحية إلى (كبير المخيمات) الأمين العام لملتقى الشباب العربي أ. فيصل درنيقة، مشيداً بدوره المتميز والرائد في تجربة مخيمات الشباب القومي العربي والذي صاحبها منذ البدايات من خلال إدارته للمخيمات التسعة السابقة. ثم ألقى أ. عبد المقصود الراشدي رئيس جمعية الشعلة كلمة أشار فيها إلى أهمية التواصل الإنساني العربي وإلى هموم الشباب العرب وضرورة الحوار الشبابي العربي حول مختلف القضايا العروبية القومية، منوهاً بقضية العراق الصامد أمام الحصار الظالم، وبارك تحرير الجنوب اللبناني. بعد ذلك ألقى كلمة المشاركين والمشاركات الشاب علي صباغ (لبنان)، وتناولت كلمته حقائق معنى اللقاء الشبابي العربي في فضاء تجربة مخيمات الشباب القومي العربي، متمنياً أن تتواصل فكرة المخيمات وتواصل الأفراح العربية مثلما حدث بأفراح النصر في لبنان... وفي نهاية الحفل قدم عدد من المشاركين والمشاركات فقرة فنية نالت إعجاب الحضور. وقد قدم الخطباء عضو الهيئة الإدارية ريم هداية الله.

- ٣ -

تميزت دورة المخيم لهذا العام بكثافة البرنامج الثقافي الفكري الذي شهد تفاعلاً مميزاً من قبل المشاركين والمشاركات. وتوزع النشاط الثقافي الفكري على المحاضرات وحلقات النقاش والمسابقة الثقافية الفكرية (الكتابة في الأبحاث). وقد أشرف على البرنامج الثقافي رئيس وأعضاء مجلس أمناء الملتقى... وقد ألقيت المحاضرات التالية:

- مخيم الشباب القومي العربي، نشأته وتطوره وآلية عمله/أ. عبد الله عبد الحميد.

- ملتقى الشباب العربي... الفكرة والأهداف/د. عبد الاله بلقزيز.

- المرأة والمشاركة السياسية/أ. زهور العلوي.

- تجربة الجمعية المغربية لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني/أ. خالد السفياني.

- الحداثة وما بعد الحداثة/د. محمد سبيلا.

- المسألة البيئية في المغرب/أ. نور الدين المدرعي.

- الصراع العربي - الصهيوني/أ. محمود معروف.

- الإصلاح السياسي والدستوري في المغرب/د. عبد العزيز النويضي.

- التجارة البينية والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي/أ. مصطفى الكتيري.

ـ الحركات الجمعوية، المسار والمنعطفات/أ. مراد القادري.

ـ لقاء مفتوح مع رئيس اتحاد الكتاب المغربي/أ. حسن نجيمي.

ونظمت اللجنة الثقافية حلقات نقاش مفتوحة أدارها الشباب المشارك وكانت على النحو التالي:

ـ الحصار على العراق؛ الحوار القومي ـ الإسلامي؛ مناهج التعليم في الوطن العربي؛ المشروع النهضوي العربي؛ مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي؛ إشكالية العلاقة بين النخب والجماهير؛ العولمة/توصيف للأوضاع العالمية؛ الموسيقى والوطن والناس؛ تجربة محمود درويش الشعرية؛ المرأة والمشاركة السياسية؛ حوار مفتوح مع رئيس مجلس أمناء الملتقى؛ تقويم دور المخيم.

وعقدت في نهاية المخيم جلسة التقويم مع رئيس مجلس الأمناء د. عبد الإله بلقزيز، ومدير المخيم أ. عبد الله عبد الحميد. كما تم عرض أفلام وثائقية وكانت على النحو التالي:

أ ـ أعمال المقاومة الوطنية الإسلامية اللبنانية وتحرير الجنوب اللبناني.

ب ـ فيلم بعنوان **يوم إلك ويوم عليك**.. ويتضمن شهادات عيانية للمجازر والممارسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي في منطقة القدس سنة ١٩٤٨.

ج ـ فيلم بعنوان **تقاسيم من بغداد**... يستعرض الأوضاع الحياتية والمعيشية في العراق جراء الحصار.

وفي ما يتعلق بالعمل الإعلامي في المخيم، قامت اللجنة الإعلامية بإصدار العديد من أعداد مجلة المخيم التي حرر مواضيعها المشاركون والمشاركات حول مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، كما أصدرت العديد من الملاحق المصورة للأقطار العربية المشاركة.

ونظمت الوفود المشاركة المعرض العربي المصور الذي تضمن الملصقات السياحية لأقطار الوطن العربي، والأعمال التراثية واللوحات الفلكلورية ورسومات الكاريكاتور العربية المختلفة.

وفي إطار البرنامج السياسي الهادف، جال المشاركون والمشاركات في مدن الرباط، والدار البيضاء، وطنجة، وفاس، وإفران، ومدينة أصيلة، حيث كانت لهم لقاءات ومحطات مع العراقة العربية المغربية في فاس العتيقة من خلال جامعة القرويين، أقدم الجامعات العربية، وبيت العلامة الفيلسوف ابن خلدون، وأشرفوا على المكان الذي انطلق منه القائد العربي طارق بن زياد لفتح الأندلس من طنجة، وتوقفوا طويلاً أمام سحر الطبيعة عند مغارة هرقل على شاطىء المتوسط، مراقبين تلاقي مياه المحيط الأطلسي مع مياه البحر المتوسط.

وفي ليالي المخيم كان يحلو السمر في أجواء غابة المعمورة، فقد نظمت الوفود المشاركة ليالي سمر تراثية ملتزمة، حيث كانت هناك ليالٍ لمنطقة وادي النيل، وأخرى للمغرب العربي، ولمنطقة المشرق العربي، وليلة أخيرة لمنطقة الجزيرة العربية. واستمتع المشاركون والمشاركات بليلة لفرقة شباب الأندلس، بدعوة من ولاية الرباط في مقر الولاية، وأنشدت الفرقة موشحات أندلسية لاقت تفاعل الحضور وإعجابهم. كما تمت دعوة المشاركين والمشاركات من قبل جمعية

الشعلة، إلى حفل فني في مسرح محمد الخامس في الرباط أحياه الفنان المغربي عبد الهادي بلخياط والفرقة المغربية الأصيلة «ناس الغيوان»، كما أحيت فرقة ثلاثي العود المغربية ليلة طرب أصيلة. وكان للمشاركين والمشاركات أمسية مع الشعراء المغاربة، حسن الوزاني، وجلال الحكماوي، وعزيز ازاغي، وأحمد محمد حافظ. كما أسهم العديد من الشباب المشارك بقصائد شعرية لهم في هذه الأمسية.

وبتاريخ ٨/٧ نظم حفل الختام ليتم الإعلان عن انتهاء فعاليات الدورة الحادية عشرة لمخيم الشباب القومي العربي. وقد اشتمل حفل الختام على كلمات لرئيس مجلس أمناء ملتقى الشباب العربي د. عبد الإله بلقزيز، وأ. عبد المقصود الراشدي رئيس جمعية الشعلة، والكاتب العام لوزارة الشباب والرياضة المغربية. وكلمة المشاركين والمشاركات ألقتها المشاركة مي الخولي (مصر). وقد قام أ. عبد الله عبد الحميد مدير المخيم بتسليم الشهادات لمستحقيها من فئة قائد إلى المشرفين من جمعية الشعلة وهم: شاكر العلوي، وسميرة الراشدي، وحمادي بن بو زيد وسعيد العزوزي، وإلى أعضاء الهيئة الإدارية، ورؤساء المجموعات ورؤساء الوفود. كما قام بتسليم الشهادات لمستحقيها من فئة مشارك إلى المشاركين والمشاركات.

وقام رئيس مجلس الأمناء بتسليم الجوائز إلى مستحقيها حيث كانت كالتالي:

١ ـ جوائز المسابقة الثقافية:

الجائزة الأولى: شاكر محفوظي (الجزائر)

الجائزة الثانية: بشرى مرشد (اليمن)

الجائزة الثالثة: بثينة عثمامنة (الجزائر)

٢ ـ جوائز الأداء المتميز:

الجائزة الأولى: عائشة بن ساعد (الجزائر)

الجائزة الثانية: إيمان الجراري (المغرب)

الجائزة الثالثة: مثنى غرايبة (الأردن)

الجائزة الرابعة: رود التون (سوريا)

الجائزة الخامسة: ليلى عواودة (فلسطين)

الجائزة السادسة: خليل المحمد (لبنان)

الجائزة السابعة: سحر قوبر (لبنان)

٣ ـ جوائز الاستحقاق الثقافي:

الجائزة الأولى: عامر محسن (لبنان)

الجائزة الثانية: تحرير الأعرج (فلسطين)

الجائزة الثالثة: أشرف الأدريسي (المغرب)

٤ ـ جوائز أفضل مجموعة:

الجائزة الأولى: مجموعة ابن خلدون

الجائزة الثانية: مجموعة جبران خليل جبران

٥ ـ الجائزة الفنية:

الجائزة الأولى: رشيد كروان (المغرب)

الجائزة الثانية: محمد سعفان (مصر)

وفي نهاية الاحتفال، قدمت إدارة المخيم دروع الوفاء والتقدير إلى جمعية الشعلة وإلى إدارة المعهد الملكي مولاي

رشيد، وكرمت الوفود المشاركة جمعية الشعلة، حيث قدمت لها فخارية كبيرة حملت تواقيع المشاركين والمشاركات كافة، وقد تسلمها أ. عبد المقصود الراشدي. كما قامت وفود فلسطين وسوريا واليمن بتكريم القائمين على الملتقى وجمعية الشعلة، حيث قدمت دروع الوفاء والتقدير، إلى المشرف العام ورئيس مجلس الأمناء سابقاً أ. معن بشور تقديراً لدوره في رعايته لهذه المؤسسة منذ أن كانت فكرة وإلى يومنا هذا، وإلى رئيس مجلس الأمناء د. عبد الإله بلقزيز، ومدير المخيم أ. عبد الله عبد الحميد، ورئيس جمعية الشعلة أ. عبد المقصود الراشدي، وأمين عام الملتقى أ. فيصل درنيقة. وفي لفتة من جانب الوفد الفلسطيني نالت الاستحسان تم تكريم المفكر العربي المغربي د. محمد عابد الجابري لدوره المتميز في إثراء الفكر القومي العربي، كما قدم الوفد السوري درع التحرير والنصر إلى الوفد اللبناني. هذا وقد قدم الخطباء في الحفل عضو الهيئة الإدارية محمد حسن عبد الحافظ والمشاركة سميرة لحمر □

صدر حديثاً

العرب وجوارهم... إلى أين؟

(سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٠)

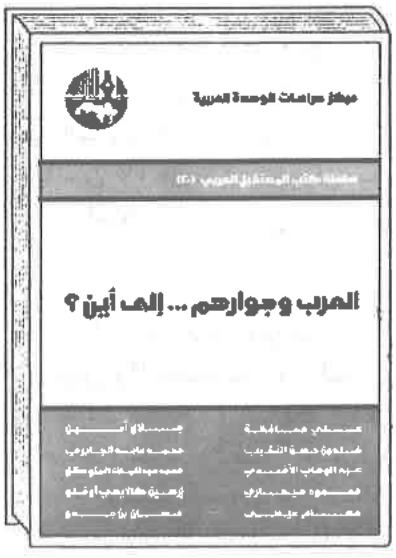

تتخذ التطورات الجارية من اقتصادية وسياسية واجتماعية في عدد من البلدان العربية، وفي دولتي الجوار تركيا وإيران، أهمية متزايدة تحث على متابعتها وتناولها بالتحليل بهدف استشراف آفاقها المستقبلية. لهذا الهدف قام مركز دراسات الوحدة العربية بتنظيم سلسلة من المحاضرات العامة حول هذه التطورات، وكان السؤال المطروح فيها واحداً، وهو... إلى أين؟

تطرح هذه المحاضرات قضايا ملحة على الساحة العربية، مركزة على الخصوصية التي تتسم بها في كل من البلدان العربية قيد البحث. ومن هذه القضايا: مستقبل الديمقراطية والمشاركة السياسية؛ المسائل الدستورية وحقوق الإنسان؛ الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية؛ علاقة الاقتصاد الريعي بدولة الرعاية الاجتماعية؛ التحديات الاجتماعية ومخاطر البطالة والدين الخارجي؛ التحولات السياسية ومستقبل أنظمة الحكم؛ العلاقات العربية مع دول الجوار ومخاطر التطبيع؛ الأمن الإقليمي والوجود العسكري... الخ.

٢٨٠ صفحة

الثمن: ٨ دولارات

تقرير عن:

المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمكافحة الإدمان والتعاطي

القاهرة، ١٧ ـ ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠

محمد محيي الدين كيلاني

باحث اجتماعي ـ قسم الاجتماع ـ كلية الآداب في جامعة عين شمس.

في إطار الاحتفال باليوم العالمي للإدمان والتعاطي الذي يوافق ٢٦ حزيران/يونيو، نظم المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، بالتنسيق مع صندوق مكافحة وعلاج الإدمان، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمكافحة الإدمان في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

وقد شارك في أعمال المؤتمر نخبة من الأكاديميين والمتخصصين والباحثين من تخصصات متباينة شملت القانون، والاقتصاد، والطب، والطب النفسي، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، بالإضافة إلى أعداد من رجال الدين والإعلام والصحافة، حيث عقّب على الأبحاث التي قدمت ورأس الجلسات، وناقش في ورش العمل، متخصصون في علم النفس والطب النفسي، منهم د. عادل صادق، والسيد القط وقدري حفني وعبد الله منصور ويحيى الرخاوي ومحمد شحرور وعمر شاهين وحامد زهران، ونخبة من رجال الاقتصاد ورجال الاجتماع منهم د. اسماعيل صبري عبد الله وحمدي عبد العظيم والسيد يسين وعبد الباسط عبد المعطي وعلي ليلة ومحمود الكردي وأحمد مجدي حجازي. ومن رجال القانون والتشريعات القانونية المستشار د. محمد فتحي نجيب وحسن البدراوي، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الباحثين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والجامعات المصرية والجمعيات الأهلية.

وقد تنوعت جلسات المؤتمر فشملت ما يلي:

أولاً: جلسات البحوث المتخصصة وعرض فيها للبحوث الاجتماعية والصحية التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على ظاهرة المخدرات، والتي غطت في مجملها كل أبعاد وجوانب ظاهرة الإدمان والتعاطي في مصر.

ثانياً: ورش عمل حول أبرز قضايا المخدرات وأنشطة المجلس والصندوق.

ثالثاً: مجموعة من المحاضرات العامة عن تعاطي وإدمان المخدرات وأضرارها وآثارها المختلفة وكيفية مواجهتها وعلاجها والقضاء عليها.

أولاً: جلسات البحوث المتخصصة

عرض في المؤتمر حصاد الإنجازت البحثية التي أجراها المجلس والصندوق بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وقد ضمت جلسات البحوث ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: عن الأبعاد المجتمعية للتعاطي والإدمان، حيث قدمت أربعة أبحاث.

البحث **الأول** بإشراف د. **نادية حليم** عن «التعاطي والإدمان بين العمال» حيث أجري البحث على عينة من العمال (٤٢٥ مفردة) من عمال الإنتاج والخدمات في شركتين من شركات قطاع النفط في مدينة الإسكندرية وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ان خبرة تعاطي المخدرات بين العمال في الشركتين قد وصلت إلى ٤٥,٦٥ بالمئة، أي نصف حجم العينة، وأن ٢٢,٨ بالمئة من إجمالي العينة مستمرون في التعاطي.

- إن بداية الإدمان كانت نتيجة لمحاولات حب الاستطلاع، وأحياناً للرغبة في تسكين الآلام والهروب من الواقع.

- إن التدخين أول درجات الإدمان والتعاطي، حيث تبين من النتائج أن ٩٧,٧ بالمئة من المتعاطين للمخدرات مدخنون، وقد أبرزت نتائج البحث وجود علاقة قوية بين تدخين السجائر وتعاطي المخدرات والعقاقير ذات التأثير النفسي، ولا سيما في حال بدء التدخين في سن صغير.

- وعن دور الأصدقاء وتأثيرهم في سلوك الأفراد نحو التعاطي تبين أن ٩٥,٤ بالمئة من مجموعة المتعاطين لهم أصدقاء أو أقارب مدمنون.

كما كشفت الدراسة عن أن أكثر المخدرات انتشاراً بين العمال هو «الحشيش» يليه «الكحوليات» ثم «البانغو»، ثم تأتي «العقاقير المخدرة» و«الأفيون» والعقاقير المنشطة بنسبة قليلة، ويقف في نهاية هذا الترتيب كل من الهيروين والماكستون فورت.

أما البحث **الثاني** فكان بعنوان «خصائص المتعاطين والظروف الدافعة للتعاطي» بإشراف د. **إنعام عبد الجواد**، حيث أجريت الدراسة على عينة من المتعاطين من نزلاء السجون بلغت ٢٤٠ متعاطياً محكوماً عليهم في قضايا تعاطٍ وتجارة.

وقد ركزت الدراسة على خصائص المتعاطين وأوضاعهم الأسرية من حيث توزيعهم بحسب فئات السن ومحل الميلاد والإقامة والحالة الاجتماعية والتعليمية والمهن التي يمتهنها المتعاطون والتجار وأوقات الفراغ وأماكن قضائها.

كذلك ركزت الدراسة على ظروف التعاطي لدى أفراد العينة من حيث السن عند بدء التعاطي، ومكان بدء التعاطي والأسباب الدافعة للتعاطي والإحساس عند التعاطي، ودرجة الاستمرارية في

التعاطي، والمحاولات التي بذلت للتوقف عن التعاطي، وأسباب هذا التوقف والطرق التي سلكها المتعاطي للتوقف، ومصادر الحصول على المخدرات وإمكانية الحصول عليها. وانتهت الدراسة بعرض الصورة الذهنية الشاملة حول تعاطي المخدرات كما يدركها المتعاطي، والمضمون المقدم من خلال وسائل الإعلام. وانتهت الدراسة إلى نتائج ذات دلالة خطيرة أهمها:

١ ـ التعاطي أكثر انتشاراً بين الشباب وصغار السن الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ وأقل من ٤٠ عاماً.

٢ ـ انتشار التعاطي والإدمان في الحضر أكثر من الريف.

٣ ـ ارتفاع مستمر للتعاطي في الريف في الوقت الراهن عن الفترات السابقة.

٤ ـ انتشار التعاطي والتجارة بين السيدات وربات البيوت وذوات المهن المنخفضة.

وقدمت كل من **علا مصطفى وليلى عبد الجواد** البحث الثالث عن «المجتمعات المستهدفة للتعاطي والاتجار بالمخدرات» حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن المناطق التي تستقطب المتعاطين وتجار المخدرات، ومعرفة إلى أي حد أسهمت إيكولوجيا المنطقة في تهيئة هذا المجتمع لهذا الدور. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان والمتعاطين والمعرضين للتعاطي في المنطقة والفئات التي يتعاملون معها، كذلك أسلوب حياة المتعاطين والمعرضين للتعاطي ونظراتهم إلى ذواتهم وإلى المجتمع.

أما البحث **الرابع** فقد دار حول «الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات منشأ النباتات المخدرة».

وقد أجريت الدراسة الميدانية في قريتين بوسط شمال سيناء للتعرف على الأوضاع والخدمات الواقعية لأفراد المجتمع، وللتعرف على احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية ومجالات عملهم، والتعرف كذلك على العوامل البيئية التي تساعد على انتشار المخدرات والعوامل الاجتماعية، وبخاصة في ما يتعلق بالعادات والتقاليد والقيم السائدة التي تؤثر بشكل مباشر في انتشار زراعة النباتات، وذلك لوضع سياسة تنموية شاملة للمنطقة.

المحور الثاني: دار حول الأبعاد الصحية لظاهرة التعاطي والإدمان وقدمت فيه خمس دراسات عن الأضرار والآثار الصحية المترتبة على تعاطي وإدمان المواد المخدرة وهي:

١ ـ «أثر تعاطي الأفيونات على القياسات الجسمية وكفاءة الأداء البدني» وقدمه د. **قدري زكي**.

٢ ـ «إدمان الأفيونات وأثره على وظائف الرئة» وقدمه د. **جمال شعبان**.

٣ ـ «أثر تعاطي الهيروين على مستوى الفيتامين (أ) وكفاءة الامتصاص والشوارد الحرة وكفاءة امتصاص الأمعاء»، وقدمه د. **جمال عبد الناصر**.

٤ ـ «تأثير البانغو منفرداً أو مخلوطاً على بعض متغيرات الكيمياء الحيوية والدورات الدموية في الجرذان البيضاء» قدمته د. **هدى مكاوي**.

٥ ـ «تعاطي الهيروين وآثاره على محتوى جسم الفار من البروتينات

والأجسام المناعية المضادة» قدمته د. **نادية جمال الدين**.

المحور الثالث: عرض فيه للدراسات التوثيقية التي تمت على مجال التعاطي والإدمان، حيث قدمت فيه دراستان: **الأولى** بإشراف د. **نجوى الفوال**، بعنوان «ظاهرة المخدرات ـ دراسة توثيقية للدراسات الاجتماعية»، حيث تم حصر كل الدراسات التي أنجزتها العلوم الاجتماعية في مصر (علم النفس ـ الاقتصاد ـ الإعلام ـ الاجتماع) عن المخدرات بأنواعها، وآثارها وأبعادها المختلفة، وتم تصنيفها وتحليلها لتعد إحدى قواعد البيانات الأساسية التي تنطلق منها أي دراسة علمية حول المخدرات.

والثانية بإشراف د. نادية جمال الدين بعنوان «ظاهرة المخدرات ـ دراسة توثيقية لبحوث ودراسات الأضرار الصحية للمخدرات»، حيث تم توثيق وحصر البحوث والدراسات التي تمت عن الأضرار الصحية للمخدرات والتي تم إجراؤها في مصر من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٩ على مختلف المواد المخدرة وآثارها العضوية والنفسية في المتعاطي.

ثانياً: ورش العمل

قدمت ثماني ورش عمل ناقشت في مجملها أبرز قضايا المخدرات، وأنشطة المجلس والصندوق في مكافحة الإدمان والتعاطي، فعرضت **الورشة الأولى** للبرامج التدريبية التي يجريها الصندوق بالتنسيق مع المجلس للتوعية بمخاطر الإدمان والتعاطي، فعرض فيها لإنجازات المجلس وما حققه من برامج، سواء كانت محاضرات عامة ولقاءات شعبية أو برامج توعية ودورات تدريبية أو أدلة إرشادية عامة ومتخصصة أو مسابقات للتوعية بمخاطر الإدمان أو نشرات وتقارير وخطط تتعلق بخفض العرض والطلب.

ـ **الورشة الثانية**، بعنوان «غسيل الأموال الناتجة عن المخدرات جريمة منظمة عبر وطنية: كشفت أعمال الورشة أن غسيل الأموال الناتجة من المخدرات هي جريمة منظمة عابرة للحدود، فهي مشكلة عالمية، ونظراً لخطورتها على الاقتصاد القومي لأي دولة، سنت أكثر من ١٠٠ دولة قوانين حديثة تهدف للقضاء على عمليات غسيل الأموال داخل حدودها، كما وضعت معايير دقيقة يتم التمييز من خلالها بين الأموال القذرة والأموال النظيفة.

ولذلك أكدت الورشة على ضرورة التدخل لسن تشريع قانوني لتجريم وعقاب نشاط غسيل الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات في مصر، وبخاصة بعد تزايد حجم الأموال التي يتم غسيلها سنوياً. فقد كشفت الورشة أن القوانين الوطنية التقليدية بفاعليتها وآليتها قاصرة عن تتبعها وملاحقتها، لأنها تعتمد على درجة عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في أرجاء العالم كافة. وتتم ممارستها من خلال شبكات منظمة تمتهن الإجرام من خلال تنظيم مؤسسي، بحيث تضم عدداً من الأفراد المحترفين الذين يعملون في إطار نظام توزيع الأدوار وتولي المراكز القيادية وفق هيكلة بالغة الدقة والتعقيد.

ـ **الورشة الثالثة**، بعنوان «تقييم السياسات التشريعية في مجال مكافحة المخدرات»، عرضت للمشكلات العملية

التي تقابل القضاة ووكلاء النيابة عند تطبيقهم للتشريعات والقوانين الخاصة بالمخدرات (تجارة ـ تعاطٍ ـ إدمان).

وقد أثارت الورشة بعداً غاية في الأهمية ألا وهو إعادة النظر في حالة المدمن والمتعاطي من حيث كونه مجرماً يستحق العقاب، إلى كونه مريضاً يجب علاجه في مصحات قبل إيداعه في السجن، حيث أثبتت الدراسات العلمية أن إيداع المتعاطي والمدمن في السجن لا يحل المشكلة بقدر ما يساهم في إكساب المدمن خبرات أكثر عن التعاطي والإدمان والاتجار، وبذلك نادت الورشة بإعادة النظر وتقويم السياسات التشريعية الخاصة بتعاطي المخدرات وإدمانها والمتاجرة بها.

ـ **الورشة الرابعة**، وخصصت لمناقشة «دور الجمعيات الأهلية في خدمة قضايا مكافحة الإدمان»، حيث عرض فيها للمجهودات التي يمكن الجمعيات الأهلية القيام بها من أجل التوعية والتثقيف على المستويات كافة للحد من انتشار التعاطي والإدمان في المجتمع. ودعت الورشة إلى ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني، وبخاصة في ظل التطورات العالمية المعاصرة، وتراجع دور الدولة في ظل العولمة.

ـ **الورشة الخامسة**، بعنوان «الخط الساخن للإرشاد والوقاية من الإدمان»، حيث ناقشت الورشة فكرة الخط الساخن كآلية من آليات مكافحة الإدمان والتعاطي، وذلك ضمن الجهود المبذولة لخفض الطلب على المخدرات. فالخط الساخن يعد خط الدفاع الأول وتجربة حققت نجاحاً ملحوظاً، حيث يقوم الخط الساخن بالرد على تساؤلات المدمنين وذويهم وكل من لديه مشكلة عن المخدرات. فهو يقدم الإرشاد والتوجيه والمشورة والنصح لكل راغب في معرفة دقيقة وصحيحة عن آثار الإدمان وأضراره في شكل معلومة تقدم عن المخدرات وتعاطيها وأماكن الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية المتخصصة في علاج الإدمان.

ـ **الورشة السادسة**، بعنوان «دليل رجال القضاء والنيابة في قضايا المخدرات والإدمان»، حيث ناقشت الورشة مدى استفادة رجال القضاء، والنيابة من الأدلة الإرشادية التي أعدها الصندوق والمجلس، وذلك للاسترشاد بها عند الحكم، وتحديد موقف المتعاطي والمدمن من حيث كونه مجرماً يستحق العقاب أو مريضاً يستحق العلاج.

ـ **الورشة السابعة**، وركزت على مدى إمكانية إصدار مجلة لمكافحة الإدمان يكون هدفها بث ثقافة علمية عن الإدمان والتعاطي، وتستهدف الأسرة المصرية بصفة عامة والشباب بصفة خاصة للتوعية بمخاطر الإدمان وأضراره المختلفة، في شكل معلومات مبسطة وعلمية وبصورة سلسة.

ـ **الورشة الثامنة والأخيرة**، وخُصصت لمناقشة «الاستراتيجيا القومية لمكافحة وعلاج الإدمان»، حيث اختتم المؤتمر أعماله بإعداد الاستراتيجيا الوطنية لمكافحة وعلاج الإدمان في مصر بواسطة نخبة من الأكاديميين والمتخصصين والتنفيذيين العاملين في مجال خفض الطلب ومواجهة العرض، حيث تعتمد الاستراتيجيا على الجهود العلمية والعملية التي قام بها المجلس والصندوق في مكافحة الإدمان.

بالإضافة إلى الدراسات والبحوث التي أجراها المركز وتم توظيف كل الجهود في رسم استراتيجيا قومية تسير عليها الجهات الحكومية والأهلية بحيث تتضافر الجهود كافة في القضاء على وحش المخدرات المدمر.

وتقوم هذه الاستراتيجيا على الأسس التالية:

١ ـ خفض العرض عن طريق المكافحة الأمنية والتشريعية ومكافحة غسيل الأموال.

٢ ـ خفض الطلب على المخدرات عن طريق الوقاية والعلاج والتأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي للمدمنين والمتعاطين والتجار.

٣ ـ الاكتشاف المبكر للتعاطي والإدمان.

٤ ـ دعم الأسرة المصرية وتمكينها من المساهمة في تخفيض العرض والطلب على المخدرات.

وقد رسمت الاستراتيجيا مجموعة من الآليات العامة لتحقيق ما سبق عن طريق:

ـ البحث العلمي والتطوير.

ـ التدريب والتعليم المستمر لكل المتعاملين في مجال مكافحة المخدرات.

ـ الحوار التفاعلي داخل المجتمع وذلك عن طريق المعلومات الصحيحة والسليمة عن أخطار المخدرات وأضرارها وكيفية علاجها والقضاء عليها.

ـ المتابعة والتقويم لكل الجهود التي بذلها المجلس والصندوق لتصحيح الأخطاء وتصويبها.

ثالثاً: مجموعة المحاضرات

ألقيت على هامش أعمال المؤتمر مجموعة من المحاضرات تدور حول المخدرات والمتغيرات العالمية التي أسهمت فيها وحجمها. وقد ألقى المحاضرات نخبة من رجال الاقتصاد والسياسة والقانون والاجتماع والدين والإعلام والصحافة.

قدم المحاضرة **الأولى** د. **أحمد خليفة**، رئيس شعبة توثيق العلوم الاجتماعية باليونسكو، والسفير **جمال بيومي**. استعرض الأول فيها الجهود التاريخية للمركز في مكافحة المخدرات بدءاً من إنشائه حتى الآن، واستعرض الثاني المتغيرات العالمية وأثرها في تجارة المخدرات.

وألقى المحاضرة **الثانية** الإمام الأكبر شيخ الأزهر، د. **محمد سيد طنطاوي**، والكاتب الصحفي **صلاح منتصر**. ركز فيها الأول على تحريم الإسلام للمخدرات واعتبارها من الكبائر، وتناول الثاني أضرار الإدمان وأبعادها مؤكداً أن التدخين هو البوابة الأساسية المؤدية إلى الإدمان.

كما ألقى الفنان **محمد صبحي** المحاضرة **الثالثة** عن دور الفن في الحد من ظاهرة الإدمان، والجهود التي تبذلها وزارة الإعلام للقضاء على الإدمان وتوظيف الإعلام في الحد من الإقبال على المخدرات.

وألقى المحاضرة **الرابعة** عالم الاقتصاد المصري د. **اسماعيل صبري عبد الله** بعنوان «العولمة والمخدرات»، تحدث فيها عن أثر العولمة في تجارة المخدرات على مستوى العالم، حيث أشار

إلى أن تجارة المخدرات تمتاز بها تجارة دولية لا يرتبط استهلاكها بأماكن زراعتها، إذ إنها تزرع وتنتج في دول، وتصنع وتعد في دول، وتنتقل إلى دول، ثم تستهلك في دول أخرى. ثم ربط بين تجارة المخدرات وأعمال العنف والإرهاب الدولي وضرب مثالاً أفغانستان التي تعد أكبر دول العالم في زراعة الأفيون، ومع ذلك يستبدل الأفيون فيها بالسلاح الذي تستخدمه حركة طالبان في حركات الإرهاب والعنف في أفغانستان. كما كشفت المحاضرة تأثير مناخ العولمة القائم على حرية الاستثمار وفتح الأسواق وسرعة انتقال وسيولة الأموال المتداولة عبر دول العالم من خلال شبكات الكمبيوتر ودورها، وعلاقتها بجريمة غسيل الأموال، حيث يشجع كل ما سبق تجار المخدرات والذين حققوا مكاسب مذهلة من تجارة المخدرات على استثمار وغسيل أموالهم غير المشروعة والمتحصلة من تجارة المخدرات في أسواق البلاد النامية.

ويمكن القول بأن المؤتمر قد حقق نجاحاً ملحوظاً، وبخاصة في استعراض الإنجازات التي قام بها المجلس والصندوق لمكافحة المخدرات، سواء كانت هذه الإنجازات دراساتٍ وأبحاثاً عن ظاهرة المخدرات أو أدلة إرشادية وبرامج توعية. كما أنه نبه إلى ضرورة إعادة النظر في التشريعات القانونية والأمنية والصحية عند التعامل مع المدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة، وأكد المؤتمر ضرورة العمل على كل المحاور التي من شأنها تخفيض الطلب والعرض على المخدرات، وغلق الطرق كافة أمام مافيا المخدرات حتى يتسنى القضاء على شبح المخدرات □

صدر حديثاً

المقاومة وتحرير جنوب لبنان حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة

د. عبد الإله بلقزيز

من خلال الحديث عن المقاومة وتحرير جنوب لبنان باعتبارهما الحدث الأضخم والأهم في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، يهدف هذا الكتاب إلى تحليل الدور القتالي والسياسي والجماهيري الرئيس الذي نهض به «حزب الله» طيلة السنوات العشر الأخيرة، أي منذ صار حزب المقاومة الأساسي، وعمودها الفقري، وغرفة عملياتها المركزية، ومحقق أكبر إجماع وطني لبناني على المقاومة، والجهة التي ينظر إليها إقليمياً ودولياً بوصفها الطرف المخاطب في شأن الجنوب وما يتصل بقضيته من تسوية أو قتال.

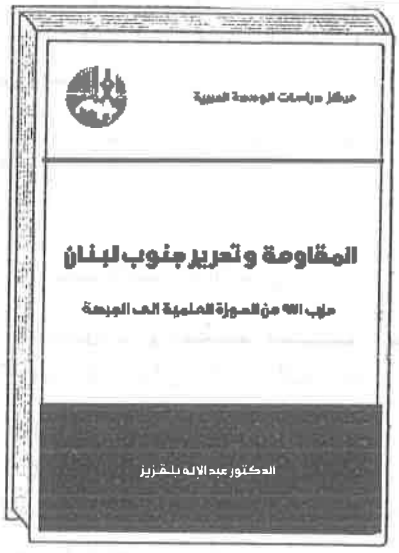

٦٤ صفحة
الثمن: دولاران
أو ما يعادلهما

تقرير عن:

معرض الكتاب اللبناني

بغداد، ٨ ـ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠

مفيد الزيدي

استاذ التاريخ المعاصر المساعد، كلية الآداب، جامعة بغداد.

ـ ١ ـ

على مدى خمسة أيام حافلة بالنشاط الثقافي شهدت بغداد تظاهرة ثقافية وفكرية احتضنت فيها عاصمة الحضارة والعلم أيام معرض الكتاب اللبناني بمشاركة واسعة من دور النشر والطباعة والتوزيع اللبنانية، والتي زادت على ثلاثين داراً لها مكانتها وسمعتها العربية المرموقة مثل مركز دراسات الوحدة العربية، ودار رياض الريس للنشر، ودار المطبوعات، والشركة العالمية للكتاب، والمركز الثقافي، وغيرها.

وافتتح المعرض بحضور وزير الثقافة والإعلام العراقي، ونخبة من المثقفين والمفكرين وأساتذة الجامعات والناشرين اللبنانيين. وتميزت الكتب والعناوين المعروضة بتنوعها في مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية والتقنية والأدبية والتراثية، وكتب السيرة الذاتية، والمذكرات لشخصيات عالمية، وكتب الأطفال، والموسوعات الصغيرة عن الأدب والقصة والحكاية.

وقد شهدت أيام المعرض بفترتيها الصباحية والمسائية إقبالاً كبيراً من المواطنين، مما كان موضع دهشة الناشرين اللبنانيين، فازدحمت أروقة المعرض بالزائرين من العراقيين والعرب المقيمين، وجرت لقاءات وحوارات ثقافية عن هموم النشر العربي، وواقع التأليف والنشر، وحركة الكتاب بين الأقطار العربية، وسبل نجاح المعرض الحالي، وآفاق عقد معارض أخرى في العام القادم.

وأشار المعرض إلى عمق العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقين العراقي واللبناني، والروابط التاريخية والثقافية التي تجمع بينهما باعتبارهما من طلائع حركة النهضة العربية الحديثة وأحد مرتكزاتها الرئيسية في المشرق العربي، وتأكيداً لتعزيز مسار العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، والرغبة الكبيرة من الطرفين بتحسين العلاقات السياسية على المدى القريب.

ـ ٢ ـ

ثمة ملاحظة بدت شاخصة أمام

الزائرين، وهي الإقبال الكبير على مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية ومنذ الساعات الأولى للافتتاح، حيث ازدحم المثقفون والمواطنون بعامة لاقتناء مطبوعاته نظراً لسمعته المرموقة على امتداد الوطن العربي، ورصانة كتاباته وتنوعها وجدتها في مختلف المجالات الحيوية التي تخاطب الشأن العربي الراهن في السياسة والدين والعولمة والاقتصاد والعلاقات الدولية والديمقراطية والفكر القومي والقضية الفلسطينية والاتجاهات الفكرية والتربية والتعليم والمجتمع العربي وإشكالياته، فضلاً عن خطوة المركز الإيجابية بعرض الكتب بأسعار مخفضة تصل إلى نسبة $\frac{1}{8}$ من السعر الحقيقي، مما فسح في المجال أمام الزائرين لتناول مختلف الموضوعات وبسهولة كبيرة مقارنة بدور النشر الأخرى، والتي تداركت ذلك في اليوم الأخير، ولكن بشكل لا يقارن بطبيعة الحال مع خطوة المركز غير المسبوقة.

وعُقد على هامش المعرض لقاءات وحوارات برئاسة محمد عاصي، نقيب الناشرين اللبنانيين، والمسؤولين في شؤون الثقافة والإعلام العراقيين تم فيها بحث سبل تطوير العلاقات الثقافية والإعلامية، وإقامة المزيد من الفعاليات الثقافية بين البلدين الشقيقين. وقد أقيم احتفال في جناح دار المطبوعات في المعرض بمناسبة صدور كتب جديدة لمؤلفين عراقيين هم صالح أحمد العلي، ومنذر الشاوي، ونبيل عبد المنعم داود، وحضره أصدقاء المؤلفين وعدد من المثقفين وأساتذة الجامعات.

وكان المعرض قد شهد أيضاً انفتاحاً ملحوظاً في العناوين المعروضة بمختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، مما أسهم إلى حدٍ كبير في نجاح المعرض، وسهّل بشكل فعال أمام القارىء متابعة الجديد من الإصدارات وحركة التأليف والنشر، واقتناء المطبوعات المهمة في حقول السياسة والفكر والعولمة والتقنية بشكل خاص.

- ٣ -

لقد أكد المعرض بنجاحه وحيويته أن سنوات الحصار العشر القاسية والمؤلمة ضد العراق، والتي كانت في أحد مفاصلها محاولة لإيقاف حركة العلم والتقنية، ومحاربة الثقافة العربية، لم تثنِ المثقف العراقي عن متابعة القراءة وحركة النشر، والجديد من النتاجات العربية والعالمية، وصدقت بذلك المقولة الشائعة بأنه إذا كان لبنان بلد الطباعة وحركة النشر في الوطن العربي، فإن العراق يظل بلد القراءة والقراء المتذوقين لفنون الأدب والعلوم، وهذا ما شهد به الناشرون اللبنانيون، وعبّروا عن دهشتهم لذلك من خلال إقبال القراء العراقيين على المعرض على رغم معرفتهم المسبقة بظروف البلد الصعبة.

وقد دلّلت هذه الخطوة الإيجابية من جانب آخر على أن الثقافة تمثل بحق ميداناً خصباً للتواصل بين أبناء الأمة العربية الواحدة، حيث تسود فيها روح التسامح والصفاء والعقل والحكمة لتكون بذلك رافداً للتقارب بين أبناء الأمة العربية على رغم كل الخلافات والأزمات، واستمرار مسيرة عطاء الثقافة العربية.

وسيظل الجمهور تواقاً إلى معارض أخرى قريبة أكثر مشاركة وتنوعاً في معروضاتها، وهذا ما وعد به الناشر اللبناني الشقيق، وإلى الملتقى في تجمع عربي قادم □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)

آب (أغسطس) ٢٠٠٠

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ جرى أمس التوقيع على اتفاقيتين بين لبنان وصندوق النقد العربي، الأولى عبارة عن قرض بقيمة ٣ ملايين و٦٧٥ ألف دينار عربي حسابي (حوالى ١٤,٦٤ مليون دولار) مخصص لدعم عملية التصحيح الهيكلي في المالية العامة، والاتفاقية الثانية ترمي إلى زيادة قيمة خط الائتمان المقدم من برنامج تمويل التجارة العربية من ٣٠ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار (**السفير**، بيروت، ١/٨/٢٠٠٠).

ـ يترأس الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد غداً الاجتماع التشاوري للمندوبين الدائمين في الجامعة لبلورة المواضيع المدرجة على جدول أعمال مجلس الجامعة في دورته العادية الرقم ١١٤ على مستوى المندوبين الدائمين المقررة يومي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر. وصرح الناطق باسم الجامعة المستشار طلعت حامد بأن جدول أعمال الدورة يتضمن ٨٣ بنداً في مختلف مجالات العمل العربي المشترك، مشيراً إلى إضافة أربعة أخيراً إلى جدول الأعمال هي: طلب مندوبية فلسطين مقاطعة شركة الوجبات السريعة «بيرغر كينغ» التي فتحت فروعاً لها في مستوطنة معاليه أدوميم، وموضوع إضافة نجمة داوود إلى شعار اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومناقشة موضوع قوة التدخل الأوروبية وتأثيرها على المصلحة العربية والعلاقات بين أوروبا والعالم العربي، ومطالبة الدول التي تؤوي الإرهابيين بتسليمهم وتوقفها عن دعم الإرهاب (**الحياة**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٠).

ـ أعلن مصدر مسؤول في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي أن وزراء خارجية المجلس سيعقدون اجتماعاً في ١ و٢ أيلول/سبتمبر في مدينة جدة في السعودية. وقال المصدر أن الوزراء سيناقشون خلال اجتماعهم «المواضيع الثابتة على جدول الأعمال» في إشارة إلى الوضع في منطقة الخليج والعلاقات بين دول المجلس وكل من العراق وإيران بالإضافة إلى القضايا الإقليمية وخصوصاً تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط (**السفير**، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٠).

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

٢ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ انتشرت قوات الطوارئ الدولية (يونيفل) على الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل أمس بعد تأخير لأكثر من شهرين، بسبب الخروق الإسرائيلية للأرض اللبنانية منذ سحب الدولة العبرية قواتها في ٢٤ أيار/مايو الماضي. وأعلن مصدر رسمي لبناني ان الانتشار نفذ من دون أي عراقيل، وشمل عشرين موقعاً حدودياً (**الحياة**، لندن، ٦/٨/٢٠٠٠). من جهتها، باشرت القوة الأمنية اللبنانية المشتركة انتشاراً واسعاً في القرى والبلدات المحررة لتتمركز في نقطتين واحدة في بنت جبيل وثانية في مرجعيون، ومنها ستنطلق في دوريات مؤللة وسيارة وتقيم حواجز لتوفير الأمن والنظام في مناطق عملها (**السفير**، بيروت، ٩/٨/٢٠٠٠).

ـ أعلن الرئيس السوري بشار الأسد أمس استعداد سوريا للعمل باتجاه السلام الشامل والعادل «عندما تكون الأطراف الأخرى مستعدة»، جاء ذلك خلال استقبال الأسد المبعوث الأمريكي ادوارد ووكر، في إطار جولة في المنطقة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وسمع في دمشق تمسكاً بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها استعادة القدس (**السفير**، بيروت، ٧/٨/٢٠٠٠).

ـ تظاهر أكثر من الف عربي أمس خارج مدينة الناصرة في شمال إسرائيل احتجاجاً على قرار إسرائيلي بمصادرة ١٨٠٠ دونم من أراضي قرية عين ماهل المجاورة لمدينة الناصرة من أجل توسيع منطقة «نتسريت عيليت» الإسرائيلية (**النهار**، بيروت، ١٥/٨/٢٠٠٠).

ـ أكد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ما لمح إليه مسؤولون آخرون في الأيام الأخيرة من احتمال تأجيل إعلان الدولة المستقلة في ١٣ ايلول/سبتمبر، إذ قال ان المجلس المركزي الفلسطيني الذي سيلتئم مطلع الشهر المقبل «سيعيد النظر» في الإعلان (**النهار**، بيروت، ١٧/٨/٢٠٠٠).

ـ أثارت إسرائيل أمس غضب الفلسطينيين وسخطهم بسبب قتل جنودها احد أعيان الضفة الغربية. وقال بيان للجيش الإسرائيلي إن فلسطينياً قتل برصاص العسكريين الإسرائيليين في قرية سردا في الضفة الغربية. وأضاف البيان ان القتيل محمود أسعد عبد الله (٧٣ عاماً) كان مختاراً للقرية الواقعة على مشارف رام الله حيث تتولى الدولة العبرية مسؤولية الأمن ويتسلم الفلسطينيون السلطات المدنية (**الحياة**، لندن، ١٧/٨/٢٠٠٠).

ـ بحثت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت مع نظيرها السوري فاروق الشرع في سبل معاودة مفاوضات السلام السورية ـ الإسرائيلية التي توقفت في كانون الثاني/يناير الماضي وذلك خلال اتصال هاتفي أجرته أولبرايت أمس، ونقل عن الشرع تأكيده الثوابت العربية السورية التي تقضي بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكذلك من القدس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة (**الحياة**، لندن، ٢٣/٨/٢٠٠٠).

ـ حث الملك الأردني عبد الله الثاني بعد محادثات أجراها مع كل من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في رام الله وتل أبيب، إسرائيل والسلطة الفلسطينية على عدم تفويت الفرصة لإبرام اتفاق سلام ينهي عقوداً من الصراع، وأعرب عن تفاؤله بأن الرئيس السوري بشار الأسد سيستأنف خطوات السلام عندما يحين الوقت (**السفير**، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٠).

ـ وجه الجناح المسلح لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» أمس الأول ضربة موجعة إلى الجيش الإسرائيلي إذ قتل ثلاثة من جنوده في قرية صغيرة في الضفة الغربية بينما تمكن المسؤول الرئيسي في «حماس» محمود أبو هنود الذي حضر الإسرائيليون لاعتقاله من الفرار (**النهار**، بيروت، ٢٨/٨/٢٠٠٠).

ـ أكدت لجنة القدس التي اجتمعت أمس في اغادير معارضتها لأي حد للسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية ودعت جميع دول العالم إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية «فور إعلانها» وعدم نقل سفاراتها إلى المدينة المقدسة (**السفير**، بيروت، ٢٩/٨/٢٠٠٠).

ـ اتفق الرئيس المصري حسني مبارك

والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي توقف أمس في القاهرة في طريقه إلى بلاده عائداً من جولة افريقية، على مواصلة الجهود للتوصل إلى اتفاق - إطار بين الفلسطينيين وإسرائيل. لكن المسؤولين الذين شاركوا في اللقاء حذروا من أن المشاكل المتبقية صعبة وتتعلق بـ «قرارات تاريخية ومؤلمة»، لذا فإن فرص النجاح غير مضمونة نظراً إلى ضيق الوقت. وقال كلينتون للصحافيين إن «الوقت بدأ ينفد» (النهار، بيروت، ٣٠/٨/٢٠٠٠). وقد اقرت مصر أمس أن محادثات الرئيسين مبارك وكلينتون انطوت على خلافات بشأن تصور حل لقضية القدس (الحياة، لندن، ٣١/٨/٢٠٠٠).

٣ - العلاقات العربية - الدولية

- واصل الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز أمس جولته على دول منظمة «أوبك» وانتقل من السعودية إلى الكويت التي التزمت صمتاً حكومياً إزاء زيارته المقررة إلى العراق، فيما انتقدت الولايات المتحدة تلك الزيارة واعتبرت أنها لا تمثل شرفاً كبيراً (السفير، بيروت، ٩/٨/٢٠٠٠). وقد تجاهل الرئيس الفنزويلي الانتقادات الأمريكية ووصل إلى بغداد فبات أول رئيس دولة يخرق الحصار المفروض على العراق منذ عام ١٩٩١ ويلتقي الرئيس العراقي صدام حسين (النهار، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٠)، الذي أجرى معه محادثات مثمرة (النهار، بيروت، ١٢/٨/٢٠٠٠). وانتقل شافيز إلى ليبيا حيث دعا العقيد معمر القذافي فنزويلا إلى قيادة أمريكا اللاتينية نحو الوحدة مثلما يقود هو افريقيا نحو هدف مماثل، ورد شافيز بالتأكيد على دعمه للثورة الليبية (السفير، بيروت، ١٤/٨/٢٠٠٠).

- استقبل الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق أمس نائب وزير الخارجية الإيرانية محمد الصدر الذي سلمه رسالة من الرئيس الإيراني محمد خاتمي. وقال المتحدث الرئاسي السوري جبران كورية ان اللقاء بين الصدر والأسد تناول «التطورات في المنطقة والعلاقات والتعاون بين سوريا وإيران» (السفير، بيروت، ٩/٨/٢٠٠٠). كما زار الصدر رئيس الوزراء اللبناني سليم الحص، وجال في الجنوب رافضاً رشق الجنود الإسرائيليين بالحجارة، عبر بوابة فاطمة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وأكد تأييد بلاده لنشر الحكومة اللبنانية الجيش في الجنوب (النهار، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٠).

- افادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» ان طهران أفرجت على دفعتين عن «آخر» ٧٢٨ سجين حرب عراقياً. ونقلت عن مسؤول عسكري أن «آخر» الأسرى سيغادرون مخيم كهرزاق العسكري جنوب طهران في اتجاه نقطة خسراني الحدودية في غرب البلاد (النهار، بيروت، ١٠/٨/٢٠٠٠).

- استؤنفت عملية «شريان الحياة» التي تشرف عليها الأمم المتحدة لإغاثة المتضررين من الحرب في جنوب السودان بعد توقف استمر أسبوعاً وذلك بعد اتهام المنظمة الدولية الخرطوم بقصف طائراتها ومنشآت مدنية تستخدمها في مناطق جنوبية (الحياة، لندن، ١٩/٨/٢٠٠٠).

- أقرت تركيا أمس بأن مقاتلاتها الجوية نفذت عدواناً جوياً على شمالي العراق، أسفر عن مقتل وجرح عشرات الأشخاص بحسب ما أكد الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي (السفير، بيروت، ١٩/٨/٢٠٠٠).

- هبطت طائرتان روسية والمانية في مطار صدام الدولي في بغداد في عطلة نهاية الأسبوع. وفيما أعلن نائب وزير الحالات الطارئة الروسي رسلان تساليكوف أن بلاده اكتفت بإعلام لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة برحلة الطائرة من دون الحصول على موافقتها، أكد قائد الطائرة الالمانية نوربرت فليشماس أن المنظمة الدولية أجازت الرحلة لنقل مريضة اسوجية (النهار، بيروت، ٢١/٨/٢٠٠٠).

- وقعت الحكومتان الأردنية والامريكية أمس في عمان على اتفاقية منحة بقيمة ٥٠ مليون دولار مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتعتبر هذه المنحة الدفعة الأخيرة من المساعدات الأمريكية للأردن خلال العام الحالي والبالغة ٢٠٠ مليون دولار تشمل مساعدات غذائية وعسكرية (السفير، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٠).

- أجرى وزير الخارجية الماليزية سيد حامد البار محادثات اقتصادية في دمشق مع كل من رئيس الوزراء السوري محمد مصطفى ميرو ووزيري التخطيط عصام الزعيم والاقتصاد

محمد العمادي. وتم الاتفاق في اللقاءات الثلاثة على توسيع أطر التعاون خصوصاً في المجال التكنولوجي والتأهيل البشري بين الدولتين (السفير، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٠). والتقى البار الرئيس السوري بشار الأسد وسلمه رسالة من رئيس الحكومة الماليزية مهاتير محمد (السفير، بيروت، ٢٥/٨/٢٠٠٠).

- بحث الرئيس الفرنسي جاك شيراك في قصر الاليزيه مع وزير الخارجية السورية فاروق الشرع في الوضعين السياسي والاقتصادي في لبنان وفي الزيارة التي قد يقوم بها الرئيس السوري بشار الأسد لباريس، وتطرقا إلى قضية القدس وإلى مسارات العملية السلمية (النهار، بيروت، ٢٨/٨/٢٠٠٠).

٤ - العلاقات العربية - العربية

- وصل أمس الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى عمان في زيارة رسمية هي الأولى من نوعها منذ اعتلاء العاهل الأردني العرش في شباط/فبراير ١٩٩٩، وكان في استقباله في مطار عمان الملك عبد الله الثاني (النهار، بيروت، ٣/٨/٢٠٠٠). وقد طالب الرئيس السوداني والعاهل الأردني في ختام الزيارة بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية إذا كانت إسرائيل تريد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة في المنطقة، وأعربا عن دعمهما لسوريا لاستعادة أراضيها المحتلة (السفير، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٠).

- عبرت أمس تسع شاحنات عراقية الحدود اللبنانية السورية لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية في آب/اغسطس ١٩٩٠. وهذه الشاحنات تعود للشركة العامة للنقل البري التابعة لوزارة النقل والمواصلات العراقية، وهي اتجهت إلى مرفأي بيروت وطرابلس لتحميل بضائع وسلع صناعية وزراعية لتصديرها إلى العراق (السفير، بيروت، ٤/٨/٢٠٠٠).

- اختتم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي أمس زيارة لتونس استمرت ثلاثة أيام، طالب خلالها بإلغاء الحدود بين الدول الافريقية، كما تعهد زيادة حجم التبادل وخصوصاً التجاري بين الدولتين (النهار، بيروت، ٥/٨/٢٠٠٠).

- عقدت اللجنة السورية - العراقية اجتماعها الأول في العاصمة السورية دمشق منذ قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٠. وراس الاجتماع كل من وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد العمادي. وجرى خلال الاجتماع عرض أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين ومجالات تطويرها في إطار قرارات الأمم المتحدة ومصلحة البلدين (النهار، بيروت، ٧/٨/٢٠٠٠).

- دعا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمس إلى عقد قمة لمناقشة مسألة إعلان الدولة الفلسطينية، فيما أكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مجدداً على أهمية عقد القمة العربية دورياً كل سنة. وكان الرئيس اليمني وأمير قطر يتحدثان في مؤتمر صحافي مشترك في صنعاء في ختام زيارة الشيخ حمد إلى اليمن التي استمرت ثلاثة أيام. وأكد الرئيس اليمني بأن المحادثات التي أجراها مع الشيخ حمد، كانت ناجحة ومثمرة وتم التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية والسياسية (الحياة، لندن، ٨/٨/٢٠٠٠). كما أجرى الشيخ حمد محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد تمحورت حول ما آلت إليه عملية السلام. إضافة إلى سبل تعزيز التعاون الثنائي (النهار، بيروت، ١٦/٨/٢٠٠٠). ثم انتقل الشيخ حمد براً إلى بيروت حيث بحث مع رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود الأمور التي تهم البلدين والقضايا التي تهم الأمة العربية (السفير، بيروت، ١٦/٨/٢٠٠٠). وفي القاهرة، أجرى الشيخ حمد محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك تركزت على عملية السلام في الشرق الأوسط وسبل إنهاء الأزمة في السودان (النهار، بيروت، ١٧/٨/٢٠٠٠).

- بدأت سوريا أمس عملية ضخ ٣,٥ ملايين متر مكعب من المياه للأردن بعد يوم واحد من استقبال الرئيس السوري بشار الأسد رئيس الوزراء الأردني الأسبق عبد السلام المجالي. وقال الناطق الرئاسي جبران كورية أن المحادثات بين الأسد والمجالي دارت حول «أمور تهم سوريا والأردن» (السفير، بيروت، ١٤/٨/٢٠٠٠).

- اختتم وزير داخلية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز أمس زيارة لصنعاء دامت ٢٤

ساعة ترأس خلالها وفد بلاده في اجتماعات اللجنة اليمنية ـ السعودية المشتركة المعنية بتنفيذ ما جاء في معاهدة الحدود الدولية البرية والبحرية وملاحقها الموقعة بينهما. كما اجرى محادثات مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها (السفير، بيروت، ١٦/٨/٢٠٠٠).

ـ أقرت سوريا والاردن الخطوات التنفيذية لبناء سد الوحدة على نهر اليرموك، وذلك في ختام اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين اللذين أكدا دعمهما لتنسيق عربي إزاء ما تواجهه الأمة العربية، وأشادا بصمود لبنان الذي حقق الانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من أراضيه (السفير، بيروت، ١٩/٨/٢٠٠٠).

ـ أعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في الإسكندرية أمس حيث أجرى محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك وسلمه رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد، انه يجب «أن نجمع بعضنا البعض ونوحد صفوفنا ونعمق التضامن العربي» داعياً إلى عقد قمة عربية «ستساهم سورياً في إنجاحها» لوضع حد للوضع العربي «البائس والمشرذم». وقبل اختتام جولته التي شملت السعودية ومصر وعودته إلى دمشق، أعلن الشرع أن القدس المحتلة «جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية ويجب أن تعود إلى السيادة العربية» (السفير، بيروت، ٢٢/٨/٢٠٠٠).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ اختتم مخيم الشباب القومي العربي دورته الحادية عشرة التي عقدت في معهد مولاي رشيد للرياضات بالمعمورة ـ الرباط ما بين ٢٦ تموز/يوليو والثامن من آب/اغسطس ، واستضافته للمرة الثانية جمعية الشعلة للتربية والثقافة المغربية وبمشاركة ١٦٠ شاباً وفتاة من ١١ دولة عربية. حضر حفل الاختتام وكيل وزارة الشباب والرياضة المغربي عبد الرحمن زيدوح، رئيس جمعية الشعلة عبد المقصود الراشدي وأعضاء مجلس أمناء المخيم وشخصيات وفاعليات مغربية. وألقى زيدوح كلمة عبر فيها عن فرحة المغرب باحتضان الشباب العربي لتوطيد وتعزيز التعاون لمواجهة التحديات المقبلة. وأبدى الراشدي استعداد الشعلة لاستضافة المخيم للمرة الثالثة معتبراً أن المخيم يحتاج إلى قراءة في التجربة التنظيمية التي مر فيها خلال السنوات الماضية لإعطاء الشباب المزيد من الفرص للمشاركة والالتقاء. واقترح لقاء شبابياً عربياً وأوروبياً متوسطياً يعقد في المغرب لعرض الدور العربي ومناقشة كل الأفكار. وقال ان الانتصارات اللبنانية في جنوب لبنان تجعلنا نطمح للاستمرار في السعي لدعم الشباب القومي العربي أينما وجد. وبعد كلمات لمجلس أمناء المخيم والمشاركين وزعت الشهادات والدروع التذكارية (السفير، بيروت، ١١/٨/٢٠٠٠).

ـ عقد الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات في مقر الجامعة العربية في القاهرة خلال الفترة من ١٢ حتى ١٧ آب/اغسطس مؤتمره الحادي عشر وأصدر في ختام أعماله وثيقة «إعلان القدس» التي شددت على أن القدس إحدى ثلاث مرجعيات تاريخية وحضارية ودينية، وان طابعها العربي والإسلامي يشكل أحد الثوابت الجوهرية التي لا يمكن تجاوزها، وهو ما يعزز المطالبة بها عاصمة للدولة الفلسطينية (الحياة، لندن، ١٨/٨/٢٠٠٠).

ـ اختتمت في عمان أمس الأول ندوة مقاومة التطبيع مع إسرائيل التي عقدت على مدار يومين بتنظيم من النقابات المهنية الأردنية ولجنة مقاومة التطبيع فيها، وشارك في الندوة عدد من المفكرين العرب والعالميين بينهم روجيه غارودي. وناقشت الندوة العديد من القضايا ذات العلاقة بموضوع التطبيع وخطورة الفكر الصهيوني على الإنسانية. كما عرض في الندوة تجارب عربية عدة لمقاومة التطبيع. ووجهت الندوة في ختام أعمالها التحية للشعبين المصري والأردني اللذين يقاومان التطبيع مع إسرائيل على الرغم من توقيع حكوماتهما لاتفاقيات سلام مع إسرائيل. وشددت على ضرورة التنسيق بين مختلف لجان التطبيع في الوطن العربي لأن ذلك يشكل أساساً مهماً لنجاح جهودها في مقاومة التطبيع مع إسرائيل (السفير، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٠).

٦ ـ شؤون قطرية

مقديشو

ـ أعلن في احتفال أقيم أمس في جيبوتي عن تشكيل أول برلمان صومالي منذ سقوط نظام

الرئيس السابق محمد سياد بري في العام ١٩٩١ (السفير، بيروت، ١٤/٨/٢٠٠٠). وقد حضر الاحتفال الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر غيله وممثل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان المكلف الملف الصومالي ديفيد ستيفن وأعضاء من الحكومة ومن السلك الديبلوماسي (النهار، بيروت، ١٤/٨/٢٠٠٠).

- انتخب البرلمان الانتقالي الصومالي المؤقت في عرتا (جيبوتي) عبد القاسم صلاد حسن رئيساً للصومال في خطوة تعتبر مرحلة الذروة في مبادرة السلام الجيبوتية الهادفة إلى إعادة السلطة المركزية. ووعد صلاد حسن بعد انتخابه بالعمل من أجل تشكيل حكومة تمثل جميع الفصائل الصومالية (الحياة، لندن، ٢٧/٨/٢٠٠٠).

الرياض

- أعلن محافظ الهيئة العامة للاستثمار في الرياض أنها منحت أول أربعة تراخيص لمشاريع يملكها مستثمرون أجانب برأسمال أجنبي مئة في المئة وذلك بموجب قانون جديد يهدف إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي (النهار، بيروت، ١٥/٨/٢٠٠٠).

- قررت السعودية الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المرأة إلا أنها قالت انها لن تلتزم بأي بنود تتناقض مع الشريعة الإسلامية (السفير، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٠).

الكويت

- انتهت أمس أزمة استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ سالم الصباح بالعدول عنها، وذلك بعد عقد اجتماع ثلاثي بين ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد والشيخ سالم والذي كانت نتيجته طي ملف الاستقالة (القبس، الكويت، ١٦/٨/٢٠٠٠).

عمان

- أقر مجلس النواب الأردني مشروع قانون حكومي يفتح الباب أمام إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة في الأردن وينهي احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزيوني من الأراضي الأردنية (السفير، بيروت، ١٨/٨/٢٠٠٠).

الخرطوم

- وقعت الحكومة السودانية والحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل الذي يتزعمه الشريف زين العابدين الهندي، وثيقة تحالف بينهما، وقبلت بذلك للمرة الأولى منذ استلام الرئيس عمر البشير السلطة العام ١٩٨٩ إشراك حزب معها في الحكم (الحياة، لندن، ١٩/٨/٢٠٠٠).

الرباط

- أعلنت وزارة العدل المغربية في بيان أمس أن العاهل المغربي الملك محمد السادس أصدر عفواً كاملاً أو جزئياً شمل ١١٥٦ سجيناً بمناسبة عيده «ثورة الملك والشعب»الذي يقام في ذكرى رحيل الملك محمد الخامس إلى المنفى العام ١٩٥٣ (الحياة، لندن، ٢٠/٨/٢٠٠٠).

- أعلن المغرب اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في منطقة تقع جنوب شرقي البلاد، قريبة من الحدود مع الجزائر (الحياة، لندن، ٢٢/٨/٢٠٠٠).

بغداد

- أكدت وزارة الصحة العراقية أمس أن أكثر من عشرة آلاف عراقي بينهم أطفال صغار السن، توفوا خلال تموز/يوليو الماضي بسبب الحظر المفروض على العراق منذ آب/اغسطس ١٩٩٠ (السفير، بيروت، ٢٣/٨/٢٠٠٠).

صنعاء

- وافق مجلس النواب اليمني على مبدأ تعديل عدد من مواد الدستور بناء على اقتراح تقدم به رئيس الجمهورية اليمنية علي عبد الله صالح إلى مجلس النواب، استناداً إلى صلاحياته المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من الدستور المتعلقة بأصول تعديله. ومن بين المواد التي اقترح صالح تعديلها تمديد الفصل التشريعي للمجلس إلى ست سنوات بدلاً من أربع. وفي المقابل تقدم عدد من النواب

باقتراح لتعديل فترة رئاسة الجمهورية وتمديدها إلى سبع سنوات بدلاً من خمس كما هو حالياً (السفير، بيروت، ٢٤/٨/٢٠٠٠).

دمشق

- أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، أمس، مرسوماً بزيادة رواتب العاملين في الدولة بنسبة ٢٥ بالمئة في إطار مساعيه لتحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة لـ ١,٤ مليون عامل يشكلون مع أسرهم نحو نصف المجتمع السوري المؤلف من نحو ١٧ مليوناً (الحياة، لندن، ٢٧/٨/٢٠٠٠).

الجزائر

- عين الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة أمس مدير ديوانه في رئاسة الجمهورية علي بن فليس في منصب رئيس الحكومة، وقال بيان رئاسي مفاجئ ان رئيس الحكومة السيد أحمد بن بيتور قدم أمس استقالته من منصبه من دون توضيح الأسباب، ولفت إلى أن الرئيس بوتفليقة قبل الاستقالة «على الفور» (الحياة، لندن، ٢٧/٨/٢٠٠٠). وأبقى رئيس الوزراء الجديد غالبية أعضاء الحكومة السابقة، إلا انه عين وزيراً جديداً للخارجية هو عبد العزيز بلخادم رئيس المجلس الوطني الشعبي سابقاً الذي يعتبر من «المحافظين الإسلاميين» ومن المعارضين لأي تقارب مع إسرائيل (النهار، بيروت، ٢٨/٨/٢٠٠٠).

بيروت

- اختار حوالى ستماية الف ناخب لبناني أمس، ٣٥ نائباً في جبل لبنان و٢٨ نائباً في الشمال، لتبدأ التحضيرات للجولة الثانية من الانتخابات في بيروت والجنوب والبقاع لاختيار ٦٥ نائباً إضافياً يكتمل بهم عقد المجلس النيابي الجديد الذي تبدأ ولايته يوم السابع عشر من شهر تشرين الأول/اكتوبر المقبل (السفير، بيروت، ٢٨/٨/٢٠٠٠).

ليبانون تاكسي

١ - خدمة تاكسي ٢٤ ساعة فعلياً يومياً.

خدمات أخرى:

٢ - للاعراس أفخم السيارات:

- مرسيدس شبح ٩٩ - شبح ٩٥

- كاديلاك ليموزين.

٣ - سيارات ٦ و٧ أشخاص.

٤ - فانات من ١٠ إلى ١٤ راكب.

٥ - اوتوبيسات من ٢٠ إلى ٤٨ راكباً.

٦ - فرع لتأجير السيارات.

٧ - سيارات لجميع المناطق السورية.

هاتف: ٣٥٣١٥٢ - ٣٥٣١٥٢

٣٤٠٧١٧ - ٣٤٠٧١٨

فاكس: ٣٤٠٧١٩ - شارع الحمراء

بيروت - لبنان.

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق

في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ بلقزيز، عبد الإله. **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ٦٤ ص.

٢ ـ الربيعي، صاحب. **الأمن المائي في دول حوض نهر الأردن**. دمشق: دار الحصاد، ٢٠٠٠.

٣ ـ سابا، الياس. **لبنان والصراع العربي/الاسرائيلي: من حرب تشرين إلى حروب المسارات مروراً باتفاق ١٧ أيار**. بيروت: دار الجديد، ٢٠٠٠.

٤ ـ الطيار، لؤي بكر. **أمن الخليج العربي**. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٩. ١٢٨ ص. (بحوث استراتيجية؛ ٧)

٥ ـ عبد الله، عبد الخالق (محرّر). **العلاقات الخليجية ـ الخليجية: المستجدات ـ المشكلات ـ المستقبل**. الشارقة: دار الخليج، ١٩٩٩. ١٦١ ص. (كتاب الخليج)

٦ ـ عبد السلام، محمد. **إنتشار القدرات النووية في الشرق الأوسط: الأبعاد الاستراتيجية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٩. (كراسات استراتيجية)

انظر أيضاً: ٨٣

دوريات

٧ ـ أبو حسنة، نافذ. «مؤتمر مستقبل العالم العربي في ظل التحولات العالمية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٢٣ ـ ١٣٩.

٨ ـ أبو طالب، حسن. «حزب الله وإشكاليات ما بعد التحرير.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٧ ـ ١٨.

٩ ـ أبو عامود، محمد سعد. «واقع العلاقات السعودية الإيرانية: رؤية مستقبلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٥٢ ـ ١٥٧.

١٠ ـ الأسدي، عبده. «العلاقات الصينية ـ الاسرائيلية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٤٩ ـ ١٥٥.

١١ ـ الأسطواني، أسعد. «نشوء الفكر القومي في القرن العشرين.» **الجيل**: السنة ٢١، العدد ٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٤٤ ـ ٤٩.

١٢ ـ بشارة، أحمد. «نحو بلورة أسس جديدة للعلاقات بين العرب.» **العربي**: العدد ٥٠١، آب/اغسطس ٢٠٠٠. ص ٢٤ ـ ٢٩.

١٣ ـ بلقزيز، عبد الإله. «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٤١ ـ ٤٩.

١٤ ـ البندك، مازن. «ماذا جرى في مفاوضات كامب دافيد ٢.» **الجيل**: السنة ٢١، العدد ٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٨ ـ ٢٣.

١٥ ـ بيضون، أحمد أ. «الأمم المتحدة وحق لبنان في استعادة كامل أراضيه.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٧١ ـ ٨٧.

١٦ ـ جعفر، هشام وأحمد عبد الله. «التحول في حركة الاسلام السياسي في الشرق الأوسط.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٤٠ ـ ١٥٠.

١٧ ـ حاكم، محمد المعتصم. «السودان بين فرص الحل السياسي الضائعة والحرب الأهلية الطاحنة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٧٧ ـ ٨٠.

١٨ ـ حامد، محسن. «ندوة العلاقات العربية ـ الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، القاهرة، ٤ ابريل ٢٠٠٠.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

١٩ ـ حيدر، محمود. «تحولات الإستراتيجية الإسرائيلية في جنوب لبنان، ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٨٩ ـ ١٠٨.

٢٠ ـ خالد، منصور. «مغامرات الترابي وعزلة السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٢٥ ـ ١٢٩.

٢١ ـ خلاف، تميم هاني. «اسرائيل والصين: تقارب استراتيجي جديد.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٦٢ ـ ١٦٥.

٢٢ ـ درويش، نضال. «الماركسية في منظور ياسين الحافظ.» **الطريق**: السنة ٥٩، العدد ٣، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. ص ٥٠ ـ ٦٠.

٢٣ ـ دي مابيور، جون قرنق. «مستقبل السودان: الوحدة والتنوع.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

٢٤ ـ رانستروب، مغنوس. «الوجه المتغير لحزب الله اللبناني: وجهة نظر غربية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٣٥ ـ ٤٥.

٢٥ ـ سعيد، الشفيع خضر. «تحديات الأزمة وإعادة بناء الدولة الحديثة في السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٨١ ـ ٩٠.

٢٦ ـ السيد سعيد، محمد. «لماذا لم نتعلم من دروس أزمة الغزو العراقي للكويت؟» **العربي**: العدد ٥٠١، آب/اغسطس ٢٠٠٠. ص ٥٦ ـ ٦١.

٢٧ ـ شحاتة، سمير محمد. «ندوة «تقرير أمتي في العالم» لعام ١٩٩٩، القاهرة، ٢٢ ـ ٢٣ ابريل ٢٠٠٠.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠.

٢٨ ـ شعيب، مختار. «لبنان: بعد الإنسحاب الإسرائيلي من الجنوب.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٥٨ ـ ١٦١.

٢٩ ـ صالح، محمد عبد الرحمن. «أزمة السودان لم تبدأ مع حكم الإنقاذ.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٩١ ـ ١٠٩.

٣٠ ـ صعب، حسن. «قراءة في مستقبل حزب الله.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٥٩ ـ ٧٠.

٣١ ـ الطهيفي، بريعمه بن عبد ربه. «بعد ٦٦ عاماً: معاهدة نهائية للحدود بين اليمن والسعودية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٤٩ ـ ١٥١.

٣٢ ـ طويل، عبد السلام محمد. «تقرير عن: ندوة «الوطن العربي بين قرنين»، الشارقة، ٢٣ ـ ٢٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٨٠ ـ ١٩١.

٣٣ ـ عبد الحليم، أحمد. «الإنسحاب العسكري الاسرائيلي من لبنان: الدروس والدلائل.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٣١ ـ ٢٣٥.

٣٤ ـ ـــــــ. «مستقبل السودان السياسي: رأي ورؤية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٥٧ ـ ٦٤.

٣٥ ـ العبيدي، آمال سليمان. «تقرير عن: ندوة العلاقات الليبية ـ البريطانية: حقائق الماضي وآفاق المستقبل، طرابلس ـ ليبيا، ٢٢ ـ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٧٥ ـ ١٧٩.

٣٦ ـ عتريسي، طلال. «عوامل انتصار المقاومة الاسلامية.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٩ ـ ٣٤.

٣٧ ـ عز الدين، جلال الدين. «تداعيات وفاة الأسد على الصراع العربي ـ الإسرائيلي: رؤى اسرائيلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٤٥ ـ ١٤٨.

٣٨ ـ غصيب، هشام. «مفهوم النهضة عند الحركات اليسارية العربية.» **الطريق**: السنة ٥٩، العدد ٣،

أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. ص ٣٤ ـ ٣٨.

٣٩ ـ القصاب، محمد. «محمد عمارة ومحمد جابر الأنصاري: مواجهة حول الدولة القطرية والجذور التاريخية لمأزق العرب السياسي.» **البحرين الثقافية**: السنة ٦، العدد ٢٥، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٢٢ ـ ١٣١.

٤٠ ـ كريم، ثائر. «الماركسيون العرب في ظل... العولمة [تحولات فكرية ومواقف].» **الطريق**: السنة ٥٩، العدد ٣، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. ص ٧٣ ـ ٨٢.

٤١ ـ محمد، محمد عز العرب. «ندوة السياسات الخارجية للدول العربية في التسعينات، القاهرة، ١٠ ـ ١١ مايو ٢٠٠٠.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

٤٢ ـ مرتضى، إحسان. «التداعيات الأمنية للإنسحاب الاسرائيلي من لبنان.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٤١ ـ ١٤٨.

٤٣ ـ مروة، كريم. «حديث صريح، وغير روتيني من وحي الحدثين اللبناني والسوري.» **الطريق**: السنة ٥٩، العدد ٣، ايار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. ص ٤ ـ ١٦.

٤٤ ـ مزاحم، هيثم. «أي مشروع سياسي لحزب الله بعد التسوية؟» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٤٧ ـ ٥٧.

٤٥ ـ المهدي، الصادق. «سقوط الأجندات الأيديولوجية في السودان.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٦٥ ـ ٧٦.

انظر أيضاً: ٧٣، ٨٨، ٩٦، ٩٩

مراجعة كتب

٤٦ ـ بشارة، عزمي. «العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٥٦ ـ ١٥٩. (طاهر شاش)

٤٧ ـ «ساطع الحصري: ثلاثون عاماً على الرحيل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٦٠ ـ ١٦٤. (أمين اسكندر)

٤٨ ـ المديني، توفيق. «المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي: دراسة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٥١ ـ ١٥٥. (مامون كيوان)

٤٩ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. «التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩.» **شؤون الأوسط**: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٠٩ ـ ١٢١. (علي اسماعيل نصار)

٥٠ ـ Jaber, Hala. «Hezbollah: Born with a Vengeance.»
شؤون الأوسط: السنة ١٠، العددان ٩٦ ـ ٩٧، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٥٧ ـ ١٦١. (رولا الحسيني)

اقتصـــاد

كتب

٥١ ـ صندوق النقد العربي. **أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية: ندوة**. تحرير فارس ثابت بن جرادي. أبو ظبي: الصندوق، ٢٠٠٠. ٣٣٤ ص.

٥٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **السلام والتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجالات الزراعة في منطقة الإسكوا**. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠. ٣٩ ص.

٥٣ ـ ـــــ. **طرائق التعاون في مجال ربط الشبكات الكهربائية بين الدول الأعضاء في الإسكوا**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٩. ١٥٠ ص.

٥٤ ـ ـــــ. **مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٩. ٢٠٠ ص.

٥٥ ـ منصور، فوزي. **باقٍ من الزمن.. ربع ساعة: دفاعاً عن الاقتصاد والأمن القومي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.

دوريات

٥٦ ـ الأخرس، شفيق. «الاستثمارات الخارجية في الكويت: نظرة مستقبلية.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ٩، العدد ٢٠، صيف ٢٠٠٠. ص ٩٩ ـ ١١٠.

٥٧ ـ حجاجي، أحمد. «ندوة «العولمة والعالم العربي»، القاهرة، ١٧ ـ ١٨ مايو ٢٠٠٠.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

٥٨ ـ الحمش، منير. «مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ٩،

العدد ٢٠، صيف ٢٠٠٠، ص ٥ ـ ٤٦.

٥٩ ـ الخاطر، عبد العزيز محمد خالد. «الميزة النسبية لصناعة البتروكيماويات في دول الخليج العربية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، صيف ٢٠٠٠. ص ١٤٣ ـ ١٥٠.

٦٠ ـ الدخيل، عبد الكريم بن حمود. «الآثار السياسية للأزمة المالية للدول الريعية: حالة قطر، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٩م.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، صيف ٢٠٠٠. ص ٢٩ ـ ٦٦.

٦١ ـ زانجل، بيتر. «الشراكة العربية الأوروبية تطور القدرة التنافسية لكل دولة.» أجرت الحوار سوسن حسين. **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

٦٢ ـ زكي، رمزي. «هل لا يزال النفط سلاحاً بيد العرب؟» **العربي**: العدد ٥٠١، آب/أغسطس ٢٠٠٠. ص ٦٢ ـ ٦٦.

٦٣ ـ الشريف، بفة. «المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ٩، العدد ٢٠، صيف ٢٠٠٠. ص ٨٣ ـ ٩٧.

٦٤ ـ شهاب، محمد عبد السلام. احتساب محددات النمو الاقتصادي: دولة الإمارات العربية المتحدة حالة تطبيقية.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢١، العدد ٨٣، ٢٠٠٠. ص ١٣ ـ ٢٤.

٦٥ ـ عبد الرحمن، أسامة. «النفط واحتمالات المستقبل: بين الترف النفطي والفقر المدقع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٦ ـ ١٩.

٦٦ ـ عثمان، غسان. «حساب التعريفة الزراعية والدعم الحكومي الزراعي وإجراءات التنظيم التجاري الدولي الجديد (جات ١٩٩٤).» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢١، العدد ٨٣، ٢٠٠٠. ص ٨١ ـ ١٣٧.

٦٧ ـ عريقات، حربي محمد موسى. «التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ٩، العدد ٢٠، صيف ٢٠٠٠. ص ٤٧ ـ ٨٢.

٦٨ ـ فرح، عبد الفتاح محمد. «رؤية استراتيجية لعمل البنوك الاسلامية في ظل العولمة.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢١، العدد ٨٣، ٢٠٠٠. ص ٢٥ ـ ٧٩.

٦٩ ـ «قرارات وتوصيات الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٢ ذوالحجة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٨ مارس ٢٠٠٠م.» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢١، العدد ٨٣، ٢٠٠٠. ص ١٩٣ ـ ٢٠٢.

٧٠ ـ القرعي، أحمد يوسف. «نحن ومجموعة الـ ١٥.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٣٨ ـ ١٤١.

٧١ ـ كحالة، نبيل. «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: رؤية مستقبلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠.

٧٢ ـ المليفي، ابراهيم وزكريا عبد الجواد. «النفط الكويتي.. من كارثة الدمار إلى الانطلاق بثقة.» **العربي**: العدد ٥٠١، آب/أغسطس ٢٠٠٠. ص ٣٦ ـ ٥٣.

٧٣ ـ هوليداي، دنيس. «الولايات المتحدة والأمم المتحدة وعقوبات حرب الخليج ضد العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٩٥ ـ ١٠٦.

انظر أيضاً: ٣٢

مراجعة كتب

٧٤ ـ امين، جلال أحمد. «العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ٩، العدد ٢٠، صيف ٢٠٠٠. ص ١٢٠ ـ ١٢٦. (أسامة عبد المجيد العاني)

٧٥ ـ التميمي، عبد المالك خلف. «المياه العربية: التحدي والإستجابة.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٢٧١ ـ ٢٧٢. (عثمان الجوهري)

٧٦ ـ زكي، رمزي. «العولمة المالية: الإقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي (رؤية من البلاد النامية).» **آفاق اقتصادية**: السنة ٢١، العدد ٨٣، ٢٠٠٠. ص ١٧٧ ـ ١٩٠. (صالح مهدي محسن العامري)

اجتماع

كتب

٧٧ ـ شرف الدين، فهمية (معدّ). **دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: تقييم ورؤية مستقبلية**. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠. ١٩ ص.

٧٨ ـ القصير، عبد القادر. **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٩. ٢٠٤ ص.

٧٩ ـ الكتاني، محمد [وآخرون]. **هجرة المغاربة إلى الخارج**. الرباط: اكاديمية المملكة المغربية، ٢٠٠٠.

٨٠ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **دور**

المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠. ٤٥ ص.

٨١ ـ مسعد، نيفين (محرّر). **رؤية الشباب العربي للعولمة.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠. ٤٩٥ ص.

٨٢ ـ المنظمة العربية لحقوق الإنسان. **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.** القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠. ٢٤٨ ص.

٨٣ ـ يعقوب، محمد حافظ. **بيان ضد الأبارتايد: اللاجئون الفلسطينيون والسلام.** دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٠. ٢٠٧ ص.

انظر أيضاً: ٥٤

دوريات

٨٤ ـ بودبابة، رابح. «الهجرة الريفية وأثرها في النمو الحضري ونمو المدن العربية.» **شؤون اجتماعية:** السنة ١٧، العدد ٦٦، صيف ٢٠٠٠. ص ٩ ـ ٢٧.

٨٥ ـ الدسوقي، أيمن ابراهيم. «المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة ـ الحصار ـ الفتنة).» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٦٢ ـ ٧٩.

٨٦ ـ السيد، رضوان. «الاجتهاد والتجديد في مسائل الأوقاف والزكاة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٥٠ ـ ٦١.

٨٧ ـ الشميري، سمير عبد الرحمن. «عدن.. المدنية والحراك الثقافي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٨٠ ـ ٩٤.

٨٨ ـ العنزي، عبد الله وحامد العبد الله. «العلاقات الكويتية العراقية: حاضرها ومستقبلها، دراسة ميدانية لاتجاهات الرأي العام الكويتي.» **شؤون اجتماعية:** السنة ١٧، العدد ٦٦، صيف ٢٠٠٠. ص ٦٧ ـ ٩٩.

٨٩ ـ الكسادي، عادل. «المرأة الخليجية وسوق العمل (الواقع ـ التحديات ـ الحلول)، رأس الخيمة ـ الإمارات العربية المتحدة، ٢٩ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م.» **شؤون اجتماعية:** السنة ١٧، العدد ٦٦، صيف ٢٠٠٠. ص ١٧١ ـ ١٨١.

٩٠ ـ المقدادي، كاظم. «جريمة استخدام السلاح المحظور دولياً ضد الشعب العراقي وأبعادها بين الصمت واللاإكتراث والنتائج.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٢٦ ـ ١٣٩.

انظر أيضاً: ٩٢

مراجعة كتب

٩١ ـ القصير، عبد القادر. «الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري.» **شؤون اجتماعية:** السنة ١٧، العدد ٦٦، صيف ٢٠٠٠. ص ١٦٣ ـ ١٦٩. (فريدة الأنصاري)

انظر أيضاً: ٤٦، ٤٨

بيئة

دوريات

٩٢ ـ المصري، رانيا. «الإعتداء على البيئة في العراق: النفايات المشعة والأمراض: آثار أسلحة اليورانيوم المستنزف والحصار.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ١٠٧ ـ ١٢٥.

تربية وتعليم

دوريات

٩٣ ـ خريوش، محمد صفي الدين. «العولمة ودراسة العلوم السياسية في الجامعات العربية.» **النهضة:** العدد ٣، نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ص ٦١ ـ ٦٨.

ثقافة

كتب

٩٤ ـ الشيخ، أحمد. **المثقفون العرب والغرب.** القاهرة: المركز العربي للدراسات الغربية، ٢٠٠٠. ٣١٥ ص.

٩٥ ـ محفوظ، عصام. **حوار مع رواد النهضة العربية: قراءة جديدة في أعمالهم.** ط ٢. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

دوريات

٩٦ ـ صابر، حماد. «المثقفون والممارسة السياسية: جدلية الاستبعاد/الاستقطاب.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٢٠ ـ ٢٦.

٩٧ ـ هويدي، صالح. «الخطاب الثقافي العربي وآفاق انعتاقه.» **البحرين الثقافية:** السنة ٦، العدد ٢٥، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٩ ـ ٢٣.

انظر أيضاً: ٣٢، ٨٧

علوم وتقانة

دوريات

٩٨ ـ زحلان، أنطوان. «العرب والتحدي التقاني (السلسلة الثالثة (٢)): المعايير القياسية والتقدم العلمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ص ٢٧ ـ ٤٠.

إعلام واتصال

دوريات

٩٩ ـ فاروق، هناء. «الإعلام والسياسة الخارجية [جريدة لوموند والسياسة الخارجية الفرنسية تجاه عملية السلام].» **السياسة الدولية**: السنة ٣٦، العدد ١٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ٣٦ ـ ٥١.

تاريخ وجغرافيا

دوريات

١٠٠ ـ الدوري، عبد العزيز. «الدافع القومي هو الذي قادني إلى التاريخ.» حوار مع عبد العزيز الدوري؛ أجرى الحوار ماجد السامرائي. **البحرين الثقافية**: السنة ٦، العدد ٢٥، تموز/يوليو ٢٠٠٠. ص ١٠٠ ـ ١٠٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1- Aburish, Said K. *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*. London: Bloomsbury Pub., 1999. 384 p.

2- Binder, Leonard (ed.). *Ethnic Conflict and International Politics in the Middle East*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999. ix, 396 p.

3- Jaber, Hala. *Hezbollah: Born with a Vengeance*. New York: Columbia University Press, 1997. xvi, 240 p.

4- Sagie, Uri. *The Israeli-Syrian Dialogue: A One-Way Ticket to Peace*? Houston: James A. Baker III Institute for Public Policy, 1999. 85 p.

5- Schenker, David. *Palestinian Democracy: An Appraisal of the Legislative Council*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000. xv, 140 p. (Policy Papers; no. 51)

Periodicals

6- Altunisik, Meliha. «The Turkish-Israeli Rapprochement in the Post-Cold War Era.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 172-191.

7- Boniface, Pascal. «Reflections on America as a World Power: A European View.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 5-15.

8- Cook, Steven A. «Egypt: Still America's Partner?» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 3-13.

9- Edelman, Martin. «The New Israeli Constitution.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 1-27.

10- Ginat, Rami. «The Soviet Union and the Syrian Ba'th Regime: From Hesitation to Rapprochement.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 150-171.

11- Joffe, Alexander H. «After Saddam is Gone.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 33-41.

12- Karsh, Efraim. «International Perspectives on National Missile Defense: Israel's Imperative.» *Washington Quarterly*: vol. 23, no. 3, Summer 2000. pp. 155-161.

13- Al-Najjar, Ghanim. «The Challenges Facing Kuwaiti Democracy.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 242-258.

14- O'Brien, Conor Cruise. «The State of the Zionist State.» Interview. *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 55-60.

15- Pappé, Ilan. «Israel at a Crossroads between Civic Democracy and Jewish Zealotocracy.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 33-44.

16- Peretz, Don and Gideon Doron. «Sectarian Politics and the Peace Process:

The 1999 Israeli Elections.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 259-273.

17- Strindberg, Anders. «The Damascus-Based Alliance of Palestinian Forces: A Primer.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 60-76.

See also: 43

Book Reviews

18- Abu-Odeh, Adnan. «Jordanians, Palestinians and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 309-310. (Joseph Nevo)

19- Baaklini, Abdo, Guilain Denoeux and Robert Springborg. «Legislative Politics in the Arab World: The Resurgence of Democratic Institutions.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 320-321. (Nathan J. Brown)

20- Ben-Eliezer, Uri. «The Making of Israeli Militarism.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 103-105. (Benny Morris)

21- Christison, Kathleen. «Perceptions of Palestine: Their Influence on U.S. Middle East Policy.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 97-98. (Donald Neff)

22- ———. ———. *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 311-314. (Lawrence Davidson)

23- Doran, Michael. «Pan-Arabism before Nasser: Egyptian Power Politics and the Palestine Question.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 299-300. (James Jankowski)

24- Fandy, Mamoun. «Saudi Arabia and the Politics of Dissent.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 293-295. (David E. Long)

25- Graham-Brown, Sarah. «Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 84-85. (Patrick Clawson)

26- Gunter, Michael M. «The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 305-306. (Khaled Salih)

27- Hass, Amira. «Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land under Siege.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 98-100. (Sara Roy)

28- Hassan, Hamdi A. «The Iraqi Invasion of Kuwait: Religion, Identity, and Otherness in the Analysis of War and Conflict.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 210-211. (Miriam Joyce)

29- Hudson, Michael C. (ed.). «Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 106-107. (F. Gregory Gause III)

30- Humphreys, R. Stephen. «Between Memory and Desire: The Middle East in a Troubled Age.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 105-106. (William L. Cleveland)

31- ———. ———. *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 321-322. (Arthur Goldschmidt, Jr.)

32- Joyce, Miriam. «Kuwait 1945-1996: An Anglo-American Perspective.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 310-311. (Abdo I. Baaklini)

33- Klieman, Aharon. «Compromising Palestine: A Guide to the Final Status Negotiations.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 78-79. (Daniel Pipes)

34- Legrain, Jean-François. «Les Palestines du quotidien: Les Elections de l'autonomie, janvier 1996.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 100-101. (Youssef Courbage)

35- Sagie, Uri. «The Israeli-Syrian Dialogue: A One-Way Ticket to Peace?» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 80-81. (Daniel Pipes)

36- Schenker, David. «Palestinian Democracy: An Appraisal of the Legislative Council.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 83-84. (Daniel Pipes)

37- Simons, Geoff. «The Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 304-305. (Michael B. Bishku)

38- Stein, Kenneth W. «Heroic Diplomacy:

Sadat, Kissinger, Carter, Begin and the Quest for Arab-Israeli Peace.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 107-108. (Kathleen Christison)

39- Van Creveld, Martin. «The Sword and the Olive: A Critical History of the Israeli Defense Force.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 103-105. (Benny Morris)

See also: 47

Economics

Books

40- Diwan, Ishac and Radwan A. Shaban (eds.). *Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition.* Washington, DC: World Bank, 1999. xvi, 240 p.

Periodicals

41- Amit, Irit. «Economic and Zionist Ideological Perceptions: Private Initiative in Palestine in the 1920s and 1930s.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 82-102.

42- Baram, Amatzia. «The Effect of Iraqi Sanctions: Statistical Pitfalls and Responsibility.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 194-223.

43- «Continue U.S. Aid to Israel? A Debate.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 43-53.

44- Dahel, Riad. «Volatility of Returns in Arab Stock Markets.» *Arab Economic Journal*: vol. 9, no. 20, Summer 2000. pp. 3-24.

45- Stevens, Paul. «Pipelines or Pipe Dreams? Lessons from the History of Arab Transit Pipelines.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 224-241.

Book Reviews

46- Diwan, Ishac and Radwan A. Shaban (eds.). «Development under Adversity: The Palestinian Economy in Transition.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 98-100. (Sara Roy)

47- Murphy, Emma C. «Economic and Political Change in Tunisia: From Bourguiba to Ben Ali.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 312-314. (John Sigler)

48- Owen, Roger and Sevket Pamuk. «A History of Middle East Economies in the Twentieth Century.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 316-317. (Robert Looney)

49- Soffer, Arnon. «Rivers of Fire: The Conflict Over Water in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. p. 318. (Shaul Cohen)

50- ———. ———. *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 192-195. (Adam Garfinkle)

See also: 29

Sociology

Books

51- Portugese, Jacqueline. *Fertility Policy in Israel: The Politics of Religion, Gender, and Nation.* Westport, CT: Praeger Publishers, 1998. xv, 212 p.

Periodicals

52- Fernea, Elizabeth. «The Challenges for Middle Eastern Women in the 21st Century.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 185-193.

53- Fleischmann, Ellen L. «The Emergence of the Palestinian Women's Movement, 1929-39.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 16-32.

54- Zarembski, Laura S. «Israel's Religious Right: Not a Momolith.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 23-31.

Book Reviews

55- Lewis, Bernard. «The Multiple Identities of the Middle East.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. p. 83. (Reuel Marc Gerecht)

56- ——— (ed.). «A Middle East Mosaic: Fragments of Life, Letters and History.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 82-83. (Daniel Pipes)

57- Portugese, Jacqueline. «Fertility Policy in Israel: The Politics of Religion, Gender, and Nation.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 307-309. (Esther Hertzog)

Education

Books

58- Wurmser, Meyrav. *The Schools of Ba'athism: A Study of Syrian Textbooks*. Washington, DC: Middle East Media Research Institute, 2000. 122 p.

Periodicals

59- Elboim-Dror, Rachel. «British Educational Policies in Palestine.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 28-47.

Book Reviews

60- Wurmser, Meyrav. «The Schools of Ba'athism: A Study of Syrian Textbooks.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. p. 85. (Daniel Pipes)

Culture

Books

61- Behrens-Abouseif, Doris. *Beauty in Arabic Culture*. Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 1998. viii, 185 p. (Princeton Series on the Middle East)

62- Zuhur, Sherifa (ed.). *Images of Enchantment: Visual and Performing Arts of the Middle East*. Cairo: American University in Cairo Press. 1999. 299 p.

Book Reviews

63- Behrens-Abouseif, Doris. «Beauty in Arabic Culture.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 101-103. (Issa J. Boullata)

Psychology & Philosophy

Books

64- Ahmed, Ramadan A. and Uwe P. Gielen (eds.). *Psychology in the Arab Countries*. Cairo: Menoufia University Press, 1998. 592 p.

Information & Communication

Periodicals

65- Jamal, Amal. «The Palestinian Media: An Obedient Servant or a Vanguard of Democracy?» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, no. 3 (115), Spring 2000. pp. 45-59.

History & Geography

Books

66- Finkelstein, Norman G. *The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering*. London; New York: Verso, 2000. 150 p.

67- Heller, Joseph. *The Birth of Israel, 1945-1949: Ben-Gurion and His Critics*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 2000. xvii, 379 p.

68- Popovic, Alexandre. *The Revolt of African Slaves in Iraq in the 3rd/9th Century*. Princeton, NJ: Markus, Wiener Publishers, 1998. xiv, 157 p.

Periodicals

69- Kimmerling, Baruch. «The Formation of Palestinian Collective Identities: The Ottoman and Mandatory Periods.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 48-81.

70- Loewenstein, Andrew B. «The Veiled Protectorate of Kowait: Liberalized Imperialism and British Efforts to Influence Kuwaiti Domestic Policy During the Reign of Sheikh Ahmad al-Jaber, 1938-50.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 103-123.

See also: 41, 59

Book Reviews

71- Benvenisti, Meron. «Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. p. 84. (Daniel Pipes)

72- Davies, Charles E. «The Blood-Red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797-1820.» *Middle Eastern Studies*: vol. 36, no. 2, April 2000. pp. 196-198. (Talal Toufic Farah)

73- Hazony, Yoram. «The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul.» *Middle East Quarterly*: vol. 7, no. 2, June 2000. pp. 73-75. (Meyrav Wurmser)

74- Popovic, Alexandre. «The Revolt of African Slaves in Iraq in the 3rd/9th Century.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 2, Winter 2000. pp. 306-307. (Elton L. Daniel)

See also: 32

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

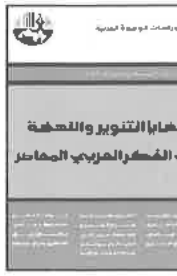

النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير

د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد

(٢١٩ ص ـ ٧ $)

العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل

د. عزمي بشارة

(٢١٥ ص ـ ٦ $)

قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر

مجموعة من الباحثين

(٢٧٨ ص ـ ٨ $)

جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري

د. بثينة عبد الرحمن التكريتي

(٤٠٧ ص ـ ١٢ $)

ساطع الحصري: ثلاثون عاماً على الرحيل

ندوة فكرية

(٣٦٨ ص ـ ٩ $)

الترجمة في الوطن العربي: نحو إنشاء مؤسسة عربية للترجمة

ندوة فكرية

(٤١٤ ص ـ ١٠ $)

التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١

د. مفيد الزيدي

(٤٠٠ ص ـ ١٢ $)

النظام الإقليمي للخليج العربي

د. محمد السعيد ادريس

(٦٢٤ ص ـ ١٨ $)

المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا

عبد العزيز شحادة المنصور

(٣٣٨ ص ـ ٩ $)

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً مرعربي
هاتف دولي وفاكس ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
انترنت: http://www.caus.org.lb

مركز دراسات الوحدة العربية

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 260 October 2000
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر العدد :

● لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٧٥ ل.س. ● الأردن ٢ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت ١,٥ دينار ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين ١,٥ دينار ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالاً ● عُمان ريال واحد ● مصر ٤ جنيهات ● السودان ١٥٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا ٢ دينار ● الجزائر ٢٥٠ ديناراً ● تونس ٢ دينار ● المغرب ١٥ درهماً ● موريتانيا ٢٠٠ أوقية ● قبرص ٢ جنيه ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٣٠ فرنكاً ● المانيا ٨ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٣ جنيهات ● سويسرا ١٠ فرنكات ● هولندا ١٠ فلورن ● أميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.